الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار – عنابة

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY – ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR–ANNABA

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مخبر الانتماء: مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

دور أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة

الشعبـــة: علوم اقتصادية التخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

للطالبة: والـي خولـة

مدير أطروحة التخرج: بوريش هشام الرتبة: أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار– عنابة

أمام أعضاء اللجنة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة الجامعية
صالحي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باجي مختار –عنابة
بوريش هشام	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة باجي مختار –عنابة
عفيف هناء	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة باجي مختار –عنابة
قرفي عبد العزيز	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة باجي مختار –عنابة
خروف منير	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
بوعزيز ناصر	أستاذ التعليم العالي	عضوا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2023–2024

تصريح

أنا الممضي أسفله الطالبة الباحثة: والـي خولـة، أصرح بشرفي أن هذا العمل البحثي المتمثل في أطروحة الدكتوراه الموسومة: "دور أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة–"، والمُقدم لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث هو عمل أكاديمي خاص بي، كما أنه غير مقدم لا جزء منه و لا كله لأية مؤسسة علمية أخرى بهدف نيل شهادة أكاديمية أو غير ذلك.

وأتحمل المسؤولية كاملة عن كل ما جاء في مضمونه.

المعني (ة) بالأمر: والـي خولـة

ملخص:

تمثلت مشكلة الدراسة في تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، على إعتبار دورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني نهج مستدام ينطوي على استراتيجية أعمال ذات توجه اجتماعي وبيئي، حيث هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى تبني عينة المؤسسات المختارة للأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، ومدى تأثير ذلك على تحسين أدائها والارتقاء به، وللإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليل مختلف أبعادها، والمنهج الإحصائي لدراسة المتغيرات دراسة كمية، وصولا إلى تحديد العلاقة بينها وتفسير النتائج، وذلك من خلال توزيع استبيان على عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية التابعة للشرق.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن نجاح المؤسسات في تبني التنمية المستدامة يتطلب إحداث التوازن بين النشاط الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، فضلاً عن خلق قيمة أكبر لأصحاب المصلحة مع تقليل التأثير السلبي على البيئة، كما أوصت الدراسة بضرورة توجه المؤسسات الاقتصادية نحو إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن استراتيجيتها وتفعيل مسؤوليتها الاجتماعية كخطوة أساسية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من جهة، ولتعزيز المركز التنافسي للمؤسسة وضمان البقاء والاستمرارية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، مسؤولية اجتماعية، مؤسسة مستدامة، أداء كلي.

Résumé:

La problématique de l'étude était de mettre en lumière le rôle que jouent les dimensions du développement durable dans l'amélioration de la performance des institutions économiques algériennes, compte tenu de leur rôle dans la réalisation du développement durable en adoptant une approche durable qui implique une stratégie d'entreprise à dimension sociale et environnementale. L'étude s'est fixé comme obgectif de mettre un lumière le niveau d'adoption part d'un échantillon d'entreprises sélectionnées des dimensions fondamentales du développement durable. et l'étendue de son impact sur l'amélioration et l'avancement de leurs performances. comme réponse à la problématique de l'étude, le choix s'est porté sur la methode descriptive et analytique dans le taitment des variables de l'étude et l'analyse des différentes dimansions. Et L'approche statistique a été adoptée pour étudier quantitativement les variables et determiner les relations qui existent entre elles afin de puvoir interpréter les résultats. A cet effet, un questionnaire a étré diffusé au niveau d'un échantillon d'zntreprises économiques algeriennes de la régionent Est.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont le plus important est que le succès des entreprises dans l'adoption du le développement durable, requiert un Équilibre Entre les activités, économique, sociale et environnementale, en plus de la création d'une Plus grand valeur liée à une réduction de l'influence négative sur L'environnement. L'étude recommande que les entreprises économiques s'efforcent d'intégrer les dimensions du développement durable dans leur stratégie et d'activer leur responsabilité sociale comme étape fondamentale pour contribuer à la réalisation du développement durable, cele, d'une part, et pour renforcer leur position concurrentielle de l'autre part.afin d'assurer leur survie et leur continuité.

les mots clés: Développement durable, responsabilité sociale, entreprise durable, performance globale.

Abstract:

The research aims to shed light on the role that the dimensions of sustainable development play in enhancing the performance of the Algerian economic institutions, given their role in achieving sustainable development by adopting a sustainable approach that involves a working strategy with a social and environmental orientation. The study aimed to find out the extent to which a sample of chosen intuitions are adopting the basic dimensions of sustainable development, and the impact of this on improving and advancing their performance. A descriptive analytical approach was used to answer the research problem in order to describe the study variables and analyze its different dimensions and thus determining the relation between them and interpreting the findings through distributing a questionnaire to a sample group of Algerian industrial institutions, associate with the east.

The study reached a set of findings most importantly that institutions' success in adopting sustainable development requires making a balances between economic, social and environmental activities , to maximize profit for stakeholders along with minimizing the negative effect on the environment. The study also emphasizes the importance of making the dimensions of sustainable development an integral part of the institutions' strategies and activating their social responsibility as a fundamental step in achieving sustainable development, in order to maintain the competitive position of the institution and to ensure sustainability.

Key words: Sustainable development, social responsibility, sustainable corporate, total performance.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه الميامين، ومن إتبعهم باحسان إلى يوم الدين وبعد.

إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي، وعلمني العطاء دون إنتظار ، إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ، إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي أنار دربي، إلى من رفعت رأسي عالياً افتخاراً به، إلى من كان سندي وملجئي وملاذي بعد الله، **والدي العزيز** رحمك الله برحمته الواسعة، وأسكنك فسيح جناته وجزاك عني خير الجزاء؛

إلى من لم تتدخر نسفا في تربيتي، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي

إلى أغلى الحبايب، **أمي الحبيبة**؛

إلى أختي ورفيقتي، صاحبة العقل الراجح والفكر النير ، الدكتورة والي مريم،

إلى سندي في الحياة أخواي بدرالدين وحمزة،

إلى حبيباتي الصغيرات بنات أختي منار وماريا ورفيق دربهم محمد إلياس؛

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

أهدي هذا العمل.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني ومنحني القوة لإتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من :

الأستاذ الدكتور **بوريش هشام** التي تفضل بالإشراف على هذا العمل، وما قدمه من دعم وتوجيه ونصائح، طالما أفادتني، شكرا أستاذي على كرمك وعظيم جهدك؛

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة العمل؛

إلى كل أساتذتي الكرام في قسم العلوم الاقتصادية عامة؛

أشكر كل من ساعدني في إخراج هذا العمل .

والـي خولـة.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص باللغة العربية	I
ملخص باللغة الفرنسية	II
ملخص باللغة الانجليزية	III
إهداء	IV
شكر وتقدير	V
فهرس المحتويات	VIII-VI
قائمة الأشكال	IX
قائمة الجداول	XI-X
قائمة المختصرات والرموز	XII
مقدمة عامة	أ-ل
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة على المستوى الكلي	3
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة	3
المطلب الثاني: التنمية المستدامة-الأهداف والمبادئ	9
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة	14
المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة	22
المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعلاقتها بالتنمية المستدامة	29
المطلب الأول: نشأة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية	30
المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأهدافها	36
المطلب الثالث:مداخل تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعلاقتها بالتنمية المستدامة	41
المطلب الرابع: نماذج عن تطبيقات المسؤولية الاجتماعية لشركات عالمية	45
المبحث الثالث: التنمية المستدامة من منظور المؤسسة (على المستوى الجزئي)	53
المطلب الأول: التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية	53
المطلب الثاني: متطلبات إدماج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية	60

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة	67
المطلب الرابع: متطلبات تجسيد أبعاد التنمية المستدامة	71
خلاصة	79
الفصل الثاني: تحسين أداء المؤسسة بتفعيل أبعاد التنمية المستدامة	
تمهيد	81
المبحث الأول: ماهية الأداء	82
المطلب الأول:أساسيات الأداء	82
المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأداء	85
المطلب الثالث: أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه	88
المطلب الرابع: الأداء الكلي في المؤسسة	95
المبحث الثاني: تقييم وقياس الأداء للوصول إلى تحسينه	102
المطلب الأول: قياس وتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية	102
المطلب الثاني: مؤشرات قياس وتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية	107
المطلب الثالث: مؤشرات ونماذج قياس الأداء الكلي في ظل التنمية المستدامة	111
المطلب الرابع: تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية	132
المبحث الثالث: الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية في ظل ادماج أبعاد التنمية المستدامة	146
المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للمؤسسة في ظل متطلبات التنمية المستدامة	146
المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي في ظل متطلبات التنمية المستدامة	152
المطلب الثالث:تحسين الأداء البيئي في ظل توجه المؤسسات نحو ادماج التنمية المستدامة	161
المطلب الرابع:التحسين المستمر كآلية لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة وتحقيق الإستدامة	167
خلاصة	170
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	172
المبحث الأول: واقع الصناعة والتنمية المستدامة في الجزائر	173
المطلب الأول: واقع الصناعة في الجزائر	173

المطلب الثاني: آليات تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	178
المطلب الثالث: آليات تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة	189
المبحث الثاني:الاطار المنهجي للدراسة الميدانية	194
المطلب الأول: منهج الدراسة ونموذجها	194
المطلب الثاني: قياس صدق وثبات الاستبيان	202
المطلب الثالث: عرض وتحليل بينات الجزء الاول	210
المبحث الثالث:التعرف على مدى مساهمة أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية	216
المطلب الأول: عرض وتحليل بيانت المحور الأول: مدى توفر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة	216
المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: الأداء في المؤسسة	228
المطلب الثالث:اختبار فرضيات الدراسة	241
خلاصة	248
خاتمة عامة	250
قائمة المراجع	254
الملاحق	–

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	28
02	تكامل أبعاد التنمية المستدامة	29
03	هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية للشركات	37
04	البصمة الكربونية المحققة والمتوقعة للفترة مابين (2012–2030)	47
05	مجالات تركيز شركة ايكيا IKEA	49
06	الميزة التنافسية للمؤسسة في ظل تبني أبعاد التنمية المستدامة	59
07	مثلث الأداء (العلاقة بين الكفاءة والفعالية والملائمة)	88
08	مكونات الأداء الكلي للمؤسسة	100
09	نموذج هرم الأداء	123
10	الأبعاد الأساسية لنموذج سكاندافيا نافيقاتور	128
11	نموذج الخط الثلاثي	129
12	بطاقة الأداء المتوازن	131
13	عناصر تطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001	155
14	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2000–2022)	186
15	نموذج الدراسة	198
16	التمثيل البياني لتوزيع أفراد الدراسة حسب الجنس	211
17	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية السن	212
18	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي	213
19	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية المستوى الوظيفي	214
20	التمثيل البياني لتوزيع أفراد العينة حسب خاصية الأقدمية المهنية	216

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مبادئ مبادرة الميثاق العالمي لمنظمة الأمم المتحدة	62
02	مؤشرات السيولة	112
03	نسب النشاط	114
04	نسب هيكل رأس المال	116
05	مؤشرات الأداء البيئي	120
06	مؤشرات الأداء الاجتماعي	122
07	نموذج المحددات والنتائج	124
08	مؤشرات أداء المؤسسة وفقاً لأصحاب المصلحة	126
09	توزيع المؤسسات محل الدراسة على الولايات	195
10	حالة الاستمارات المتعلقة بالدراسة	197
11	محاور الاستبيان	200
12	الاجابات المحتملة ووزنها وفق مقياس ليكرت الخماسي	201
13	مجالات المتوسط الحسابي والاتجاه الموافق له	201
14	قائمة الأساتذة المعنيون بتحكيم الاستبيان	204
15	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ	204
16	الصدق الداخلي لفقرات المحول الأول	205
17	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	207
18	صدق الاتساق البنائي للمحور الأول والثاني والدرجة الكلية للاستبيان	209
19	نتائج اختبار طبيعة التوزيع لجميع محاور الدراسة	210
20	توزيع أفراد العينة حسب خاصية الجنس	211
21	توزيع أفراد العينة حسب خاصية السن	212
22	توزيع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي	213

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
23	توزيع أفراد العينة حسب خاصية المستوى الوظيفي	214
24	توزيع أفراد العينة حسب خاصية أألقدمية المهنية	215
25	درجات الموافقة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	217
26	درجات الموافقة على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	220
27	درجات الموافقة على البعد البيئي للتنمية المستدامة	224
28	النتائج الكلية لمحور توفر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة	227
29	درجات الموافقة على الأداء الاقتصادي	228
30	درجات الموافقة على الأداء الاجتماعي	233
31	درجات الموافقة على الأداء البيئي	237
32	النتائج الكلية لمحور أداء المؤسسة	240
33	تهتم المؤسسات الجزائرية محل الدراسة بتبني أبعاد التنمية المستدامة في ممارساتها	242
34	توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية	243
35	أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع	244
36	نتائج اختبار معامل الانحدار المتعدد للفرضية الرابعة	246

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
FAO	**F**ood and **A**griculture **O**rganization
OCDE	L'**O**rganisation de **C**oopération et de **D**évloppement **E**conomiques
ISO	**I**nternational **O**rganization for **S**tandardization
SA	**S**ocial **A**ccountability
SD	Guide to integration **S**ustainable **D**evelopment into strategy
AA	**S**tandard **A**ccount **A**bility
PDCA	**P**lan – **D**o – **C**heck – **A**ction
IPE	les **I**ndicateurs de **P**erformance **E**nvironnemental
IPM	les **I**ndicateurs de **P**erformance de **M**anagement
IPO	les **I**ndicateurs de **P**erformance **O**pérationnelle
ICE	les **I**ndicateurs de **C**ondition **E**nvironnemental
TBL	**T**riple **B**ottom **L**ine
BSC	**B**alanced **S**corecard
SBSC	**S**ustainability **B**alanced **S**corecard
BSI	**B**ritish **S**tandards **I**nstitute
EVA	**E**conomic **V**alue **A**dded
IC	**I**nvest **C**apital
NOPAT	**N**et **O**perating **P**rofit **A**fter **T**ax
WACC	**W**eight **A**verage **C**apital **C**ost
MVA	**M**arket **V**alue **A**dded
SPSS	**S**tatistical **P**ackage for **S**ocial **S**cience

المـقـــدمـــــــة

في ظل التغيرات المناخية والمشاكل البيئية الناتجة عن التحولات الاقتصادية المعاصرة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت التنمية المستدامة من أهم الأهداف الاستراتيجية التي حظيت بأهمية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى توظيف هذا المفهوم كنموذج تنموي إستشرافي يعمل على ضمان تلبية إحتياجات الأجيال الحالية دون التأثير بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية وإشباع حاجاتها الخاصة، وفقاً لمبدأ تحقيق التوازن بين ركائزه الأساسية، والمتمثلة في التنمية الاجتماعية والبيئية على غرار التنمية الاقتصادية، وبالرغم من كون التنمية المستدامة من المفاهيم الاقتصادية المتداولة بشكل كبير على المستوى الكلي، إلا أن تطبيقه لم يعد ينحصر على الدولة والحكومات فقط، وإنما بات أمراً يتطلب مشاركة المؤسسات الاقتصادية في تحقيقه، ليشكل ذلك نقلة نوعية في مفهوم التنمية المستدامة وممارسات المؤسسات الاقتصادية على حد سواء، التي أصبحت مطالبة بضرورة تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية والبيئية، وهو ما يعبر عن تحقيق أهدافها وأهداف الأطراف ذات المصلحة، وذلك لضمان بقائها وإستدامتها من جهة، وتعبيراً عن تحملها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية من جهة أخرى، باعتبارها المسبب الرئيسي للمشاكل الناتجة عن سعيها المستمر لتعظيم الأرباح.

إذ أصبحت المؤسسات تنشط في بيئة أعمال تمتاز بالديناميكية والتعقيد، نظراً لتعدد متغيراتها والتطور المستمر والسريع، مع إشتداد المنافسة المحلية والأجنبية، ما يدفع بالمؤسسات إلى محاولة التحسين المستمر والدائم لأدائها، بغية التكيف مع حدة المنافسة والتغلب عليها، وتحسين المركز التنافسي لها، وهو ما أدى إلى البحث عن تحقيق التميز والريادة في مجال نشاطها، والذي غالباً ما يعبر عنه بتحقيق نتائج اقتصادية جيدة، تتمثل في تحسين الايرادات والحصة السوقية....، إلا أن الحديث عن إلتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية والعمل على إدماج التنمية المستدامة ضمن أنشطتها وإستراتيجيتها أثر بشكل كبير ومباشر على مفهوم الأداء في المؤسسات الإقتصادية الذي لم يعد يقتصر على المنظور المالي فقط، وإنما أصبح نهجاً أكثر شمولاً، يعكس سعي المؤسسة لإرضاء وتلبية متطلبات كافة الأطراف أصحاب المصلحة، ما جعل المؤسسات تعتمد على قياس وتقييم أدائها بإستخدام مؤشرات تعبر عن المتطلبات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي الأداء الكلي لممارسات وأنشطة المؤسسة التي تعمل على تغيير رؤيتها الإستراتيجية وجعلها متوافقة مع مفهوم التنمية المستدامة، من خلال اجراءات تهدف إلى حماية البيئة وضمان العدالة الاجتماعية، دون اغفال هدف زيادة ربحيتها المالية، والاستجابة لتوقعات الأطراف التي تتعاون معها، حيث يؤدي تطبيقها بشكل فعال إلى تجسيد التنمية المستدامة المُوازِنة بين البعد

الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في المؤسسة وتحقيق أدائها الكلي والذي ينطوي على الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة والارتقاء بمستواه.

ولأن بقاء المؤسسة وتنافسيتها مرهون بمدى قدرتها على إشباع وتلبية حاجيات الأطراف أصحاب المصلحة، فقد أصبح لزاما على المؤسسات الجزائرية العمل على تحقيق التوافق والانسجام بين أهدافها والتحديات الخارجية، لاسيما تلك النابعة عن التنمية المستدامة، لذلك لابد من إدراك أهمية التوجه نحو إدماج الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة ضمن أنشطة المؤسسة وعملياتها وإلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية لخلق ثقافة التنمية على مستواها، كتوجه إستراتيجي يساهم في إكتسابها للشرعية والقبول من طرف المجتمع المحلي، فضلاً عن مساهمتها في تفعيل دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الكلي.

أولاً: إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق تتضح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أنشطة المؤسسات الاقتصادية في تحسين أدائها؟

وبهدف الإجابة عن هذه الاشكالية، تم صياغة **الأسئلة الفرعية** التالية:

-ما مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بتبني أبعاد التنمية المستدامة في ممارساتها؟

-ما طبيعة العلاقة التي تربط بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسات الاقتصادية؟

-ما مدى حرص المؤسسات الاقتصادية على تحسين أدائها الذي يرتكز على الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة؟

-فيما يتمثل أثر إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أعمال وممارسات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على أدائها؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

-**الفرضية الرئيسية:** تساهم عملية إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أنشطة المؤسسة في تحسين أدائها.

-الفرضية الأولى: تهتم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة بتبني أبعاد التنمية المستدامة في ممارساتها.

-الفرضية الثانية: توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية.

-الفرضية الثالثة: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع.

-الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الحاجة المتزايدة لتوجه المؤسسات الاقتصادية نحو تبني وإدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن استراتيجيتها وأهدافها، وذلك في ظل القيود والرهانات التي يفرضها هذا النهج على مسارات وأهداف المؤسسات، حيث تبرز أهمية تبني الممارسات والمتطلبات الكفيلة بتحقيق الاستدامة، من خلال مواكبة المؤسسات الاقتصادية للتغيرات والتوجهات الجديدة في بيئة أعمالها، والتي تفرض عليها حتمية الوقوف على مستوى أدائها والارتقاء به في ظل مراعاتها للركائز الأساسية للتنمية القابلة للاستمرار، وحتى تتمكن من اكتساب مزايا تنافسية تساهم في تعزيز مركزها التنافسي، كما تكمن أهميتها في الكشف عن مستوى أو مؤشرات ممارسة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال عينة من مؤسسات الشرق الجزائري، لتوجيه أنظار متخذي القرار في تلك المؤسسات لأهمية الاستثمار في ادماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أعمالها لتحسين أدئها.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة عموما لتحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

– معرفة مدى تبني المؤسسات محل الدراسة للبعد الإجتماعي للتنمية المستدامة.

– إبراز مدى إهتمام المؤسسات الاقتصادية بتخفيض نسبة التلوث الناتج عن نشاطاتها كأحد دعائم البعد البيئي للتنمية المستدامة.

– إكتشاف مدى قدرة المؤسسات الإقتصادية على تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي وباقي الأبعاد.

–تحديد آليات وممارسات تجسيد التنمية المستدامة في المؤسسات لتحسين كفاءة أدائها.

– توعية وتشجيع المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بادماج التنمية المستدامة ضمن أولوياتها الاستراتيجية وذلك للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الكلي.

–التعرف على المتطلبات الأساسية التي يجب أن تتوفر عليها المؤسسات الاقتصادية لتفعيل أبعاد التنمية المستدامة على مستواها، والتي تضمن لها االتحول إلى مؤسسات مستدامة.

خامساً: دوافع إختيار الموضوع

ترجع دوافع اختيار هذا الموضوع للأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

- **أسباب ذاتية:**

–الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع التعرف عن أهم الأدوات والمتطلبات الكفيلة بتجسيد الأبعاد الأساسية للتنمية القابلة للاستمرار؛

– التعرف عن مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالبعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة وانعكاس ذلك على أدائها؛

–دراسة موضوع التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية من خلال البحث في كيفية ادماج هذا المفهوم على مستواها.

- **أسباب موضوعية:**

- إرتباط الموضوع بمجال التخصص؛

-الاهتمام بتفعيل توجه المؤسسات الاقتصادية نحو مراعات أبعاد التنمية المستدامة للمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية القابلة اللاستمرار؛

-تسليط الضوء على ارتباط تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الكلي بتجسيد الممارسات والأنشطة المتعلقة بهذا المفهوم على مستوى المؤسسات الاقتصادي؛

-الاهتمام بالمؤشرات والمعايير الحديثة لقياس الأداء ضمن ممارسات أبعاد التنمية المستدامة.

سادساً: حدود الدراسة: تتمثل الحدود في:

- **الحدود الموضوعية:**

تتمثل حدود الدراسة في معالجة الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وهي نفس الأبعاد التي انعكست على الأداء الكلي للمؤسسات التي تراعي التنمية المستدامة ضمن أعمالها، وقد تم عرض تجارب مؤسسات عالمية رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى إبراز الارتباط بين أبعاد التنمية المستدامة وتحسينها لأداء المؤسسة؛

- **الحدود الزمنية:**

تم الاعتماد على التقارير السنوية لعام 2020 تخص المؤسسات التي تم عرض تجاربها، بالاضافة إلى فترة توزيع ومعالجة الاستبيان على المؤسسات عينة الدراسة خلال فترة الدراسة 2022-2023.

- **الحدود المكانية:**

تمت الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية في الشرق الجزائري.

-سابعاً: منهج الدراسة

لغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تحليل وتفسير مختلف أبعاده لإستخلاص النتائج، حيث تم الإستعانة بعدد من المصادر العلمية والبحوث والدراسات، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد في دراسته على المنهج الاحصائي للقيام بمعالجة كمية

وتحليلية للبيانات والمعلومات التي تضمنها الاستبيان بمختلف محاوره وعباراته من خلال برنامج SPSS.V23

ثامناً: الدراسات السابقة

تم معالجة متغير التنمية المستدامة من خلال العديد من الدراسات، كذلك متغير الأداء للمؤسسات وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات السابقة:

-دراسة Emmanuelle Dontenwill (2008)، أطروحة دكتوراه بعنوان:

Le développement durable à l'épreuve des mondes de l'entreprise : le cas de Botanic

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطبيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات، بالتركيز على كيفية عمل هذا المفهوم ونقله وتنفيذه في المؤسسات الاقتصادية، التي تلعب دورا مهما في في نظام الانتاج والاستهلاك، وفي ظل دراسة هذه الفكرة تم الاهتمام بتحليل كيفية تضارب المصالح أثناء عملية صياغة وتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة في المؤسسة، للوصول إلى إحداث الموازنة بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتم التوصل إلى أن إدماج التنمية المستدامة ضمن أعمال المؤسسات الاقتصادية بات من الأمور الضرورية لاكتساب الشرعية من قبل المجتمع المدني، فضلاً عن أن اهتمام المؤسسة بالتنمية المستدامة ينعكس على توجهها نحو الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والانتقال إلى مؤسسة مسؤولة اجتماعياً، تتجاوز فيها مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية لتولي الاهتمام والاحترام للأشخاص والكيانات الطبيعية التي تتأثر بأنشطتها؛

-دراسة Moez Essid (2009) أطروحة دكتوراه بعنوان:

Les mécanismes de contrôle de la performance globale : le cas des indicateurs non financiers de la RSE

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد آليات الرقابة على الأداء الكلي للمؤسسات بالاعتماد على المؤشرات غير المالية للمسؤولية الاجتماعية، وبحثت في قياس أداء المؤسسات في ظل التوجه العالمي لادماج اهتمامات ذات طابع اجتماعي وبيئي ضمن أعمالها سعياً منها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الكلي، حيث ركزت على تحديد مؤشرات الأداء الداخلية في اطار الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتأثيرات هذا المفهوم على ممارسات الرقابة، وتم التوصل إلى أن المؤسسات تواجه صعوبة في تحديد أهداف دقيقة وكمية تعبر عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية وتساهم في

قياس الأداء الكلي لها، إلا أن التوجه نحو الاعتماد على مؤشرات المسؤولية الاجتماعية يفسر الضغوط الكبيرة من قبل المجتمع المحلي، والذي يلزمها بتحمل مسؤوليتها اتجاه البيئة التي تعمل ضمن نطاقها، إضافة إلى أن المؤسسات تسعى إلى اكتساب مزايا تنافسية مستقبلية ذات طابع اجتماعي تسمح لها بتطوير المهارات الداخلية، بهدف تجاوز توقعات أصحاب المصلحة المهتمين بالقضايا البيئية والاجتماعية، فضلاً عن ذلك فقد تم التأكيد على أن احداث التوازن بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة أمراً ممكناً، وإن كان يمر بصعوبات وعوائق مستمرة.

–دراسة العايب عبد الرحمان (2011) أطروحة دكتوراه بعنوان: "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق ومراعات التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، بالتركيز على العلاقة بين التنمية المستدامة والمؤسسات الاقتصادية، التي باتت مطالبة بالسعي نحو تبني سلوكيات مسؤولة اجتماعياً، وتحديد مدى انعكاس ذلك على أدائها الشامل الذي يمكن تجسيده من خلال القياس والافصاح عن مستويات الاشباع التي تحققها المؤسسة لمختلف أطراف أصحاب المصلحة، وتم التوصل إلى وجود فرق كبير بين واقع المؤسسات محل الدراسة، والمتطلبات الضرورية للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، ذلك أن هذه المؤسسات قد سجلت مستوى ضعيف من حيث التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، كونها لم تستطع تحقيق التوازن من حيث مستوى اشباع احتياجات أصحاب المصلحة، كما أن تطبيق هذه المؤسسات لمعايير الايزو 9001 و 14001 تم بهدف الحصول على اعانات مالية من طرف الدولة وليس ادراكاً من قبل المسيرين والمدرين بمزاياها على الادارة والموكز التنافسي للمؤسسة، أما بالنسبة لقياس الأداء الكلي فلا زال التركيز على المؤشرات المالية والاقتصادية بشكل كبير، مقارنة بإهتمام أقل بالمؤشرات الاجتماعية والبيئية، أما عن الافصاح فإن المؤسسات محل الدارسة ف تقتصر على الافصاح المحاسبي فقط، نظراً للقوانين والتشريعات المفروضة عليها من طرف الدولة.

–دراسة مقيطع حمزة (2011)، رسالة ماجستير بعنوان: "دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية –دراسة مقارنة بين مؤسستين"

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة إدماج التنمية المستدامة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية، وذلك انطلاقا من كون أن الاستدامة أصبحت من بين أهم القضايا التي تستوجب المؤسسات

الصناعية خاصة مراعاتها، من خلال ادماج أبعادها ضمن أعمالها، أو بالتوجه نحو خلق وظيفة تُعنى بقضايا الاستدامة، حيث تم التوصل إلى أن ادماج مبادئ التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة له أثر ايجابي في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة، وتمكن مجمع "طوطال" بادماج التنمية المستدامة على مستوى التنظيم، فضلاً عن دمجها ضمن الاستراتيجية والأهداف العامة للمجمع، الأمر الذي ساهم في تحسين الأداء الكلي له، أما عن مجمع "سونطراك" فهو يولي أهمية لبعض جوانب التنمية المستدامة كالصحة والأمن والبيئة، إلا أنه لا يقوم بادماج المفهوم ضمن الاستراتيجية الكلية له.

-دراسة Ghozlene Oubya (2016) أطروحة دكتوراه، بعنوان:

"Contribution a l'étude des déterminants de la performance de l'entreprise : impact de la création de valeur pour le client sur la performance des entreprises hôtelières en Tunisie"

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محددات (العوامل التفسيرية) الأداء في المؤسسات، وذلك من خلال التركيز على أهمية خلق القيمة للعميل بإعتبارها عاملاً مهماً ومؤشراً قياسياً لأداء المؤسسة، حيث حاولت الدراسة فهم الارتباط بين الأداء وعوامل خلق القيمة للعميل على مستوى الفنادق التونسية، عن طريق تقييم قدرة الفنادق التونسية على خلق القيمة وتحديد تأثير ذلك على أدائها، وتم التوصل إلى أن "ما يخلق قيمة للعميل يخلق قيمة للمؤسسة"، وتم تأكيد الروابط المختلفة بين أدوات خلق القيمة والقيمة التي يدركها العميل وأداء المؤسسة، الذي يعكس القدرة على تحقيق الأرباح، من خلال تصميم منتجات وخدمات ترضي العميل، مع تحقيق الأرباح والمزايا لأصحاب المصلحة المختلفين، كما تم التوصل إلى أن جودة المنتجات والخدمات المقدمة من قبل الفنادق التونسية لها تأثير كبير على رضا وولاء العملاء، بغض النظر عن المتغيرات الأخرى المتمثلة في جودة الموارد البشرية والابتكار والقدرة على التكيف.

-دراسة Mehdi Heraut-Zérigui (2017)، أطروحة دكتوراه، بعنوان:

RSE: La Contribution des ONG à la performance globale des entreprises responsables

تهدف هذه الدراسة للبحث عن آثار التعاون بين المؤسسات والمجال غير الحكومي، انطلاقاً من تحديد مدى مساهمة المنظمات غير الحكومية في الأداء العام للمؤسسات من خلال مسؤوليتها الاجتماعية، وقد ركزت هذه الدراسة على توجه المؤسسات نحو دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن نشاطاتها من خلال الاهتمام بمختلف الأطراف ذات المصلحة، إلى جانب تعميق مفهوم الأداء الذي لم يعد ينحصر في الناحية الاقتصادية والمالية، ولكن يهتم بالجوانب الاجتماعية والبيئية والمجتمعية، ومن أهم النتائج التي تم

التوصل إليها، أن المؤسسات تعمل على خلق قيمة مشتركة بينها وبين أصحاب المصلحة، ومن خلال دمج استراتيجيات ذات بعد مستدام يوازن بين أداء المؤسسة وتوقعات أصحاب المصلحة، كما أن التعاون الحاصل بين المؤسسات والمنظمات غير الحكومية له تأثير أيجابي على الأداء العام للمؤسسات المسؤولة، حيث تعد هذه الشراكات مصدر مهم للتقنية والمعلومات وحافز لتفعيل سياسة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، مع تحسين صورتها وسمعتها في المجتمع المدني.

–دراسة سترة العلجة (2018)، أطروحة دكتوراه بعنوان: "دور مراقبة التسيير في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة مؤسسة الاسمنت بعين لكبيرة"

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين مراقبة التسيير والتنمية المستدامة في المؤسسات، وذلك من خلال عرض أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة وكيفية ادماج هذا المفهوم على مستوى المؤسسة، وصولاً إلى الكشف عن دور مراقبة التسيير بمختلف أدواتها التقليدية والحديثة في تقييم وتحسين الأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للمؤسسة ومن ثم توجيه هذه الاخيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى أن إدماج التنمية المستدامة يعد من المتطلبات الحديثة التي تساهم في تطور المؤسسات وخدمة أصحاب المصلحة، إلى جانب تغيير وظيفة مراقبة التسيير إلى وظيفة مستدامة تعمل على تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي على غرار الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن.

–دراسة قبايلي أمال (2018)، أطروحة دكتوراه بعنوان: "دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية –دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الدور الذي تلعبه تنمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك بالاهتمام بالعناصر المختلفة التي من شأنها أن تساهم في تنمية المورد البشري في المؤسسة من جهة وتحديد أثر ذلك على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من جهة أخرى، من منطلق أن استمرار المؤسسة وبقائها لا يتأتى دون جهد وتكلفة لاسيما من ناحية العنصر البشري الذي استثماراً أساسياً في صناعة التنمية وأحد أهم أهدافها، ومن أبرز التنائج التي تم التوصل إليها أن الدراسة الاجصائية لاجابات عينة الدراسة أكدت على الدور الايجابي والأساسي الذي تلعبه عناصر تنمية المورد البشري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

-دراسة Jebbour,et al (2020)، بعنوان:

Performance and Sustainable Development: The role of Standardizatoin

تهدف الدراسة إلى إبراز أثر مفهوم التنمية المستدامة على ممارسات الشركات والمؤسسات العامة التي أصبحت مطالبة بتفعيل أبعاد هذا المفهوم نتيجة الضغوط الإجتماعية والتحديات التي يطرحها تكامل الإهتمامات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، حيث تم التوصل إلى أن إعطاء مضمون ومحتوى لهذا المفهوم يعتمد على جهود الشركات ومدى إستخدامها لمعايير التقييس ISO ومن منطلق التنمية المستدامة تم إستحداث مفهوم جديد للأداء بحيث لم يعد يختزل على الأداء المالي ويمتد إلى الأداء الإجتماعي والبيئي.

-دراسة Redouane Oubal (2022)، مقال بعنوان:

Mesure de la performance globale dans une entreprise socialement responsable : une synthèse de la littérature

تهدف هده الدراسة إلى مناقشة تطور مفهوم الأداء الكلي للمؤسسات الذي أصبح مفهوم متعدد الأوجه (أداء مالي، اجتماعي وبيئي)، وذلك من جانب البحث في كيفية تقييمه، في سياق إلتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية، دون التطرق الى دراسة العلاقة التي تربط بين الأداء الكلي للمؤسسة والمسؤولية الاجتماعية، والتركيز على عرض النماذج والأدوات المختلفة لقياس وتقييم الأداء الكلي داخل المؤسسة التي تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك لتحليل مدى ملائمتها لهذه المؤسسات، و تم التوصل إلى عدم القدرة على الوصول إلى إجماع حول الأدوات المعتمدة في تقييم الأداء الكلي للمؤسسات لا سيما في ظل إلتزام هذه الأخيرة بنهج المسؤولية الاجتماعية وهذا راجع إلى طبيعة مفهوم الأداء، الذي يعد مفهوم شامل ومتكامل يصعب تحديده بدقة، وقد عرضت هذه الدراسة مجموعة متنوعة من الأنظمة والمؤشرات للوصول إلى تحديد دقيق لمستويات الأداء، أهمها بطاقة الأداء المتوازن، نموذج الخط الثلاثي الأساسي، وتقرير GRI.

-دراسة Xinpeng Xu and all (2023)، مقال بعنوان:

Labor Protection, Entreprise Innovation, and Sustainable Devlopment

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة للمؤسسات والاقتصاد الكلي في الصين، ولتحقيق ذلك تم دراسة العوامل التي من شأنها أن تساهم في تعزيز التنمية المستدامة

في المؤسسات، حيث تم التركيز على دراسة مدى تأثير حماية العمالة على التنمية المستدامة للمؤسسات، وذلك في اطار تنفيذ "قانون عقود العمل" الذي يساهم في حماية الحقوق والمصالح المشروعة للعمال، فضلاً عن بناء وتطوير علاقات عمل متناغمة ومستقرة، وتم التوصل إلى أن ضرورة توجه المؤسسات نحو تعزيز حماية الحقوق والمصالح المشروعة للعمال، وتعزيز التنفيذ والاشراف، إضافة إلى تعزيز ولاء الموظفين وحماسهم لخلق الإنتاج، وتحسين قدرات الابتكار وتنافسية السوق، لتجسيد التنمية المستدامة للمؤسسات، فضلاً عن تشجيع الابتكار المؤسسي والتطور المستدام.

-دراسة Pawan Kimar Goel and all (2023)، مقال بعنوان:

Exploring The Relationship Between Corporate social responsibility (CSR) activities and Sustainable development

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة، حيث بحثت في كيفية تأثير أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أجزاء مختلفة من التنمية المستدامة، مثل الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، حيث برزت الأهمية الكبيرة التي باتت تحظى بها التنمية المستدامة في مشهد الأعمال، أين أدركت المؤسسات الحاجة إلى ممارسات مستدامة تدعم من خلالها التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وخلصت الدراسة إلى أن الرابط بين التنمية المستدامة وأنشطة المسؤولية الاجتماعية، في كون هذه الأخيرة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال معالجة القضايا البيئية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى دور أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في خلق قيمة طويلة الأجل وتحسين سمعتها بين أصحاب المصلحة، وبذلك فإن إلتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية بات من الممارسات التجارية المهمة بالنسبة للمؤسسات التي تسعى إلى تعزيز أدائها الاجتماعي والبيئي مع تحسين أدائها المالي.

-تاسعاً: إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة من خلال ربط متغيري الدراسة، أما عن الدراسات التي تناولت نفس المتغيرات فقد اختلفت، من حيث طرح الاشكالية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إضافة إلى الاختلاف في كيفية معالجة الفصول النظرية، وفي الفترة الزمنية والمكانية للدراسة، فضلاً عن وجود إختلاف في الجانب التطبيقي للموضوع، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على معالجة الموضوع بتوزيع استبيان على عينة من المؤسسات الاقتصادية من مختلف القطاعات التابعة للشرق الجزائري.

-عاشراً: صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبات الدراسة في:

-عدم رد بعض مسيري المؤسسات على الاستبيان في نسخته الالكترونية؛

-صعوبة التنقل بين المناطق الصناعية؛

-غلق مجموعة كبيرة من المؤسسات إثر جائحة كورونا؛

-حادي عشر :هيكل الدراسة

بغرض الاجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث يعكس الفصلين الأول والثاني الجزء النظري للدراسة، أما الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي لمعالجة الموضوع، وفي هذا السياق تتمثل هيكلة الدراسة فيما يلي:

الفصل الأول:الإطار النظري للتنمية المستدامة، يعرض هذا الفصل الجانب المفاهيمي للتنمية المستدامة على المستوى الكلي وكيفية انتقال هذا المفهوم إلى المستوى الجزئي، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول مفاهيم التنمية المستدامة على المستوى الكلي، وتطرق المبحث الثاني إلى المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، أما المبحث الثالث فعالج التنمية المستدامة من منظور المؤسسة (المستوى الجزئي).

الفصل الثاني: تحسين أداء المؤسسة بتفعيل أبعاد التنمية المستدامة، خصص هذا الفصل لإعطاء تصور واضح حول أداء المؤسسة في ظل تبنيها للتنمية المستدامة، إلى جانب الكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تطرق المبحث الثالث إلى ماهية الأداء، وتناول المبحث الثاني قياس وتقييم الأدء للوصول إلى تحسينه، وركز المبحث الثالث على الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية في ظل إدماج أبعاد التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية، خصص هذا الفصل للقيام بالجانب التطبيقي من الدراسة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول واقع الصناعة والتنمية المستدامة في الجزائر، وتطرق المبحث الثاني لعرض الاطار المنهجي للدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث فقد خصص للتعرف على مدى مساهمة أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الأول: الاطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد

بالنظر للتغيرات المتسارعة التي يعيشها العالم خلال الآونة الأخيرة، وفي ظل الاهتمام المتزايد بتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية تماشياً مع تحقيق التنمية الاقتصادية، بإعتبارها نموذجاً تنموياً يساهم في الارتقاء بالمجتمع من خلال التوظيف الأمثل للموارد المتوفرة لتحقيق المنفعة وخلق القيمة لجميع الأطراف ذات المصلحة، أصبح مفهوم التنمية المستدامة من أكثر المفاهيم المتداولة على المستوى العالمي، ونظراً لأهمية هذا المفهوم فقد سعت العديد من المنظمات الدولية إلى تعميمه في كامل العالم، والعمل على تجسيد أبعاده من خلال مشاركة جميع الأطراف الفاعلة، والتي تعد المؤسسات الاقتصادية من أهمها نتيجة الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه في المجتمع الذي تنشط فيه، فضلاً عن الآثار البيئية السلبية المترتبة عن ممارسة نشاطاتها والتي تؤدي إلى احداث المشاكل البيئية التي يشهدها العالم اليوم.

ومن هذا المنطلق وفي ظل سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة، وتنامي الوعي البيئي لدى المستهلك وتزايد الضغط الممارس من قبل أصحاب المصلحة، أصبحت المؤسسات الاقتصادية اليوم مطالبة بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتجسيد أبعادها بإدماج هذا المفهوم ضمن سياساتها واستراتيجيتها، من خلال ممارسات تراعي تفعيل دورها والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، والعمل على الالتزام بالمعايير والموصفات الدولية التي تُعنى بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وهو ما يساهم في احراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة 2030 من جهة، واكتساب مزايا تنافسية تعزز المركز التنافسي للمؤسسة على المستوى المحلي والعالمي مما يجعلها تتكيف مع التغيرات والمتطلبات الجديدة في بيئة نشاطها من جهة أخرى، وهو ما أدى بالمؤسسات إلى احداث تغييرات جذرية في ممارستها ووظائفها لتتوافق وأبعاد التنمية المستدامة، لتتحول بذلك إلى مؤسسات مستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة بدلاً من التركيز على الأهداف الاقتصادية فقط، وهو ما سيتم توضيحه من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة على المستوى الكلي.

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة من منظور المؤسسة (على المستوى الجزئي).

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة على المستوى الكلي

أدت المشاكل البيئية من تلوث، استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور النظام البيئي بشكل مفرط، إلى لفت أنظار العالم حول فشل النماذج التنموية المتبعة، والتي أدت إلى احداث أضرار كبيرة على البيئة، الأمر الذي استدعى إلى انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية الرامية إلى حماية البيئة، من خلال البحث عن نموذج تنموي بديل يعكس الارتباط والعلاقة القوية بين الاقتصاد والبيئة، إلى أن تم الاتفاق حول مفهوم شامل للتنمية يأخذ في الحسبان الرهانات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وهو مفهوم التنمية المستدامة الذي يأخذ تلك الاعتبار كركائز أساسية له، وأن تحقيقه يعتمد على ايجاد التوازن فيما بينها، ومن هنا أصبح مفهوم التنمية المستدامة نهج تنموي يحظى بأهمية كبيرة على مستوى العالم كونه يسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء، ولتوضيح أكثر لمفهوم التنمية المستدامة على المستوى الكلي، تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب، خصص المطلب الأول لعرض المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة، أما المطلب الثاني، فيعرض التنمية المستدامة من ناحية أهدافها والمبادئ التي تقوم عليها، في حين يوضح المطلب الثالث، المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لقياس مدى التقدم الحرز في تحقيق التنمية المستدامة، وبالنسبة للمطلب الرابع، فقد تم تخصيصه للأبعاد الأساسية المكونة لمفهوم التنمية المستدامة وتوضيح العلاقة التي تربط بينهم من أجل تسهيل عملية تحقيق التوازن فيما بينهم.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المستدامة

يعكس المفهوم الحالي للتنمية المستدامة النتيجة النهائية لتطور الفكر التنموي، الذي جعل منه نموذجا تنموياً يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التوازن بين الاقتصاد، المجتمع والبيئة، وعليه فإن التعمق في مفهوم التنمية المستدامة ودراسته يستوجب التطرق بداية إلى السياق التاريخي لنشأته، وصولاً إلى أهم المحاولات المبذولة في توضيحه واعطاء تعاريفات حوله.

أولاً- السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة: أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية للحديث عن مفهوم جديد للتنمية يهدف لإيجاد التنسيق والتكامل المطلوب للعلاقة بين الانسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، حيث تبلور هذا الأخير خلال الثلاثة عقود الاخيرة من القرن الماضي، [1] خاصة مع مطلع عقد السبعينات الذي شهد تنامي مستوى الوعي البيئي وزيادة في الالتزام بتطبيق السياسات والتوجيهات البيئية المتعلقة بالمحافظة على الموارد ومحاربة التلوث وعدم الاخلال بالتوازن البيئي، إضافة

[1]- ضرار الماحي العبيد أحمد، (2008): نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، دورية علمية ثقافية محكمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي بالسودان، العدد5، ص ص7-8.

إلى زيادة ادراك الحكومات والمؤسسات الدولية بالقضايا البيئية وارتباطها بالقضايا الاقتصادية، وتنامي الاهتمام بالآثار السلبية التي تخلفها الأنشطة البيئية من خلال ممارسة النشاطات الاقتصادية، وهو ما أدى الى إتساع مفهوم التنمية الاقتصادية ليتجاوز مجرد النمو الاقتصادي هو التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والمجتمع والاهتمام باحداث تغييرات في محتوى وتركيب النمو. ولقد أصبحت التنمية المستدامة من ضمن إحتياجات البلدان كجزء من التدابير اللازمة لحماية الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي،[1] ولقد نشر مفهوم التنمية المستدامة وبدءا بمجموعة المؤشرات التي كان لها الفضل في ابراز اهم المراحل التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة والتي تتلخص في:

– يعتبر نادي روما (The Club of Rom) المحطة الأولى لإنطلاق المفهوم الجديد للتنمية المستدامة، تأسس عام 1968، حيث ضم العديد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، وفي عام 1972 نشر النادي تقريرا مفصلا عن تطور المجتمع وعلاقته بإستهلاك الموارد الاقتصادية وتوقعاته حتى عام 2100، وتوصل إلى مجموعة من النتائج كانت أهمها توقع حدوث فوضى نتيجة التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتآكل التربة، وفي الفترة ما بين 15–16 جويلية عام 1972 عقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية بمدينة استوكهولم (United Nations Conference on the human environment, Stockholm) ، أين ناقش هذا المؤتمر ولأول مرة القضايا البيئية وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم، وقد تضمنت الوثيقة الدولية الصادرة عن هذا المؤتمر مبادئ توضح العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعو الحكومات والمنظمات الدولية إلى اتخاذ اجراءات لحماية البيئة وإنقاذ البشرية من التلوث البيئي،[2] إلى جانب إعلان استوكهولم برز مفهوم التنمية المستدامة عام 1981 في تقرير الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية على أنها: "السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالإعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة"[3] غير أن الإنطلاق الفعلي للترويج لمفهوم التنمية المستدامة وبشكل رسمي من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" future our common الذي تم إصداره من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1987، حيث أظهر هذا التقرير تعريف دقيق للتنمية المستدامة بإعتبارها: "التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتهم". [4]

[1]-نفس المرجع، ص ص7-8.

[2]-حسونة عبد الغني،(2013): الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة.

[3]- قادري محمد الطاهر(2013): التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة حسن العصرية، ص51.

[4]- Alain Fernandez Nodesway(2013): Mettre en œuvre les développement durable en entreprise en 12 point : développement durable & performance (livre blanc), p4.

-مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بريودي جانيرو (United Nations conference on environment and development, Rio de Janeiro) والذي عرف بمؤتمر "قمة الأرض" (Earth Summit) تم إنعقاده في 14 جوان 1992يهدف إلى حماية كوكب الأرض من الكوارث الأرضية وتحديد الوسائل اللازمة لوقف التدهور البيئي،[1] صرح هذا المؤتمر من خلال إعلانه المعروف "بإعلان ريو" بأن البشر أحد أهم محاور التنمية المستدامة، على أساس أنهم يملكون كامل الحق في التمتع بحياة صحية، حيث حظي هذا المؤتمر بإشادة الجميع وأعتبر إنجازا عظيما، نظير إقراره على نطاق واسع[2] بالارتباط الوثيق بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تنشأ مع بعضها البعض، حيث أن النجاح في أحد القطاعات يتطلب العمل في القطاعات الأخرى لضمان الإستمرارية مع مرور الوقت،[3] وقد كان مفهوم التنمية المستدامة جوهر المبادئ التي أصدرها هذا المؤتمر، ومنذ ذلك الوقت استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم نتيجة التحول الكبير الذي أُحدث في مفهوم علاقات التنمية من جهة، والاعتبارات البيئية من جهة أخرى، وذلك كرد فعل طبيعي لزيادة الوعي البيئي العالمي، الذي ينص على أن عملية التنمية التي لا تراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، قد تكلل في نهاية المطاف بتحقيق نتائج غير مرضية أو فوائد قليلة أو حتى تفشل بشكل تام.[4]

إجتمع المجتمع الدولي في ريودي جانيرو (Rio de Janeiro) لمناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة واعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين (أجندة 21) مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها:

-جدول أعمال القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض (أجندة 21).

-إدماج البيئة في عملية التنمية الشاملة للدول.

-بحث مسألة المؤسسة التي تشرف على عملية التنفيذ.[5]

- مؤتمر كيوتو لتغير المناخ (اتفاقية كيوتو Kyoto Protocol)، والذي انعقد بعد خمس سنوات من قمة الأرض، وذلك في ديسمبر عام 1997 في اليابان، حيث ركز على الاستمرار في تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، وقد تم تحديد أهم هدف لهذه الاتفاقية والمتمثل في الحفاظ على إستقرار مستويات

[1]-عبد العزيز قاسم محارب، (2011): الاقتصاد البيئي ومقوماته وتقنياته، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، ص61.

[2]- ضرار الماحي العبيد أحمد، المرجع السابق، ص10.

[3]-United Nations, (N D) : conferances environment and sustainable development, on sit: https://www.un.org/en/conferences/environment/rio1992?fbclid=IwAR3sk5tFADuFVxXvt6UXOiQg996zYQ8JkfWbEJzYFLMHWjmUyZ9oWuMB9rA visited (18/08/2023).

[4]- ضرار الماحي العبيد أحمد، المرجع السابق، ص10.

[5]-Alain jount, (2004:) 100 questoins pour comprendre et agri: le development durable, afnor, p09.

إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري عند مستوى يمنع حدوث الإضرار بالنظام المناخي، وذلك بإنتهاج طريقة التنمية النظيفة والمشاركة في التنفيذ، وقد قامت (38) ثمانية وثلاثين دولة بالالتزام بتخفيض الغازات الدفيئة بنسبة 52% إلى غاية 2012 وذلك مقارنة بما تم تسجيله في السنوات السابقة، إلا أن الو.م.أ قد امتنعت عن المصادقة على هذا البروتوكول على الرغم من كونها من أكثر البلدان التي تصدر نسب عالية من إنبعاثات الاحتباس الحراري. [1]

-مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرج 2002، (The World summit on sustainable development, Johannesbug) تم انعقاده في الفترة من 26 أوت-4 سبتمبر، حضرها العديد من رؤساء الدول، المختصين في مجالات البيئة والتنمية والعديد من المنظمات غير الحكومية، حيث تم من خلالها تجديد الالتزام بالتنمية المستدامة، وذلك بتبني خطة عمل تنطوي على جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل مبادئ التنمية المستدامة في مجالات مختلفة مثل: الصحة، المياه، التنوع الحيوي، الزراعة،[2] كما سعى هذا المؤتمر إلى تعزيز كافة الجهود الداعمة لتحقيق التكامل بين الركائز الثلاث الأساسية للتنمية المستدامة- التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وحماية البيئة- بإعتبارها دعائم معززة لهذا المفهوم، كما تم التأكيد على ضرورة الحد من الفقر وتغيير الأنماط غير المستدامة للانتاج والاستهلاك، وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها، التي تشكل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الأهداف العامة والمطالب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. [3]

-مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالتغير المناخي، (2007 United Nation climate change conference) انعقد في ديسمبر 2007 في بالي بأندونيسيا، وهو بمثابة اجتماع للأطراف وذلك لتقييم التقدم في كيفية التعامل مع التغير المناخي والتفاوض بشأن بروتوكول كيوتو، وتم التوصل من خلاله إلى الاتفاق على خارطة طريق بالي للقضايا طويلة الأجل، وذلك بإنشاء فريق مختص ليكون مسؤولاً عن أعمال التخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والتكيف مع التغيرات المناخية الحاصلة، إلى جانب تقديم التمويل

[1]-بن الشيخ مريم، (2018): دور التسويق المستدام في تحسين سلوك المؤسسة الاقتصادية وفق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ص61.

[2]-كعرار أحمد، (2012): دور إدارة الابتكار في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة سامسونغ انجنيرينغ Samsung engineering، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، سطيف، الجزائر، ص6.

[3]-الأمم المتحدة، (2002): تقرير القمة العاملي للتنمية المستدامة -جوهانسبرغ، جنوب افريقيا، 26أوت- سبتمبر،ص09.

لذلك، والعمل على ايصال التكنولوجيا وبناء القدرات والرؤية المشتركة حول العمل التعاوني طويل الأجل. [1]

– مؤتمر كوبنهاغن بالدانمارك (Copenhangen climate change conference)المنعقد في الفترة الممتدة من 7 إلى 18 ديسمبر 2009، وهو مؤتمر الأطراف الخامس عشر في صدد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلق بتغير المناخ، حيث تم التفاوض على اقرار العناصر الرئيسية لبروتوكول كيوتو، ونظام المناخ لما بعد سنة 2012، في شكل إعلان رفيع المستوى من جانب عدد قليل من الدول الأعضاء، الأمر الذي أدى إلى الفشل في جعل إتفاق كوبنهاغن التزاما قانونيا، على كل من الولايات المتحدة والصين بإعتبارهما من أكثر الدول المصدرة للغازات الدفيئة والمساهمة في إحداث التغير المناخي. وفي الفترة من 29 نوفمبر الى 10 ديسمبر 2010، عقد مؤتمر آخر في كتنكون بالمكسيك، بهدف تحسين نص كوبنهاغن، من خلال إلزام جميع الدول المشاركة بتجديد التزامها باتفاقيات ما بعد كيوتو والمتعلقة، بإتخاذ كافة التدابير اللازمة لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والحد من ارتفاع درجات الحرارة، وتم التوصل إلى اعتماد صندوق المناخ الأخضر، الذي يهدف لدعم المشاريع الساعية إلى مكافحة تغير المناخ في الدول النامية،[2] وقد توالت المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في سياق التنمية المستدامة والمتعلقة بمكافحة التغير المناخي.

– قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (United Nations summit on sustainable develompent) المنعقدة في 25 سبتمبر 2015، التي اعتمد فيها قرار بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، يتضمن هذا القرار خطة عمل موجهة لتحقيق جملة من الأهداف محاورها الأساسية هي الناس والأرض والرفاهية وتعزيز السلام العالمي، والسعي إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله بإعتباره أحد أكبر التحديات في العالم وضرورة من ضروريات تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم الإقرار بضرورة تنفيذ هذه الخطة أو البرنامج في إطار شراكة تعاونية شاملة لجميع البلدان والجهات ذات المصلحة، تنطوي خطة العمل على 17 هدفا و169 غاية متكاملين فيما بينهم وغير قابلين للتجزئة، وتعمل على تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).[3]

[1]-International Institute for Sustainable devlopment,(2015):earth Negotiation Bulleti ,sur site: https://enb.iisd.org/ar/curtain-raiser-2?fbclid=IwAR3bJx8tJDj4Z5wQ-QeENGKsFwfFXJWobrmbflT3DvgUbFDkWxa2tPfNAdo 26/02/2023

[2]- غزلون أنيسة، (2017): الطاقات المتجددة والتغير المناخي الجوانب القانونية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، الجزائر، ص ص84-90.

[3]-United Nations, (2015): Transforming oure world: The 2030 agenda for sustainable devlopment, p01.

ثانيا– تعريف التنمية المستدامة

قامت العديد من الهيئات والمنظمات العالمية بإعطاء تعريف للتنمية المستدامة بناءا على زواياها الخاصة ومجالات اهتمامها، الأمر الذي أدى إلى تعدد تعريفات هذا المصطلح، وفيما يلي سيتم عرض لأهم تلك التعريفات.

–وفقاً **لمؤتمر برونتلاند** (Brundtland) الذي انعقد في عام 1987 نشرت لجنة برونتلاند تقريرها "مستقبلنا المشترك" في محاولة لها لربط قضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار البيئي، الذي تضمن تعريف التنمية المستدامة باعتبارها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"[1]، يركز هذا التعريف بشكل ضمني على كيفية تلبية الاحتياجات الأساسية لفئات المجتمع التي تعاني من الفقر والتي تستوجب العناية المطلقة في اطار محدودية الموارد والقيود المفروضة من قبل التنظيم الاجتماعي التي تحد من قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.[2]

–ويعرف **قاموسWebster** التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تحث على إستخدام الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة عقلانية تضمن عدم استنزافها وتدهورها".[3]

–أما **منظمة الفاو(FAO)**، فقد عرفت التنمية المستدامة على أنها، الاستمرار في تلبية الاحتياجات الانسانية الحالية والمستقبلية، في ظل حماية الموارد الطبيعية وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية التي تضمن تحقيق ذلك.[4]

–وبالنسبة **لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فإن التنمية المستدامة تنطوي على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية إلى جانب توزيع الموارد الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية بين الأجيال.[5]

–ووفقاً **للبنك الدولي**، فإن تركيز التنمية المستدامة ينصب على تحقيق التكافؤ لجميع الأجيال –الحالية والمستقبلية–، وذلك بالعمل على ضمان استقرار رأس المال أو إسمرار نموه.[1]

---

[1]-Emas, Rachel, (2015): Brief for GSDR 2015 The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles, Florida International University: Washington, DC, USA, p1.

[2]-Alain Fernandez Nodesway, Op.Cit, p05.

[3]-Abdelli razika, Bekkouche karima,(2018): the role of monetary policies in achieving the objectives of sustainable devlopment in algeria, journal of the new economy, volume1, number20, p120.

[4]-فتوح خالد،(2017): قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد04، العدد1، ص74.

[5]-بن فرج زوينة، نوي نبيلة، (2015): قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد02، ص92.

ثالثا-مفهوم التنمة المستدامة: ظهر الاهتمام بالتنمية المستدامة منذ ألاف السنين، إلا أن المصطلح لم يكن يحظى بالانتشار الواسع قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 الذي اختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ومحاولة اعطاء تعريفات متعددة له، حيث تم تجميع تلك التعريفات وفق الموضوع والأهداف المراد تحقيقها في اطار التنمية المستدامة.

1-المفهوم وفقاً للجانب الاقتصادي: كان ينحصر مصطلح التنمية المستدامة في بداية ظهوره على الجانب البيئي فحسب، ومع مرور الوقت أصبح الهدف الأساسي للاستدامة هو التنمية الاقتصادية المستدامة التي يجب أن تعكس حاجات المجتمع للحفاظ على قدرة إنتاج الرفاه الاقتصادي مع ضمان حصول الأجيال اللاحقة على أكبر قدر من الرفاهية، ويمكن التعبير عن الاستدامة ضمن هذا السياق على أنها غير مقيدة بمرور الوقت عن تحقيق الرفاهية الفردية التي يمكن قياسها من خلال المنفعة الفردية في الدخل والاستهلاك. [2]

2-المفهوم وفقاً للجانب البيئي: تعبر التنمية المستدامة من المنظور البيئي عن العلاقة بين الانسان والموارد الطبيعية، بحيث تضمن إستمرارية الحياة على المدى الطويلة في ظل الازدهار والنمو المفرط دون تدمير التنوع البيولوجي والاخلال بالتوازن البيئي، حيث تتلخص الإشكالية وفقاً لهذا المنظور في تزايد النشاطات الإنسانية، واستغلالها للبيئة والموارد غير القابلة للتجدد في ظل التوفر النسبي لها. [3]

3-المفهوم وفقاً للجانب الاجتماعي: وفقا لهذا المنظور فان التنمية المستدامة تسعى لضمان استقرار نمو السكاني الذي يحد من النزوح نحو المدن نتيجة إنعدام المستوى المعيشي الكريم في المناطق الريفية، ومنه فالتنمية تعمل على تحسين مستوى جودة الخدمات المعيشية والتعليمية للجميع بشكل متكافئ، وهو ما يعكس مفهوم التنمية المستدامة ضمن هذا المنظور.[4]

---

[1]-إلهام نعيم،(2018): الإستثمار في الطاقات المتجددة عامل مهم لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد08، عدد خاص. ص152.

[2]-Franck-Dominique Vivien,(2008):Sustainable development: An overview of economic proposals, S.A.P.I.EN.S Vol .1/No2, P02.

[3]-Thomas N. Gladwin and others,(1995): Shifting Paradigms for Sustainable Development: Implications for Management Theory and Research, Academy of Management Review, vol 20 N 4, P877.

[4]-مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد،(2017) : التنمية الستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص82.

المطلب الثاني:التنمية المستدامة –الأهداف والمبادئ

العلاقة التي تربط بين تحقيق النمو والبيئة هي علاقة تكاملية، وذلك بإعتبار أن تحقيق نمو الاقتصادي بالكم والكيف المستهدف يعتمد على الموارد المتواجدة في البيئة التي لا يجب أن تكون مدمرة ومستنزفة، الأمر الذي يؤدي إلى ضروة على الحفاظ عليها واستخدامها بشكل عقلاني، وهو ما يؤكد أن السعي لحماية البيئة من شأنه أن يعزز التنمية ويجعلها قابلة للاستمرار، وفي هذا السياق تم تحديد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، وكذلك الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها [1] فيما يلي:

أولا– أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات المجتمعات الحالية والمستقبلية، وتحقيق العدالة والرعاية الاجتماعية في اطار الحفاظ على الموارد الطبيعية والتقليل من الآثار السلبية، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب ايجاد التوازن بين الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية النظام البيئي، ذلك لاتباعها منهج شامل طويل الأجل يهدف إلى خلق مجتمعات سليمة قادرة على التعامل مع كافة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية دون المساس بالطاقة الاستيعابية للبيئة، وفي هذا الصدد يمكن توضيح أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

1–الأهداف العامة للتنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف أساسية تم تحديدها في المراحل الأولى لظهور المفهوم، من خلال توفير جملة من الشروط والاعتماد على مجموعة من الضوابط والآليات والتي تحمل في طياتها أهداف فرعية متكاملة تعمل على تجسيد الهدف الرئيسي وهو التنمية الشاملة والمستمرة وتجدر الإشارة على أن هذه الأهداف قد أصبحت تشكل الأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة، ويمكن تلخيص الأهداف فيما يلي :

1–1–الأهداف البيئية: يعتبر الحفاظ على النظم البيئية هدفاً أساسياً يعتمد عليه الانسان لضمان إستمراريته وبقائه، من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية لضمان عدم نضوبها والحفاظ على التنوع البيولوجي.[2]

[1]-رحالي حجيلة،(2014) :التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة)، مجلة معارف، العدد17، ص169.
[2]-معتصم محمد اسماعيل، (2015) : دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة -سورية أنموذجا، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق،ص46.

1-2-الأهداف الاقتصادية: تسعى التنمية المستدامة من خلال النظام الاقتصادي إلى زيادة كميات السلع والخدمات المنتجة عن طريق تشجيع الاستفادة من الموارد والتكنولوجيات المستخدمة في اعادة معالجة الناتج عن تدفقات الموارد الطبيعية المختلفة.[1]

1-3-الأهداف الاجتماعية: تسعى التنمية المستدامة وفقا للنظام الاجتماعي إلى التوزيع العادل للسلع والخدمات على المستوى المحلي والخارجي وتكافل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع للمساهمة في ارساء مفهوم النمو الاقتصادي والاجتماعي في إطار المحافظة على البيئة.[2]

2-أهداف التنمية المستدامة وفق خطة 2030: من خلال قمة الأمم المتحدة التي انعقدت في 2015 تم اقرار خطة عمل سميت بـ "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، حدد في سياقها سبعة عشر هدفاً تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقه في إطار تشاركي عالمي، وتتمثل تلك الأهداف فيما يلي:

-القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

-القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

-الصحة الجيدة والرفاه أي ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمال.[3]

-ضمان التعلم الجيد، المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

-تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

-ضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة سليمة.

-ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.

-تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

-إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الإبتكار.

[1]-خروبي محمد،(2020) :دور تمويل المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى استطنمبولي-معسكر، ص103.

[2]- نفس المرجع،ص103.

[3]-قويدر شعشوع، محمد بن علي،(2021): الإعتراف الدولي بالحق في التنمية المستدامة. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد6، العدد 01، ص ص 226-227.

-الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

-جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

-ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.

-إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

-حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

-حماية النظم الإيكولوجية البرية، وترميمها وتعزيز إستخدامها، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي.

-التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

-تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

ثانياً- مبادئ التنمية المستدامة

يعتمد تحديد مفهوم التنمية المستدامة الذي بات يتجسد في شكل برامج عمل واسعة النطاق، على تحديد جملة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها والتي ساهمت في بلورته وجعله منهج تنموي شامل ومستدام، ويمكن توضيح تلك المبادئ من خلال مايلي:

1-تحديد دقيق للأولويات: لقد أدت خطورة المشاكل البيئية وندرة الموارد الطبيعية إلى ضرورة تحديد الأولويات ووضع الخطوات والاجراءات اللازمة للعلاج، بحيث يجب أن تكون خطة العمل في المجال البيئي قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والانتاجية والايكولوجية للمشاكل البيئة وتحديد المشاكل التي يمكن مواجهتها بفعالية.[2]

2-الإستفادة من كل وحدة نقدية: أجمعت العديد من الدول على أن إنتهاج السياسات البيئية الناجحة، غالبا ما تكون ذو تكاليف عالية، إلا أن البحوث العلمية أوجدت سبل من شأنها أن تقلل تكلفة مواجهة المشاكل البيئية، وهو ما يسمح بتحقيق إنجازات كبيرة بموارد محدودة. [3]

[1]- قويدر شعشوع، نفس المرجع، ص ص 226-227.

[2]-بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، (2017): التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي –دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015-، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11، ص156.

[3]-عادل غزال،(2019):المكتبات ومراكز المعلومات في ظل التنمية المستدامة 2030، منشورات facelibrary، الجزائر، ص18.

3-الحرص على تحقيق المكاسب لكافة الأطراف: تتضمن عملية حماية البيئة التوجه نحو تخفيض الدعم على استعمال الموارد الطبيعية من شأنه أن يحقق مكاسب لجميع الأطراف، وذلك من خلال اتباع الدول سياسات واجراءات تتضمن تكاليف ومفاضلات وفي نفس الوقت تسمح بخلق منتجات فرعية نتيجة تحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط للموارد.[1]

4-استخدام أدوات السوق: والمقصود بهذا المبدأ هو قيام الدول بوضع سياسات بيئية وحوافز تهدف إلى الحد من الأضرار البيئية، وذلك من خلال فرض رسوم لتخفيض الانبعاثات وتدفق النفايات وفرض رسوم على بعض عمليات الاستخراج.[2]

5-التوظيف الأمثل للقدرات الادارية والتنظيمية: لابد من وضع سياسات عمل تتسم بالتنظيم والمقدرة، كوضع نظام حوافز للمؤسسات الصناعية التي تهدف الى تقليل من الآثار السلبية على البيئة، وفرض قيود على إستيراد أنواع معينة من المبيدات الحشرية أو فرض ضرائب على الوقود.[3]

6-ادماج القطاع الخاص ضمن العملية التنموية: يعتبر القطاع الخاص عنصر أساسي في عملية التنمية المستدامة لذا يجب التعامل معه بجدية وموضوعية من طرف الدول، وذلك عن طريق تشجيع ادخال التحسينات البيئية للمؤسسات وتبني نظام الايزو للإدارة البيئية والاستثمار في أنشطه تحسين البيئة، كتحسين كفاءة الطاقة أو مراكز لمعالجة النفايات.[4]

7-مشاركة الأفراد: مشاركة المواطنون في عملية التنمية المستدامة التي تهدف إلى التصدي للمشاكل البيئية في بلد ما يساهم في خلق فرص نجاح بدرجة كبيرة، حيث تكون مشاركتهم ضرورية نتيجة تمتعهم بالقدرة على تحديد الأولويات على المستوى المحلي، وايجاد حلول ممكنة تمكنهم من مراقبة المشاريع البيئية، بالاضافة إلى تكوين قاعدة جماهيرية لها تأثير على الرأي العام وتؤيد عملية التغيير نحو الأفضل.[5]

[1]-محمد بابكر، (2009): تقييم الأهداف الانمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم- الجزائر، ص80.

[2]-عادل غزال، مرجع سبق ذكره،ص18.

[3]- عادل غزال، مرجع سبق ذكره،ص18.

[4]- بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، مرجع سابق،ص156.

[5]- عادل غزال، مرجع سبق ذكره،ص19.

8-إقامة الشراكة التي تحقق النجاح: يقوم هذا المبدأ على حتمية إيجاد تفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني قائم على التعاون وتضافر الجهود في سبيل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والتصدي للمشاكل البيئية. [1]

9-تحسين الأداء الإداري المرتبط بالكفاءة والفعالية: تسعى المؤسسة الى تحسين أدائها الإداري من خلال الوظائف الادارية للمسير، والتي تمكنه من تحقيق تحسينات ملحوظة ومستمرة على مستوى البيئة بأدنى التكاليف ومن خلال تطبيق آليات مختلفة للوصول إلى أهداف محددة وتقييم أدائها لتصحيح المسار.[2]

10-دمج السياسات بحماية البيئية: أصبحت أغلبية البلدان تعمل على تقييم التكاليف والمنافع البيئية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، من أجل تقليل الأضرار المحتملة للاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، ووفقا لذلك لجات الدول إلى ربط السياسات الاقتصادية والتجارية بسياسات حماية البيئة وهذا يندرج ضمن فكرة الوقاية خير من العلاج.[3]

11-استخدام مبدأ النظم في اعداد وتنفيذ خطط التنمية: من بين أهم النظم والمبادئ القانونية التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة مبدأ الملوث الدافع، وهو ما يحقق نتائج ايجابية بشكل فعال كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة من خلال تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث كرادع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تخفض من النفايات والملوثات الناتجة عن نشاطاتها.[4]

ومنه يتضح أن تجسيد استرايتيجية التنمية المستدامة بشكل فعلي على أرض الواقع يتطلب البحث في حيثيات هذا المفهوم، لاسيما المبادئ التي يقوم عليها والتي من خلالها يمكن الوصول إلى تحقيق نتائج ايجابية ومرضية تساهم في تحقيق الأهداف المخطط لها، والتي تتطلب تضافر جهود الأعوان الإقتصادية وجميع القطاعات على المستوى المحلي، وذلك بتعزيز مشاركة أفراد المجتمع في العملية التنموية، وزيادة وعيهم بضرورة التغيير للأفضل، وتلعب المؤسسات دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة بإلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها التي تتطلب المُوازنة بين أهدافها الخاصة والتحديات الخارجية، في حين يتجسد دور الحكومات في وضع البرامج والسياسات، سن القوانين والتشريعات التي تحدد المسؤوليات ومساهمة كل جهة في تحقيق التنمية المستدامة.

[1]- عادل غزال، مرجع سبق ذكره،ص19.
[2]- محمد بابكر، مرجع سابق،ص81.
[3]- بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، مرجع سابق،ص157.
[4]- بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، مرجع سابق،ص157.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

صاحب الصدى الكبير الذي ولده مفهوم التنمية المستدامة على المستوى العالمي، التوجه نحو صياغة جملة من المؤشرات المُلِمة بكافة الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لهذا المفهوم، والتي يمكن استخدامها من قبل الدول لتحديد مدى استدامة عملياتها التنموية ومن ثم مقارنتها مع باقي الدول في هذا المجال، حيث تم التوصل إلى جملة من المؤشرات مصنفة إلى أربع مجموعات يمكن عرضها في العناصر الموالية.

أولا- القضايا والمؤشرات الاقتصادية

تتمثل المؤشرات الاقتصادية في البنية الاقتصادية وأنماط الاستهلاك كما يلي:

1-البنية الاقتصادية: يعكس تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالبيئة تأثير طبيعة السياسة الاقتصادية على الموارد الطبيعية وهذا يعد مقياس للتنمية المستدامة، إذ أن تحديات التجارة العالمية وزيادة معدلات الاستهلاك توحي بوجود نمو اقتصادي كبير، غير أن الواقع يخفي نتائج سلبية تتمثل في التدهور البيئي والاجتماعي نتيجة اتباع السياسة الاقتصادية الراسمالية، وفي هذا الصدد توجد مجموعة من المؤشرات التي توضح البنية الاقتصادية للدولة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1-1-الأداء الاقتصادي: يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى قوة الاقتصاد وتقييم أدائه من أجل مقارنته مع باقي دول العالم، وهو من أكثر المؤشرات استخداما في التقارير التنموية الدولية والاقليمية لقياس درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونسبة الاستثمار فيه، ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.[2]

1-2-التجارة: يتم قياس مدى ازدهار التجارة وانفتاح الدولى على باقي العالم من خلال الميزان التجاري الذي يعمل على تحديد مستوى العلاقات التجارية مع مختلف دول العالم، ومدى توازنه وتحقيقه للفائض نتيجة نمو التعاملات الخارجية.[3]

[1]-رضا محتار، (2019): تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري –دراسة عينة من مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قادي مرباح ورقلة، ص08.

[2]-حنيش فتحي، (2013): التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحزائر3، ص101.

[3]-نواز عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي،(2008): التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للسكن، الدوحة، قطر، ص97.

1-3-الوضع المالي: تترجم الحالة المالية للدولة عن طريق حساب قيمة المديونية الخارجية أو الداخلية مقارنة بالناتج القومي الاجمالي، أو من خلال حساب نسبة المساعدات التنموية الرسمية التي تم تخصيصها الى ناتج القوم الاجمالي.[1]

2-أنماط الانتاج والاستهلاك: تعتبر أنماط الانتاج والاستهلاك من أهم القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة بسبب النزاعات الاستهلاكية للدول المتقدمة، وأنماط انتاج غير مستدامة في كل من الدول المتقدمة والنامية، ومن هذا المنطلق لابد من احداث تغيير جذري في سياسات الانتاج والاستهلاك من أجل حماية الموارد وجعلها متاحة لجميع سكان العالم بما فيهم الأجيال الحالية والمستقبلية بصوره متكافئة[2]، إذ تقع مسؤولية حماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية على عاتق الدول المتقدمة صناعيا، والتي تعمل على استنفاذ تلك الموارد أثناء عملية انتاجها المكثف والواسع، في حين أن الدول النامية تبذل قصار جهدها لتأمين الحاجات الأساسية لسكانها وتتمثل أهم مؤشرات أنماط الانتاج والاستهلاك[3] فيما يلي:

2-1-إستهلاك المادة: والمقصود هنا كل الموارد الخام الطبيعية، حيث الغرض من هذا المؤشر هو قياس مدى كثافة استخدام المادة في الانتاج.

2-2-إستخدام الطاقة: يتم قياس استهلاك الطاقة عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، ونسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي.

2-3-إنتاج وإدارة النفايات: تقاس بكمية انتاج النفايات المنزلية والصناعية، انتاج النفايات الخطرة، إنتاج النفايات المشعة وإعاده التدوير.

2-4-النقل والمواصلات: تقاس بالمسافة التي يقطعها كل فرد سنويا مقارنة بنوع المواصلات المستخدمة، سواء سيارة خاصة، طائرة مواصلات عامة وغيرها.[4]

ثانياً- القضايا والمؤشرات الاجتماعية

تعتبر المؤشرات الاجتماعية من القضايا التي تمس حياة السكان والتي ينبغي الاهتمام بها، كونها تحدد ظروف ومستوى الرفاهية في المجتمعات، منها السكن والتعليم، الصحة والتغذية، النظام العام والأمن،

[1]-حنيش فتحي،المرجع السابق،ص101.

[2]-حمزة رملي،(2013): دور أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية-دراسة ميدانية لمجمع صيدال لصناعة الأدوية بقسنطينة- مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دامعة فرحات عباس-سطيف، ص41.

[3]-حنيش فتحي، المرجع السابق، ص102.

[4]حنيش فتحي، المرجع السابق، ص.102

الدخل وتوزيعه والاستهلاك، وغيرها من المؤشرات التي تعبر عن التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي تسعى لإحداث تغييرات على مستوى اقتصادها وهو ما يؤثر على التنمية الاجتماعية،[1] وتشمل المؤشرات الاجتماعية عدة عناصر تتلخص في:

1-المساواة الاجتماعية: تعد المساواة من القضايا المهمة التي أشارت اليها التنمية المستدامة، كونها تعكس درجة تطبيق العدالة والشمولية في توزيع الموارد واتخاذ القرارات واتاحة الفرص فهي بذلك توضح نوعية الحياة، كما أنها تعد من أصعب قضايا التنمية المستدامة تحقيقا، ذلك أن غالبية الدول لم تستطيع أن تنجح بشكل فعلي في توزيع الموارد ومكافحة الفقر في مجتمعاتها، ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرين رئيسيين:[2]

1-1-الفقر: والذي يعكس نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر والسكان غير العاملين وهم في سن العمل؛

1-2-المساواة في النوع الاجتماعي: والتي يقصد بها المساواة بين الجنسين من جانب الأجور، حيث يتم مقارنة أجر المرأة بمعدل أجر الرجل، وكذلك المساواة، في جانب المشاركة السياسية واتخاذ القرارات.[3]

2-التعليم: من خلال تقرير برونتلاد ظهر مفهوم تعليم التنمية المستدامة أو التعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي يدعم التنمية المستقرة، ذلك أن الهدف من التعليم هو احداث تطوير للكفاءات التي تساعد الناس في التفكير في أعمالهم الخاصة مع مراعاة الآثار الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية لتلك الأعمال، وعليه فان التعليم من أجل التنمية المستدامة يعمل على توعية الناس وتسليط الضوء على التغيرات التي يمكن احداثها في القضايا البيئية، الأمر الذي أدى الى الاعتراف الدولي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي أصطلح على تسميته "Educatoin for Sustainable devlopement" من طرف جدول أعمال القرن 21 على أنه أحد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما أكده مؤتمر جوهانسبورغ (2022) ومؤتمر قمة الأرض (ريو 20+ ريودي جانيرو عام 2012) من خلال التأكيد على استخدامه في المواقف والقيم والقدرات غير المرتبطة بالتنمية المستدامة، باعتبار الحاجة للتعليم والتعلم على جميع المستويات وفي جميع السياقات الاجتماعية من خلال تغيير سلوك

[1]-حنيش فتحي، المرجع السابق،ص93.

[2]-غوال نادية،(2019): الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودوره في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من الدول العربية (2000-2017)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، ص108.

[3]-شنافي نوال، خوني رابح،(2020): التنمية المستدامة: فلسفتها وأدوات قياسها، محلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد03، العدد01،ص73.

الأفراد واكتسابهم لقيم ومعارف ومهارات جديدة تمكنه من التعامل مع المواقف المختلفة، كما أقرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) 2013 برنامج العمل العالمي للتعليم، الغرض من هذا البرنامج هو توليد وتوسيع تعليم أهداف التنمية المستدامة وتقديم مساهمة أساسية في جدول أعمال 2030.[1]

3-الصحة العامة: إن ارتباط التنمية المستدامة بالصحة أمر بديهي، باعتبار توفير مياه نظيفة، وغذاء صحي ورعاية صحية من أهداف التنمية الاجتماعية، وبالتالي فان الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة وغلاء المعيشة يعبر عن تدهور الأوضاع وفشل تحقيق التنمية المستدامة[2]، وهو ما جعل العديد من الباحثين والمنظمات تهتم بمؤشر الصحة، باعتباره يعبر عن توقع الحياة الصحية من خلال تقرير الصحة العالمي الصادر عن منظمة الصحة العالمية 2000، والذي يعكس عدد سنوات الصحة التي يتوقع أن يعيشها شخص منذ ولادته إلى أن تسوء صحته.[3]

4-السكن: غالبا ما يتم قياس حالة السكن ضمن مؤشرات التنمية المستدامة، من خلال مؤشر نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية، ومن أهم أساسيات واحتياجات التنمية المستدامة هو توفير السكن الملائم للفرد على أساس أن شروط الحياة تتأثر في العادة بالوضع الاقتصادي ومعدل البطالة والفقر ونمو السكان، بالاضافة الى التخطيط العمراني والحضري.[4]

5-الأمن: يعبر الأمن في التنمية المستدامة عن الأمن الاجتماعي، وهو ما يتم تحقيقه بحماية الناس من الجرائم وتجسيد السلامة الاجتماعية من خلال وجود نظام للادارة الأمنية متطور وعادل دون إثاره القلق الاجتماعي وممارسة الإساءة على الأفراد أو التعدي على حقوق الانسان، وقد ركز جدول أعمال القرن 21 على العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي غالبا من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.[5]

6- النمو السكاني: إن تزايد معدل نمو السكاني في منطقة معينة يؤدي إلى ارتفاع في نسبة استهلاك الموارد الطبيعية والنمو الاقتصاد غير المستدام، الأمر الذي يدل على وجود علاقة عكسية بين النمو

---

[1]-Nicole Balcecu, and all,(2019):the premises of the appearance of the education concept for sustainable development, Internatoinal conference, knowledge-based organization, No1, pp242,243.

[2]- رضا محتار، مرجع سابق،ص10.

[3]-Merwan H. Engineer, and all,(2010): ''healthy'' humman devlopment indices, social indicators research, springer, vol 99, No1, p64.

[4]-حمزة مقيطع، (2018): نحو وضع نموذج لجامعة مستدامة-حالة جامعة سطيف، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، ص12.

[5]-نفس المرجع، ص12.

السكاني والتنمية المستدامة والتي تؤدي في النهاية إلى تفاقم المشكلات البيئية مما يقلل من فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[1]

ثالثاً-المؤشرات البيئية: تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية فيما يلي:

1-الغلاف الجوي: يعتبر الغلاف الجوي وتغيراته من أهم القضايا البيئية التي تسعى دول لمعالجتها وتتضمن التغير المناخي ثقب الاوزون ونوع الهواء ذلك لارتباطها بشكل مباشر بصحة الإسان وتوازن النظام البيئي، حيث اهتمت أجندة القرن 21 بمشاكل الغلاف الجوي وخلصت الى مجموعة من التوصيات واقرار معاهدات واتفاقيات دولية واقليمية، تسعى لحماية المناخ ومعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري وتحسين نوعية التقنيات البيئية لخفض الانبعاثات السامة والملوثات الغازية، من أجل تحسين نوعية الهواء، وهناك ثلاث أنواع رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي.[2]

1-1-التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

1-2-نوعية الهواء: يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في المحيط في المناطق الحضرية.

1-3-ترقق طبقة الاوزون: يتم من خلال قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفه للأوزون.[3]

2-الأراضي: تعد من أعقد القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة كون هذا التشعبات كبيرة إضافة إلى أن الطرق والوسائل التي تعمل من خلالها الدول على استغلال الأراضي هي التي تحدد مدى الالتزام بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة، حيث أن استخدام واستغلال الأراضي يتطلب اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية على مستويات وطنية واقليمية محلية تتحدد من خلالها كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية والتلوث الذي على مستواها وكيفية العناية بها، ويتم تحقيق ذلك من خلال اتباع منهج متكامل لادارة الأنظمة البيئية لضمان الاستغلال العقلاني للموارد وحماية الأراضي من التلوث والتصحر وغيرها من المشاكل.[4]

3-البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: تشغل البحار والمحيطات نسبية كبيرة من مساحة الكرة الأرضية، الأمر الذي يجعل إدارة مثل هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا من التحديات الكبرى التي يمكن مواجهتها، وبما أن المناطق الساحلية تعد أحد أهم المناطق التي تشكل الأنظمة البيئية البحرية فهي تستقطب عدد كبير من السكان الذي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالبحار وما تحتويها من كائنات على اعتبار أن هذه المناطق تشكل مصدر مهم للنشاطات الاقتصادية

[1]-رضا محتار، مرجع سابق، ص10.

[2]-مالك حسين حوامدة،(2014): الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،ص248.

[3]- مالك حسين حوامدة، نفس المرجع، ص248.

[4]-أحمد عبد الفتاح ناجي،(2012): التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى،ص 154.

لسكان المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يخلق العديد من المشاكل البيئية وتراجع في الانتاجية البحرية لمصائد السمك وتلوث مياه البحار وغيرها من الآثار السلبية على مثل هذه المناطق. [1]

4-المياه العذبة: تعتبر المياه العذبة من أهم عناصر التنمية المستدامة، وعصب رئيسي للحياة باعتباره من الموارد الطبيعية غير المتجددة والأكثر تعرض للنفاذ والتلوث، حيث نجد معظم الدول التي تعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة غالبا ما تتوفر على مصادر قليلة من المياه[2]، ذلك أن مصادر المياه العذبة تعد من الأنظمة البيئية التي تتأثر بالنشاطات الإنسانية، الأمر الذي يجعل إدارتها بطريقة مستدامة بيئيا وتخصيصا بشكل متكافئ لمختلف أغراض الحياة يشكل تحدي كبير وأحد معيقات تحقيق التنمية المستدامة، وتجدر الاشارة على أن قياس هذه الأخيرة في مجال المياه العذبة يكون وفق مؤشرين، هما نوعية المياه التي تقاس بنسبة الأكسجين المذاب عضويا إلى جانب نسبة البكتيريا المعوية الموجودة في المياه، أما المؤشر الثاني فيتمثل في كمية المياه التي تقاس تحديد نسبة المياه الجوفية والسطحية التي يتم إستخدامها سنويا بالمقارنة مع الكمية الكلية للمياه.[3]

5-التنوع البيولوجي: يعتبر التنوع البيولوجي عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة، ذلك أن نسبة كبيرة من الأدوية التي يتم تداولها مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص علاجية، وحتى لا يتم نفاذ مثل هذه النباتات من الطبيعة لابد من الحفاظ على المناطق المحمية والكائنات الحية المهددة بالانقراض،لأن حماية النباتات والحيوانات البرية وانشاء المحميات من مبادئ التنمية المستدامة.[4]

رابعاً-المؤشرات المؤسسية: تمثل أهم القضايا ذات العلاقة المباشرة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في كل من الاطار المؤسسي والقدرة المؤسسية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-الإطار المؤسسي: يتطلب بناء اطار مؤسسي لتطبيق التنمية المستدامة صياغة استراتيجيات وطنية تسعى نحو التكامل بين العناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واتخاذ التدابير اللازمة لتوقيع والمصادقة على الاتفاقيات العالمية، كما أن الهدف من اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة المحددة من طرف جدول أعمال القرن21،[5] هو تحقيق التنمية الاقتصادية المسؤولة إجتماعيا في إطار حماية البيئة ومواردها الطبيعية للأجيال اللاحقة، وتشير المؤشرات الرئيسية للإطار المؤسسي لإستدامة

[1]-نفس المرجع، ص155.

[2]-أحمد تي، وآخرون،(2020): التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة إقتصادية مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر-الأبعاد والتحديات، يومي5/4فيفري، جلمعة الشهيد حمه لخضر-الوادي،ص293.

[3]- مالك حسين حوامدة ، مرجع سابق،ص251.

[4]- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص155.

[5]- نواز عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق، ص30.

التنمية إلى: الاستراتيجيات الوطنية والاجراءات المؤسسية المعتمدة لدعم التنمية المستدامة، إلى جانب تنفيذ الاتفاقيات العالمية والمصادقة عليها.[1]

2-القدرة المؤسسية: تعكس قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة في قدرة مؤسساتها وأفرادها، التي يمكن أن تقاس من خلال الامكانيات البشرية والعلمية والتكنولوجيا والتنظيمية والمؤسسية، حيث تعمل القدرة المؤسسية على تعزيز مختلف الاعمال المتعلقة بالتنمية المستدامة، والمتمثلة في التخطيط التنفيذ والمتابعة، إذ أن الارتفاع في هذه القدرة من شأنه أن يعمل على تحسين المهارات والقدرات المجتمعية اللازمة لمعالجة المسائل المهمة، بتقييم السياسات والطرق المختارة وادراك العوائق والقيود ومعالجتها، حيث تمثل القدرة المؤسسية وسيلة مهمة لتسهيل التقدم نحو التنمية المستدامة والتي يمكن تقييمها من خلال المؤشرات التالية: [2]

2-1-خطوط الهاتف الرئيسي لكل 100 نسمة: ويعد مقياس مهم لتقييم درجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

2-2-المشاركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة: يشير هذا المؤشر إلى عدد مستخدمي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتف؛

2-3-الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة: تعد عدد الحواسيب الشخصية مقياس مهم، كونه يشير إلى القدرة على مواكبة الاقتصاد العالمي وتعزيز الانتاجية؛

2-4-مستخدم الانترنت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة البلدان في عصر المعلومات.[3]

ويمكن الاشارة إلى أن لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عملت على وضع قائمة من المؤشرات تتصف بالمرونة يمكن من خلالها رصد التقدم نحو التنمية المستدامة، بحيث يمكن لأي دولة بغض النظر عن مستوى تنميتها أن تقوم بتكييف تلك المؤشرات واخيار ما يتوافق منها مع الأولويات الوطنية والأهداف التي يسعى البلد إلى تحقيقها، بحيث أن أي دولة تستخدم هذه المؤشرات لابد لها أن تقوم بتطوير برنامج خاص بها وذلك وفقا للموارد المتاحة لديها.

[1]-نواز عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق، ص30.
[2]- نواز عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، مرجع سابق، ص31.
[3]- أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق،ص ص162-162.

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما متكاملا يجمع بين الاقتصاد، البيئة والمجتمع، وهو ما يجعلها نموذجاً تنمويا ذو رؤية استشرافية من خلال التحول الايجابي الذي يسلكه تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

أولا-البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يتمحور البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة، حول كفاءة الأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية، وتعزيز الاستثمار والانتاجية والنمو الاقتصادي، والامكانات الاقتصادية،[1] وذلك من خلال القيام بعمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج كالإعتماد على الطاقات، تمويل إستخدام التكنولوجيا المحسنة، وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وتسييرها بشكل مستدام، إضافة إلى المبادرة في إنتهاج إستراتيجيات تتشارك فيها جميع الشرائح، ووفقاً لمضمون هذا البعد تسعى التنمية المستدامة إلى تطوير التنمية الإقتصادية آخذة في الحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد[2]، وعليه يمكن القول أن الاستدامة الاقتصادية تستند على مبدأ تعظيم رفاهية المجتمع والقضاء على الفقر، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية،[3] وسيتم ذكر أهم الجوانب الرئيسية للبعد الاقتصادي:

1-**حصة الاستهلاك الفردي للموارد الطبيعية:** ترتفع معدلات استغلال الموارد الطبيعة بالنسبة لسكان البلدان الصناعية، أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تكون فيها معدلات استهلاك الفرد للطاقة أعلى بكثير من معدلات استهلاك الهند، وتكون معدلات الاستهلاك في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مرتفعة مقارنة بالبلدان النامية مجتمعة.[4]

2-الحد من الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية: تنحصر التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان المتقدمة في ضمان تخفيض مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، ما

[1]- Amir Sami, Bey Farid, (2021): Sustnaible devlopment in algeria through some indicators for the period 2008-2018,domaine journal, vol4, N01, p248.

[2]- سلطان كريمة، (2020): التوجه نحو تحقيق مؤسسة مستدامة من خلال ممارسسات المسؤولية الإجتماعية-مؤسسة lafarge HOLICIM الفرنسية نموذجاً- مجلة إقتصاد المال والاعمال، المجلد05، العدد 2، الجزائر، ص211

[3]- Naceri Imene, Semed Naouel ,(2021): The role of green accounting in achieviting sustainable development- a case study of Algerian cement entrepride -GICA- economis and sustainable development review, vol 04, N03, 2021, p394.

[4]-نور الدين حامد،(2019): البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد3، العدد12،ص154.

يسمح للبيئة باستيعاب مخلفات استخدام هذه الطاقة وامكانية تجديد الأنظمة البيئية، كما أنها تهتم بتعزيز أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي دون ضرورة، كاستهلاك منتجات حيوانية نادرة.[1]

3-مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجتة: تتحمل البلدان الصناعية مسؤولية قيادة التنمية باعتبارها المستهلك الأكبر للطاقة الأحفورية وتسببها في مشكلات التلوث العالمي، حيث أن الولايات المتحده الأمريكية تعد أكثر البلدان المسببة في إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 25%، بالرغم من أن الدول الصناعية تمتلك قدرة كبيرة على ترشيد استهلاك الطاقة والتوجه إلى استغلال الطاقات النظيفة والمتجددة.[2]

4-**الحد من تبعية البلدان النامية:** ترتبط البلدان الفقيرة بالبلدان الغنية من حيث استهلاك الموارد الطبيعية، حيث أن أي انخفاض في استخدامها في البلدان الصناعية يؤدي إلى انخفاض صادراتها في البلدان الفقيرة وتخفيض أسعارها وبالتالي نقص الايرادات، لهذا وجب تبني استراتيجية تنموية تقوم على الاعتماد على الذات لتطوير قدرات الدول النامية وتأمين الاكتفاء الذاتي من أجل التوسع في التعاون الاقليمي وقيام التجارة بين الدول النامي والاستثمار في رأس المال البشري واعتماد التكنولوجيا المطورة.[3]

5-التنمية المستدامة في الدول الفقيرة: تتعارض مبادئ التنمية المستدامة مع ما تستدعيه العولمة في تحرير جميع المبادلات من سلع وخدمات، وهو ما يؤدي إلى غلق المؤسسات التي ليس لها انتاجية كافية، ما ينتج عن ذلك تسريح للعمالة وتدهور للمستوى المعيشي، ومنه فالتنمية المستدامه تعبر عن تخصيص الموارد الطبيعية لتحقيق التحسن المستمر للمستويات المعيشية، وباعتبار العلاقة القائمة بين الفقر والتدهور البيئي، إضافة إلى النمو السريع للسكان والتخلف الناتج عن التاريخ الاستعماري والتبعية للدول الغنية، فإن التخفيف من عبء الفقر يحقق نتائج ايجابية للتنمية المستدامة لأن من لا يتمكنون من تلبية احتياجاتهم الأساسية لا يمكنهم أن يهتموا بمستقبل كوكب الأرض، فهم مشغولون بزيادة الولادات من أجل زيادة القوى العاملة وتوفير الأمن لشيخوختهم.[4]

6- توزيع الموارد بشكل متساوي: وتتمثل في توزيع الموارد والمنتجات والخدمات بين أفراد المجتمع بشكل متساوي، وهو ما تسعى للوصول إليه كل من البلدان الغنية والفقيرة لتنشيط التنمية والنمو الاقتصادي من أجل تحسين المستويات المعيشية،لأن الفرص غير المتكافئة من التعليم والخدمات

[1]-نفس المرجع، ص154.
[2]-بوساحة الشيخ،(2015): أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادراية، العدد09، ص298.
[3]-نفس المرجع،ص298.
[4]- بوساحة الشيخ، نفس المرجع، ص298.

الاجتماعية وفرص الحصول على الموارد الطبيعية من شأنها أن تكون سببا في تفشل عملية تحقيق التنمية.[1]

7-الحد من الاختلاف في المداخيل: تسعى التنمية المستدامة إلى تقليل التباين في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، الأمر الذي يستوجب اتخاذ بعض الاجراءات لتحقيق ذلك، أولها هو قيام الدول النامية بتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية نحو الاستثمار في الموارد المتاحة وتوزيعها بشكل عادل بين الجميع لضمان حقوقهم في شكل استثمارات وسلع وخدمات، كذلك يمكن اتباع الحكومات سياسات هيكلية في مجال أسواق التعليم والعمل والمنتج، تؤدي الحد من التفاوت في الدخل من خلال التأثير في معدل التوظيف، الحد من ضياع الأرباح لأصحاب الوظائف وذلك بزيادة الحد الأدنى من الأجور ورفع مستوى حماية العمالة، وتقديم اعانات للبطالين والتوجه نحو اصلاح سوق العمل.[2]

8-تقليل الإنفاق العسكري: أدى سعي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نحو السيطرة واكتساب القوة على المستوى العالمي إلى التسارع نحو التسلح، الأمر الذي أدى الى تخصيص جزء من مواردها المالية لهذا الغرض، وعليه فان العمل على توفير تلك الموارد المالية وتوجيهها لأغراض التنمية بأبعادها الأساسية من شأنه الإسراع ودفع عجلة التنمية على مستوى الدول والعالم ككل.[3]

ثانيا-البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

ينطوي هذا البعد على تطوير مجتمع مستدام اجتماعياً،[4] من خلال تحسين مستويات الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتها، وإرساء العدالة الإجتماعية والإنصاف والمساواة، إضافة إلى المحافظة على التنوع الثقافي، والحراك الإجتماعي في كل المجتمعات، وضمان الإستدامة الإجتماعية، من خلال تحسين الحياة المادية للناس عبر التغذية السليمة والرعاية الصحية والتعليم الجيد لأن يصبحوا أكثر قدرة وإبداعاً ومهارة وانتاجاً وأفضل إستعداداً على معالجة المشكلات والإنخراط في التنمية المستدامة والمساهمة فيها.[5]

---

[1]- نور الدين حامد،المرجع السابق،ص298.

[2]- معتصم محمد اسماعيل، (2015): دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا أنموذجا)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا، 54.

[3]-تريكي عبد الرؤوف، (2014): مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 24.

[4]- Thilo J .Ketschau,(2017): social sustainable devlopment or sustainable social devlopment-two sides of thesame coine ? the structure of social justice as a normative basis for the social dimension of sustainability, design & natureand ecodynamics, vol2, No3p339.

[5]-ملاس حسيبة (2019): تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة-الإمارات العربية المتحدة نموذجاً-، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد4، العدد11، الجزائر،ص38.

1-استقرار النمو الديموغرافي: تعمل التنمية المستدامة على تثبيت النمو السكاني، لأن النمو سريع يسهم في إستنزاف الموارد الطبيعية ويضغط على الحكومات وإمكانياتها على توفير خدمات تتلائم وهذا النمو، وهو ما يقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لاعالة كل أفراد المجتمع وهذا ما يضفي للعملية أهمية بالغة لانجاح عملية التنمية المستدامة.[1]

2-أهمية توزيع السكان: يحظى التوزيع السكاني بأهمية متزايدة في التنمية المستدامة رغبة في التوجه نحو توسيع المناطق الحضرية خاص في ظل تطور المدن، ما يؤدي إلى آثار سلبية على البيئة نتيجة تركز النفايات والمواد الملوثة الضارة بحياه السكان والمدمرة للأنظمة البيئية، هذا ما يجعل التنمية المستدامة تسعى إلى تبني الاجراءات والسياسات اللازمة التي تحد من النزوح نحو المدن معتمدة على الاصلاحات الزراعية وإستخدام التكنولوجيات المحسنة التي تعمل على التقليل من الانبعاثات وتدهور البيئة.[2]

3-الإستخدام الأمثل للمورد البشري: تسعى التنمية المستدامة من خلال بعدها الاجتماعي إلى الاستخدام الكفء للموارد البشرية لتحسين الخدمات الصحية التعليم والقضاء على الجوع، كما تعمل على ضمان حصول الناس التي تعاني من الفقر في المناطق النائية على تلبية احتياجاتها الأساسية من الخدمات، وهو ما يؤدي إلى اعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لتحقيق أهدافها التنموية، وعليه فإن التنمية المستدامة من وراء سعيها لتوفير الاحتياجات الأساسية تعنى بتحسين الرفاهية الاجتماعية وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في المورد البشري من تدريب ورعاية، صحية وغيرها، نظرا لأهميته في دفع عجلة التنمية واستمرارها.[3]

4-الصحة والتعليم: قدمت أجندة القرن 21 مجموعة من الأهداف التي تخص الصحة والتعليم، متمثلة في توفير الاحتياجات الأساسية للرعاية الصحية خاصة في المناطق الريفية، وذلك لمعالجة الأمراض المعدية والحد من الأمراض التي يسببها التلوث البيئي، إلى جانب ذلك برز الاهتمام بالتعليم باعتباره أحد المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة،[4] ومن أهم العوامل التي تمكن الناس من تحقيق النجاح في الحياة، ومنه يمكن القول بأن الصحة هي نتيجة التعليم الجيد الذي يساهم في النمو والتنمية.[5]

[1]-حنيش فتحي، مرجع سبق ذكره،ص81.
[2]- حنيش فتحي، مرجع سبق ذكره،ص81.
[3]- حنيش فتحي، مرجع سبق ذكره،ص82.
[4]-محمد بابكر، مرجع سابق، ص85.
[5]-Robert N Grosse, Oscar Harkavy,(1980): the role of healht in devlopment, social science and medicine , p166.

5-الأسلوب الديمقراطي في الحكم: يعتبر الأسلوب الديمقراطي والحكم الراشد أساسيين في تحقيق التنمية المستدامة، بتوفير العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة الأساسية والديمقراطي، واشراك الجماعات المحلية، وكذلك يتحقق الترابط بين مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي، السياسي والثقافي وحتى البيئي يتحقيق الحرية، والأمن والمساواة بين الجنسين، العدالة الاجتماعية وحرية الرأي وهو جوهر الديمقراطية.[1]

ثالثاً-البعد البيئي للتنمية المستدامة

يقصد بالبعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الإقتصادية للأجيال الحاضرة والقادة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، إضافة إلى الإستهلاك العقلاني والرشيد للموارد المتجددة والعمل على تطوير إستعمال مصادر الطاقة المتجددة واعادة تدوير المخلفات[2]، حيث تستند فكرة الإستدامة البيئية على ضمان الحفاظ على إستقرار قاعدة الموارد من خلال التوجه للإستثمار في بدائل مناسبة، وهذا يشمل الحفاظ على التنوع البيولوجي وإستقرار الغلاف الحيوي والأنظمة البيئية الأخرى التي لا تصنف على أنها موارد إقتصادية.[3]

1-إتلاف التربة: تعبر القضايا البيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة عن المشاكل التي تخلفها الأنشطة الاقتصادية والبشرية على وجه الخصوص، والتي تتمثل في إنجراف التربة وانخفاض انتاجيتها من الغلة والتعدي على المساحات الخضراء الصالحة للزراعة، كما أن الافراط في إستخدام الأسمدة والمبيدات يؤدي إلى تلويث المياه، وصيد الأسماك بطريقة غير عقلانية يجعل من الثروة الحيوانية غير مستدامة.[4]

2-المحافظة على الموارد الطبيعية: تسعى التنمية المستدامة لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، من خلال الحرص على حماية الموارد الطبيعية الضرورية لانتاج الموارد الغذائية وضمان الأمن الغذائي مستقبلا، واستنادا الى ما سبق فان التنمية المستدامة تحث على الاستخدام والاستغلال العقلاني للاراضي الزراعية والمياه وعدم الافراط في استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية اجتنابا للآثار الضارة على الموارد البيئية من أنهار وبحيرات ومحاصيل.[5]

---

[1]- محمد بابكر، مرجع سابق، ص86.

[2]- إبراهيم بن يحي، رمضان لونانسة، (2021): دور نموذج الأعمال pss في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد4، العدد2، الجزائر، ص6.

[3] -Jonathan M. Harris(2000): Global development and environment institute, working paper, Basic principles of sustainable development, Medford MA: tufts university,p5.

[4]-Salmi Djellal, cherfaoi Aicha,(2021:) the sustainable devlopment : A theoretical study, gournal of economic growth, vol4,No3,p5.

[5]-نزار عوني البدي، (2015): التنمية المستدامة –إستغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن،158.

3-حماية المناخ من الاحتباس الحراري: إن تزايد مستويات الغازات الدفيئة في الجو أدى الى ارتفاع في درجات الحرارة على مستوى الأرض، واحدث تغيرات كبيرة في المناخ وارتفاع في مستوى سطح البحر، وهو ما أدى إلى بروز آثار سلبية على التنوع البيولوجي، الأمر الذي يقضي البحث عن طرق التكيف مع تغير دورات الحياة، من خلال تدوير النفايات، الحفاظ على الغابات، تنقية الهواء وامتصاص الكربون وهو ما تعالجه التنمية المستدامة من خلال بعدها البيئي الذي يهتم بمعالجة القضايا البيئية.[1]

4-تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: إن عملية التنمية الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض مساحات الاراضي القابلة للزراعة حيث تهدم الملاجئ الحيوانية والنباتية وتتعرض نظم الايكولوجية والشعوب المرجانية والغابات الساحلية للتدمير، وهو ما يؤدي إلى انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية، وتبحث التنمية المستدامة في هذا المجال عن سبل لصيانة الأراضي التي تضم موارد حيوانية ونباتية من خلال شرائها لوقف عمليات الانقراض أو ابطائها حفاظا على التنوع البيولوجي للأجيال القادمة.[2]

5-البصمة الايكولوجية: يقيس هذا المؤشر الضغط الذي يمارسه الانسان على الطبيعة، والمعبر عنه بالموارد اللازمة لتلبية احتياجات مجتمع ما، والنفايات التي تخلفها عملية الاستهلاك، وهذا يعني الربط بين الحاجة والموارد حيث تجدر الاشاره هنا الى أن وحدة القياس المستخدمة هي وحدة المساحة "هكتار" ويمكن الحصول على البصمة الايكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد من خلال المعادلة التالية :[3]

البصمة الايكولوجية = مساحة الأرض / عدد السكان

6-المحاسبة البيئية (المحاسبة الخضراء): تقوم الدول بمتابعة تطور اقتصادها دوريا من خلال نظام المحاسبة الوطنية، حيث يتم ادماج القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية ضمن مجموعة الحسابات التي تقوم بها، ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة ظهرت المحاسبة الخضراء التي تدمج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة ضمن القرار السياسي في اطار محاسبي للتعبير عن العلاقات المتبادلة بين البيئة والاقتصاد.[4]

[1]-حاتم القرشي،(2017)، مدخل للاقتصاد البيئي، الطبعة الاولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، 112.

[2]-نزار عوني البدي، مرجع سابق،ص ص159-160.

[3]-أحمد جابر بدران،(2014): التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة،الطبعة الاولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الجيزة، مصر، ص109.

[4]-نفس المرجع،ص111.

رابعاً- العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة

يمكن توضيح العلاقة بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة من خلال مايلي:

1-ترابط أبعاد التنمية المستدامة: لتحقيق أهداف التنمة المستدامة لابد من خلق التوازن بين الأبعاد الثلاثه لها ويمكن تجسيد ذلك من خلال قابلية تطبيق أهدافها الادارية واجراءاتها من الناحية البيئية، اضافة إلى تعظيم الرفاهية وتحسين المستوى باستخدام الموارد والتقنيات الحالية لتحقيق النمو الاقتصادي بما يلبي احتياجات ومتطلبات المجتمع، وهو ما يتوافق مع سعي علماء البيئة للحفاظ على تكامل نظم البيئة، والاقتصاديين لزيادة معادلات النمور الاقتصادي، وعلماء الاجتماع لتحقيق الرفاهية والتمكين الاجتماعي، وما عدا ذلك يفسر بالفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن تغليب الأهداف الاقتصادية لوحدها كالنمو والكفاءة واهمال الأهداف البيئية يؤدي الى عدم القدرة على الحفاظ على التوازن الدائم على المدى الطويل بسبب تدهور الموارد وفقدان الامكانيات الكامنة في نظام الايكولوجية، وهو ما يؤثر بدوره على خلق مشكلات اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وهو ما يبرز ضرورة تحقيق التوازن.[1]

2-تحليل العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة: بالرغم من التدخل بين أبعاد التنمية والذي تم الاشارة اليه سابقا، إلا أن عملية تجسيد هذا الترابط في نطاق متكامل على أرض الواقع تبدو عملية صعبة خاصة بالنسبة للدول النامية التي ما زالت تخطو نحو زيادة معادلات النمو الاقتصادي، إضافة الى تحديات تحقيق التطور الاجتماعي والحفاظ على الموجودات البيئية وبناء على ذلك يجب معرفة تأثير كل بعد على الاقتصاد، حيث تتكامل أبعاد التنمية المستدامة فيما بينها من خلال العلاقات المتبادلة والتي توضح من خلال الشكلين(01) و(02):[2]

الشكل (01): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

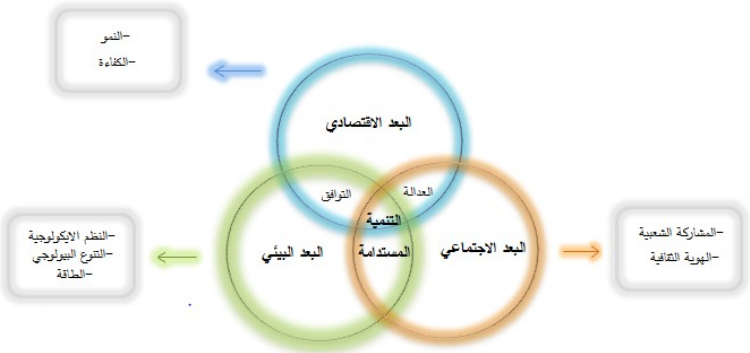

[1]-مقيطع حمزة،مرجع سابق،ص9-10.

[2]-محمد مسعودي،وآخرون، (2019): العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة في إطار تحليلي، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 03/02 ديسمبر ، 206.

المصدر:عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، (2007): التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص42.

الشكل (02): تكامل أبعاد التنمية المستدامة

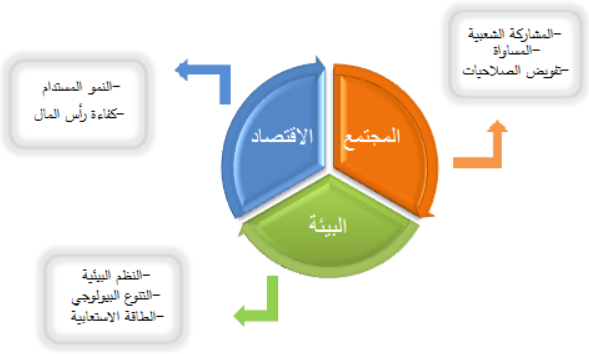

المصدر: محمد مسعودي،وآخرون، (2019): العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة في إطار تحليلي، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 03/02 ديسمبر ، 206.

من خلال الشكلين (01) (02) أعلاه يتضح التداخل والتكامل من خلال تحليل:

-**العلاقة بين البعد الاقتصادي والاجتماعي**: التي تنطوي في كون النمو الاقتصادي وسيلة لتوفير حاجيات الانسان التي تتوقف على توزيع واستخدام الموارد بين الناس على أساس العدل، فتحقيق التنمية البشرية يتطلب الاهتمام بالتعليم والصحة والتغذية، وبالتالي الوصول إلى كفاءة الأفراد على المستوى الاقتصادي وزيادة الانتاجية ومعدل النمو، وهو ما يتوافق مع نموذج التنمية الذي أقره برنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة 1990، الذي اعتبر الناس محور التنمية وأن النمو الاقتصادي مجرد وسيلة وليس وليس غاية باعتباره يوسع الخيارات أمام الأفراد لتوفير حياة توافق تطلعاتهم بمجموع الامكانيات والوسائل التي توفر النمو الاقتصادي.[1]

-**العلاقة بين البعد الاقتصادي والبيئي**: إن كل نشاط اقتصادي ينتج عنه مخرجات صالحة للاستهلاك وأخرى غير صالحة للاستهلاك "ملوثات ونفايات"، وكلما ارتفعت معدلات هذه الأخيرة فوق قدرة الحدود الاستيعابية للمحيط وقدرة تجدد الأنظمة البيئية حدث التلوث، وهو صورة من صور الفشل الاقتصادي، التي تعبر عن الاستخدام المفرط الموارد وغياب القيم الاقتصادية في المجال البيئي، والذي بدوره يخفض

[1]- محمد مسعودي،وآخرون، المرجع السابق، ص207.

من الموارد المستخدمة ويؤثر على قدرات الانتاج المستقبلية، وهذا ما يعبر عن التأثير المتبادل بين البعدين.[1]

-**العلاقة بين البعد الاجتماعي والبيئي:** إن النمو السكاني السريع يؤدي إلى نقص الموارد الطبيعية، وهو ما يعجل بالتدمير البيئي، الذي يتنافى مع متطلبات التنمية الانسانية والاستدامة البيئية[2]، حيث أن ديمومة البعد البيئي يتوقف على استمرار المجتمع في ممارسة حياته الاقتصادية بما يوسع الامكانيات الاجتماعية والمادية، وهو ما يجعل العلاقة التي تربط الأبعاد الثلاثة تتصف بالتكاملية.[3]

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعلاقتها بالتنمية المستدامة

أدت التغيرات الكبيرة والمتسارعة في بيئة الأعمال إلى احداث تغييرات جذرية في ممارسات المؤسسات الاقتصادية، التي باتت مطالبة بمواكبة تلك التغيرات من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعية التي أصبحت من المفاهيم الأكثر تداولا في الآونة الأخيرة، ما جعل المؤسسات تعمل على ادراجه ضمن ممارساتها وسياساتها، بهدف تفعيل دورها الاجتماعي إتجاه المجتمع الذي تنشط وكذلك العمل على تحسين ظروف عمالها والاهتمام بتلبية احتياجات وتطلعات مختلف الأطراف ذات المصلحة، إلى جانب المساهمة في إحراز التقدم ضمن خطة 2030، الأمر الذي يعكس ارتباط وثيق الصلة بينها وبين خلق ثقافة التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات، ولتوضيح ذلك تم تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب، حيث خصص الأول لعرض أصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأساب ظهوره ومختلف المحاولات الواردة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية وكذلك الأكاديميين في تعريفه، أما المطلب الثاني فقد خصص لتوضيح عناصر هذا المفهوم والأبعاد المكونة له الى جانب الأهداف التي تسعى المؤسسات الى تحقيقها من خلاله، في حين يعرض المطلب الثالث مداخل تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات والمزايات المترتبة عنها، فضلاً عن توضيح العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وبالنسبة للمطلب الرابع فقد تم تخصيصه لعرض نماذج عن تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في شركات عالمية.

[1]-نفس المرجع، ص207.

[2]-نفس المرجع،ص208.

[3]-لوكيز سمية، (2021): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري –دراسة حالة بعض الولايات- أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كللية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص40.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية

أثارت ممارسات المؤسسات في ظل اقتصاد السوق وسعيها نحو تحقيق الأرباح، دون مراعاة للمسائل الأخلاقية والآثار المترتبة عن نشاطاتها، جدل كبيرا أسفر عنه ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، التي تعبر من خلالها هذه الأخيرة عن مدى التزامها اتجاه أصحاب المصلحة المتعاملين معها من جهة والتزامها اتجاه المجتمع الذي تنشط من جهة أخرى، من هذا المنطلق يتضح أن ظهور المسؤولية الاجتماعية كان نتيجة لتفاعل العديد من العوامل، وعليه سيتم التطرق لنشأة هذا المفهوم، وكذلك عرض لأهم التعريفات الصادرة عن الهيئات والأكاديميين.

أولاً- نشأة المسؤولية الاجتماعية

يرجع ظهور هذا المفهوم إلى اعتقاد السائد لدى رجال الأعمال بأن الهدف الأساسي والأول من المشاريع الصناعية هو تعظيم للأرباح فقط، بالرغم أن الأطر القانونية كانت تعمل على الحد من نسبة تحقيق هذا الهدف،[1] ومع التطورات المتسارعة والتغيرات السياسية والاقتصادية برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية في مراحله الأولى في أواخر القرن التاسع عشر، عندما برزت خلافات بين الموظفين وادارة منظمات الأعمال بظهور حركات عمالية وانتشار الأحياء الفقيرة نتيجة الثورة الصناعية أين بدأت المنظمات بتعديل مواقفها اتجاه المسائل الاجتماعية، ومن هنا أصبحت المسؤولية الاجتماعية توجها جديدا تتبناها المؤسسات وتولي له اهتماما متزايدا ضمن عملياتها لتفادي المشاكل الاجتماعية مع الموظفين وتحسين ظروفهم،[2] وفي بداية القرن العشرين(1920) بدأ نقاش جاد حول المسؤولية الاجتماعية من طرف مسؤولي المؤسسات، وظهر ذلك ضمن خطاباتهم من خلال ربطهم المؤسسة بالمجتمع،[3] حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مفهوماً راسخاً في ثقافة المؤسسات، وهوما أثر على طريقة التواصل بين المؤسسات وأصحاب المصلحة والمستهلكين تأثيراً ايجابياً،[4] حيث تبلور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في عام 1950 وبدأ الأكاديميون يبحثون عن اجابة للعديد من التساؤلات المتعلقة بالجانب

[1]-مقدم وهيبة، (2014): تقييم مدى إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية –دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص67.

[2]-Emanuel Inout, Delia Virga ,(2009): the emergence of corporte social resposibility in romania : A way of strengthening communitrain sustainability, der donauraum.

[3]-Aurélien Acquier, Jean-Pascal Gond,(2007): Aux source de la responsabilité social de l'entreprise : à la (re)découverte d'un ouvrage fondateure, social resposibilities of the businessman d'Howard bowen, finance contrôle stratégie, vol10, No2,p10.

[4]-Jacqulean Salib, and all, (2015) : corporate social resposibility, huamin research centre , school of social work, Rutgers university, china philanthropy research institute, Beijing normal university, huamin philanthropy brochure series-13, p04.

الاجتماعي للأعمال التجارية، من أجل تبرير أفكارهم المؤيدة لتبني هذا المفهوم،[1] وكان هوارد بوين "Howard Bowen" من أوائل المساهمين لتعريف المسؤولية الاجتماعية من خلال كتابه "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال" الصادر عام 1953 حيث عرفها على أنها "التزام رجال الأعمال باتباع تلك السياسات واتخاذ تلك القرارات أو إتباع خطوات العمل التي تحقق أهداف وقيم المجتمع ومنه اعتبر المؤسسات الاقتصادية مصدراً حيوياً لصنع القرارات التي تؤثر على حياة المواطنين من مختلف الجوانب"،[2] وفي هذا الصدد حدد كارووول "Carroll" أربع أبعاد أساسية للمسؤولية الاجتماعية، تمحورت في البعد الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي والخيري، حيث يعبر البعد الاقتصادي عن أرباح المؤسسة ونموها، أما البعد القانوني فهو التزام هذه المؤسسات بالقوانين، ويتمثل البعد الأخلاقي لها في تفهمها والتزامها بمعايير المجتمع، في حين أن البعد الخيري يتمثل في المبادرات الخيرية من أجل الاستدامة[3]، وعليه كان مفهوم المسؤولية الاجتماعية نقطة البداية للحديث عن الدور الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية[4]، ومما سبق نستنتج أن توجه المؤسسات إلى التفكير بقضايا المجتمع ومحاولة تحقيق توافق بين الرؤية الاقتصادية لأعمالها والأبعاد الاجتماعية ينعكس ايجابياً على الأفراد والمجتمع ويحقق مصالح المؤسسة.[5]

ثانياً- تعريف المسؤولية الاجتماعية

وردت العديد من المحاولات لوضع تعريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مما أسفرت عنه مجموعة من التعاريف سواء من طرف منظمات وهيئات دولية ومحلية، أو من طرف الباحثين الذين أبدوا وجهات نظر مختلفة، وفيما يلي عرض لمختلف تلك التعريفات.

1-تعريف المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الهيئات الدولية: تم تقديم العديد من التعريفات للمسؤولية الاجتماعية من طرف الهيئات والمنظمات الدولية، وفيما يلي سيتم عرض تلك الجهود:

تعرف **الغرفة التجارية العالمية:** المسؤولية الاجتماعية على أنها "تتطوع المؤسسات لتحقيق التنمية، بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من

[1]-زهية عبار،(2019): اشكالية ادماج المسؤولية الاجتماعية ضمن مسارات الوظيفة في المؤسسة-دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية- أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر،ص26.

[2]-Necoleta Francane, Eusebiu Bureana, (2015): history of « corporate social responsibility » concept, annales universitatis apulensis series oeconomoca, vol17, N02, p35.

[3]- Jacqulean Salib, and all, Op.Cit,p04.

[4] -Schwartz .M, & Carroll A.B, (2008): integrating and unifying competing and complementary framerkes: the search for a common core in the business and society field, business & society, 47(02),p154.

[5]-زهية عبار، مرجع سابق،ص25.

الشركات دون وجود اجراءات ملزمة قانونيا، وعليه فالمسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الاقناع والتعليم".[1]

وتُعرف **منظمة المجلس العالمي للتنمية المستدامة:** المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام من قبل المؤسسات بالمساهمة في التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والعمل مع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، من أجل تحسين نوعية الحياة لجميع هؤلاء الأطراف.[2]

في حين تم تعريف **المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمة العالمية للتقييس حسب مواصفات الايزو 26000 :** "أنها مسؤولية المنظمة اتجاه تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، مما يؤدي إلى سلوك أخلاقي وشفاف".[3]

أما **الاتحاد الأوروبي** فقد عرف المسؤولية الاجتماعية على أنها "مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بإحداث تكامل طوعي للاعتبارات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية ضمن أنشطتها التجارية، وكذلك في تفاعلها مع أصحاب المصلحة"،[4] وبذلك تعمل المؤسسات في اطار التزامها بالمسؤولية الاجتماعية على توسيع اهتماماتها، لتتجاوز أهداف الربحية، والتوجه نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية وحماية البيئة، من خلال دمج المسؤولية الاجتماعية كاستثمار استراتيجي في قلب استراتيجية أعمال المؤسسة، وأنشطتها.[5]

ومما سبق فقد أجمعت تعاريف الهيئات والمنظمات الدولية على أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تنعكس في مراعاتها للاهتمامات الاجتماعية والبيئية في إداراتها، وعلاقتها مع أصحاب المصالح لإشباع رغباتهم، ومنه يمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعبر عن الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.[6]

[1]- طلال زغبة، محاد عريوة، (2019): أهمية تبني المسؤولية الإجتماعية في تحسين الأداء في القطاع العمومي بالجزائر دراسة عينة من المجالس الشعبية البلدية-. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير (العدد 01).

[2]-Marie Françoise guyonaud, Frédérique willard,(2004): Du management environnement au développement durable des entreprise, France :ademe,p05.

[3]-Amélie Boisgoly-lavoie,(2013) :la responsabilité sociétale des organisation : proposition d'un modèle pour l'intégration de ISO26000, Essai présenté au centre universitaire de formation en environnement en vue de l'obtention de grade de maitre environnement (M.Env) université de sherbrooke,p05.

[4]-commission des communautés européennes, livre vert, promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entrepride,p07.

[5]-Oubal Redouane, (2022) :Mesure de la performance globale dans une entreprise socialisment responsable : une sythèse de la littérature, International Journal of financial Accountability, Economicis, Management, and Auditing, vol 4, N°1, pp 61-62.

[6]- محمد فلاق،(2012): المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال،دار اليازوري، عمان، الأردن،ص47.

2- تعريف المسؤولية الاجتماعية وفقا للأكاديميين: توالت الجهود من قبل الأكاديميين المتمثلين في علماء الادارة والاقتصاد على تقديم تعريف للمسؤولية الاجتماعية وفيما يلي عرض لبعض تلك التعاريف:

عرف هولمز "Holmes" المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، للمساهمة في الأنشطة الاجتماعية لمحاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل مشكلة الاسكان والمواصلات وغيرها". [1]

حسب ديفيد كيث "Keith Davis" تشير المسؤولية الاجتماعية إلى "إستجابة المؤسسة للقضايا التي تتجاوز المتطلبات الاقتصادية، الفنية والقانونية لاتخاذ قرارات تؤثر ايجابيا على النظم الاجتماعية الخارجية بما يحقق منافع اجتماعية إضافة للمكاسب الاقتصادية التقليدية، وهذا يدل على أن المسؤولية الاجتماعية تبدأ حيث ينتهي القانون، ذلك أن المؤسسة التي تلتزم بالحد الأدنى من متطلبات القانون فقط لا تتحمل المسؤولية الاجتماعية، بل هذا ما يفعله المواطن الصالح حيث تقوم المسؤولية الاجتماعية على الاستثمار في المورد البشري والبيئة وأصحاب المصلحة.[2]

وينظر أريش كارول "Ariche Carroll" للمسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام رجال الأعمال بالسياسات ومتابعة المبادئ التوجيهية واتخاذ القرارات التي تتوافق مع القيم والأهداف المرغوبة اجتماعيا، حيث يعتقد أن المؤسسة تخضع لضغوطات كبيرة من قبل أصحاب المصلحة ما يلزمها بضرورة دمج كل إنشغالاتهم ضمن اهتماماتها لتحقيق أهدافها".[3]

كما وصف هاريل جونسون "Haril Johnson" المسؤولية الاجتماعية بأنها تلك الممارسات التي يوازن من خلالها الموظفون الاداريون بين تعدد المصالح، وبذلك فإن المؤسسات التي تتلزم بالمسؤولية الاجتماعية لا تسعى إلى تحقيق أرباح أكبر للأسهم، ولكن باعتبارها مؤسسات مسؤولة فإنها تأخذ بعين الاعتبار الموظفين والموردين والمجتمعات المحلية أثناء ممارسة نشاطها.[4]

---

[1]- عمر شتاتحة، رشيدة زواية، (2016): المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي حول: دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،ص04.

[2]-Keith Davis,(1973):The case for and against business assumption of social responsibilities, academy of management journal,16(01),pp312-313.

[3]- إلهام بوحبيلة، مريم قطوش، (2020): دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة،دراسة حالة مؤسسة SANIAKومؤسسةENPEC . مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 03،ص731.

[4]-Ariche Carrol, (2020), Responsible Management Education: The role of CRS evolution and Tradition, the sage handbook of responsible management learning and education, Eduvational Prurposes and Contents, part 2, p75

ويرى بيتر دراكر "Peter Drucker" المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الربحية مفهومين متوافقين ومتلازمين، بمعنى أنه ألغى فكرة أن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يعمل على تقليل الأرباح، إضافة إلى معالجة فكرة تحويل المسؤولية الاجتماعية من قبل الأعمال التجارية إلى فرص عمل، وذلك من خلال تحويل المشاكل الاجتماعية إلى فرص ومزايا اقتصادية، قدرة انتاجية وكفاءة بشرية.[1]

في حين يعرف كل من "هيرمان أغوينيس" و"آنت جلافاس" "Herman Aguinis & Ante Glavas" المسؤولية الاجتماعية بأنها جملة الاجراءات والسياسات التنظيمية الخاصة بالسياق والتي تُراعي تطلعات أصحاب المصلحة من جهة، وتعمل على تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من جهة أخرى.[2]

وأشار كل من "كيث موراي وكريستين فوجل" "Keith B Murry & Christine M vogel" إلى أن المسؤولية الاجتماعية تعبر عن السلوكات الطوعية (الاختيارية) ذات البعد الاجتماعي التي تقوم بها المؤسسات بهدف تحقيق رفاهية أصحاب المصلحة، ومكاسب مالية على المدى المتوسط والطويل، حيث تلعب المسؤولية الاجتماعية دورا هاما في تنمية السمعة الحسنة للمؤسسة من جانب الأطراف ذات المصلحة.[3]

ومنه أصبح ينظر للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها سلوكيات طوعية، تتمثل في مدى تلبية المؤسسة لالتزاماتها الاقتصادية، القانونية، الأخلاقة والخيرية لصالح أصحاب المصلحة؛ من خلال التعاريف السابقة يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

-تعبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عن اختيار المؤسسة لتبني المسائل الاجتماعية والبيئية في أنشطتها بغرض تحسين أثرها على المجتمع.

-تسعى المسؤولية الاجتماعية إلى تفعيل أهداف التنمية المستدامة، من خلال اعتماد المسائل الاجتماعية والبيئية في إدارة علاقتها مع الأطراف ذات المصلحة لتحقيق رفاهيتهم.

-جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية لتذكير المؤسسات بضرورة الالتزام بالواجبات اتجاه المجتمع التي تنشط فيه.

[1]- Archie Carroll,(1999): Corporate Social responsibility : evolution of a defitional construct, Business Society, vol 38, N° 02, p 286.

[2]- Herman Aguinis, Ante Glavas,(2012): What We Know and don't know About Corporate Social Responsibility: A Review and Research Agenda, Journal of Management, Vol38, N° 04, , p 933.

[3] -Keith B Murry & Christine M vogel,(1997) :using a hierarchu of effect approach to gauge the effectivensess of corporate social responsibility to generate nonfinancial impacts, journal og business research,No38,142.

-إن تبني المؤسسات المسؤولية الاجتماعية يعتبر بمثابة إعلان عن مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، بدمج الاهتمام بالمجتمع والبيئة ضمن سعيها لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

-تعبر المسؤولية الاجتماعية التزام المؤسسات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، بتحمل الآثار الاجتماعية والبيئية التي تنتج عن نشاطاتها وأعمالها الاقتصادية.

-حتى يكون للمؤسسات الاقتصادية دور ايجابي من خلال تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، لابد لها أن تنتهج مبادرات طوعية وألا تقف على الأطر القانونية فقط.[1]

وعليه يمكن القول بأن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يتجسد في تخطي فكرة الالتزام القانوني، إلى التزام أخلاقي وممارسة ذات طابع إرادي وتطوعي من قبلها رغبة منها في احداث توافق وتوازن بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي -التزاماتها الاقتصادية- وهو ما يعزز فكرة ممارسة الأعمال التجارية في سياق أهداف التنمية المستدامة مع الأخذ في الحسبان تطلعات الأطراف أصحاب المصلحة.

ثالثاً-أسباب ظهور المسؤولية الاجتماعية: هناك العديد من التحديات ساهمت في بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية أهمها:

1-العولمة: والتي تعتبر من أبرز العوامل التي أدت لبروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية، إذ تبنت الشركات متعددة الجنسيات المسؤولية الاجتماعية وأصبحت تركز على حقوق الانسان وتلتزم بتوفير ظروف آمنة للعمل وتهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

2-تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: حيث تسعى الأطر التشريعية والقانونية لحماية المستهلك وعمالها والبيئة التي تنشط فيها، وهو ما يجبر المؤسسات الاقتصادية على الالتزام بتقييم التشريعات والا ستتحمل أموالا طائلة، أو قد تتعرض للمقاطعة وخسارة حصتها السوقية.

3-الكوارث والفضائح الأخلاقية: قد تتعرض المؤسسات لقضايا أخلاقية، الأمر الذي يجعلها تتحمل أموالا كبيرة كتعويضات مقابل المنتجات المعابة.[2]

4-التطورات التكنولوجية المتسارعة: من شأن هذه الأخيرة أن تخلق تحديات كبيرة أمام المؤسسات الاقتصادية، حيث تفرض عليها تطوير منتجاتها ومهارات عمالها لمواكبة تطلعات وتوقعات زبائنها، وفي

[1]-العايب عبد الرحمان،(2011): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس -سطيف، الجزائرص52.

[2]-بغريش سعيدة،(2020): مساهمة تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية لولاية المسيلة،اطروحة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص14.

ظل التحول الى اقتصاد المعرفة زادت أهميه رأس المال البشري، وأصبح موردا هاما تسعى المؤسسات لتلبية حاجاته وحماية حقوقه، فهو ما أدى بها لتبني المسؤولية الاجتماعية.[1]

المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأهدافها

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية، اتجاه العديد من الأطراف ذات المصلحة، وفيما يلي سيتم توضيح العناصر والأبعاد المكونة لمفهوم المسؤوزلية الاجتماعية وكذلك الأهداف المراد تحقيقها من خلاله.

أولاً- أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تطرقت العديد من الدراسات لأبعاد التنمية المستدامة، أهمها دراسة الباحث الأمريكي كارول "Carroll" الذي افترض ضرورة التركيز على الهرم الشهير للأبعاد، والحرص على اتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة للالتزام بكل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية،[2] وقد كانت مساهمة كاروول كبيرة في ارساء أبعاد مسؤولية الاجتماعية التي ترتكز على العمل الاجتماعي واحداث التنمية البشرية مكافحة الفساد حماية البيئة وتعظيم القيمة لأصحاب المصلحة.[3]

الشكل (03): هرم كارول للمسؤولية الإجتماعية للشركات

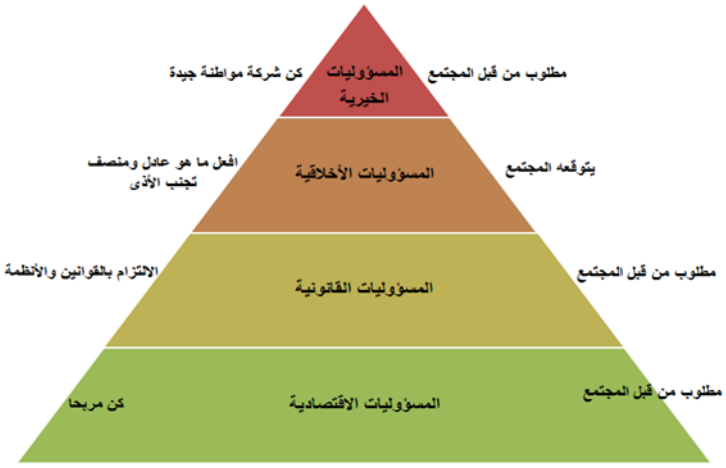

Source: Carroll, & Ariche, B. (2016): Carroll's pyramid of CSR: taking another look. International journal of corporate social responsibility , 01, p. p5.

من خلال الشكل أعلاه تتمثل الأبعاد الرئيسية للمسؤولية الإجتماعية حسب كارول في مايلي:

[1]-نفس المرجع،ص15.

[2]-طارق بوزياني،نوفل سمايلي، (2021): مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال جائحة كورونا، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد5،1،ص340.

[3]-توام زاهية، رزاي سعاد،(2020): تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل جائحة كورونا نموذج عن شركات عالمية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد03، العدد01،ص25.

1-المسؤولية الإقتصادية: تعد المسؤولية الاقتصادية حجر الأساس للأعمال التجارية،[1] ذلك أن المؤسسات تقوم بإنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المنظمة العوائد والأرباح وذلك لتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال وغيرهم.[2]

2-المسؤولية القانونية: تتمثل في القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحددها الحكومات ويجب على منظمات الأعمال إحترامها وعدم خرقها، كما يمكن الإشارة أن في إطار هذه المسؤولية يمكن إتاحة فرص عمل بصورة متكافئة للجميع دون تمييز.[3]

3-المسؤولية الأخلاقية: يفترض من المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، بإعتبارها أمراً ضرورياً لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع وقوتها؛ وعليه فإن الشيء الذي من شأنه أن يجعل من المؤسسة قائمة وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، هو مدى التزامها بأداء الأعمال والأنشطة الصحيحة والامتناع عن إلحاق الأضرار بالآخرين جراء تلك الأعمال، فهي تشمل تلك الأنشطة والممارسات التي يتوقعها المجتمع أو يحظرها على الرغم من أنها قد لا تكون مدرجة في القانون.[4]

4-المسؤولية الخيرية: ينعكس مراعاة المنظمة للجانب الخيري في أدائها من خلال مساهمتها في توزيع موارد المجتمع بشكل عادل ومتساوي وحرصها على تحسين نوعية الحياة؛[5] إلتزام المؤسسة بهذه المسؤولية ينعكس في أن تكون هذه الأخيرة مواطنة جيدة، وذلك باعتبار أن هذه المسؤولية تتجسدمن خلال جملة الاجراءات التي تستجيب لتطلعات المجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة، فهي تنطوي على قيام هذه الأخيرة بأعمال وأنشطة واتباع برامج من شأنها ان تعزز من رفاهية الانسان وتحسن من معيشته. [6]

---

[1]- Archie Carroll,(2004): Managing ethically with global stakeholders: A present and future challenge, Academy of Management Executive, Vol 18, N° 02 , p 117.

[2]- علي نعورة وآخرون، (2019): دور السؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ الرويبة، مداخلة في ملتقى دولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية يومي02و03 ديسمبر، الوادي، جامعة الشهيد حمه لخضر،ص588.

[3]-نفس المرجع.

[4]- Archie Carroll, (2004):Op-cit.

[5]-علي بن محكوم، بدري عبد المجيد، (2019): مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في التنمية المستدامة، مجلة مجاميع المعرفة العدد02، ص11.

[6]- Archie Carroll, Kareem Shabana,(2010): The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts, International Journal of Management Reviews, Blackwell Publishing Ltd and British Academy of Management, Vol12, N°01,P96

ثانياً- عناصر المسؤولية الاجتماعية: تعمل المنظمة على الالتزام بممارسة المسؤولية الاجتماعية إتجاه أصحاب المصلحة خاصة التي تربطها بهم علاقة مباشرة والمتمثلين في:

1-المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي: تهتم المؤسسات بالمجتمع المحلي بإعتباره محور نشاطها وتبذل مجهودات إضافية لتعزيز علاقتها به من خلال:

-المساهمة في دعم البنية التحتية وانشاء الجسور والحدائق.

-المساهمة في التقليل من البطالة.

-تقديم الدعم المادي لذوي الاحتياجات الخاصة.

-دعم مؤسسات المجتمع المدني.

-دعم المبادرات الخيرية في مجالات الرياضة، الفن، التعليم.

-تشجيع المشاريع ذات الطابع التنموي.[1]

2-المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين: أصبحت المسؤولية الاجتماعية عامل جذب للموظفين ذوي المهارات والكفاءات على المستوى الوطني والعالمي، فالمؤسسات تدمج ضمن عملياتها ونشاطاتها الاعتبارات البيئية والاجتماعية كاهتمامها برأسمالها البشري،[2] وتحترم قوانين العمل وحق العمال في التدريب العادل، والأمن الوظيفي واشراكه في القرارات.[3]

3-المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن: يحظى الزبائن باهتمام المؤسسة باعتبارهم أهم شرائح المجتمع، حيث تحرص على تقديم منتجات ذات نوعية جيدة، وتراعي وضع أسعار ملائمة لهم، كما تعمل المؤسسة على تقديم منتجات تتضمن ارشادات ونصائح الاستخدام وتتحمل مسؤولية صيانة الاعطاب بعد البيع والتزامها بأخلاقيات الأعمال.[4]

4-المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموردين: تتميز العلاقة بين الموردين والمؤسسات بكونها علاقة مصلحة متبادلة، ويتوقع التزام الطرفين بالمسؤولية الاجتماعية، حيث يتجسد التزام المؤسسة بالمسؤولية

[1]-محمد فلاق،(2013): المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي (سونطراك الجزائرية وأرامو السعودية)، مجلة الباحث، العدد12، جامعة ورقلة، الجزائر،ص31-32.

[2]-نفس المرجع،ص32.

[3]-سمية دربال،(2017): دوافع وأسس تبني المؤسسات المسؤولية الاجتماعية من منظور الاقتصاد الاسلامي،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد08،ص154.

[4]- محمد فلاق، (2013): ص32.

الاجتماعية اتجاه الموردين التي تتعامل معهم بمواصلة توريد المواد الأولية الضرورية لعملية الانتاج، والاتفاق على أسعار عادلة مقابل تلك الموارد، وأيضا الالتزام بالأوقات المحددة للتسليم، والتحلي بالصدق في التعامل.

5-المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة: تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليشمل الاعتبارات البيئية، ويظهر ذلك من خلال دمجها للقضايا البيئية ضمن استراتيجياتها، والتي تعكس ثقافة المؤسسة[1] بتحمل مسؤولية حماية البيئة من الأضرار التي تنتج عن نشاطها والإلتزام بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وتبني سياسة رشيدة.[2]

6-المسؤولية الاجتماعية اتجاه المساهمين: تولي المؤسسات الاقتصادية أهمية كبيرة لفئة المساهمين بإعتباره من الأطراف ذات المصلحة، حيث تحرص على تعظيم أرباحها والرفع من قيمة الأسهم، وتسعى لزيادة حجم المبيعات وحماية أصول المؤسسة وموجوداتها.[3]

ثالثاً-أهداف المسؤولية الاجتماعية: تهدف المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

-تلبية المؤسسات لتطلعات الأطراف الخارجية الراصدة لرسالتها.

-التوازن بين تجسيد طموحات حملة الاسهم وتحقيق متطلبات ورغبات المجتمع.

-الحد من الآثار السلبية لأنشطة المؤسسات اتجاه المجتمع الذي تنشط فيها وزيادة الآثار الايجابية.

-تحقيق التوازن بين أصحاب المصلحة من حملة الأسهم والعاملين والعملاء وأطراف المجتمع الأخرى من خلال الحد من أسباب التضارب والصراع. [4]

-المساهمة في قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتقييمه لتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسة.

-تقييم أعمال المؤسسة من طرف المساهمين والعملاء والموردين والعمل والمجتمع المدني.

-تفعيل نشاطات العقد الاجتماعي للمؤسسة لاكتساب صفة المواطنة الصالحة اجتماعيا.

---

[1]- نفس المرجع،ص32.

[2]-سمية دربال،المرجع السابق،ص155.

[3]- محمد فلاق،(2013): ص32.

[4]-جميل حسن النجار،(2016): أثر التوجه نحو أنشطة المسؤولية الاجتماعية من قبل منشآت الأعمال على الأداء المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة الخليل للبحوث،المجلد11،العدد2،ص70.

-كسب ثقة الزبائن وتحسين سمعة المؤسسة وصورتها وهو ما يدعم مركزها التنافسي في الأسواق المحلية والدولية.

-توفير الاستقرار النفسي للعاملين من خلال تنمية قدراتهم الفنية وتوفير متطلبات الأمن الصناعي والرعاية الصحية.

-تحقيق التوازن بين أرباح المؤسسة ورفاهية المجتمع المحلي في اطار ممارسة نشاطها.

-الاعلان عن مساهمة المؤسسة في عملية النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والمشاركة في حماية البيئة.

-تلبية المؤسسة لمتطلبات المجتمع وتلبية توقعات المستهلكين والاعلان عن ذلك في تقاريرها.[1]

المطلب الثالث: مداخل تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعلاقتها بالتنمية المستدامة

يعتبر مصطلح المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الاقتصادية التي تمكن المؤسسة من تحقيق مصالحها إلى جانب تفعيل دورها الاجتماعي اتجاه جميع الأطراف ذات المصلحة، وذلك من منطلق المساهمة الطوعية في تحقيق التنمية الاجتماعية بصفة خاصة في المجتمع، لذلك فإن انتهاج المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية يتم وفق مجموعة من المداخل والتي تساهم في تحقيق مزايا للمؤسسة.

أولاً- مداخل تبني المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات

تحرص المؤسسات على أن تكون كل الممارسات التي تقوم بها متلائمة مع منظومة القيم الإجتماعية، وطبيعة الأخلاق السائدة والمعايير البيئية للإنتاج والعمليات والأداء المستهدف، ومعالجة قضايا جميع الأطراف ذات المصلحة، دون التأثير في القيم والمعايير المجتمعية، فضلاً عن تقديم الدعم لبعض النشاطات المجتمعية والخدمات المختلفة في شكل إسهامات تطوعية يكون الهدف منها تفعيل الدور الاجتماعي لها اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، وعليه يمكن تلخيص مداخل تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في: [2]

[1]- جميل حسن النجار،نفس المرجع،ص70.

[2]-سعد علي حمود العنزي،(2019): إدارة الأعمال (المفاهيم النظرية والمداخل الفكرية)، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص167.

1-المسؤولية الإجتماعية التزام أخلاقي للمؤسسة: ينعكس ذلك في السلوك الإجتماعي للملاك والإداريين الذي يسعون لتحقيق الربح في إطار القانون، ويتبع هذا الربح مدى كون الحصول عليه مقبول عرفا.[1]

2-المسؤولية الإجتماعية استجابة طوعية: تقوم المؤسسة بمبادرات تفيد أفراد المجتمع وتحقق منافع عامة لهم، وذلك دون تكليف من قبل الدولة والحكومة، وإنما تعمل بإرادتها وبشكل طوعي، وفقاً لرسالة وجودها وتبريرا لعملها كمنظمة اجتماعية.

3-المسؤولية الإجتماعية تفاعل إنساني: تتجسد المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة وفقاً لهذا المدخل من خلال الأفعال التي تقوم بها دون ضغط أو تأثير عليها، وذلك انسجاماً مع تطلعاتها وإيمانا بأن أفراد وجماعات المجتمع هم زبائنها.[2]

ثانياً- مستويات المسؤولية الاجتماعية: تسعى المؤسسة من خلال تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالوفاء بجملة من الالتزامات اتجاه مجموعة من الأطراف قد تكون على المستوى الداخلي للمؤسسة والممثل في العمال، وعلى المستوى الخاجي لها والمتمثلة في المجتمع بجميع الأفراد والمؤسسات المتواجدة فيه، و تتضح ذلك هذه المستويات من خلال مايلي:

1-المسؤولية الاجتماعية على المستوى الداخلي: حيث تتعلق هذه المسؤولية بكل ماهو موجود داخل المؤسسة من أفراد وموارد يمكن أن تساهم في تطوير الموظفين وتحسين ظروفهم ونوعية معيشتهم، وتتضح الممارسات التي يمكن للمؤسسات القيام بها والتي تجسد التزامها بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه عمالها فيما يلي:

-خلق جو عمل صحي، آمن من ناحية شروط السلامة المهنية.

-توفير مرافق للعمال تابعة لمقر عملهم تمكنهم من الاستفادة من النشاطات العلاجية أو الترفيهية.

-وضح برامج ودورات تكوينية في مجالات مختلفة لصالح العمال، لاسيما المجالات المتعلقة بالممارسة المتوافقة مع البيئة الطبيعية.

-المساهمة في تحسين مستوى معيشتهم بإتخاذ كافة الاجراءات والتدابير كتسهيل شراء مساكن لائقة، وتقديم امتيازات وتسهلات للعمال تمكنهم من شراء السيارات.[1]

[1]- سعد علي حمود العنزي ، نفس المرجع، ص168.

[2]-نفس المرجع، ص168.

وعليه فإن المؤسسات التي تسعى جاهدة نحو الوفاء بإلتزماتها في سياق المسؤولية الاجتماعية الداخلية، من شأنها أن تحقق الرضا لدى العمال واشعارهم بأهمتيهم، إلى جانب تقليل الصراعات مع النقابات العمالية وتفادي مشاكل مقاومة التغيير. [2]

2-المسؤولية الإجتماعية على المستوى الخارجي: ويتجسد في التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الخارج بالتركيز على مختلف الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها المجتمع، والتي غالبا ما يكون لها تأثيراً سلبيا على المؤسسة، لذلك تسعى هذه الأخيرة لتفعيل دورها في تحقيق أهدافها الاجتماعية، من خلال:

-توفير السلع التي تنطوي على كافة الشروط اللازمة للرفع من مستوى المعيشة من حيث الكمية، الجودة والأسعار المناسبة.

-تنامي وعي المؤسسات بالآثار السلبية الناتجة عن ممارسة نشاطاتها، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من الملوثات بمختلف أنواعه.

-المشاريع الخيرية التي تتبناها المؤسسة والتي يكون لها أثر ايجابي كبير في المجتمع كالمساهمة في بناء المستشفيات والمدارس...، أو من خلال دعهما وتمويلها لمختلف التظاهرات (الثقافية، الاجتماعية، والرياضية) التي تحظى بأهمية أفراد المجتمع.

-البرامح والمشاريع التي تضعها المؤسسة في سياق المساهمة في حماية البيئة والحد من آثار التلوث.

وفي هذا الصدد يمكن القول أن المؤسسات التي تدمج وتتبنى مثل هذه الممارسات اتجاه المجتمع الذي تنشط، فانها تحظى بقبول واسع من طرف الجمهور وتتحسن الصورة الذهنية لديهم.[3]

ثالثاً-مزايا الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية: هناك العديد من المكاسب التي يمكن أن تجعل المؤسسات تهتم وتدمج أبعاد المسؤولية الإجتماعية ضمن إستراتيجياتها وأعمالها وتتمثل فيما يلي:

-تعزيز صورة المؤسسة والحفاظ على رصيدها في المجتمع، من أجل توفير الثقة لأصحاب المصلحة: الزبائن، منظمات المجتمع المدني، السلطات العامة، الجماعات المحلية.

---

[1]-ناصر بوشارب، (2014): دور التسويق الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة بعض المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال الفترة 2008-2012، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ص77.

[2]-نفس المرجع.

[3]-نفس المرجع، ص78.

–الأخذ بعين الإعتبار حاجات ورغبات الزبائن بطريقة أكثر شمولاً، بتطوير منتجات صديقة للبيئة في السوق، وبالتالي تحقيق مزايا تنافسية.

–تساهم المسؤولية الاجتماعية في تحسين وتحفيز العمال للعمل، وتحسين مناخ العمل كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.

–زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع وخلق شعور عالي بالإنتماء من قبل الأفراد ذوي الحاجات الخاصة.

–الإستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية، وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية.

–إزدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة، ومختلف الفئات ذات المصلحة؛

–تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.

– يؤدي الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.[1]

–يمكن أن تقلل أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من مخاطر الأعمال، من خلال تحسين بيئة المؤسسة، ويؤدي الأداء الاجتماعي إلى زيادة ولاء العملاء وتقليل التدقيق التنظيمي وتحسين الوصول إلى رأس المال.

– تعزيز الأداء المالي للمؤسسة، من خلال خفض التكاليف وزيادة الإيرادات وتحسين الربحية على المدى الطويل.

–مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تدعم الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

–تحسين أدائها الكلي أثناء المساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع وحماية البيئة.[2]

[1]- لحسن عطا الله، (2019): أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية على رضا وثقة الزبون بالعلامة التجارية-دراسة حالة شركة condor- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،العدد 02 ،ص571.

[2]-Pawan Kumar Goel & all, (2023): Exploring the relationship between corporate social responsibility (CSR) activities and sustainable devlopment, Metszet Journal, Vol 08, N°03, p378.

رابعاً– طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

نشأت المسؤولية الإجتماعية نتيجة للضغوطات التي مارستها جماعات متنوعة من العمالة والمستهلكين وجماعات حماية البيئة إضافة إلى المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية، لكن نتيجة المنافسة والتغير في توقعات أصحاب المصلحة تطور استخدام هذا المفهوم، إلى أن أصبحت الشركات تمارس المسؤولية الإجتماعية بشكل طوعي سعياً منها لتحمل مسؤوليتها عن أثر نشاطاتها الإقتصادية، من أجل مجتمع أفضل باعتبارها جزءاً من نظام المواطنة الصالحة وكمساهمة منها في تحقيق التنمية المستدامة،[1] حيث تعددت الآراء حول طبيعة العلاقة بين تبني الشركات لمفهوم المسؤولية الإجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة باعتبارهما مفهومان متقاربان لدرجة كبيرة، إذ تهتم التنمية المستدامة بالتوفيق بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، أما المسؤولية الإجتماعية فتعنى بدمج الإهتمامات الإجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية؛[2]

ومن خلال ذلك يتضح أن المسؤولية الإجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، إضافة إلى التقاطع الناتج عن الشراكة في التنمية الإقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، كما أن إلتزام المؤسسات بتقديم برامج للمجتمع تراعي فيها إعتبارات إجتماعية وأخلاقية كفيل بخلق ثقافة التنمية المستدامة، وعليه فإن المسؤولية الإجتماعية تعد مدخل لتحقيق التنمية المستدامة.[3]

المطلب الرابع: نماذج عن تطبيقات المسؤولية الإجتماعية لشركات عالمية

بالنظر للأهمية الكبيرة التي حظيت بها المسؤولية الاجتماعية، والدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة، سعت العديد من الشركات العالمية إلى تبني هذا المفهوم ضمن أعمالها واستراتيجاتها بعيدة المدى، من خلال برامج تُراعي فيها المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، تعبيراً منها عن اهتمامها بالمجتمع والبيئة التي تنشط فيها، وفي هذا السياق سيتم التطرق لثلاث شركات عالمية احتلت مراكز متقدمة نتيجة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.

أولاً– شركة آبل Appel : تعتبر شركة آبل Appel من الشركات العالمية التي التزمت بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال تبني بعض الممارسات والأعمال التي تجسد هذا المفهوم من جهة، وتساهم في

[1]-جوال محمد السعيد وآخرون، (2018): العلاقة التكافئية بين المسؤولية الإجتماعية واستراتيجية التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ،العدد 01، ص18

[2]-مراد بواشرية، بوبكر نعورة، (2019): دور المواصفة القياسية ISO 26000 في إرساء المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإدارية والمالية العدد 01، ص 108.

[3]-مجوال محمد السعيد وآخرون، المرجع السابق، ص18.

تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الكلي من جهة أخرى، ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر الموالية.

1-التعريف بالشركة: تشتهر شركة آبل Appel باعتبارها الشركة الرائدة عالمياً في مجال الإبتكار ومجال التكنولوجيا، بأجهزة الكمبيوتر الشخصية والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والبرامج والوسائط الرقمية، وهي تحمل عباءة كونها العلامة التجارية الأكثر قيمة في العالم اليوم وأول شركة متداولة علنا تقدر قيمتها بأكثر من 2 ترليون دولار، في عام2020، أعلنت شركة آبل Appel عن إيرادات عالمية سنوية قدرها 274,5 دولار من خلال 511 متجراً للبيع بالتجزئة في 25 دولة ويعمل بها 147000 شخصاً حول العالم، تواصل آبل Appel ممارسة تأثير هائل على كيفية إستخدام التكنولوجيا ودمجها في الحياة اليومية في جميع أنحاء العالم.[1]

2-سياسة المسؤولية الاجتماعية لشركة آبل Appel : على الرغم من سمعة شركة آبل Appel فيما يتعلق بالسرية، فقد توسعت برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل كبير خلال العقد الماضي، مع التركيز بشكل خاص على ممارسات الأعمال الأكثر مراعاة للبيئة والمساواة.[2]

2-1-ممارسات الأعمال الخضراء لشركة آبل Appel: تشمل جهود الاستدامة البيئية التي تبذلها Appel في تحسين صلابة منتجاتها وطول عمرها، من خلال مجموعة من البرامج التي تم إطلاقها في عام 2020 لتجديد منتجات Appel وإعادة إستخدامها، تشمل هذه المبادرات ضمان أن 40% من جميع المواد المستخدمة في إنتاج خط Mac book الخاص بها مصنوعة من مصادر معاد تدويرها،[3] وفي مجال توسيع كفاءة الطاقة حددت Appel طرقا جديدة لخفض إستخدام الطاقة في مرافق الشركة ومساعدة سلسلة التوريد الخاصة بها في إجراء نفس الإنتقال، كما تتضمن جهود الاستدامة البيئية للشركة أيضاً تقليل المواد السامة مثل الزئبق والبريليوم في خطوط إنتاجها، حيث أكسبت هذه الإرشادات الأكثر أماناً وصرامة الشركة تصنيف A+ من Mind the Store للعام الثالث على التوالي، وهي حملة في أمريكا الشمالية تقيم تجار التجزئة فيما يتعلق بالسلامة الكيميائية[4]، بالإضافة إلى ذلك تركز Appel على تقليل التأثير البيئي الإجمالي لسلسلة التوريد الخاصة بها، لاسيما في نهجها في الحصول على المعادن الخام، تماشياً مع هذه الأولوية، يُطلب من جميع موردي Appel والمصاهر ومصافي القصدير والتنتليوم والذهب الخضوع

[1] -Dean, M. (2021): Apple Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Retrieved 05 26, 2022, from thomasnet: https://www.thomasnet.com/articles/other/apple-csr/

[2]- Dean, M. (2021): Apple Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Op.cit.

[3]- Apple.com. (2021): Environmental Progress Report,p34.

[4] -Ibidem,p55

لعميات تدقيق من طرف ثالث[1]، كما تسعى شركة Appel لرسم خارطة طريق الكربون لتخفيض البصمة البيئية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والذي يتضح من خلال الشكل (04) التالي:

الشكل (04): البصمة الكربونية المحققة والمتوقعة للفترة ما بين (2012-2030)

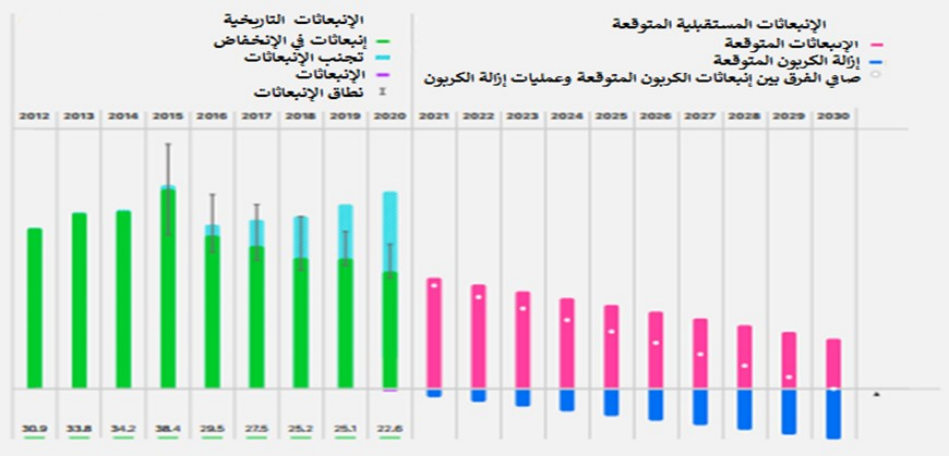

Source: Apple.com. (2021): Environmental Progress Report,p13.

من خلال الشكل (04) السابق يتضح أن الشركة بدأت بتحقيق إنخفاض ثابت في البصمة الكربونية منذ عام 2015، وذلك في ظل زيادة صافي ايرادات الشركة، حيث قدرت نسبة الإنخفاض بـ40%، مما يمثل تقدماً ثابتاً نحو الهدف العام لـ2030، وهذا يجنب الشركة 15 مليون طن متري من الإنبعاثات من خلال مبادرات إستخدام مواد منخفضة الكربون، ورفع كفاءة الطاقة والتحول إلى الطاقة النظيفة، حيث يتم قياس البصمة الكربونية للشركة باستخدام منهج قائم على دورة الحياة، غير أنه في الحالات التي لا تتوفر فيها هذه البيانات يتم الإعتماد على مصادر ثانوية بما في ذلك متوسطات الصناعة، كما تعمل الشركة باستمرار على تحسين نموذجها ليشمل مصادر جديدة لبيانات دورة حياة المنتج وتقديم تقييم أكثر دقة ومصداقية لبصمتها، ومن خلال الشكل السابق تتضح البصمة الكربونية المحققة والمتوقعة للفترة مابين (2012-2030)، والتي من خلالها تركز الخطة لتصبح الشركة محايدة للكربون بحلول عام 2030، وخفض الإنبعاثات بنسبة 75% تقريبا لمعالجة الإنبعاثات المتبقية من خلال إزالة الكربون، وبالفعل تم خفض البصمة الكربونية بنسبة 40% منذ عام 2015 باتجاه تحقيق الأهداف المسطرة.[2]

2-2-برامج Appel في مجال المساواة والعدالة: في عام 2021 أعلنت Appel عن سلسلة من برامج المسؤولية الاجتماعية الجديدة في إطار مبادرة العدالة والمساواة العرقية لتحدي العنصرية، وتعزيز

[1]- Dean, M. (2021): Apple Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability .Op.cit.

[2]- Apple.com. (2021):Op,cit,p13.

المساواة العرقية، بقيمة 100 مليون دولار، للمساعدة في معالجة العنصرية التي تعاني منها المجتمعات، من خلال تعزيز الدعم التعليمي، وتشمل هذه الجهود الإستشرافية والشاملة مايلي:

-مركز propel وهو أول مركز عالمي للابتكار والتعلم من نوعه للكليات والجامعات.

- تمويل رأس المال الاستثماري لأصحاب المشاريع للأقليات.[1]

3-إستجابة شركة آبل Appel لجائحة كورونا COVID-19 : في عام 2020 تبرعت Appel بأكثر من 15 مليون دولار للمساعدة في التخفيف من تأثير COVID-19 على قوتها العاملة، قدمت مجموعة من التدابير الوقائية في جميع أنحاء سلسلة التوريد الخاصة بها، فضلاً عن توفير الأقنعة والمعقمات للموظفين،إضافة إلى ذلك بادرت Appel بإطلاق عدداً من التطبيقات للمساعدة في إبقاء الأشخاص على إطلاع دائم بإرشادات الوباء ومركز السيطرة على الأمراض لإجراء الحجز الصحي والإختيار والتعقب لـ COVID-19.[2]

ثانياً- شركة إيكيا IKEA : يمكن توضيح السياسات والبرامج التي تبنتها واتبعتها شركة ايكيا تعبيراً منها على التزامها بالمسؤولية الاجتماعية من خلال العناصر الموالية.

1-التعريف بالشركة: تعتبر ايكيا IKEA حالياً أكبر سلسلة متاجر تجزئة للأثاث متعددة الجنسيات في العالم، تأسست عام 1943 في السويد بواسطة "إنجفار كامبراد" "Ingvar Kampard" يبيعون الأثاث والأجهزة والإكسسوارات المنزلية الجاهزة للتجميع[3]، اعتمدت ايكيا IKEA على المزيج التسويقي للنمو والتطور من رجل بسيط إلى شركات تضم أكثر من 76000 موظف باعتباره أساس نجاح تجارة الأعمال والذي يركز على خفض التكلفة، لكن سرعان ما أدركت شركة ايكيا IKEA أن الاعتماد على المزيج التسويقي لوحده لن يكون كافياً للتنافس مع الشركات الأخرى، وهو ما دفعها لتبني المسؤولية الاجتماعية كحل مستدام يمكن أن يولد فوائد إجتماعية واقتصادية وبيئية (يخلق توازن بين أهدافها الاقتصادية والمستويات الإجتماعية) من خلال الالتزام إتجاه المجتمع وأصحاب المصلحة.[4]

[1]- Newsroom, A. (2020, January 13): Apple Launches Major New Racial Equity and Justice Initiative Projects to Challenge Systemic Racism, Advance Racial Equity Nationwide." Apple Press Release. Retrieved 05 27, 2022, from Apple Newsroom: . https://www.apple.com/newsroom/2021/01/apple-launches-major-new-racial-equity-and-justice-initiative-projects-to-challenge-systemic-racism-advance-racial

[2]-Dean, M. (2021): Apple Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability .Op.cit

[3]-Dean, M. (2021): IKEA Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Retrieved 05 26, 2020, from thomasnet: https://www.thomasnet.com/articles/other/ikea-csr/

[4]-Dean, M. (2021): IKEA Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Ibidem.

2- سياسة المسؤولية الاجتماعية لشركة ايكيا IKEA: منذ إطلاق برنامج (people, planet positive) (الناس والكوكب الإيجابي) 2012، سعت شركة ايكياIKEA لتصبح ثالث أكثر الشركات شهرة عالمياً في مجال الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية، فقد ركزت أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات في ايكيا IKEA طموحها لعام 2030 على ثلاث مبادرات رئيسية: حياة صحية ومستدامة، المبادرة المناخية الإيجابية، المساواة والعدالة الاجتماعية[1]. والتي يمكن عرضها من خلال الشكل الموالي

الشكل (05): مجالات تركيز شركة IKEA

Source: IKEA.com. (2020): IKEA Sustainabilty Report, FY20.p13.

من خلال الشكل (05) أعلاه يتضح أن إستراتيجية "الناس والكوكب الإيجابي" مبنية على أساس الموضوعات المادية، التي تعتبرها الشركة أهم قضايا الإستدامة من حيث قدرة أعمال ايكيا على إحداث تغيير، حيث أنه عندما تم تطوير الإستراتيجية حاولت الشركة النظر إلى ما يتوقع أصحاب المصلحة وأين يمكن إحداث تغييرات إيجابية كبيرة، ونتيجة لذلك تم تجميع المواضيع المادية المحددة في ثلاث تحديات رئيسية: الإستهلاك غير المستدام، تغير المناخ، وعدم المساواة، والتي كان لابد من تفاديها لتحقيق النجاح وتطبيق وتفعيل المبادرات السابقة الذكر.[2]

2-1-برامج الحياة الصحية والمستدامة في ايكيا IKEA: في عام 2020، قامت ايكيا IKEA بالمباشرة في توسيع برنامج المعيشة المستدامة الخاص بها، والذي يعتبر أول إلتزام لها في إطار تحقيقها

[1]-Ibidem.

[2]- IKEA.com. (2020): IKEA Sustainabilty Report, FY20.p13.

لأهداف الاستراتيجية لعام2030،[1] حيث أطلقت جهاز تنقية الهواء FPRNUFING، توفير نظام إعادة تدوير مياه الاستحمام من خلال طرح منتج فوهة المياه MISTELN الذي يعمل على تقليل نسبة إستخدام المياه إلى 90%، تطوير مصابيح LED الموفرة للطاقة، وبحلول عام 2025 تهدف ايكيا IKEA إلى توزيع الألواح الشمسية على 30 سوق من أسواقها بدل من 3 أسواق فقط، وهذا سعياً منها على المساهمة في التحول نحو الطاقة النظيفة.[2]

2-2-برامج ايكيا IKEA الإيجابية للمناخ: في إطار هذا البرنامج تسعى شركة ايكيا IKEA إلى أن تصبح إيجابية تجاه المناخ بتقليل إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية،[3] في عام 2020 تمكنت الشركة من تحقيق هدفها المتمثل في دمج مصادر خشبية أكثر إستدامة في أثاثها، مع 98% من الخشب المستخدم في منتجاتها معتمدة من FSC أو مواد معاد تدويرها، ولتعزيز أهدافها المناخية الإيجابية، فإن80% من المنتجات النسيجية والمفروشات المصنوعة الآن من البوستير المعاد تدويره، كما أبلغت الشركة عن مبادرتها في التخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية من مواد معاد تدويرها أو متجددة في عام 2020، ودعما لبرنامج المناخ الإيجابي خصصت ايكيا IKEA أكثر من 230 مليون دولار لدعم التزاماتها المتعلقة بالطاقة المتجددة، وسيوجه جزء كبير من هذا التمويل لدمج السيارات الكهربائية في عمليات التوصيل للمنازل.[4]

2-3- برامج ايكيا IKEA للمساواة الاجتماعية والإنصاف: المساواة وفق منظور شركة ايكيا IKEA أمر أساسي للوصول إلى رؤيتها، فهدفها الأساسي هو دعم طموحات الناس وقيمهم ومعتقداتهم التي تعزز عالماً منصفاً ومتساوياً،[5] وبناءاً على ذلك تواصل سياسة التنوع والشمول في ايكيا زيادتها في تحقيق المساواة بين الجنسين، في عام 2020 شملت النساء 40% من المناصب الإدارية العليا في الشركة، مما يؤكد إلتزامها بتحقيق تقسيم بين الجنسين بنسبة 50/50 بحلول عام 2030، ولزيادة دعم المعاملة العادلة والمتساوية للموظفين بغض النظر عن الجنس، حيث اتخذت ايكيا إجراءات إستباقية وخطوات لضمان توافق سياسات الشركة مع معايير الأمم المتحدة للسلوك للقضاء على التمييز في مكان العمل وذلك تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.[6]

[1]-Dean, M. (2021): IKEA Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Op.cit.
[2]- IKEA.com. (2020).Ibidem,p10.
[3] -Ibidem,p28.
[4]-Dean, M. (2021): IKEA Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Op.cit.
[5]- IKEA.com. (2020):Ibidem,p66.
[6]-Dean, M. (2021): IKEA Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Op.cit.

3-إستجابة شركة IKEA لـجائحة COVID-19: إضطلعت ايكيا IKEA بمبادرات خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لحماية ودعم صحة وسبل عيش العمال والعملاء وشركاء الأعمال والمجتمعات خلال جائحة COVID-19 ، في المجموع تم التبرع بأكثر من 1,7 مليون كمامة وقفازات وفراش وإمدادات غذائية للمرافق الطبية في جميع أنحاء العالم، وتتمثل مساهمات شركة ايكيا IKEA في ظل الجائزة فيما يلي :

- الشراكة مع أكثر من 80 جمعية خيرية محلية في البرتغال لتوفير مجموعات"لنلعب ونتعلم" لدعم التعلم في المنزل لـ 100000 طفل وعائلاتهم.
- توريد أكثر من 117000 منتج المنشآت الطبية في الصين، بما في ذلك المنسوجات والكراسي والعربات.
- توفير شقق مفروشة بالكامل في ألمانيا وسويسرا لمعالجة الزيادات في العنف الأسري بسبب قيود الإغلاق.
- التبرع بالأفرشة والمنسوجات والإمدادات الأخرى ذات الصلة مثل: الكراسي وزجاجات المياه للطاقم الطبي والمتطوعين الذين حاربو COVID-19 في مدن دايجو بكوريا وحيدر أباد في الهند.[1]

ثالثاً- شركة نايك NIKE : تتوافق رؤية واستراتيجة شركة NIKE مع المبادئ الأساسية التي تنطوي عليها المسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي سهل على الشركة مهمة الترويج لأجندتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال تبني بعض البرامج والسياسات التي يمكن توضيحها من خلال العناصر الموالية.

1-التعريف بالشركة : تأسست شركة NIKE في عام 1964، وتعد اليوم أحد أكبر وأشهر علامة تجارية للملابس الرياضية في العالم من بدايتها المتواضعة كشركة أحذية وقمصان، نمت شركة NIKE لتصبح تكتلاً دولياً بقيمة علامة تجارية عالمية تقدر بـ 30 مليار دولار في عام 2021، وتدير الشركة اكثر من 1000 متجر للبيع بالتجزئة في جميع أنحاء العالم وتوظف أكثر من 73000 شخصاً في 170 دولة.[2]

2- سياسة المسؤولية الاجتماعية لشركة NIKE : يتوافق برنامج المسؤولية الإجتماعية لشركة NIKE مع إيمانها بأن "الرياضة يمكن أن تغير العالم للأفضل" وإنطلاقاً من مبدأ القوة الموحدة للرياضة (إلغاء

[1]- Ibidem.

[2]- p.smith. (2021, 11 01): Nike's net income worldwide from 2005-2021. Retrieved 04 15, 2022, from Statistica.com: https://www.statista.com/statistics/241685/net-profit-of-nike-since-2005/

التمييز العنصري في مجالات الرياضة) إستفادت الشركة للترويج لأجندتها الخاصة بالمسؤولية الإجتماعية للشركات التي ركزت على ثلاث مجالات رئيسية كما يلي:[1]

2-1-برنامج التنوع والشمول في أعمال شركة NIKE : تركز برامج المسؤولية الإجتماعية للشركات وحوكمة الشركات في شركة NIKE على توفير بيئة عمل صحية تركز على المساواة، التمكين والشمول والإحترام مع جذب قوة عاملة أكثر تمثيلاً للمستهلكين الذين تخدمهم، كما وضعت شركة NIKE خلال الفترة 2020-2021 خطة لتحقيق أهداف لعام 2025 لتعزيز التنوع في قوتها العاملة، والتي تضمنت هدف تمثيل بنسبة 50% للنساء من إجمالي قاعدة موظفيها، وتمثيل النساء بنسبة 45% في المناصب القيادية (مستوى نائب الرئيس فما فوق)، بالإضافة إلى تمثيل الأقليات العرقية بنسبة 35% في قوتها العاملة في الشركات وذلك بحلول عام 2025. [2]

2-2-برنامج الإستثمار المجتمعي لشركة NIKE : في إطار المساهمة الإيجابية لشركة NIKE في المجتمع وتجسيدها لبرامج التوعية الإجتماعية، إستثمرت NIKE 89.8 مليون دولار لإحداث تغيرات إيجابية من أجل الأطفال والمجتمعات حول العالم حيث تعهدت بمساعدة 17 مليون طفل حول العالم على ممارسة الرياضة وتزويدهم بتجارب إيجابية مبكرة في الرياضة والنشاط البدني،[3] ونظراً لإرتباط برنامج الإستثمار المجتمعي مع البرنامج السابق المتمثل في التنويع والشمول، فقد إستثمرت أكثر من 100 مليون دولار في برنامج Girl Efect بين (2015-2020)، الذي يهدف إلى تحسين حياة عشرات الملايين من الفتيات في 20 دولة في جميع أنحاء العالم في إفريقيا وآسيا.[4]

2-3-برنامج الإستدامة البيئية لشركة NIKE : تواصل شركة NIKE التقدم في تحقيق أهداف مسؤوليتها الإجتماعية من خلال برنامج العمل المناخي للموردين Supplier Climat الذي يلزم مورديها ومصانعها بتقليل الإنبعاثات بحلول عام 2025،[5] كما أعلنت الشركة أن جميع منشآتها في أمريكا الشمالية بالإضافة إلى 48% عملياتها العالمية، تعتمد بنسبة 100% على الطاقة المتجددة، وتم تحويل 99.9 % من نفايات التصنيع من مورديهم من المستوى الأول من مدافن النفايات في إطار هذا البرنامج الجديد، كما تم تحقيق إنخفاض بنسبة 30% في المياه العذبة المستخدمة في تصنيع المنسوجات والمواد في عام 2020، ولتقليل النفايات بشكل أكبر تقدم NIKE مواد أكثر إستدامة في خطوط إنتاجها، وتستفيد

[1]- Dean, M. (2021): NIKE Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Retrieved 05 26, 2022, from thomasnet: https://www.thomasnet.com/articles/other/nike-csr/

[2]- Nike.com. (2020): FY20 NIKE, Inc. Impact Report. P17.

[3]-Ibidem,p24.

[4]- Dean, M. (2021): NIKE Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Op.cit.

[5]- Nike.com. (2020): p46.

من المنتجات القابلة لإعادة الإستخدام والقابلة لإعادة التدوير، كما ازداد تكامل المواد المستدامة في عام 2020 من 41% إلى 59% في خطوط الملابس، وحتى الآن تمت إعادة معالجة أكثر من 4 مليارات زجاجة بلاستيكية لتحويلها إلى بولستير ومنسوجات أخرى مستخدمة في منتجاتها.[1]

3-إستجابة شركة NIKE لجائحة COVID-19: كانت إستجابة شركة NIKE لـ COVID-19 واسعة الإنتشار، حيث غطت تكاليف المواد الغذائية والملابس للمجتمعات العالمية ومساعدة إضافية لموظفيها، وشملت الجهود 30 مليون دولار للغذاء والرعاية الطبية وتبرع بمبلغ 5.7 مليون دولار من الأحذية والملابس لمتخصصي الرعاية الصحية والعاملين في الخطوط الأمامية، وبالنسبة للموظفين عملت NIKE مع الموردين لتنفيذ بروتوكولات الصحة والسلامة المناسبة في منشآتهم، وقدمت إجازة مدفوعة الأجر وإستشارة إفتراضية مجانية لأولئك الذي يعانون من إضطرابات عقلية وعاطفية بسبب الوباء، نفذت NIKE أيضاً مباراة ثنائية لجميع تبرعات الموظفين المقدمة إلى المنظمات التي تبنت برامج الإغاثة والدعم في ظل جائحة COVID-19.[2]

المبحث الثالث: التنمية المستدامة من منظور المؤسسة (على المستوى الجزئي)

تنشط المؤسسات في بيئة شديدة التغيرات والتحولات، والتي تؤدي إلى ظهور مفاهيم جديدة تفرض عليها ممارسات جديدة تسعى لتحقيق أهداف متعلقة بمجالات عدة، حيث أن عمل المؤسسات وممارساتها لنشاطها يترتب عنه آثار سلبية على البيئة، ونقص في الطاقات، إضافة إلى المعاملات غير الأخلاقية الناجمة على رغبة المؤسسات في تعظيم الأرباح والسيطرة على الأسواق، ووفقا لهذه التغيرات برزت مفاهيم حديثة تسعى لحل هذه الاشكاليات من خلال نموذج يوازن بين مصالح مختلف الأطراف في الوقت الراهن وفي المستقبل وهو ما يفرض على المؤسسات منهجا تنمويا مستداما يهتم بالأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات إلى جانب أدائها الاقتصادي، ولتوضيح ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب، حيث خصص المطلب الأول، للتنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، أما المطلب الثاني، فيعرض متطلبات إدماج التنمية المستدامة في المؤسسة، في حين خصص المطلب الثالث لعرض وظائف المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة، أما المطلب الرابع فتطرق لمتطلبات تجسيد أبعاد التنمية المستدامة.

[1]- Dean, M. (2021): NIKE Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Ibidem.
[2]- Ibidem.

المطلب الأول: التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة كتوجه يساهم في التقليل من مخاطر التغير المناخي، وتقليل الآثار التي تخلفها المؤسسات الاقتصادية نتيجة ممارسة نشاطاتها وسعيها الدائم لتعظيم الأرباح، إذ أصبحت الحكومات وأصحاب المصلحة تتوقع من تلك المؤسسات احداث تغييرات كبيرة في أهدافها، باعتبارها محرك أساسي للاقتصاد، وأداة فاعلة في المجتمع لابد من توسيع مهمتها الاقتصادية بدمج القيم والممارسات الاجتماعية والبيئية ضمن سياستها واستراتيجيتها، وتبني ممارسات تجارية ذات آثار ايجابية على المجتمع والبيئة، الأمر الذي أدى إلى الحديث عن التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات.

أولاً– مفهوم التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة

غالباً ما يرتبط تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات والحكومات، حيث تعرف التنمية المستدامة على أنها "النتيجة الحتمية لرغبة مجتمعية ومسؤولية مبنية على أساس المراعاة الشاملة والمتوازنة للأداء الإقتصادي وللأبعاد الإجتماعية، فضلاً عن حماية البيئة وذلك لضمان تحقيق التوزيع العادل للثروات إلى جانب حماية مستقبل الأجيال اللاحقة"،[1] لكن ذلك لا يتحقق إلا من خلال المؤسسات التي تنشط داخلها بصفتها تلعب دوراً فاعلاً فيه وهو ما جعل المفهوم ينتقل من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، ليلزمها بإحداث تغييرات تمكنها من الإستمرار في بيئتها، من خلال تبني أبعاد التنمية المستدامة التي تحقق أهدافها وتحسن أدائها؛[2]

حيث تعرف التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات على أنها "اعتماد إستراتيجيات وأنشطة الأعمال التي تلبي إحتياجات المؤسسة وأصحاب المصلحة، ومع حماية وتعزيز الموارد البشرية والطبيعية التي سيتم طلبها في المستقبل"، حيث جاء هذا التعريف ليعزز المفهوم الذي تم إقترحته من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، كون أن التنمية الإقتصادية يجب أن تلبي إحتياجات المؤسسة وأصحاب المصلحة فيها، (مساهمين، عملاء، موظفين، موردين...)،[3] كما يسلط الضوء على إعتماد المؤسسات على الموارد البشرية والطبيعية، بالإضافة إلى رأس المال المادي والمالي، ويشدد على أن النشاط الإقتصادي يجب ألا

[1]-العايب عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص169.

[2]-قبايلي أمال، مرجع سبق ذكره، ص67.

[3]-International Institute for sustainable development(1992): Business strategies For sustainable development,p1 online: https://www.iisd.org/publications/business-strategy-sustainable-development (Visited : 14/05/2022)

يؤدي إلى تدهور أو تدمير الموارد الطبيعية بشكل لا يمكن إصلاحه.[1] وهو مايقود إلى ظهور مصطلح المؤسسة المستدامة.

ثانياً– تعريف المؤسسة المستدامة: لم يتم لحد الآن، الوصول إلى تعريف موحد، شامل ودقيق لمفهوم المؤسسة المستدامة، إلا أن الشيء المتفق عليه هو الدور الكبير والفعال الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ينظر للمؤسسات على أنها مستدامة من خلال ممارساتها ومدى مراعاتها للركائز الأساسية للتنمية المستدامة ضمن أنشطتها واستراتيجيتها، وبناءاً على ذلك يمكن عرض وجهات النظر أو تعريفات المؤسسة المستدامة فيما يلي:

تعتبر الاستدامة عاملاً رئيسياً تطبقه المؤسسات من أجل المساهمة في تحقيق أهداف خطة عام 2030، بحيث لم يعد نجاح المؤسسة يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما يرتبط بالمستوى البيئي والاجتماعي أيضا، وبإعتبار المؤسسة عنصر أساسي للمساهمة في المجتمع والبيئة، فهي تلعب دور كبير في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. [2]

حيث تعرف المؤسسة المستدامة على أنها "إستراتيجية أعمال لتحقيق نمو طويل الأجل، يعمل على تحقيق التكامل والانسجام والتوازن بين الناس والكوكب، وهذا لا يدل على أن توجه المؤسسة نحو تحقيق الاستدامة يقتصر على حماية البيئة، على الرغم من أن هذه الأخيرة تمثل الجوهر الأساسي لهذا النهج، ولكنها تسعى نحو تحقيق العمل المستدام الذي يتماشى مع الأهداف الاجتماعية والبيئية وليس ضده، والذي يضمن لها الحصول على القبول من طرف المجتمع والعمال إلى جانب تحقيق نتائج اقتصادية ايجابية، [3] كما ينظر لها على أنها تقوم على أساس التقاطع بين رفاهية الموظف واحترام البيئة والربحية، الذي يشكل المثلث الذهبي الذي ينشئ أسس عمل مستدام. [4]

[1]-Ibidem.

[2]-TAS consultoria, (10/07/2021),le développement durable : qu'est ce que c'est et comment etre une entreprise durable ? sur site : https://www.tas-consultoria.com/blog-fr/developpement-durable-quest-cest-etre-entreprise-durable/ (Visited : 14/05/2022)

[3]-Sphera,(08/07/2022), qu'est-ce que la durabilité des entreprises, https://sphera.com/glossaire-fr/quest-ce-que-la-durabilite-des-entreprises (visited: 11/03/2023)

[4]-Idverde, (25/01/2022), pourquoi devrnir une entreprise durable, https://idverde.fr/actualites/pourquoi-devenir-une-entreprise-durable/ (visited: 11/03/2023)

وبذلك فإن المؤسسة المستدامة هي مؤسسة نشطة في إجراءات مدروسة جيدا تجمع بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، بحيث تسعى إلى تكوين علاقات جيدة مع أصحاب المصلحة سواء داخلياً (الموظفون) أو خارجياً (العملاء، الموردون والشركاء المتنوعون).[1]

كما يطلق على المؤسسة المستدامة بمصطلح "المؤسسة المسؤولة" "Responsible Institution "، التي تُعرف على أنها "المؤسسة التي تعمل على الوفاء بالتزامها اتجاه جملة المبادئ التي تستند على اللوائح التشريعية، والتي تعتمد على الأدوات الدولية المعروفة والمتمثلة في المعاهدات والاتفاقيات"، كما تسعى هذه المؤسسة إلى تلبية أربعة حاجيات أساسية تتمثل في، تحقيق منفعة للمجتمع، الاستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء، تحسين الأداء للمساهمين إلى جانب تحقيق الرضا لدى العمال.[2]

وغالبا ما يتم تعريف المؤسسة المستدامة على أنها "تحقيق خط أساسي ثلاثي متوازن، الذي تعتبره وسيلة لإدارة المخاطر والالتزامات والفرص في النواحي المالية والاجتماعية والبيئية"، وتجدر الاشارة إلى أن التزام المؤسسة بالأعمال المستدامة يُبرِز دورها الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال معالجتها لقضايا هذه الأخيرة، مما يؤثر ذلك على المحصلة النهائية الثلاثية والتي تشمل أدائها المالي، الاجتماعي والبيئي.[3]

حيث تهدف المؤسسة المستدامة إلى تعزيز المبادرات المعنية بمسألة التنمية المستدامة، كالتجارة العادلة والمشاريع البيئية وغيرها من الممارسات، كما توجد العديد من الجوانب التي تمارسها المؤسسات لتكون جزءاً من نهج مستدام؛[4] وعليه فإن توجه المؤسسة نحو تحقيق الاستدامة يعتمد على دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملياتها بحيث تكون هذه الاهتمامات هي الأساس في اتخاذ القرارات، وذلك لضمان البقاء والمرونة وتعزيز القدرة التنافسية على المدى البعيد، مع المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية واسعة النطاق للتنمية المستدامة.[5]

[1]-GPO.Fr,(02/09/2009) l'entreprise durable, comment commencer ?, https://www.gpomag.fr/web/finance-gestion/rse/l-entreprise-durable-comment-commencer- (visited: 11/03/2023)

[2]-مقيطع حمزة،(2018) : نحو وضع نموذج لجامعة مستدامة –حالة جامعة سطيف 1، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،ص33.

[3]-Tima bansal,(2010) : le dévloppment durable en entreprise, c'est l'intégration des systèmes,économique, social et environnemental afin de créer des organisation résilientes, réseau entreprise et développement durable, sur site : https://redd.nbs.net/articles/developpement-durable-en-entreprise? (visited: 11/03/2023)

[4]- http://www.entreprise-durable.fr (visited: 11/03/2023)

[5]-Yang. Junping & all, (2023), Digital transformation and enterprise sustainability: the moderation role of regional virtual agglomeration, sustainability, 15, 7597, p02.

ويُنظر أيضا للمؤسسة المستدامة على أنها "تلك المؤسسة التي تعمل وفق منطق التنمية المستدامة، التي تستدعي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية اتجاه البيئة، حيث تراعي هذه المؤسسات التأثيرات المترتبة عن ممارسة نشاطها على المجتمع االتي تعمل فيه، كما تعمل على الالتزام بتحقيق الرفاهية للأفراد الذين ينتمون للمجتمع الذي تنشط فيه".[1]

ومن وجهة نظر "ماثيو أنيليز" "Mathieu Annelise" توجه المؤسسة نحو تبني النهج المستدام، يتطلب امتلاك هدف واستراتيجية ذات توجه اجتماعي وبيئي، تعمل كخلفية لأعمالها واستراتيجياتها التنافسية، حيث تدمج المؤسسة المستدامة في هذا السياق، مسؤوليتها العالمية ضمن استراتيجيتها وسياستها من خلال اقتراح سياقات أكثر دقة وأكثر تعقيدًا لمعايير إدارتها، وبالتالي فإن مفهوم التنمية المستدامة يعني للمديرين أنهم يتمكنون من تطوير تقارب أو حتى اعتماد متبادل بين أصحاب المصلحة. [2]

كما يطلق مصطلح المؤسسة المستدامة، على تلك المؤسسة التي تسعى إلى تحقيق التوان بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة على مستواها والتي تتمثل في:

-**الركيزة البيئية**، والتي تشمل استراتيجيات للقضاء على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واستخدام الطاقة الخضراء، والقضاء على الملوثات السامة، وإعادة استخدام المواد أو إعادة تدويرها، وإدارة النفايات، والحد من التلوث، والبصمة الكربونية في جميع أنحاء سلسلة القيمة.

-أما **الركيزة الاجتماعية**، فتتعلق بالممارسات التي تعزز صحة وسلامة ورفاهية الموظفين والعملاء والمجتمعات، يتضمن ذلك أنشطة مثل إنشاء ثقافة أمنية فعالة ، وضمان حصول العملاء على المعلومات اللازمة لاستخدام المنتجات بأمان، وحماية الوصول إلى الموارد الأساسية.

-في حين تهدف **الركيزة الاقتصادية** إلى ضمان بقاء الشركات وازدهارها ليكون لها تأثير إيجابي طويل الأجل، والذي يمكن أن يتحقق من خلال تقليل التكاليف عن طريق استخدام كميات أقل من البلاستيك في تغليف المنتجات أو خلق وظائف صديقة للبيئة.[3]

وعليه وحسب منظمة العمل الدولية فإن المؤسسات المستدامة بإمكانها تحقيق النجاح والنمو المستمر في حالة إستفائها للشروط الأساسية المتمثلة في: وجود إدارة جيدة وحوار اجتماعي فعال، فعالية المؤسسات والعمليات المدنية والسياسية، الإدارة الرشيدة لموارد الاقتصاد، العلاقات الاجتماعية والثقافة

[1]- http://www.entreprise-durable.fr op -cit .

[2]-Mathieu Annelise, (2006) : dévloppement durable et entreprise : du concept à la typologie, gestion 2000, 1(1), p 09-10. Sur site : https://ideas.repec.org/p/hal/journl/hal-00995765.html?fbclid

[3]- TAS consultoria,Op-cit.

التي تدعم ريادة الأعمال، البنية التحتية المادية الملائمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، توافر التعليم والتدريب للقوى العاملة المؤهلة، وجود قواعد وآليات تعزز المساواة والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن وجود ممارسات تجارية تقلل الضرر البيئي وتخلق حوافز للنشاط الاقتصادي على مستوى محايد من إنبعاثات الكربون. [1]

وبناءا على ما سبق يمكن القول أن التطورات والتوجهات الحديثة التي تشهدها بيئة الأعمال اليوم، تدفع بالمؤسسات لتبني نهج اكثر استدامة، لضمان استمرايتها في النشاط وديمومتها، الأمر الذي يعمل على الانتقال من المفهوم التقليدي للمؤسسة إلى المفهوم الحديث وهو ما يعرف بالمؤسسة المستدامة، التي تضع الركائز الأساسية للتنمية المستدامة ضمن أولوياتها في صياغة الاستراتيجية.

ثالثاً- المزايا من ادماج التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة

تعتبر التنمية المستدامة رهان رابح للمؤسسة الإقتصادية من خلال تحقيق مايلي:

-يسمح إدماج التنمية المستدامة في طرق وأساليب تسيير المؤسسة بالإنخراط وإنتهاج عملية التحسين المستمر ومع مرور الزمن تحقق الإستجابة لمتطلبات الزبائن تجسيداً للبعد الإجتماعي.

-تعتمد التنمية المستدامة على مبدأ التحسين المستمر من خلال الإعتماد على الإدارة الشاملة على المدى الطويل.

-إن تطبيق التنمية المستدامة على مستوى المؤسسة يسمح لها الإستدامة في ظل بيئة ومحيط غير مستقر.

-تسعى المؤسسة إلى تحقيق الفعالية البيئية من خلال الربط بين الأداء البيئي والأداء المالي والمردود المالي، إضافة إلى إحترام القوانين والتشريعات وهو ما يحقق إيجابيات من الناحية المالية والبيئية، من خلال الإقتصاد في الطاقة بتقليل الإستهلاك والتحكم في التكاليف البيئية.

-إن التصرفات المسؤولة إقتصادياً، إجتماعياً وبيئياً إتجاه كل الأطراف ذات المصلحة تمكن المؤسسة من تدعيم سمعتها وتحسين وضعها الإجتماعي.

-تلعب المؤسسة دوراً إجتماعياً من خلال تحملها المسؤولية الإجتماعية والمساهمة في التنمية الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة من خلال التكوين والإندماج المهني.

[1]- ФЕДОТОВА І. В, БОЧАРОВА Н. А, (2022) : ФОРМУВАННЯ МОДЕЛІ КОНЦЕПЦІЇ СТАЛОГО РОЗВИТКУ ЖИТТЄЗДАТНОГО АВТОТРАНСПОРТНОГО ПІДПРИЄМСТВА, Економіка транспортного комплексу, вип 40,p113.

-إن ممارسة التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات يحفزها على التحاور والإعلام وإشراك كافة الأطراف ذات المصلحة في عملية تحقيق التنمية المستدامة.

-أصبحت الهيئات المالية تحفز المؤسسات التي تراعي الإهتمامات البيئية والإجتماعية وتعاقب على تجاهل ذلك، بل وتمنح حوافز مالية للمؤسسات التي تهتم بالتنمية المستدامة وظهرت ما يسمى بصناديق النزاهة.[1]

رابعاً- الميزة التنافسية للمؤسسة في ظل التنمية المستدامة

تسعى المؤسسات الاقتصادية لإكتساب مزايا تنافسية تمكنها من تحقيق الريادة في مجال نشاطها، بالاعتماد على تقليل التكاليف، انخفاض في الأسعار أو تحسين جودة منتجاتها أو الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والتي غالبا ما تكون هذه المزايا ذات طابع اقتصادي، غير أنه وفي ظل التغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال وجدت المؤسسات نفسها تعمل على ادماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أنشطتها واستراتيجيتها، أين تغير منظور الميزة التنافسية من منظور اقتصادي بحث إلى منظور إجتماعي وبيئي،[2] وبناءاً على ذلك يمكن للمؤسسات المستدامة أن تعمل على تهجين مصدر ميزتها التنافسية الأمر الذي يضمن لها القبول من طرف المجتمع ومن ثم البقاء والاستمرار، ومن خلال الشكل (06) الموالي يمكن توضيح أثر التنمية المستدامة على المزايا التنافسية للمؤسسة.

الشكل (06): الميزة التنافسية للمؤسسة في ظل تبني أبعاد التنمية المستدامة

[1]- بن دنيدينة سعيد، (2020): دور الذكاء الإقتصادي في تحسين الاداء المستدام بمنظمات الأعمال(دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإجتماعية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر،ص86..

[2]- عامر حبيبة،(2017): دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غير منشولاة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص74.

Source : Alain.C. Martinet, Emmanauelle Reynaud, (2004) : Entreprise durable, Finance et stratégie, revue française de gestion, Lavoisier, N°152, p127.

يتضح من خلال الشكل (06) أعلاه، أن المؤسسات الاقتصادية يمكنها تحقيق التمايز في بيئة أعمالها، الأمر الذي يتطلب منها أن تكون على استعداد تام للتأقلم مع كافة التغيرات التي تحدث في بيئة أعماها، لتحقيق الريادة وضمان استمراريتها من خلال إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أعمالها، وهو الذي يترتب عنه خلق مزايا تنافسية اجتماعية وبيئية تساهم في دعم المركز التنافسي للمؤسسة وتحقق أهدافها الاقتصادية، إلى جانب اعطاء صورة جيدة عن الدور الاجتماعي الذي تمارسه.

المطلب الثاني: متطلبات إدماج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

بإعتبار المؤسسات الاقتصادية قد أخذت على عاتقها مسؤولية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، فقد باشرت في العملية من مستواها من خلال سعيها في إيجاد الأدوات واتباع المراحل الكفيلة بتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في كل وظائفها وانعكاسها في أدائها الكلي وتوجهاتها الاستراتيجية.

أولا- أدوات إدماج التنمية المستدامة في المؤسسة

نتيجة للظروف والتحديات التي تنشط فيها المؤسسات الاقتصادية، لم يعد تبني مفهوم التنمية المستدامة خيارا أمامها، بل أصبح لزاما عليها أن تنتهج استراتيجيات تتضمن أبعاد التنمية المستدامة تميزها عن غيرها وتكسبها مركز تنافسي قوي، ويستوجب ذلك استعانة المؤسسات بمجموعة من الأدوات تمكنها من ادماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أهدافها وممارساتها، وتتمثل هذه الأدوات في المعايير والمواصفات القياسية الدولية والمعايير والمواصفات المحلية، ومبادرات دولية صادرة عن جمعيات ومنظمات عالمية.[1]

1-المبادرات الدولية: وهي المؤتمرات والقمم التي ساهمت في ظهور التنمية المستدامة والحث على تجسيدها وتحقيق أهدافها على مستوى الدول والمؤسسات، وتتلخص هذه المبادرات في:

1-1-المبادرات العالمية لاعداد التقارير: قامت منظمة الأمم المتحدة سنة 1997 بإعداد مبادرة تقترح الرفع من جودة التقارير الخاصة بالتنمية المستدامة الى مستوى يقارب التقارير المالية، من أجل وضع معايير موحدة للتنمية من قبل المؤسسات الاقتصادية يتميز بالدقة والمصداقية،[2] والذي يمكن المؤسسات

[1]- قبايلي أمال،(2018): دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية-دراسة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،ص68.

[2]-Miche Capron, Françoise Quairel, (2003):reporting societal : limites et enjeux de la propositoin de normalisatoin internatoinal « globale reporting initative », indentificatoin et matrise des risques : enjeux pour l'audit, la compatabilité et le contrôle de gestoin, Belgique,p03.

من تبني القضايا الاجتماعية والبيئية إلى جانب القضايا الاقتصادية والذي يمثل المسؤولية المؤسسية للمؤسسات، والتي تظهر من خلال الاستراتيجية المتبعة والتي تتضمن الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة معتمدة في ذلك على أساليب وطرق إنتاج تمكنها من تفعيل مساهمتها في تحقيق التنمية وفقا الاتفاقيات الدولية.[1]

1-2-مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: عملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على وضع جملة من المبادئ والأسس التي تعمل على خلق توافق بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات متعددة الجنسيات والسياسات الحكومية، وتعزز علاقة المؤسسات مع المجتمع المحلي، وهي تخص منظمات الأعمال التي ترغب في دمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن سياساتها وقراراتها المستقبلية.[2] ويمكن تلخيص هذه المبادئ التي يمكن للمؤسسات الالتزام بها في العناصر التالية:

-المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال انجازات المؤسسة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؛

-تنمية الرأسمال البشري من خلال توفير فرص عمل وتدريب العاملين.

-احترام حقوق الانسان المعلن عنها عالميا.

-التعاون مع المجتمع المحلي لبناء القدرات على المستوى المحلي، والعمل على تنمية أنشطة المؤسسة في الأسواق الداخلية والخارجية بما يتلائم والعمليات التجارية.

-محاربة التمييز داخل المؤسسات وعدم معاقبة العمال الذين يبلغون عن الممارسات غير القانونية؛

-دعم وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة للمؤسسات.

-توظيف الأفراد الذين هم على اطلاع بسياسات المؤسسة والتشجيع على العمل حسبها من خلال برامج التدريب والتكوين.[3]

1-3-مبادرة الميثاق العالمي لمنظمة الأمم المتحدة: قامت هذه المبادرة بصياغة عشر مبادئ أساسية بهدف دعم الاقتصاد العالمي، وضمان التوزيع العادل للثروات بين سكان العالم، حيث بموجبها تصبح

[1]-راشي طارق،(2011): الاستخدام المتكامل العلمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة –SPMIPHOS-، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس –سطيف، الجزائر،ص100.

[2]-قبايلي أمال، المرجع السابق،ص68.

[3]-OCDE,(2011): les principes directeurs de l'OCDE à l'ententoin des entreprise multinatoinales, éditoins OCDE,pp22-23.

المؤسسات مطالبة بتحقيق التنمية المستدامة وفق منظورها[1]. وفي هذا الصدد يمكن عرض تلك المبادئ من خلال الجدول (01) الموالي:

جدول (01): مبادئ مبادرة الميثاق العالمي لمنظمة الأمم المتحدة

حقوق الانسان	معايير العمل	البيئة	مكافحة الفساد
❖ ينبغي على المؤسسة الاقتصادية احترام ودعم حقوق الانسان في إطار ممارستها لأعمالها؛ ❖ حرص المؤسسات على الابتعاد عن الممارسات التي تتضمن إساءة لحقوق الانسان.	❖ إعطاء الحرية للمؤسسات الاقتصادية لإقامة التجماعت والحق في المفاوضات الجماعية؛ ❖ توقيف كل أشكال العمل القسري؛ ❖ القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال؛ ❖ عد التحيز لبعض العمال أو التمييز بينهم.	❖ اتخاذ كافة الاجراءات لمواجهة التحديات البيئية؛ ❖ انتهاج المبادرات التي تعمل على تفعيل المسؤولية البيئية للمؤسات الاقتصادية؛ ❖ دعم المؤسسات الاقتصادية للتكنولوجيا الصديقة للبيئة والعمل على نشرها.	❖ مكافحة الفساد بمختلف صوره؛ كالابتزاز، الرشوة والمحسوبية وغيرهم.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: العايب عبد الرحمان، (2011): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس–سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ص129–130.

وعليه تعد هذه المبادئ التوجيهية المصاغة من قبل مبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة، مرجع أساسي يمكن للمؤسسات الاعتماد عليها والعمل وفقها وادماجها في استراتيجياتها، كخطوة أولى نحو إحداث تغييرات في الممارسات التقليدية للمؤسسات وكذلك تفعيل دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الكلي باعتبارها أحد أهم الأطراف الفاعلة في المجتمع.

2–المعايير والمواصفات القياسية: تعمل المؤسسات الاقتصادية على مجاراة التغيرات العالمية ومواكبة التطورات الاقتصادية بغرض تحقيق التنمية المستدامة، لهذا تلجأ إلى استخدام تقنيات تسيير حديثة أهمها المعايير والمواصفات القياسية العالمية، والتي تعمل على تجسيد أبعاد التنمية المستدامة، حيث تتحصل المؤسسة على شهادة ISO 9000 في إدارة الجودة عند تحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية والتي تجسد

[1]–راشي طارق،مرجع سابق،ص101.

البعد الاقتصادي، كما تسعى إلى تفعيل البعد الاجتماعي لها من خلال المواصفات OHSAS18000 حسب الايزو لإدارة الصحة والسلامة المهنية والاعتماد على المواصفة الجديدة ISO 26000. أما عن البعد البيئي فيتحقق بتحسين الأداء البيئي للمؤسسة عند حصولها على مواصفة الادارة البيئية ISO 14000، ومنه فإن تحقيق المؤسسات الاقتصادية لهذه المواصفات كاملة يساهم في تفعيلها لأبعاد التنمية المستدامة.[1]

2-1-الايزو والبعد الاقتصادي: تهدف مواصفة ISO 9000 إلى تطوير وتحسين أسلوب الادارة بغية الوصول إلى مستوى عالي من الجودة يمكن المؤسسة من تنظيم عملياتها وتسيير مواردها بكفاءة وفعالية[2]، وهو ما يعمل على دعم مركزها التنافسي، وتقديم خدمات ومنتجات تلبي متطلبات العملاء وتتوافق مع الاجراءات التنظيمية والقانونية المعمور بها، ومنه فإن التزام المؤسسة بالمواصفات القياسية ISO 9001 يوفر لها قاعدة أساسية لارساء متطلبات التنمية المستدامة؛[3]

2-2-الايزو والبعد البيئي: تسعى مواصفة ISO 14000 إلى إرشاد المؤسسة إلى سبل إدارة الآثار البيئية لنشاطاتها والمنتجات أو الخدمات التي تقدمها باعتبارها أحد أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحسين أدائها البيئي، حيث تأخذ بعين الاعتبار منع التلوث وحماية البيئة إلى جانب تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع التي تعمل فيه، وبالتالي فهي تمكن المؤسسة من تحسين منتجاتها وخدماتها[4] من خلال تقويم أنشطتها وعملياتها في اطار عمل تكاملي يساهم في تحقيق الكفاءة، إضافة إلى ادارة المخاطر والتأثيرات البيئية الحالية والمتوقعة، وعليه فهي تعمل على تهيئة المؤسسات لضم القضايا البيئية ضمن سياساتها وادارتها بما يتوافق مع القوانين البيئية السائدة.[5]

2-3-الايزو والبعد الاجتماعي: ينطوي تجسيد البعد الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية على العديد من المواصفات والعايير التي يمكن الاستعانة بها، والمتمثلة في:

---

[1]-عامر حبيبة، مرجع سبق ذكره، ص97.

[2]-العايب عبد الرحمان، (2011): وظيفة التنمية المستامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد11،ص173.

[3]-Surisetti .S, Kulkarni.S, Naveen .K, (2021): sustainable development initiatives through ISO 9001:2015, international transaction journal of engineering, management & applied sciences & technologies,10(08),p2.

[4]-مجدوب بحوصي وآخرون،(2015): نظام الادارة البيئية ISO14001 في مؤسسة نفطال، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد05، العدد02،ص114.

[5]-روضة جديدي، وآخرون، (2021): نظام الادارة البيئية ISO 14001 بين دوافع تحسين الأداء ومتطلبات الاسواق الخارجية –دراسة تحليلية لتجربة شركة TOYOTA، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد02،ص451.

أ- **معيار الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001:** يعمل هذا المعيار على إقامة نظام جيد لادارة الصحة والسلامة المهنية، والذي يسعى لتوفير بيئة عمل آمنة تنخفض فيها نسبة الحوادث والاصابة بالامراض أثناء تأدية العمل من خلال تحديد الأخطار المحتملة وكيفية تجنبها.[1]

ب-المسؤولية الاجتماعية ISO 26000 : تعد هذه المواصفات كدليل ارشادي يقدم المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، والقضايا الجوهرية المتعلقة بها، كما يوضح آليات دمج السلوك المسؤول اجتماعيا ضمن الخطط الاستراتيجية للمؤسسة وبرامجها للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. [2]

ج-مواصفة المسائلة الاجتماعية SA8000 : وهو معيار جديد للادارة الطوعية تعمل وفق خمسة مبادئ أساسية تسعى من خلالها لتحسين ظروف العمل[3] في منظمات الاعمال وتتمثل هذه المبادئ في:

- الحرية التعاقدية والمفاوضات الاجتماعية.
- غياب التمييز.
- الاتفاقيات الدولية لصحة العمال وسلامتهم.
- التحكم في ساعات العمل والساعات الاضافية. [4]

3-المعايير الدولية (الصادرة عن الدول): إضافة إلى المعايير السابقة والصادرة عن هيئات ومنظمات دولية، لمساعدة منظمات الأعمال على دمج أبعاد التنمية المستدامة، قامت بعض الدول باقتراح معايير تهدف في تفعيل التنمية المستدامة بشكل ملموس وتتلخص هذه المعايير في:

3-1-المعيار SD 21000 : تم اصدار هذا المعيار من قبل الجمعية الفرنسية للتقييس AFNOR، والذي يوضح طريقة دمج قضايا التنمية المستدامة ضمن استراتيجية المؤسسة،[5] وتحديد الصعوبات التي تواجهها أثناء عملية التنفيذ والاهتمام بالأطراف ذات المصلحة، ويتضمن معيار SD 21000 تحديد القضايا الاستراتيجية الهامة التي تسعى لتطوير مبادئ وممارسات الحوكمة واثبات مدى التزام المؤسسة بالمسؤولية

[1]-زرزار العياشي، بن وريدة حمزة،(2019): نظام الصحة والسلامة المهنية وفق المواصفة القياسية الدولية ISO 45001: 2018، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية،المجلد02، العدد01،ص36.

[2]-ISO, (2010) :,guidance on social responsibility lignes dirictrices relatives à la resposabilité socétal,p02.

[3]-Manal E babboubi, Annie cornet, (2007), la PME et les processus de la certificatoin social SA8000, revue internatoinal PME : économie et gestoin de la petite et moyenne entreprise, Vol2, N°2-3,100.

[4]-Michael J. Hiscox, Michael W. toffel, (2008): Evaluating the impact of SA8000 csrtificatoin, greenleaf publishing/ SSRN electronic journal,p148.

[5]-Ludovic Schneider,(2010): 100 questoins pour comprendre et agri le dévloppement durable territorial, créatoin AFNOR éditions,p93.

إتجاه المجتمع، وحتى تتمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات السليمة التي تساهم في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة بالشكل الصحيح، لابد من تحديد احتياجات وتوقعات الأطراف المعنية في المجتمع وتحديد احتياجات المؤسسة وتوقعاتها اتجاههم.[1]

3-2-المعيار AA11000: والذي اطلق عام 1999 من طرف بريطانيا بهدف مساعدة المؤسسات على التعاون مع أصحاب المصلحة على تعزيز مسؤوليتها وتحسين أدائها في ظل التنمية المستدامة[2]، وتجدر الاشارة إلى سعي هذا المعيار بإعتباره معيار للمسائلة إلى توفير مبادئ تساهم في دمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن ادارة المؤسسة.[3]

3-3-معيار Best : قامت ايطاليا بدورها في المساهمة على حث المؤسسات الايطالية من أجل تحسين أدائها المجتمعي اتجاه الأطراف ذات المصلحة، كما قامت باصدار شهادة تجمع أربع شهادات تتمثل في ISO 9001 ، ISO 14001، OHSAS18001، SA 8000.[4]

ثانياً- مراحل إدماج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

تمر عملية دمج وتفعيل التنمية المستدامة ضمن ممارسات ونشاطات المؤسسة بمجموعة من المراحل تتمثل:

1-وضع التنمية المستدامة ضمن الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة: تعمل هذه المرحلة على إدراج متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ضمن توجهات الاستراتيجية، حيث تعمل المؤسسات التي لديها رؤية مستقبلية واضحة على صياغة استراتيجيات تعكس ممارساتها وأنشطتها، والتي تساهم في تحقيق متطلبات المجتمع الاجتماعية بما يتوافق وتحقيقها لنتائج جيدة، اضافة الى تحسين مركزها التنافسي، حيث أصبحت قضايا التنمية المستدامة كتوجه استراتيجي لها لتحقيق أهدافها على المدى البعيد.[5]

---

[1]-Karen Delchet,(2006):, la prise en compte du dévloppement durable par les entreprises, entre stratégies et normalisatoin, etude de la mise en œuvre des recommandatoins du guide afnor SD21000, au sein d'un échantillon de PME français, sciences de l'environnement, ecole natoinal supérieure des mines de seint-etienne, université hean monnet-saint-Etienne,Français,pp 112-113.

[2]-بن زيادي أسماء، دكتر جنات،(2021): مبادرة تطوير دليل ارشادي لتقييم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقا للمواصفة القياسية NA-ISO 26000، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد04، العدد1،ص102.

[3]-Maryse Caron, (2011): Mise en plase d'un Afrément de vérificatoin de rapports de dévloppement durable et de responsabilité social par l'AQVE, Essai présenté au centre universitaire de formatoin en environnement en veu de l'obtentoin du grade de maitre en environnement, université de sherbooke,canada,p05.

[4]- العايب عبد الرحمان، (2011)،مرجع سابق،ص136.

[5]-قبايلي أمال، مرجع سبق ذكره،ص71.

2-التوجه نحو تطبيق أبعاد التنمية المستدامة: من خلال هذه المرحلة تقوم المؤسسة بإقامة نظام متكامل للادارة يتضمن أبعاد التنمية المستدامة، حيث تسعى إلى تطبيق مختلف المواصفات والمعايير القياسية المحلية والدولية التي تهتم بتحقيق التنمية المستدامة.[1]

3-التغيير في أساليب الانتاج: والتي تتم بتحديد السيرورة الانتاجية من خلال تبني مفهوم الانتاج الأنظف الذي يعتمد على الابتكار التكنولوجي ويهدف الى تخفيض الآثار السلبية لعملية الانتاج.

4-البحث عن مصادر تمويل عملية تبني أبعاد التنمية المستدامة: تتمثل هذه المقاربة في توفير الموارد المالية الضرورية لتجسيد المقاربات التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، كالأموال اللازمة للحصول على شهادة الايزو للممارسات البيئية ISO 14000، وفي هذا الاطار تعمل المؤسسات المالية المانحة للقروض الى اقراض وتشجيع المؤسسات التي تُراعي الاهتمامات البيئية والاجتماعية ضمن نشاطاتها.

5-استخدام آليات تجسيد التنمية المستدامة: إضافة إلى المراحل السابقة، تعمل المؤسسات على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والاعتبارات البيئية تجسيدا لأبعاد التنمية المستدامة.

6- صياغة مؤشرات الأداء في ظل التنمية المستدامة: يتوجب على المؤسسة وفقا لهذه المقاربة أن تلتزم بمعايير الأداء الكلي المستدام لقياس مدى تطبيقها للمسؤوليات الاجتماعية والبيئية.

7-الافصاح والشفافية: من خلال هذه المقاربة يستوجب على المؤسسة أن تفصح عن حقيقة أدائها الداخلي والخارجي والذي يندرج ضمن ارساء مفهوم حوكمة الشركات. [2]

ثالثاً- أساليب تفعيل ممارسات التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

تعتمد المؤسسة عدة أساليب مختلفة تساعدها على إدماج التنمية المستدامة ضمن ممارساتها ونشاطاتها، لهذا فلكل مؤسسة أسلوب خاص بها يتميز بالديناميكية وقابل للتطوير، وتستخدم وفقه مجموعة من الأدوات لتحقيق منهجية شاملة للتنمية المستدامة والتي تتحقق من خلال:

1-ممارسات دون تخطيط: وهنا يتم تحديد ما إذا كانت المؤسسة تدمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن ممارساتها دون أن تعلم، إضافة إلى الحرص عدم مبالغتها في الوصول إلى المثالية في هذا المجال وأن يكون المسؤول الأول في المؤسسة هو من يتولى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة. [3]

[1]-نفس المرجع،ص93.

[2]- عامر حبيبة،مرجع سبق ذكره،ص93.

[3]-يونس قرواط وآخرون، (2021): دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة وسبل ادماجها بالمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة الحضنة حليب بالمسيلة-الجزائر"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد02، ص145.

2-الإجراءات الواجب اتباعها: تقوم المؤسسة باتباع مجموعة من الاجراءات التي تعتبر بمثابة المبادرات الأولية لتفعيل ممارسة التنمية المستدامة على مستواها والتي تتمثل في:

-تحسيس العمال داخل المؤسسة بأهمية التنمية المستدامة والمزايا التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسة في ظل أبعاد هذا الأخيرة وذلك لتسهيل عملية التطبيق.

-تعيين مسؤول يشرف على تنظيم، تنفيذ ومتابعة المشروع والتحاور مع الأطراف ذات المصلحة.

-التعرف على عوامل التي تساعد للانطلاق في المشروع واعداد برامج لتحسين نقاط ضعف المؤسسة.

-أن تكون المؤسسة يقظة لمتابعة وتطبيق المستجدات في هذا المجال باعتبار البرنامج طوعي.

-وضع المؤشرات لقياس أداء المؤسسة والتصريح به وابلاغ الأطراف ذات المصلحة من أجل الالتزام بها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة

تقوم المؤسسات باختلاف أحجامها وأنواعها بإنتاج السلع وتقديم الخدمات من خلال مجموعة من الوظائف الأساسية، والتي تعتبر ركيزة لانطلاق نشاطاتها، الأمر الذي يؤثر على البيئة والانسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لذا وجب توجيه هذه الوظائف نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير متطلباتها، وهو ما يفرض على المؤسسات الاقتصادية إدراج البعد البيئي والاجتماعي ضمن وظائفها وأنشطتها لضمان استمراريتها واستدامتها.

أولاً-وظيفة الإنتاج الأنظف: يعرف الانتاج الأنظف على أنه "نهج ينظم أنشطة الانتاج داخل المؤسسة حتى تكون لها آثار ايجابية على البيئة، وتشمل هذه الأنشطه تقليل استخدام الموارد الى أدنى حد وتحسين الكفاءة الايكولوجية، من أجل تحسين حماية البيئية والحد من المخاطر التي تتعرض لها الكائنات الحية".[2]

أما برنامج الأمم المتحدة فقد عرفه على أنه: "تطبيق مستمر لاستراتيجية بيئية وقائية متكاملة على العمليات والمنتجات والخدمات للحد من المخاطر على البيئة وصحة الانسان".[3]

[1]-نفس المرجع،ص145.

[2]-Alaeddine Louafi , Boutora Fadila,(2021):Cleaner productoin Asa mechanism to support the trend towards a sustainable green economy, journal of financial accounting and managerial studies,Vol 08, No1,pp802-803.

[3]-Jinhua Li and all, (2015): Applicatoin of cleaner productoin in chinese magnesia refractory material plant, journal of cleaner productoin,p08.

ومنه تسعى المؤسسة من خلال الانتاج الأنظف على عدم استنزاف المواد الطبيعية وتجنب استعمال الموارد الخطيرة قدر المستطاع ورفع كفاءة الانتاج والحد من المخلفات والانبعاثات،[1] حيث تعتمد أنشطة الانتاج الأنظف على استخدام تكنولوجيا تحد من التلوث، من خلال التحسين في العمليات الصناعية وتعديل المنتجات بما يتلائم وأهداف التنمية المستدامة،[2] كما يساهم الانتاج الأنظف في دعم المؤسسات على تطبيق نظام الادارة البيئية، ويساعد على تحقيق النمو المستدام، من خلال انتاج المزيد من السلع باستخدام طاقة وموارد أقل وانبعاثات أقل وإعادة تدوير للنفايات، فهو توجه يمكن للمؤسسات الاعتماد عليه لتحقيق النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت حماية البيئة والمجتمع، من خلال التحسين من الكفاءة والفعالية على المدى البعيد. [3]

ثانياً–وظيفة التسويق الأخضر: بالنظر للأهمية الكبيرة التي اكتسبتها القضايا البيئية ضمن الأعمال التجارية بصفة خاصة وفي حياة المجتمع بصفة عامة،[4] وجدت المؤسسات نفسها تواجه تحديات جديدة تتعلق بالبيئة والمجتمع إذ أصبحت تواجه انتقادات من طرف المستهلكين والمنظمات غير الحكومية، نتيجة الآثار السلبية للمنتجات الضارة بصحة الانسان أو بيئته،[5] ما أدى إلى بروز مفاهيم تسعى لحل المشاكل البيئية أو المجتمعية وتهدف إلى تلبية مصالح الأطراف الحالية والمستقبلية، وهو ما جعل المؤسسات الاقتصادية تعيد التفكير في مسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية وتوجيه ممارساتها التسويقية[6] وفقاً لمتطلبات التنمية، حيث برز مفهوم التسويق الأخضر، الذي عُرِّف من طرف جمعية التسويق الأمريكية على أنه "تسويق المنتجات التي يفترض أنها آمنة بيئيا"، حيث يشير هذا المفهوم على ارتكاز التسويق الأخضر على مجموعة واسعة من الأنشطة بما فيها تعديل المنتج وتغييرات في التعبئة والتغليف وغيرها من العمليات.[7]

---

[1]-علاء الدين الوافي، بوطورة فضيلة،(2021): دور بطاقة الاداء المتوازن في تفعيل الانتاج الأنظف بالمؤسسات الصناعية، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد5،العدد2،ص181.

[2]-عوينة فاطمة، جيلالي شفيق،(2021): دور الانتاج الأنظف في تحقيق فعالية الأداء البيئي للمؤسسة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد06، العدد01،ص351.

[3]-بوحبيلة الهام،(2020): دور تكنولوجيا الانتاج الأنظف في حماية البيئة من التلوث-دراسة حالة الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد22،ص369.

[4]-Afnani Victoria, Gustavsson Emil,(2021-2022): Green marketing : an opportunity or threat ?, a study about Swedish companies and their sustunaibility efforts to sewre the future of upcoming generations,goteborgs universiter handelshgskolan,p03.

[5]-حمزة مقيطع،(2011): دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية –دراسة مقارنة بين مؤسستين-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف،ص64.

[6]-ناصر بوشارب،(2014): دور التسويق الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة-حالة بعض المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال الفترة 2008-2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، ص1.

[7]-Jagbir singh kadyan, Suman kadyna,(2001):Green marketing: concepts and applications published in global of business management,Vol5,No02,

وعرفه ثامر البكري على أنه "مدخل متكامل يهدف إلى التأثير في تفضيلات العملاء بصورة تدفعهم إلى طلب منتجات لا تضر بالبيئة، وتعدل أنماطهم الاستهلاكية بما يتوافق والاعتبارات البيئية والاجتماعية، والعمل على تقديم مزيج تسويقي متكامل قائم على أساس الابداع بشكل ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة، بحيث يتجسد ذلك في الحفاظ على البيئة، حماية المستهلكين وارضائهم وتحقيق هدف الربحية للمؤسسة".[1]

وحسب "ستانتون وفوتريل" "Stanton and Futrell" فإن التسويق الأخضر "يتمثل في جملة من الأنشطة التي من شأنها أن تستعمل المبادرات التي تسعى إلى اشباع حاجات ورغبات الانسان دون احداث آثار سلبية على البيئة".[2]

أما "بيير وبروثيرو" "Pierre and Prothero" فيعرف التسويق الأخضر على أنه "عملية ادارية تتعلق بمعرفة توقعات وحاجات المستهلكين بطريقة تحقق للمؤسسة الأرباح وتحافظ على البيئة والموارد لصالح الأجيال المستقبلية". [3]

ومما سبق يمكن القول أن توجه المؤسسة نحو دمج التنمية المستدامة ضمن استراتجيتها، ينعكس على كافة ممارساتها ووظائفها بما في ذلك التسويق، الذي انتقل من مفهومه التقليدي إلى المفهوم الحديث تحت مُسَمى التسويق الأخضر، نظراً للدور الكبير الذي يلعبه في حث المؤسسة على الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية وتحقيقها لأبعاد التنمية المستدامة إلى جانب تحقيق أهداف مختلف الأطراف ذات المصلحة.

ثالثاً–وظيفة البحث والتطوير البيئي: في إطار تبني المؤسسات لأبعاد التنمية المستدامة ضمن ممارساتها، وانتهاجها لسياسة بيئية واضحة تسعى من خلالها إلى تحسين أدائها البيئي، تعمل على تخصيص جزء من ميزانيتها السنوية لأغراض البحث والتطوير ذو منظور بيئي وهو مايعرف بالبحث والتطوير البيئي،[4] الذي يعد من أهم الوظائف التي تعتمد عليها المؤسسة لتحسين مركزها التنافسي في السوق، نظراً لاعتمادها على الابتكار والتجديد لتلبية احتياجات الزبائن المتغيرة،[5] حيث تعرف وظيفة البحث والتطوير في إطار التنمية المستدامة على أنها: "نشاط ابداعي يمارس وفق قواعد علمية من أجل

[1]-ثامر البكري، أحمد نزار النوري،(2007): التسويق الاخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،ص47.

[2]-نصيرة أوبختي، عبد القادر ساهد،(2020): التسويق الاخضر كأحد مداخل الرقي بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في المؤسسات، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد07، العدد01،ص58.

[3]-نصيرة عريوة،(2020): مساهمة أبعاد التسويق الاخضر كمدخل حديث لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية للطاقات المتجددة،المجلد7،العدد1،ص160.

[4]-بوسلامي عمر، (2013): دور الابداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال-وحدة الدار البيضاء- الجزائر العاصمة، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ص 102.

[5]- راشي طارق، مرجع سابق،ص113.

زيادة المعرفة البيئية في المؤسسة، لاستغلالها في ممارسات جديدة في النشاط الإنتاجي وتحقيق مردود عالي جراء ذلك"، حيث تسعى المؤسسة من خلال هذه الوظيفة الى تطوير منتجات جديدة وتحسين المنتجات القديمة، والعمل على اعتماد تكنولوجيات جديدة في العمليات الإنتاجية للمؤسسة، والتوجه نحو تعديل المنتجات التي تقدمها هذه الأخيرة لتتوافق مع تطلعات وأذواق العملاء من جهة ومقتضيات حماية البيئة من جهة أخرى؛[1] وهو بذلك نشاط منظم يستهدف ايجاد عدد من الحلول للمشاكل البيئية التي تواجه المؤسسة سواء في الإنتاج أو العمليات وذلك لإحداث تغيير في المنتج وتطويره.[2]

رابعاً–وظيفة المحاسبة الخضراء: في اطار سعي المؤسسات نحو تحقيق الريادة والتميز في مجال أعمالها وتوجهها لادماج متطلبات التنمية المستدامة ضمن استراتيجياتها، أصبح ضروريا التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة، ما أدى إلى ظهور مفهوم المحاسبة الخضراء[3] والتي تعمل على مساعدة المؤسسات حتى تكون أكثر استدامة، باعتبارها تركز على توسيع نطاق المعلومات ذات القيم النقدية المتعلقة بالتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية،[4] للمساعدة في اتخاذ القرارات التي تنطوي على أثر في تخفيض التكاليف والأعباء البيئية من قبل المسؤولين، وتطوير نظام ادارة البيئة وتفعيله داخل المؤسسة،[5] في هذا الاطار تم تعريف المحاسبة الخضراء من قبل مجلس حماية البيئة الأمريكية على أنها " تحديد وتجمع ومن ثم التحليل والافصاح عن معلومات المتعلقة بالتكاليف البيئية واستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية"[6]، كما عرفت أيضا على أنها "جملة الأنشطة المرتبطة بقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات، وايصال المعلومات للأشخاص المعنيين لمساعدتهم على اتخاذ القرار وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات". [7]

[1]-عامر حبيبة، مرجع سيق ذكره، ص96.

[2]- بوسلامي عمر، المرجع السابق، ص102.

[3]-بودرجة رامي، لخشين عبير،(2022): تطبيق المحاسبة الخضراء كآلية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة ميدانية على عينة من المختصين في المحاسبة، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد06، العدد02،ص248.

[4]-غلاب فاتح،(2017): اطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية-دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1،ص75.

[5]-عبد الجليل لحذاري، وآخرون،(2020): المحاسبة البيئية واثرها على ابعاد التنمية المستدامة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد4، العدد1،ص140.

[6]-شيخ عبد القادر وآخرون، (2019): أثر المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد02، العدد02،ص16.

[7]-بوسبعين تسعيدت،(2014): المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية كاطار لتفعيل دور المؤسسات الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة،مجلة معارف، المجلد9، العدد17،ص161.

خامساً–وظيفة إدارة الموارد البشرية: تسعى المؤسسات التي ترغب في الريادة وتحسين مركزيها التنافسي إلى توجيه جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة، ودمج متطلباتها ضمن وظائفها خاصة وظيفة الموارد البشرية باعتبار المورد البشري أهم موارد المؤسسة وثروتها الحقيقية التي توظف لإنجاحها وتطويرها.[1]

حيث يعتبر تحقيق التنمية المستدامة عملية مرتبطة بالبعد الاجتماعي والبيئي إضافة إلى البعد الاقتصادي، ما يجعل التنمية المستدامة قضية مجتمع لعلاقتها بالأفراد بالدرجة الأولى واحتياجاتهم ومستقبلهم، الأمر الذي يستوجب تنمية وتطوير المورد البشري ضمن اعتبارات التنمية المستدامة،[2] والتي يقع على عاتقها مسؤولية المحافظة على البيئة والحد من مشاكل التلوث، وتزداد أهمية وظيفة الموارد البشرية لارتباطها بباقي الوظائف ودورها الفاعل في أنشطة المؤسسة، لهذا وجب على إدارة الموارد البشرية تدريب وتأهيل الموظفين لتكوين إطارات ذو توجهات بيئية تحرص على الالتزام بالقضايا البيئية والاجتماعية ضمن إستراتيجية المؤسسة، من خلال زيادة الوعي داخل المؤسسة بالتزامها بالمسؤولية البيئية ضمن الأنشطة ذات الأثر السلبي على البيئة، ورفع التقارير إلى الادارة العليا، إلى جانب الاهتمام بحاجات المجتمع الحالية والقادمة.[3]

المطلب الرابع: متطلبات تجسيد أبعاد التنمية المستدامة

تسعى المؤسسات إلى البحث عن سبل للتأقلم والتكيف مع التغيرات العالمية والمتطلبات المتزايدة بطريقة تسمح لها بإغتنام الفرص الجديدة وضمان البقاء والاستدامة، وفي هذا السياق توجهت المؤسسات نحو تبني مفهوم التنمية المستدامة بركائزه الثلاث ضمن أنشطتها، مما يساهم في خلق ميزة تنافسية للمؤسسة، وتجسيداً لذلك يتعين على المؤسسات التعامل مع التوقعات المتزايدة الطلب للعديد من أصحاب المصلحة من خلال ما يلي:

أولا– متطلبات تجسيد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يعتبر الأداء الاقتصادي شرط مسبق وضروري للتنمية المستدامة، على العكس من ذلك، فإن التنمية المستدامة هي رافعة لتحسين أداء الأعمال، بحيث يسمح هذا النهج طويل الأمد، من خلال توسيع زاوية إستراتيجيتهم لتشمل جميع أصحاب المصلحة، من التحكم بشكل أفضل في مخاطرهم، كما أنها محرك

[1]-قطوش مريم،(2015): التوجه نحو تحقيق أبعاد الاستدامة كمدخل لتعزيز المؤسسات المستدامة ، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف،ص181.

[2]-Bailey Teresa, and all, (2008): sustunaibility and human resource management stratigy, executive roundtable symposium,virgina, society for human,p07.

[3]-راشي طارق، مرجع سابق،ص109.

للنمو من خلال تحفيز الابتكار الذي يولد مزايا تنافسية، وبالتالي فإن التنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة هي مصدر للتقدم وخلق القيمة.[1]

1-تطوير قواعد حوكمة فعالة: وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

-تعزيز العمليات الأخلاقية، حيث يولي المستثمرون والمجتمع المدني أهمية متزايدة على تأثير النشاط التجاري والسلوك خارج على المجتمع، بحيث أصبح توجه المؤسسات لتبني مثل هذه الخطوات عاملاً أساسيا في الرفع من مستوى الأداء والقدرة التنافسية؛

-إعلان المؤسسة عن إلتزامها بشكل طوعي، في إدارة البيئة وتحسين ظروف العمل وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز العلاقات مع الموردين وحماية المستهلك؛[2]

-خلق الشعور بالمسؤولية لدى مختلف الأطراف ذات العلاقة من الموظفون، والموردون، والعملاء... ؛

-تعزيز التواصل مع المستثمرين في المؤسسة، وتزويدهم بالمعلومات بصورة شفافة وذات مصداقية وبصفة دورية عن نشاطات المؤسسة، من أجل تحديد استراتيجيتهم وآفاقهم التنموية، وإتخاذ خياراتهم الاستثمارية.[3]

2-تحسين إدارة المخاطر في المؤسسة: تقوم المؤسسات بتطبيق أنظمة رسمية لإدارة المخاطر، تدمج فيها الاهتمامات التي تثيرها متطلبات التنمية المستدامة، والتي قد تستلزم مسؤولية المؤسسة في حالة حدوث خطأ أو ضرر أو مشاركة سلبية طوال سلسلة نشاطها بالكامل؛ ذلك أن حدوث بعض المخاطر الاجتماعية والبيئية، قد يضر بسمعة المؤسسة وثقة الوسطاء الماليين (المساهمين، البنوك، شركات التأمين ...).[4]

3-جعل الجودة أولوية في خدمة العملاء: ويتم ذلك من خلال:

-تحسين العلاقات مع العملاء: والذي يعد حجر الزاوية الذي تقوم عليه إستدامة أي عمل تجاري، ذلك أن العملاء في الوقت الحاضر أصبحو يهتمون بشكل كبير بالجوانب الاجتماعية والبيئية للمؤسسة، وهذا في ظل العدد الكبير من المنتجات المتماثلة، [5] وعليه يجب أن تراعي المنتجات والخدمات المقدمة توقعاتهم

[1]- Medef Vademecum, (2006): Entreprises et développement durable : Suivez le guide !,p11.
[2]-Op cit, p12.
[3]- Op cit,p13.
[4]-غلاب فاتح، مرجع سابق، ص35.
[5]-Lilia Dvořáková, Jitka Zborková, (2014): Integration of Sustainable Development at Enterprise Level, procedia engnineering,96, p688.

وأن تتكيف معها بشكل مستمر، بجودة الاستقبال، والتنظيم، وتوافر الموظفين وكفاءتهم، وقدرتهم على تقديم المشورة، كما أنه من المهم أن تستمع المؤسسة إلى عملائها لقياس رضاهم.[1]

–تطوير مراقبة الجودة: على الرغم من أن الجودة تولد تكاليف الوقاية والتدريب والتحكم، فإن عدم الجودة، الذي يدمر القيمة، يكلف أكثر، فضلا على أن تصحيح الأخطاء المتكررة أقل ربحية من "القيام بذلك بشكل صحيح في المرة الأولى"، حيث تعد إجراءات ضمان الجودة هي إحدى وسائل السيطرة على المخاطر. كما أنها تساعد على منح السوق ثقة مسبقة في تلبية متطلبات الجودة، ضمن هذا السياق تم تطوير معايير ISO 9001، ISO 14000 ، OHSAS18001، حيث لكل معيار خصائصه يتم اختياره وفقًا للأهداف التي تسعى إليها المؤسسة.[2]

–تعزيز سلامة المنتج: أي شركة تصمم وتسوق المنتجات تتحمل مسؤولية اتجاه موظفيها وعملائها فيما يتعلق بالسلامة، لذلك يجب أن تتأكد من أن أي منتج، بدءا من عملية التصنيع إلى استخدامه، حتى لا يشكل أي خطر على المجتمع، لذلك من الضروري الالتزام بنهج الوقاية والتحسين المستمر للسلامة، من خلال تحليل المخاطر في جميع مراحل دورة حياة المنتج.

4–تعزيز أساليب التصميم والإنتاج المسؤولة: حيث يتم تطوير الكفاءة البيئية أو كيفية الإنتاج بشكل أفضل مع استهلاك أقل تركز على ثلاثة أهداف رئيسية:

- تحسين كفاءة الطاقة للإنتاج.
- تقليل التأثير البيئي طوال دورة حياة المنتجات.
- تلبية توقعات العملاء واحتياجاتهم مع استهلاك مواد وموارد أقل.

حيث تعد الكفاءة البيئية رافعة أساسية في تنفيذ الاستراتيجيات المسؤولة، ومصدر محتمل للميزة التنافسية، بحيث يسمح هذا النهج من توفير التكاليف، وإدارة أكثر فعالية للمخاطر، وفي النهاية توسيع المؤسسة من خلال توجيهها نحو منتجات و/أو عمليات و/أو خدمات جديدة، بالنسبة للمنتجات يتعلق الأمر بتصميم ودراسة طرق التصنيع، وتقليل النفايات وهذا يعني تحليل دورة حياة كل منتج لتحسين الكفاءة البيئية لكل خطوة، الأمر الذي يسمح بعرض منتجات صديقًة للبيئة تحفز المستهلك على طلبها، وتشجعه على أن يصبح مسؤولاً عن البيئة،[3] إضافة إلى الالتزام بنهج التنمية المستدامة مع الموردين،

[1]- Medef Vademecum ,Op cit,p16.
[2]- Op cit,p17.
[3]- Op cit,p19-20.

حيث يمكن لهذا الالتزام أن يلبي التوقعات من كلا الطرفين، كما يمكن للموردين المطلعين على معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات اختيار المؤسسات، إلى جانب تقييم ممارساتهم مقابل مجموعة من المعايير المتعلقة بإحترام اتفاقيات منظمة العمل من أجل البقاء وزيادة القدرة على المنافسة؛[1] وعليه فإن اختيار الموردين لديهم ممارسات بيئية جيدة، يعد عامل رئيسي في التأثير على المؤسسة وجعلها تعمل وفق نهج مستدام. [2]

5-إستخدام التنمية المستدامة كآلية للابتكار والاستثمار: يمكن للمؤسسات إستخدام الابتكار البيئي الذي يساهم في تحقيق الاستفادة الكاملة للموارد البشرية والمالية في إطار فرضية حماية البيئة، لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية،[3] إلى جانب المساهمة في فتح أسواق جديدة، من خلال خلق منتجات جديدة، كالمنتجات العضوية، والمنتجات "الخضراء"، فضلاً عن الاعتماد على التقنيات النظيفة الاقتصادية والاجتماعية التي اقترحها مفهوم التنمية المستدامة لرفع الابتكار؛[4]

6-جذب المستثمرين المسؤولين إجتماعيا: تعمل المسؤولية الاجتماعية على التوفيق بين المنطق المالي والتنمية المستدامة، ذلك أن المؤسسات الملتزمة بالتنمية المستدامة يتم السعي وراءها بشكل متزايد من قبل المستثمرين الحريصين على الجمع بين السلوك الفاضل والقيمة المضافة والأرباح على المدى الطويل.[5]

ثانيا- متطلبات تجسيد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يتجسد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في تخطي فكرة تقييم ملاءمة وفعالية سياسة الموارد البشرية من الناحية الاقتصادية فقط، إلى قدرة المؤسسة على تقديم مكافأة فيما يتعلق بالعمل المقدم، بحيث تبرز مساهمة المؤسسة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في مايلي:

1-المسؤولية اتجاه الموظفين: وتتمثل مسؤولية المؤسسة إتجاه الموظفين في مايلي:

1-1-خلق الظروف الملائمة لتنمية المهارات والكفاءات: بواسطة إدارة المهارات والوظائف وذلك لتلبية إحتياجات المؤسسات وتطلعات الموظفين، والانتظام في تقييم إحتياجات التدريب والتكوين لاكتساب

[1] -Op cit,p24.

[2] -Idverde toutes les solutoin sont dans la nature, (25/01/2022): pour qoui devenir une entreprise durable, sur site :https://idverde.fr/actualites/pourquoi-devenir-une-entreprise-durable/?fbclid=IwAR26-0TXn5dnfDcvorYxhxJ5WM8z9mBbYC-pTxcdPRdyeUrLLpD0WNC3-L8 (visited : 02/05/2023)

[3]-Ning Han & all, (2022): Green Innovation and entreprise sustainable development performance based on the SBM-DEA model,Journal of Environmentaland public Health, Vol1, p02.

[4]- Medef Vademecum ,Op cit,p25.

[5]- Op cit,p28.

مهارات تتكيف مع الاحتياجات وتسمح لهم بالمشاركة في بناء خطة التدريب الخاصة بهم مع مديرهم،[1] إضافة إلى الاعتراف بالسلوك الابتكاري ومكافأته، حيث تسعى المؤسسات إلى تحسين مستوى الابتكار لضمان تحسين قدراتها التنافسية الأساسية في ظل المنافسة الحادة في السوق وتحقيق التنمية المستدامة من ناحية أخرى،[2] لذلك تعمل على تقديم مكافآت كطريقة جيدة للتعرف على السلوك المبتكر وتشجيع الموظفين على تنمية قدراتهم الابتكارية، إلى جانب تنفيذ مناهج الابتكار التشاركي التي تعمل على تشجيع انتاج الأفكار من قبل أكبر عدد ممكن من الموظفين.[3]

1-2-تعزيز التماسك الاجتماعي: وذلك من خلال تقديم مكافآت للموظفين مع الأخذ بالحسبان الأداء الفردي لإرضهم وضمان ولائهم، إلى جانب مراعات الظروف العائلية للموظفين في تنظيم وقت العمل، فضلا عن تشجيع إقامة فرق العمل والشبكات بين التخصصات مع تحديد جميع الأدوار بشكل واضح لضمان انتاجية وفعالية الفرق،[4] والعمل على تحسين الصحة والسلامة داخل المؤسسة بإتخاذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة للحد من الإصابات والأمراض.[5]

1-3-تشجيع التنوع الثقافي والاجتماعي في المؤسسة: وذلك من خلال تعزيز المساواة المهنية بين الموظفين أي تحقيق المساواة بين الجنسين،[6] مع تعزيز عدم التمييز والتنوع الثقافي وذلك من خلال تنفيذ السياسات والممارسات الهادفة إلى القضاء على التميز والمعاملة غير العادلة؛[7] بالاضافة إلى تسهيل بين عالم الجامعة والحياة العملية ذلك أن التزام المؤسسة بتحقيق البعد الاجتماعي يستوجب بذل الجهود لتدريب الطلاب الجامعيين، مما يعكس اهتمامها بالأجيال الجديدة، نظراً أن المتدربين يمثلون قوة عمل حقيقية يجب أخذها في الاعتبار، كما يلعب ذلك دوراً هاما في تسهيل الاندماج المهني للشباب الذين يعانون من صعوبات في ايجاد عمل، وهنا يبرز دور الاجتماعي للمؤسسة.[8]

1-4-إثراء العلاقات المهنية والحوار الاجتماعي: وذلك من خلال رفع وعي الموظفين بمسؤولياتهم داخل المؤسسة، حيث يجب على أصحاب العمل أن يقومو بتوجيههم بوضوح بشأن هذه المسؤوليات

---

[1]- Op-cit,p32.

[2]-Xinpeng Xu and all,(2023): Labor Protection, Enterprise Innovation, and Sustainable Development, sustainability, N° 15, p05.

[3]- Medef Vademecum, Op-cit,p33.

[4]- Op-cit,p36.

[5]-غلاب فاتح، المرجع السابق، ص36.

[6]-Tas-consultoria, le dévloppement durable : qu'est-ce que c'est et comment être une entreprise durable ?, (10/07/2021) : sur site : https://www.tas-consultoria.com/blog-fr/developpement-durable-quest-cest-etre-entreprise-durable/,(consulté: 28/05/2023)

[7]-غلاب فاتح، المرجع السابق،ص35.

[8]- Medef Vademecum, Op-cit,p42

وآثارها،[1] الأمر الذي يساهم في تعزيز السلوك المسؤول إجتماعياً لديهم؛ [2] والعمل على تحسين إدارة المعرفة للمساهمة بشكل كامل في رفع أداء المؤسسة، فالموظفين مطالبين بفهم القضايا الأساسية لأنشطتهم والاقتناع بها، بالاضافة تشجيع الاستماع لموظفي المؤسسة، ذلك أن تعزيز التماسك الاجتماعي استثمارًا طويل الأجل تعود ربحيته بالفائدة على كل من المؤسسة وهيئتها الاجتماعية، حيث يتمتع الموظفون بإمكانية الانتماء إلى نقابة عمالية تضمن لهم حرية التعبير، ذلك أن الحياة النقابية الديناميكية والحوار المنتظم تعمل على تعزيز مناخ اجتماعي جيد.[3]

2-المسؤولية اتجاه المجتمع المدني: ويتجسد ذلك من خلال تعزيز الاستماع والحوار بإبقاء الأحياء والمدارس على علم بنشاط المؤسسة وتوضيح أفضل ممارساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، من خلال التشاور مع السكان المحليين، مما يساهم في زيادة وعيهم بالتنمية المستدامة، من ناحية أخرى، يمنح هذا الانفتاح حرية حقيقية في التعبير للسكان المحليين الذين يمكنهم التعبير عن شكوكهم ومخاوفهم وكذلك رضاهم، وبالنسبة للمدارس فالمؤسسة تعد أداة تعليمية، سواء من خلال زيارات ميدانية أو تدريب داخلي.

2-1-العمل في شراكة مع السلطات المحلية: يجب على المؤسسة أن تعمل على تطوير علاقات وثيقة والعمل بالتشاور مع السلطات المحلية، مما يسمح بتحسين العلاقات بين القطاعين العام والخاص وتجميع مهارات كل منهما حول المشاريع المحلية.[4]

2-2-المشاركة في التنمية المحلية: من خلال تشجيع التوظيف المحلي لتعزيز الاقتصاد الوطني،[5]والمشاركة في المشاريع المحلية من خلال المساهمة في تنمية المناطق (المشاركة في تطوير البنى التحتية المحلية: المدارس والمستشفيات...إلخ)، وتسهيل وصول السكان إلى السلع الأساسية كالمياه، أو بتقديم الدعم للمشاريع ذات الاهتمام العام وكذلك حياة المجتمع المحلي مع تنفيذ الممارسات الأخلاقية والمحافظة عليها وعلى نظم حوكمة المؤسسات وذلك بتطوير وتنفيذ قوائم خاصة بالمبادئ الأخلاقية والممارسات التي تلتزم الإدارة بتطبيقها داخل المؤسسة، الجانب الامتثال لمتطلبات القوانين واللوائح التي تقرها الدولة.[6]

---

[1]- Medef Vademecum, Op-cit,p44-45.

[2]-Диламро Олександрович, (2021): MANAGEMENT OF SUPPORT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF THE ENTERPRISE,ЕКОНОМІКА, ФІНАНСИ. ПРАВО,N°6/1, p34.

[3]- Medef Vademecum, Op cit, p44-45.

[4]- Op-cit,p46.

[5]- Op-cit, p48.

[6]- غلاب فاتح، المرجع السابق، ص34.

ثالثا-متطلبات تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

نظراً للآثار السلبية التي تخلفها الأنشطة البشرية على البيئة، والتي أدت إلى ظهور العديد من المشاكل البيئة، أصبحت المؤسسات مطالبة بالمشاكة في حماية البيئة والموارد الطبيعية من النفاذ، وذلك بإدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن ممارساتها، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

1-تعزيز الإدارة الجيدة للنفايات وتصميم المنتجات الصديقة للبيئة: تقع على عاتق المؤسسة مسؤولية الاهتمام بإدارة منتجاتها طوال دورات حياتها، وتقليل حجم النفايات ومراعاة انتهاء عمر المنتجات، كما الحفاظ أو ضمان جودة وتجانس تدفقات المواد المعاد تدويرها ضرورة تقنية واقتصادية لإدامة واقع وكفاءة صناعة إعادة التدوير واسعة النطاق، وهذا من بين المتطلبات الأساسية للنمو المستدام.[1]

2-مكافحة تغير المناخ: بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بأنشطة المؤسسة من خلال الحد من انبعاثات العمليات الصناعية وذلك بالاستثمار في تجديد المعدات والعمليات لتعتمد على تقنيات جديدة وأكثر كفاءة؛وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن سفر الموظفين باللجوء إلى وسائل الاتصال، لإدارة المؤتمرات والندوات وتقليل سفر الموظفين، إضافة إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة من نقل البضائع بتحسين التحميل أثناء نقل البضائع والذي يتطلب تحسينًا في كفاءة الخدمات اللوجستية من خلال زيادة سعة الشحن ونقل أكبر قدر من البضائع دفعة واحدة، كمركبات الغاز الطبيعي والمركبات الهجينة وكذلك استخدام الوقود الحيوي، أما فيما يخص النقل الكهربائي، لا تزال أسعار الشراء ومحطات الإمداد المخطط لها، تشكل مشكلة وتحد من التوسع في هذه التقنيات؛ دون إهمال صيانة معدات النقل وحمايتها بشكل منتظم والتخطيط لاستبدالها بإنتظام. [2]

3- تحسين الطاقة الخاصة بالمؤسسة: تعتبر المؤسسات من كبار المستهلكين للطاقة سواء من حيث الإضاءة والتدفئة وأثناء عملية الإنتاج، ويشير تحسين توازن الطاقة في المؤسسة إى تقليل التكاليف مع المساعدة في الحفاظ على البيئة والموارد للأجيال القادمة، للقيام بذلك، يمكن الانخراط في نهج الكفاءة البيئية فيما يتعلق بالعمليات، ولكن أيضًا يمكن للمؤسسات المساهمة في مكافحة الاحتباس الحراري من خلال تفضيل مصادر الطاقة المتجددة في كافة أنشطتها وعملياتها.

4-السعي نحو التحسين المستمر للأداء البيئي: وذلك من خلال تقييم الآثار البيئية سواء الإيجابية والسلبية المباشرة وغير المباشرة، الناتجة عن المشاريع الجديدة، وبهدف التقليل والحد من تلك الآثار

[1]- Medef Vademecum, Op cit, p54.

[2]- Op cit, p55-60.

البيئية الضارة لابد للمؤسسة أن تطبق نظام الادارة البيئية التي تركز على التحسين المستمر للأداء البيئي.[1]

5-تعزيز الممارسات الجيدة لأصحاب المصلحة: عن طريق تمكين وتثقيف المستهلكين بالمسؤوليات البيئية لجعل الأفراد ممثلين وموزعين للممارسات الجيدة في مجالهم الخاص،[2] مع ضمان تعزيز الممارسات البيئية للعملاء بتدعيم دور المؤسسة ودعم الإجراءات أو المشاركة في العمليات لتعزيز الممارسات المجتمعية المسؤولة؛[3] وتقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصلحة والتي توفر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن مساهمة المؤسسة في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأداء البيئي.[4]

وعليه فإن تحقيق المؤسسات للتنمية المستدامة، يستدعي إحداث التوازن للمكونات الثلاثة للنشاط: النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في الوقت نفسه، ومن الضروري أيضاً مراعاة مبدأ خلق قيمة أكبر لأصحاب المصلحة والمؤسسة مع تقليل التأثير السلبي على البيئة في نفس الوقت، إلى جانب ذلك لابد أن يسعى مسيري المؤسسات إلى ايجاد طرق جديدة للنمو وتحسين جودة المنتج دون استقطاب موارد إضافية على حساب إدخال الابتكارات والتفكير الإبداعي، كما تجدر الإشارة إلى أن إدارة استدامة المؤسسة تتطلب حالة من التوازن بين الأهداف الداخلية والتحديات الخارجية، الأمر الذي من شأنه أن يخلق ظروفًا للتطوير المستمر،الذي يساهم في فتح آفاق جديدة لتعزيز توجه المؤسسات نحو صياغة استراتيجية للتنمية المستدامة، وتنفيذها في الأنشطة العملية للمؤسسات لضمان بقائها وإستدامتها.[5]

[1]- غلاب فاتح، المرجع السابق ،ص36.

[2] - Medef Vademecum ,Op cit, p61-62.

[3]- Op cit, p64.

[44]- غلاب فاتح، المرجع السابق، ص36.

[5]-Алла Павлівна ГРІНЬКО and all, (2022) : СТРАТЕГІЧНЕ УПРАВЛІННЯ СТІЙКИМ РОЗВИТКОМ ПІДПРИЄМСТВА,(STRATEGIC MANAGEMENT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF THE ENTERPRISE), Economics. Finances. Law.№ 9/1, p07.

خلاصة

على ضوء ما تم تقديمه من خلال الفصل الأول، فإن التحديات والمشاكل البيئية التي يعاني منها العالم أدت إلى اعتماد التنمية المستدامة كنموذج تنموي ذو رؤية استشرافية، يمكن من خلاله تغيير الأوضاع التي تعاني منها الشعوب من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية وكذلك البيئية، إلا أن تحقيق هذا النموذج لم يعد يقتصر على الجهود المبذولة من طرف الحكومات فقط، وانما أصبحت المؤسسات الاقتصادية تلعب دور كبير في ذلك، ما ساهم في انتقال هذا المفهوم من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، وذلك بادماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية للتنمية المستدامة ضمن أولوياتها الاستراتيجيتها، والاعتماد على كافة المراحل واستخدام الأدوات اللازمة لتجسيدها والمتمثلة في المبادرات الدولية والمواصفات القياسية.

حيث تمت الاشارة إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية كأحد الآليات التي تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تبنيها من أجل خلق ثقافة التنمية المستدامة على مستواها، إلى جانب تسهيل مهمتها في التعامل مع كافة الأطراف ذات المصلحة من خلال تلبية احتياجاتهم والتزامها اتجاههم بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية والاجتماعية خلال تعاملها معهم وتقديم منتجاتها وخدماتها، الأمر الذي يساهم في الحصول على الشرعية، وتكوين صورة ذهنية وسمعة جيدة أمام الحكومات والمجتمع المدني ككل، مما أدى إلى الحديث عن المؤسسة المستدامة أو مايطلق عليها بالمؤسسة المسؤولة اجتماعيا، التي تسعى إلى دمج مفهوم الاستدامة في جميع وظائفها لتنعكس بذلك في أدائها الكلي، فضلاً عن تبنيها ممارسات جديدة تراعي من خلالها كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة، وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة من قبل المؤسسة يستدعي قياس مدى فعالية برامجها وممارستها من خلال تقييم وتحسين أدائها الذي لم يعد ينحصر في الأداء الاقتصادي فحسب، وذلك بإتباع آلية التحسين المستمر والاعتماد على المعايير والمواصفات الدولية في مجال تحقيق الكفاءة الاقتصادية والجودة، والمحافظة على الصحة والسلامة المهنية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئية، من خلال الموصفات المتعلقة بذلك والتي تسمح بتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية، وهو ما سيتم التطرق له في الفصل الثاني

الفصل الثاني: تحسين أداء المؤسسة بتفعيل أبعاد التنمية المستدامة

تمهيد

تُوَاجه المُؤسسات الاقتصادية اليوم تحديات جديدة تفرض عليها معرفة مستوى أدائها، وتطورات إنجازاتها للوصول إلى أفضل المستويات، إذ انتقلت المنافسة من السوق المحلية إلى السوق العالمية، وهو ما يرفع مؤشرات الأداء بإعتباره يحدد اتجاهات نشاطات المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها، ومقارنة انجازاتها مع المؤسسات الأكثر نجاحا في مواكبة التغيرات التي شهدتها ساحة المنافسة، الأمر الذي أدى بالمؤسسات إلى السعي والبحث عن السبل الكفيلة لجعلها تتكيف مع التغيرات المحيطة، للإرتقاء بمستويات أدائها، أين حظي الجانب المالي والاقتصادي منه باهتمام كبير من قبل المساهمين، إلا أنه وفي ظل الاهتمام الجديد بالإعتبارات الاجتماعية والبيئية من قبل المؤسسات، أصبحت هذه الأخيرة مطالبة بإدماج البعد البيئي والاجتماعي ضمن أنشطتها وممارساتها، لينتقل بذلك مفهوم الأداء من مجرد أداء اقتصادي ومالي، إلى مفهوم أكثر شمولاً ألا وهو الأداء الكلي، والذي ينطوي على المسؤوليات الجديدة التي باتت المؤسسات الاقتصادية منوطة بها، ومطالبة بتفعيل دورها في تحقيق الالتزام بها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حرص هذه الأخيرة على قياس وتقييم أدائها في هذا المجال بإستخدام كافة الوسائل والمؤشرات التي تساهم في إعطاء صورة واضحة عن ذلك، وإستناداً لما سبق، تم تقسيم هذا الفصل إلى مايلي:

المبحث الأول: ماهية الأداء.

المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء للوصول إلى تحسينه.

المبحث الثالث: الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية في ظل إدماج أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية الأداء

في ظل المنافسة الشديدة والمستجدات التي تتسم بها بيئة الأعمال، أصبحت المؤسسات تسعى بشكل متواصل إلى تعزيز أدائها والارتقاء به إلى أعلى المستويات حرصاً منها على تحقيق نتائج جيدة من جهة، وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بمفهوم الأداء، كأحد أهم المفاهيم في مجال إدارة المؤسسات، ولتوضيح ذلك بشكل جلي تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب، خصص فيها المطلب الأول لعرض أساسيات الأداء، في حين يعرض المطلب الثاني المفاهيم المرتبطة بالأداء، وبالنسبة للمطلب الرابع، فقد خصص لعرض أنواع الأداء في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه، أما المطلب الرابع، فقد تناول لأداء الكلي للمؤسسة في ظل تبني أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أساسيات الأداء

تنشط المؤسسات الاقتصادية في بيئة متغيرة وسريعة التطور وتسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ما يجعل المؤسسة تهتم بأدائها ومستوياته باعتباره مؤشرا هاما يعكس مدى نجاح المؤسسة وتتخذ على أساسه قرارات هامة.

أولا– مفهوم الأداء: إختلف الباحثون في تحديد مفهوم موحد للأداء، حيث تعددت التعاريف بتعدد وجهات النظر ومجالات نشاط المؤسسة وفيما يلي التعاريف:

الأداء حسب "إيف موجين" "Yves Mougin" فهو "يعبر عن قدرة المؤسسة على انتاج الخدمة عن طريق تحسين استخدام الموارد، مما يتطلب توفر القدرة على التكيف من المؤسسات مع البيئة المحيطة"؛[1]

يرى كل من "ميلر وبروميلي" " Miller & Bromiley" الأداء بأنه "محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة"، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[2] وفقاً لهذا التعريف يتعلق الأداء بمدى قدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف التي تم صياغتها، وهو ما يصطلح عليه من مفهوم الفعالية

[1]-Jabbour Nouzha et all,(2020): performance and sustainable development: the role of standardization, in proceedings of the 2020 4th international symposium on computer science and intelligent control, Associatoin for computing machinery, Newcastle upon tyne, united kingdom,p02.

[2]- عريوة محاد (2011): دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية-دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص3.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يرتبط كذلك بالاستغلال العقلاني والرشيد الموارد وهو ما يعبر عنه بمفهوم الكفاءة.[1]

حسب "بيتر دراكر" "Peter Drucker" الأداء هو "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والديمومة عن طريق تحقيق التوازن بين رضا المساهمين والعمال"، حيث ركز هذا التعريف على أحد أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية والمتمثل في البقاء والاستمرارية، والذي يتحقق عن طريق تحقيق الأداء بمستويات مقبولة تكون مترجمة في شكل مردودية الأمر الذي من شأنه هي أن يساهم في خلق الثروة والقيم.[2]

ومن وجهة نظر "أنيك بورغينيون" "Annick Bourguignon" يعبر الأداء عن تحقيق الأهداف مهما إختلفت طبيعتها وتنوعها، إذ يتمحور حول ثلاث معاني أساسية تتمثل في كونه يدل على النتيجة أو الانجاز على اعتبار أنه غالبا ما يتم اللجوء الى مقارنة النتائج والانجازات المحققة مع الأهداف الموضوعة باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، حيث يرتبط الأداء بمجموعة من الأفعال المتناسقة والمتكاملة فيما بينها، فهو بذلك يعبر عن فعل أو نشاط، كما ينظر الى الأداء على أنه مفهوم ايجابي يعكس تصور المؤسسة حول النجاح.[3]

يمكن القول أن الأداء هو تلك النتيجة المحققة جراء تنفيذ عمل معين حيث تقاس هذه النتيجة بمجموعة من المؤشرات العددية، وإنطلاقا من كون الأداء يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج المستهدفة، حيث يتم تقييم الأداء بناءاً على معايير مختلفة تستخدم مؤشرات مرتبطة بها، قد تكون المعايير المعتمدة لتقييم الأدء المؤسسة، إما أداء سابق أو أداء ترغب المؤسسة في تحقيقه أو أداء المؤسسات الأخرى، وغالبا ما يتم الاعتماد على العائد كمعيار لقياس مدى تحقيق النتائج.[4]

ولتوضيح مفهوم الأداء يتم تحليله إلى عدة محددات تتلخص في:

1-الأداء مفهوم متعدد الاستخدام: نظراً لتعدد الأبعاد المكونة للأداء الكلي، ولاستخدامه على نطاق واسع في إدارة الأعمال في جوانب متعددة فمن الصعب توحيد مفهوم الأداء وتحديد تعريف بسيط له، حيث يعني "الأداء النتيجة المحصل عليها في أي ميدان عمل، كالنتائج التي يتم تحقيقها لدى ممارسة عمل ما، والمعبر عنه بوحدات قياس معينة"، كما يعرف على أنه "مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل

[1]-عادل بومجان،(2020): أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن،دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، الأردن،ص17.
[2]-نفس المرجع،ص17.
[3]- Hattabou Anas (2011): le pilotage de la performance globale entre logique de conformatoin et logique d'innovatoin :une approche par les systemes pionnieres au maroc, thése doctorat, faculté de science juridiques économiques et sociales de marrakech, Université cadi ayyad, p34.
[4]-Martine Leblanc-Constant , Claire Bard,(2013):Glossaire des termes usuels en mesure de performance et en évaluatoin. Pour une gestoin saine et performante,Québec, Canada,p13.

والقياس، التي يحددها الباحثون والتي تمكن من اعطاء حكماً قيمياً على الأنشطة والنتائج والمنتجات وعلى آثار المؤسسة على البيئة الخارجية"، ويختلف الأداء من فرد الى آخر ومن فئة الى أخرى وفقا للعلاقة التي تربطهم بالمؤسسة وهو ما يجعل تحديد مفهوم موحد للأداء أمراً صعباً.[1]

2-تطور الأداء: تختلف العوامل المؤثرة في نجاح المؤسسة باختلاف مراحل تطورها، إذ أن العوامل المؤثرة في دخولها للسوق تختلف عن العوامل المؤثرة عليها في مرحلة النمو أو النضج، وبالتالي تتعدد المعايير التي تحدد الأداء مع تطور الزمن بتغير أداء المؤسسة عبر المراحل التي تمر عليها وبلوغ هذه المعايير سواء كانت داخلية أو تلك المتعلقة بالبيئة الخارجية. [2]

3-الأداء مفهوم واسع: يقترح بعض الباحثين مدخل شمولية الأداء باعتباره يجمع بين مجموعة واسعة من المؤشرات المتكاملة التي تقيس أداء المؤسسة بطريقة كاملة وكافية، وهو ما يتم توجيه بعض القادة الاداريين له من خلال استخدام معايير مالية، وغير مالية كالمعايير الإنسانية والاجتماعية لتحقيق التكامل والالمام بجميع المجالات التي تتعلق بنشاط المؤسسة. [3]

4-الأداء مفهوم مركب: يتميز الأداء بتعدد أبعاده فهو يعبر عن مجموعة من المكونات بعضها متكامل فيما بينه وبعضها متناقض، وهو ما يجعلها تختلف في الأهمية والتأثير لذا وجب التمثيل المتعدد لأبعاد الأداء لعدم سيطرة بعد على حساب آخر خلال مراحل تطور المؤسسة.[4]

5-الأداء مفهوم ذو تأثير: إن معرفة مستوى الأداء مرتبط بمؤشرات التقييم والهدف من قياسه، حيث أن اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتحقيق الأداء المستهدف يتعلق بالنتائج المحققة والمدى الزمني لها، لذا فإن الأداء يؤثر على سلوكيات القادة المديرين ويعيد النظر في الخطط والبدائل الإستراتيجية المختارة من قبل المؤسسة. [5]

ثانيا-أهمية الأداء: يحظى الأداء بأهمية بالغة تكمن فيما يلي:

-دعم أهمية الهدف الذي تسعى الادارة إلى تحقيقه.

[1]-بوخمخم عبد الفتاح،(2002): تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشأة الصناعية: دراسة ميدانية على الاطارات الوسطى والدنيا في منشآت صناعة النسيج بالشرق الجزائري،مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد18،ص126.

[2]- بوخمخم عبد الفتاح، المرجع السابق،ص126.

[3]-بوعافية عادل،(2017): هيكل الصناعة وأثره على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مؤسسة موبيليس للهاتف النقال خلال الفترة(2001-2009)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر-بسكرة، ص66.

[4]-بوخمخم عبد الفتاح،المرجع السابق،ص127.

[5]-بكوش لطيفة،(2017): مساهمة التسيير المالي على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة. مجمع صيدال، أطروحة ذكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر،ص07.

-يساعد في الترجمة العملية لكل القرارات التي يتم اتخاذها على جميع المستويات في المؤسسة، ولكي يتحقق الأداء بفعالية يجب أن تكون هناك جدية ونزاهة في اتخاذ القرارات.

-الاسهام في القدرة الدائمة على تقديم نتائج ايجابية ومرضية على فترات.

-يدعم الأداء قائمة المهام الرئيسية الموكلة للإدارة.

-استثمار القدرة لدى الأفراد على العمل، والتي تتولد من التدريب واكتساب المهارة اللازمة لأداء عمله.[1]

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالأداء

أثبتت العديد من الدراسات أن مفهوم الأداء يتداخل مع العديد من المفاهيم والمصطلحات الأخرى، الأمر الذي يحول دون الفهم الجيد للأداء والمعنى الذي يشير إليه في المؤسسة الاقتصادية، ولإزالة هذا الغموض واللُبس لهذا المفهوم سيتم التطرق إلى أهم تلك المصلحات ذات العلاقة به بهدف الالمام الجيد لمفهومه.

أولا-الكفاءة والفعالية والعلاقة بينهما (Efficiency and Effectiveness)

إن الفهم الجيد للأداء يتطلب الإلمام بالمصطلحات المتعلقة به، حيث أن الأداء الجيد للمؤسسة مرتبط بعامل الكفاءة والفعالية، التي اتفق الباحثون على ضرورة توفرها معاً ليتحقق الأداء وتسهل عملية تقييمه، ويمكن توضيح العلاقة بين الكفاءة والفعالية وارتباطهم بالأداء من خلال مايلي:

1-الكفاءة (efficiency): يتم تعريف الكفاءة على أنها "مفهوم يرتبط بتحقيق التوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسة كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات"، وهذا يعني ارتباط الأداء باقتصادية العمل، اذ كلما قلت المدخلات وكثرت المخرجات دل ذلك على الكفاءة في الأداء، وفي هذا السياق عرف "بيتر دراكر" "Peter Drucker" الكفاءة على أنها "إستخدام الأشياء بالطريقة الصحيحة أو القيام بالأعمال بطريقة صحيحة doing the thing right "."[2]

2-الفعالية (Effectiveness): تختلف الفعالية بإختلاف المنطلق المعتمد عليه، فعلى مستوى البيئة الداخلية يتم تقييم فعالية المؤسسة اعتمادا على الأهداف التي يتم تحقيقها والمتعلقة بحجم المبيعات، الحصة السوقية والأرباح، أما فعالية المؤسسة على مستوى البيئة الخارجية فتعتمد على قدرتها التنافسية

[1]-الشميلي عائشة يوسف، (2017): برامج تحسين الأداء، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،القاهرة، مصر،ص11.
[2]- الهاشمي بن وضاح،(2014): تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-حالة قطاع خدمة الهاتف التقال في الجزائر (2008-2011)،أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1،الجزائر، ص ص93-94.

ومدى قدرتها على اقناع المجتمع التي تنشط فيه بمنتجاتها وخدماتها،[1] وتعرف الفعالية على أنها "قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف من خلال زيادة حجم المبيعات وتحقيق رضا العملاء والعاملين داخل المؤسسة وتنمية الموارد البشرية ونمو الربحية"،[2] فهي تتعلق بالعلاقة بين النتيجة التي تم الحصول عليها والهدف المطلوب تحقيقه، [3] وفي نفس السياق عرفها كل من ميلر وكيلي Miles & Keely على أنها "تعبير عن درجة نجاح المؤسسة في مواجهة متطلبات البيئة وإشباع حاجات العاملين بالمؤسسة أو المتعاملين معها من عملاء وموردين"[4] كما يعرفها "بيتر دراكر" "Peter Drucker " على أنها "فعل الأشياء الصحيحة doing the right things"، إذ تقيس الفعالية قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها وغاياتها، وعلى هذا الأساس يتطلب تحقيق الفعالية توفر خمسة شروط أساسية تتمثل: في إدارة الوقت، التوجيه بالنتائج، تحديد وترتيب الأولويات، صنع القرار وتقوية البناء التنظيمي. [5]

3-الارتباط بين الكفاءة والفعالية وعلاقتهما بالأداء: خلص الباحثون في مجال إدارة الأعمال إلى وجود ارتباط بين الكفاءة والفعالية باعتبارهما متكاملان، حيث أن الكفاءة هي أحد عناصر الفعالية فنجاح المؤسسة في تحقيق الأداء الأفضل يتوقف على مدى بلوغها لأهدافها "الفعالية" من ناحية،[6] ويتعلق من ناحية أخرى بقدرتها على تخفيض مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المخطط لها "الكفاءة".[7]

هو ما يشير إلى أن الكفاءة تعبر عن تحقيق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف وفي المدى الزمني المحدد لها، بينما تعبر الفعالية عن تحقيق هذه الأهداف فقط، وهو ما يوضح طبيعة العلاقه التي تربط بينهما، إذ ليس بالضرورة أن تكون ايجابية أو في اتجاه واحد بل قد يكونان في اتجاهين منعكسين، أي أن المؤسسة التي تتميز بالفعالية في تحقيق الأهداف لا يجب أن تتسم بالكفاءة في استخدام مواردها،[8] ولكن

[1]-العايب عبد الرحمان،(2011): مرجع سبق ذكره،ص155،156.
[2]-برحومة عبد الحميد،(2008): الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والانتاج، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد1،ص57.
[3]-Moha med Ben Ali,(2016): Proposition d'un modèle causal mesurant les impacts de la Qualité sur la Performance globale et la Responsabilité Sociétale des Entreprises (RSE) : Cas des jeunes entreprises manufacturières en phase de croissance installées au Nord du Maroc, thése de doctorat, spécialité :génie Indusriel, Ecole Nationale Supérieure d'Électricité Et de Mécanique,Université Hassan II –Casablanca, p67.
[4]-زواتيني عبد العزيز،حاج الله مصطفى،(2021):المورد البشري بين الكفاءة والفعالية، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية-بحوث ودراسات-، المجلد08، العدد01،ص130.
[5]-دعاء رضا رياض محمد،(2015):التأصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما-بحث في طور الفكر الاداري، جامعة القاهرة، المجلد 32، العدد03،ص10،11.
[6]-الهاشمي بن وضاح، مرجع سابق،ص98.
[7]-بورقبة شوقي،(2011): الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،ص41.
[8]-نفس المرجع،ص41.

المؤسسات التي تستطيع تحقيق الكفاءة والفعالية هي قادرة على تحقيق أهدافها بطريقة صحيحة[1] وهو ما يجعلها قادرة على تحقيق النمو والتكيف وضمان بقائها استمراريتها،[2] وفي هذا الصدد يمكن القول أن الأداء يعبر عن مدى تحقيق النتائج التي غالبا ما تكون مرتبطة بالجهود المبذولة والموارد المستهلكة، وعليه فهو يعتمد الى حد كبير على كل من مفهومي الكفاءة والفعالية، [3] بحيث يمكن التعبير عن العلاقة التي تجمع بين الأداء والكفاءة والفعالية من خلال المعادلة التالية:[4]

الأداء = الفعالية + الكفاءة

يمكن القول أن الأداء يجمع بين الكفاءة والفعالية على اعتباره أنه يعكس التفاعل الحاصل بين الأهداف والوسائل والنتائج.

ثانياً–الإنتاجية: يستخدم مصطلح الانتاجية كمرادف للكفاءة ومصطلحا معبرا عن الأداء،[5] حيث يرتبط الأداء بقيمة المخرجات الناتجة عن تكاليف استغلال الموارد، أما الانتاجية فتعبر عن كمية المخرجات الناتجة عن أحد أو جميع عوامل الانتاج.[6]

إذ يرى ضيف الله محمد الهادي وآخرون أن الانتاجية تعبير عن "النجاح الذي يتجسد في انجاز المهام عن طريق الاستعمال الأفضل للمدخلات قصد الحصول على مخرجات معينة"، ومنه يشير هذا التعريف إلى المستوى الأمثل للانتاجية وهو أقصى قدر ممكن من المخرجات بكمية معينة من المدخلات، وهو ما يتوافق وتعريف الكفاءة.[7]

وحسب "ديفيد باين" "David Bain" فإن الأداء يشمل الكفاءة والفعالية معا، والانتاجية تشمل الفعالية التي يتم بها الحصول على النتائج والمخرجات، والكفاءة في استخدام الموارد التي تساهم في تحقيق هذه النتائج، ومنه فان زيادة الانتاجية يتطلب كل من الكفاءة والفعالية.[8]

---

[1]-قراوي أحلام،(2020): محاولة تطبيق بطاقة الأداء المتوازن للتحكم في الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة شركة الاسمنت لعين الكبيرة-سطيف، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر، ص56.

[2]-Saeid Farahbakhsh, (2007): Managerial effectiveness in educational administration: Concepts and, management & Administration society, Vol21 ,N°2, p34.

[3]-Zineb Issor,(2017):le performance de l'entreprise : un concept complexe aux multiples dimensions, Project, proyéctique, Vol2,N°17,p96.

[4]-Bartuseiciene Llona, Sakalyte evelina, (2013): Organizational assessment : effectiveness Vs efficiency, conceptual paper, scientific literature review, Social transformations in contemporary society,Vol01,p50.

[5]-دريدي أحلام،(2018):دور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية-دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة،الجزائر،ص10.

[6]-بكوش لطيفة،مرجع سبق ذكره،ص13،14.

[7]-ضيف الله محمد الهادي وآخرون،(2017): دور الانتاجية في تنمية تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، الجزائر،المجلد1،العدد1،ص100.

[8]-بوعافية عادل،مرجع سبق ذكره،ص75.

ثالثاً–الملائمة: يرتبط مفهوم الأداء بمدى الوصول إلى الأهداف المحددة، وذلك من منظور الكفاءة والفعالية، وفقا لهذا المنطلق فإنه لابد من التنسيق بين مختلف الجوانب التي تعبر عن الأداء، والتي تتمثل في الأهداف ومدى ملائمة الوسائل المستعملة لبلوغ تلك الأهداف وهو ما يطرح إشكالية الملائمة لتحقيق نتائج المرغوب فيها،[1] ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (07): مثلث الأداء (العلاقة بين الكفاءة والفعالية والملائمة)

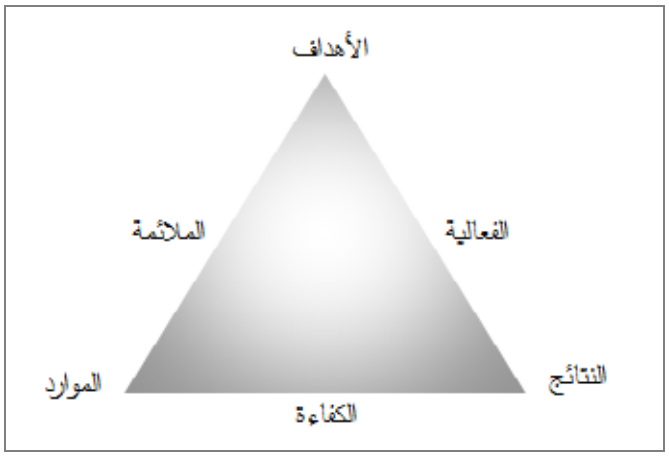

Source : Héléne loning and all,(2013):contrôle de gestoin : des outils de gestoin aux pratiques organisatoinnelles, 4e éditoin, Dundu, paris, p07

وعليه يمكن القول أن الأداء يرتبط بالعديد من المصطلحات ذات الصلة الوثيقة به، والتي تساهم في توضيح وتحديد مفهومه، حيث يتم الاعتماد في قياس مدى فعالية المؤسسة على مقارنة بين النتائج المحققة والأهداف المسطرة، أما كفائته فيتم تحديدها بناءاً على مدى مساهمة الموارد المتاحة في تحقيق النتائج فهي بذلك تبحث عن العلاقة بين الموارد والنتائج المحققة، وبالنسبة للملائمة فهي تشير إلى مدى التناسق الموجود بين الموارد المتاحة والأهداف المسطرة.

المطلب الثالث: أنواع الأداء والعوامل المؤثرة فيه

بالنظر إلى تعدد المقاربات المرتبطة بالأداء والمعايير التي يُنظر ويُفهم من خلالها، فإن تحديد وفهم الأدء وحده لا يكفي، وإنما لابد من تحديد أنواع وجملة العوامل التي تؤثر فيه، حتى تتمكن المؤسسة من تحديد درجة تأثير تلك العوامل على أدائها.

[1]-بومجان عادل،(2016): تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جينرال كابل-بسكرة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر،ص50،51.

أولاً- أنواع الأداء: بعد عرض التعاريف المختلفة لمفهوم الأداء والتي تتنوع بتنوع وجهات النظر، إتضح تعدد تصنيفات هذا المفهوم نظرا لتعدد المعايير التي تم اعتمادها من طرف الباحثين، ومنه لابد من تحديد اطار نظري متكامل لتلك التصنيفات والمعايير.

1-حسب معيار الشمولية: تم تقسيم الأداء المؤسسة وفقا لمعيار الشمولية الى نوعين أداء كلي وأداء جزئي وهما كالتالي:

1-1-الأداء الكلي: عبر "ديفيد" "David" عن الأداء الكلي على أنه "نتائج الأنشطة التي يتوقع أن تقابل الأهداف الموضوعة"،[1] وهذا يعني أن الأداء الكلي يتضمن الانجازات التي تم تحقيقها بمساهمة جميع العناصر والأنظمة الفرعية داخل الأنشطة،[2] حيث ينظر العديد من الباحثين للأداء الكلي للمؤسسة بأنه نتيجة تفاعل أداء الأنظمة الفرعية، ومنه لا يمكن حصر النتائج المحققة في الأداء إلى على عنصر واحد دون غيره من العناصر المساهمة في تحقيق ذلك، ويستخدم الأداء الكلي مجموعة من المؤشرات للحكم على مدى بلوغ المؤسسة لأهدافها الشاملة وكيفية الوصول لذلك من خلال مؤشرات الربحية، النمو...[3]

1-2-الأداء الجزئي: حسب المقارنة النظامية فإن كل ظاهرة تعتبر نظاما وحسب "ميلاس" "Mèlèse " فإن "النظام هو مجموعة من العناصر المتداخلة والمتبادلة التأثير والموجهة نحو تحقيق الهدف"، حيث من خلال هذا المنظور ينظر إلى أداء المؤسسة من منظور بطاقة الأداء المتوازن إلى الأداء المالي، الأداء التسويق، العمليات الداخلية، النمو والتعلم والعلاقات المحددة للنتيجة،[4] حيث أن مجموع ذلك يحقق الأداء الكلي،[5] ويتم التعبير عن الأداء الجزئي بأداء الأنظمة الفرعية، التي تمثلها الوظائف الموجودة داخل المؤسسة، والتي سيتم عرض أنواعها وفقاً للمعيار الوظيفي.

2-حسب المعيار الوظيفي: يتم تصنيف الأدوات لهذا المعيار على أساس التنظيم السائد في المؤسسة باعتباره المحدد للنشاطات والوظائف التي تمارسها المؤسسة ووفقا لهذا ينقسم الأداء إلى:

[1]-وائل محمد صبحي إدريس، طاهرمحسن منصور الغالي،(2009): أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، عمان، الأردن، ص39.
[2]-بوبعاية حسان، الهاشمي بن واضح،(2022): مراجعة الأداء في المؤسسات الاقتصادية، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر،ص108.
[3]عبد المالك مزهزده،(2001): الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد1، ص89.
[4]-عادل بومجان،(2016)، مرجع سبق ذكره،ص51.
[5]-بوعافية عادل،ص87.

2-1-أداء وظيفة الانتاج: يتحقق الأداء في وظيفة الانتاج عند تمكن المؤسسة من التحكم في معايير الجودة اللازم توفرها في المنتجات وأسلوب العمل وبيئة العمل،[1] وتصل المؤسسة إلى الأداء الجيد في وظيفة الانتاج من خلال كفائتها وفعاليتها في الوصول إلى الأهداف المسطرة وذلك بزيادة حجم الانتاج وجودته مع التخفيض في تكلفة ووقت الانتاج.[2]

2-2-أداء الوظيفة المالية: تسعى الوظيفة المالية للبحث عن مصادر تمويل مناسبة لاحتياجات المؤسسة وبأقل تكلفة ممكنة،[3] ويتجسد الأداء المالي في قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية عالية وتوفير السيولة مع تخفيض التكاليف واحداث التوازن المالي، ويؤكد لفلام "M . LFlame" أن الأداء المالي يعبر عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية بأقل تكلفة مالية، وينعكس هذا الأداء في الصحة المالية للمؤسسة من خلال تحقيق توازن المالي وأعلى مستوى من المردودية. [4]

2-3-أداء وظيفة الموارد البشرية: تتمثل أهمية هذه الوظيفة في استقطاب العمالة التي تحتاجها المؤسسة بالكفاءة المطلوبة والحجم المناسب، باعتبار المورد البشري عنصر هام لتسيير باقي موارد المؤسسة بها بفعالية وكفاءة، إضافة إلى أن استمرارية المؤسسة وتطورها متعلق بسلوك أفرادها،[5] لهذا فهو مورد استراتيجي يحقق التميز في أداء المؤسسة، ما يوجب تحديد مستوى أدائه وتحديد نقاط قوته وضعفه وانعكاسات ذلك على إنتاجية وفعالية المؤسسة. [6]

2-4-أداء الوظيفة التسويقية: يعبر هذا الأداء عن قدرة المؤسسة على تلبية احتياجات المستهلكين، ومدى تأثير هذه الوظيفة على تحقيق الرضا والولاء لمنتجاتها من خلال الإستراتجية التسويقية المتبعة وحملاتها الإعلانية، إضافة إلى بناء صورة وسمعة جيدة للمتعاملين مع المؤسسة. [7]

2-5-أداء وظيفة العلاقات العمومية: يهتم هذا الأداء بالأطراف التي تتعامل مع المؤسسة والمتمثلين في المساهمين، والعمال، العملاء، الموردين...وغيرهم، حيث يقاس الأداء بالنسبة للمساهمين بالعوائد المرتفعة للسهم واستقرار توزيع الأرباح، أما الأداء حسب الموظفين فيتعلق بخلق بيئة عمل ملائمة ورفع معنويات

[1]-العياشي زرزار، بوعويش سميرة،(2020): استعمال مقياس ستة سيجما لقياس جودة الأداء، الطبعة الأولى، منشورات ألفا للوثائق، عمان، الأردن،ص84.
[2]-الهام يحياوي،(2005): الجودة كمدخل لتحسين الأداء الانتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية-دراسة ميدانية لشركة الاسمنت عين التوتة (باتنة)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد5، ص152.
[3]-الهاشمي بن وضاح،مرجع سبق ذكره،ص125.
[4]-بوعافية عادل،مرجع سبق ذكره، ص87.
[5]-الهاشمي بن وضاح،مرجع سبق ذكره،ص125.
[6]-بومجان عادل،(2016): ص54..
[7]-وائل محمد صبحي ادريس،طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره،ص202.

العاملين، أما الموردين فالأداء بالنسبة لهم هو ضمان استمرارية التوريد واحترام آجال الدفع، وبالنسبة للعملاء فيتمثل الأداء في استلام المنتجات بالنوعية الجيدة وبالحجم ووالوقت المناسب.[1]

3- حسب معيار المصدر: يتضمن هذا المعيار نوعين من الأداء ويتمثلان في:

3-1-الأداء الداخلي: يتمثل في مجموع الأداءات المرتبطة بالمحيط الداخلي للمؤسسة، ويشمل أداء الموارد البشرية، الأداء المالي، الأداء التقني،[2] والتي تنشأ نتيجة استخدام المؤسسة لمواردها بغية تحقيقها لأهدافها وهو ما يربط الأداء بالكفاءة،[3] ومنه يمكن القول أن الأداء الداخلي هو نتيجة تفاعل مختلف أداءات الأنظمة الفرعية.[4]

3-2-الأداء الخارجي: يتعلق الأداء الخارجي بأداء المتغيرات الموجودة خارج المؤسسة والمتمثلة في أداء الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها، والتي غالبا ما يكون لها تأثير على الأداء الداخلي للمؤسسة، ويظهر الأداء الخارجي من خلال النتائج الجيدة المحققة كزيادة حجم المبيعات لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتظهر الآثار التي تنتج عن العوامل الخارجية المرتبطة بالكفاءة في استخدام الموارد المتاحة،[5] والفعالية بارضاء زبائن من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى.[6]

4-حسب معيار الطبيعة: يتصف الأداء وفقاً لمعيار الطبيعة إلى عدة أنواع وفقا للمجال الذي يتم تحديده ويمكن تلخيصها في:

4-1-الأداء الاقتصادي: تمارس المؤسسة نشاطاتها بهدف تحقيق الأداء الاقتصادي والذي يتجسد في بعض نواتجها المتمثلة في الانتاج، الربح، القيمة المضافة، حصتها السوقية، رقم أعمالها إضافة إلى تخفيض استخدام مواردها والمتمثلة في: رأس المال، العمل، الموارد الأولية، التكنولوجيا بهدف تحقيق الكفاءة. [7]

---

[1]-عشي عادل،(2003): الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم حالة مؤسسة الكوابل ببسكرة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،ص21.

[2]مومن شرف الدين، (2012): دور الادارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات باتنة-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامهة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،ص52.

[3]-Jivan Alexandeu, Toth Maria,(2013) : Specific Approcher of productivity in services, values of several comparative inducation,annais of faculty,university of oradera,Vol 1,N°1,p468.

[4]-مومن شرف الدين، المرجع السابق،ص52.

[5]- عبد الحليم مزغيش،(2012): تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،ص26.

[6]-Jivan Alexandeu, Toth Maria, Op.Cit,p448.

[7]-عشي عادل، مرجع سابق،ص22.

4-2-الأداء الاجتماعي: يعتبر الضغط والقيود المفروضة على المؤسسة من طرف الموظفين وأصحاب المصلحة في المحيط الخارجية سبب في ادماج المؤسسة لأهداف هذا الطابع الاجتماعي ضمن خططها واستراتيجياتها، وهو ما يطلق عليه بالأداء الاجتماعي، والذي يهدف إلى تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.[1]

4-3-الأداء التكنولوجي: يتعلق الأداء التكنولوجي بما يمكن للمؤسسة تحقيقه في مجال تكنولوجي معين، من خلال بلوغها الأهداف المسطرة والقدرة على السيطرة على تكنولوجيا محددة أو تطويرها.

4-4-الأداء السياسي: تتمكن المؤسسة من تحقيق أدائها السياسي، من خلال المزايا التي يمكن تحقيقها عن طريق وسائل سياسية، كتمويل الحملات الانتخابية وايصال أشخاص معينة للحكم بهدف استغلال امتيازاتهم لصالح المؤسسة.[2]

ثانيا- العوامل المؤثرة في الأداء: تسعى المؤسسات لتحسين أدائها وبلوغ أهدافها وهو ما يستوجب التعرف على العوامل التي تؤثر على الأداء،[3] وباعتبار هذا الأخير أحد مكونات نشاطات المؤسسة فهو يخضع لمجموعة من العوامل التي قد تؤثر فيه ايجابياً أو سلبياً،[4] منها ما هو داخلي يمكن التحكم فيه وبالتالي يمكن زيادة الآثار الايجابية له أو تخفيض آثره السلبي ومنها، ما هو خارج عن تحكم المسيرين يقتضي التكيف معه لضمان البقاء والاستمرارية،[5] وتنقسم العوامل المؤثرة في الأداء إلى:

1-عوامل داخلية: تتمثل العوامل الداخلية التي تؤثر على أداء المؤسسات الاقتصادية في مختلف العناصر التي لها علاقة بالمحيط الداخلي لها،[6] ونظراً لارتباط هذه العوامل ببعضها البعض وتأثُرها بعوامل أخرى من البيئة الخارجية،[7] فإن التحكم المطلق فيها أمراً في غاية الصعوبة، لكن التحكم النسبي فيها ممكن لزيادة الآثار الايجابية لها والحد من الآثار السلبية،[8] وبناء عليه يمكن تصنيف العوامل الداخلية الخاضعة لتحكم المؤسسة إلى ما يلي:

---

[1]-نوبلي نجلاء،(2015): استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للحبوب ببسكرة-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر،ص146،147.

[2]-نوبلي نجلاء، نفس المرجع،ص147.

[3]-مساعدية عماد،(2020): أثر استراتيجية تمكين الموارد البشرية في تحسين الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة بعض المؤسسات-أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر،ص82.

[4]-محادي عثمان، مرجع سابق،ص79.

[5]-نجلاء نوبلي،المرجع السابق،ص147.

[6]-بن خليفة حمزة،(2018): دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقيين أداء المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2011-2015)،أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر،ص65.

[7]- نجلاء نوبلي،المرجع السابق،ص147.

[8]- بن خليفة حمزة، المرجع السابق، ص65.

1-1-العوامل التقنية: تتمثل في مختلف العناصر والمتغيرات التي لها علاقة مباشرة بوظائف المؤسسة الاقتصادية، والمتعلقة بنوع التكنولوجيا التي تعتمد عليها في عملياتها الانتاجية أو في معالجة معلوماتها، وتتعلق بمدى إعتماد المؤسسة على التقنية والآلات مقارنة بالعوامل المتوفرة الأخرى ومدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات الزبائن من حيث نوع، الشكل وتغليف المنتج ونوعية المواد المعتمد عليها في عملية الانتاج، إضافة إلى قدرة المؤسسة على خلق تناسب وتوافق بين طاقاتها الإنتاجية والتنسيق بين باقي أنشطتها، وغيرها من العوامل التي يمكن للمؤسسة التحكم فيها. [1]

1-2-العوامل البشرية: تعتبر الموارد البشرية أهم الموارد التي تعتمد عليها المؤسسة في ممارسة نشاطاتها وتقديم منتجاتها، كونها تؤثر في مختلف عمليات الانتاج والمسؤولة عن استخدام باقي موارد المؤسسة والتنسيق فيما بينها، وأن القرارات التي تتخذها الموارد البشرية والنشاطات التي تمارسها تلعب دور كبير في تحديد نوعية وكمية الانتاج وهو ما يتوقف عليه استمرارية المؤسسة، تنافسيتها ونموها، لهذا تعمل المؤسسة على جذب الكفاءات البشرية والسعي لتنمية مهاراتهم وكسب ولائهم لأن هذا المورد يتعلق بعوامل داخلية أخرى تؤثر على أداء المؤسسة[2] وتتمثل فيه:

أ-بيئة العمل: تتعلق بمكونات البيئة الداخلية التي تحيط بالفرد وتؤثر في ممارساته لوظيفته، من علاقات اجتماعية، تنظيمية، نظام الاتصال، نظام الحوافز والتي لها تأثير قوي على سلوك المورد البشري وأدائه وبالتالي على الأداء الكلي للمؤسسة.

ب-طبيعة العمل: وتعبر عن مدى أهمية الوظيفة التي يمارسها الفرد وكثافة العمل الموكل له والمقابل الذي تدفعه المؤسسة له والفرص الممنوحة له للترقية، وهو ما يترتب عنه خلق توافق بين الفرد والعمل الذي يؤديه، وسيزيد من ولائه ودافعيته نحو الانتاج والتطوير ما يؤثر ايجابيا أو سلبيا على أداء المؤسسة.[3]

2-عوامل خارجية: يقصد بالعوامل الخارجية تلك العوامل والمتغيرات التي تقع في البيئة الخارجية للمؤسسة والتي لا تملك المؤسسة القدرة على مراقبتها والتحكم فيها، والتي قد تكون في شكل فرص يؤدي اقتناصها من طرف المؤسسة وحسن استغلالها الى تحسين أدائها ويعود عليها بنتائج إيجابية، أو قد تكون

[1]-عبد المليك مزهوده،مرجع سبق ذكره،ص94.
[2]-شيكاوي سهام،(2007): الثقافة التنظيمية وتأثيرها على أداء المنظمة، مذكرة ماجستير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،ص57.
[3]- زنوح أحمد،(2011):إشكالية صناعة القرار وأثرها على أداء المنظمة-دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز بالجلفة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دخلب، البليدة، الجزائر،ص131.

في شكل تهديدات ينجر عنها آثار سلبية أين يستوجب على المؤسسة العمل على تجنبها وتقليل آثارها عليها،[1] وتتمثل هذه العوامل في العناصر والمتغيرات التالية:

2-1-العوامل الاقتصادية: تعتبر العوامل الاقتصادية أحد أكثر العوامل تأثيرا على أداء المؤسسة الاقتصادية، يرجع ذلك الى طبيعة نشاطها، ولاعتمادها على البيئة الاقتصادية لتوفير مواردها وتصريف منتجاتها، وتنقسم العوامل الاقتصادية إلى نوعين: عوامل اقتصادية عامة تتمثل في النظام الاقتصادي للبلد الذي تنشط فيه المؤسسة، معدلات التضخم فيها، ومعدلات النمو الاقتصادية المحققة، وغيرها من العوامل التي تتشارك فيها المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها وحجمها، وعوامل أخرى اقتصادية ترتبط بقطاع النشاط الذي تمارس فيه المؤسسة الاقتصادية نشاطها والتي تتمثل في شدة المنافسة، وفرة الموارد الأولية، الكفاءات البشرية، مستوى الأجور وغيرها من العوامل التي تؤثر مباشرة في أداء المؤسسة على المدى القصير.[2]

2-2-العوامل الاجتماعية والثقافية: تتلقى العوامل الاجتماعية والثقافية قدرا من الأهمية لا تقل عن أهمية العوامل الاقتصادية وتأثيرها على أداء المؤسسة، يرجع ذلك إلى أهمية البعد الاجتماعي في المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة وقدرته على التأثير في العوامل الأخرى، وتتمثل العوامل الاجتماعية والثقافية السائدة في البيئة الخارجية للمؤسسة في عادات وتقاليد المجتمع، قيم وقناعات الأفراد، حاجات هؤلاء الأفراد، مواقفهم ومستويات التربية والذكاء الذين يتميزون بها، وغيرها من العوامل التي ترتبط بثقافة المجتمع وممارساتهم، وهو ما يجعل عملية حصرها والتحكم فيها أمرا صعباً، وإنما تسعى المؤسسة إلى فهمها وتفسيرها للتعرف على كيفية التعامل معها واستخدامها بما يؤثر ايجابيا على أداء المؤسسة ويحد من آثارها السلبية عليه. [3]

2-3-العوامل السياسية والقانونية: تلعب هذه المتغيرات دورا بارزا في التأثير على نشاط المؤسسة، من خلال انعكاساتها المفاجئة والسريعة على أدائها، فالاستقرار السياسي والأمني للبلد الذي تنشط فيه والأطر القانونية السائدة، والسياسة الخارجية لها، وغيرها من العوامل التي ترتبط بالأطر التشريعية والتنفيذية ومدى ممارسة الحريات تتحكم في قدرة المؤسسة على استغلال الفرص المتاحة خارجها والحد من

[1]-محادي عثمان،مرجع سابق،ص80.
[2]-قطاف عقبة،(2019): دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،ص110.
[3]- عبد المليك مزهوده،مرجع سبق ذكره،ص92

التهديدات التي قد تكون لها انعكاسات سلبية على أداء المؤسسة، وهو ما يبين أهمية الاستقرار السياسي والتشريعي وتأثيره في أداء المؤسسة واستمراريتها. [1]

2-4-العوامل التكنولوجية: تحظى العوامل التكنولوجية المتماثلة في المعارف العلمية، البحث العلمي، الاختراعات، الابداع والابتكار على مستوى المؤسسات، بأهمية كبيرة في ربط المؤسسة بالمحيط الذي تنشط فيه، باعتبار التكنولوجيا التي تستخدمها في نشاطها تلعب دورا كبيرا في تحديد نوعية المنتجات ومستوى التكاليف، وتحديد النظم المستخدمة في معالجة المعلومات والتي تؤثر في زيادة أو تخفيض مستوى الأداء، لذا يستوجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية، والسعي للمساهمة في التطوير واستخدامها في العمليات الاقتصادية، لكي لا ينحصر دورها في المتابعة بل يمتد للبحث والتطوير وتشجيع الابداع الداعم للتحسين والتطور المستدام لمختلف الممارسات البشرية والأدوات التقنية.[2]

المطلب الرابع: الأداء الكلي في المؤسسة

إن انتقال مفهوم التنمية المستدامة من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، أدى إلى تطور مفهوم الأداء على مستوى المؤسسات، بحيث أصبح مفهوماً أكثر شمولية يعبر عن ضرورة احداث توازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بهدف تحقيق التميز للمؤسسات وزيادة قدرتها على مواكبة التغيرات في بيئتها، إلى جانب تلبية احتياجات وتطلعات أصحاب المصلحة، وفي هذا السياق يطلق على هذا الأداء "بالأداء الكلي" أو "الأداء المستدام" والذي سيتم التطرق الى مفهومه وأبعاده في مايلي.

أولاً- مفهوم الأداء الكلي: إستناداً على منطلق أن أداء المؤسسة لم يعد يقتصر على الأداء المالي فقط من خلال تحقيق الربحية التي يريدها المساهمين من رقم الأعمال وحصة السوق، بل إتسع المفهوم ليصبح أكثر شمولية آخذا بعين الإعتبار أبعاد إجتماعية وبيئية،[3] ليصبح الحديث عن الأداء الكلي للمؤسسة، الذي تعدى الأداء الإقتصادي، ليحمل في طياته مجموع الأداءات الفرعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمؤسسة.[4]

يعد الأداء الكلي مصطلح حديث النشأة، يرتبط بالنقاش حول الأعمال والبيئة والمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات، والتي تهدف إلى إضافة جوانب الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي (أي ركيزة التنمية

[1]- عبد المليك مزهوده،مرجع سبق ذكره،ص92.
[2]-قطاف عقبة،مرجع سابق،ص67.
[3]-Angèle Dohou, Nicolas Berland, (2007): Mesure de la performance globale des entreprise, provider by research paper in economics, Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité,France,p.3
[4]- قبايلي أمال، مرجع سبق ذكره، ص 79.

القابلة للاستقرار)، فهو يشتمل بشكل أساسي على الأنشطة المتعلقة بالتزام المؤسسة بالتوجه نحو ادماج التنمية المستدامة ضمن ممارساتها إلى جانب التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.[1]

وحسب "كابيلوتي" "Cappelletti" "الأداء الكلي" هو مزيج متوازن من الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي يساهم في بقاء واستمرارية المؤسسة في التنمية طويلة الأجل"، وبالتالي فالأداء الكلي يأخذ في الحسبان توقعات التنمية المستدامة بأبعادها الأساسية، إلى جانب المنطق التقليدي من النوع الاقتصادي.[2]

حيث عرفت مجموعة العمل التابعة لهيئة التخطيط العام الأداء الكلي بأنه "غاية أو هدف متعدد الأبعاد، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية والمجتمعات، الى جانب الاهتمام بالموظفين، ليكون في هذه الحالة الأداء الكلي متعدد الأبعاد والجهات الفاعلة ولايمكن تحديده بمقياس أحادي".[3]

وحسب "كابرون وكواريل" "Capron et Quairel" فإن الأداء الكلي هو"أداة لتقييم تنفيذ المؤسسة لاستراتيجيات التنمية المستدامة المعلن عنها"؛ كما ينظر له على أنه يعبر عن مساهمة المؤسسة في أهداف التنمية المستدامة، التي تقع ضمن اطار المسؤولية الاجتماعية، ومن الناحية النظرية فهو التكامل والتوازن بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.[4]

ومن وجهة نظر "بيرسي" "Persais" يشير الأداء الكلي الى "كونه اتفاقية اجتماعية يتم ابرامها والتفاوض بخصوصها من قبل المؤسسة ومختلف الأطراف ذات المصلحة"، وفي هذا السياق فان تحقيق الأهداف المسطرة للأداء الكلي، يتطلب التزام جميع الفاعلين (أصحاب المصلحة) بتبني مبادئ التنمية المستدامة، بحيث أن اتخاذ قرار من أحد الأطراف الفاعلة دون مشاركة الباقي لن يكون مقبولاً ومنطقيا، الا في حالة الاتفاق المشرك بين جميع الأطراف من مساعدين، موظفين، موردين...[5]

---

[1]-WAGNER, Marcus, (2010): The role of corporate sustainability performance for economic performance: A firm-level analysis of moderation effects. Ecological Economics, vol. 69, no 7, p02.

[2]-Yvon Pesqueux,(2020): De la performance, France, p10, sur sute : https://shs.hal.science/halshs-02612883/document?fbclid=IwAR2s7cBz1Cgw8jcjlDhV4c3a079WdpELhaG5sXSBHLnwiHtvMz8dbqOxlFA

[3]- HOUAM née kheldoun Hadjila, (2017): Evaluatoin de la performance flobale des entreprises par la valeur : une approche par la logique floue, thèse de doctorat, faculté sciences economiques et sciences de gestion, Universite Badji mokhtar - ANNABA, Algerie, p91-92.

[4]-Oubal Redouane, (2022): Mesure de la performance globale dans une entreprise socialement responsable : une synthèse de la littérature, international journal of frinancial accountability, econommics, managelent, and auditing, Aud 4, N°1, p66.

[5]-Moez ESSID,(2009): les Mecanismes de controle dela performance globale : le cas des indicateurs non financiers de le RSE, thèse doctorat en sciences de gestion, Université Paris-Sud - Faculté Jean Monnet, (PESOR), Octobre, p83.

وعليه فإن الأداء الكلي يعكس الالتزامات التي يجب على المؤسسة الوفاء به، بحيث تتجاوز من خلاله التزاماتها القانونية والاقتصادية،[1] ويعبر الأداء الكلي للمؤسسة عن تحقيق مصالح وتطلعات كافة الأطراف ذات المصلحة من موظفين وزبائن ومجتمع لمحلي وبيئة طبيعية، بإعتبار أن تحقيق التوازن بين مختلف أبعاد الأداء تعكس في نهاية الأمر تحليل الأداء في اطار التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية بالمستدامة.[2]

بالنسبة إلى "سانت بيير وكاديوكس" "St-Pierre and Cadieux" فإن مفهوم الأداء الكلي يجمع بين "أهداف النمو الاقتصادي، وخلق القيمة لأصحاب المصلحة، والبقاء، والحفاظ على السمعة، ورضا العملاء، وتعزيز رفاهية الموظفين، الامتثال للقواعد الأخلاقية ، والتوازن بين الصحة المالية والمشاركة الاجتماعية واحترام البيئة"، بمعنى آخر، الأداء الكلي هو تعبير عن قدرة المؤسسة على التوفيق بين الأداء المالي وغير المالي، وفي نفس السياق، يعرفه "بلوم" "Blum"على أنه "قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بالمعنى الواسع والجمع بطريقة متوازنة بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يساهم في بقائها وتطورها".[3]

حيث يتضمن الأداء الكلي التفاعل الحاصل بين المتغيرات الثلاث لتنمية المستدامة، فالأداء الإقتصادي يعمل على خلق قيمة مستدامة نتيجة التعامل مع جميع الأطراف ذات المصلحة، أما الأداء الإجتماعي فيتمثل في العدالة الإجتماعية، من خلال جذب والمحافظة على العمال، إحترام حقوق الإنسان...، في حين أن الأداء البيئي ينتج عن المحافظة على الموارد الطبيعية، بيع منتجات صديقة للبيئة. ومنه فالأداء الكلي يبحث عن إحداث تكامل للأداء بطريقة شاملة، هذا الإدماج أو التكامل يتحقق بالتجانس والتناسق بين الأبعاد الثلاث(الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية).[4]

ثانياً–مكونات الأداء الكلي: بإعتبار الأداء مفهوم مركب ينطوي على الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، ويعكس قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج المستهدفة والتي تتوافق مع استراتيجية المؤسسة في ظل تبنيها مفهوم التنمية المستدامة، فإن مكونات الأداء الكلي تتمثل فيما يلي:

---

[1]-Haddaden Mehdi, Kechad Rabah, (2021): L'opérationnalisation de la performance globale des entreprises : quel role pour démarche qualité, cas de trois entreprises algériennes, les cahiers du cread, Vol37, N°03, p13.

[2]-سلفاوي بدرة، (2018): محاولة تقييم الأداء الشامل للمؤسسة (دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية العاملة خلال الفترة(2011-2015)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص76.

[3]-BOUBAKARY, Ben, (2020): Filemanagement inclusif, levier de performance durable de l'entreprise? AGRH 2020 :31ème congrès de l'AGRH à Tours du 3 au 5 mars 2021 Vers une approche inclusive de la GRH ?, p05. https://agrh2020.sciencesconf.org/data/pages/Boubakary.pdf

[4]-مقيطع حمزة، (2017): مرجع سبق ذكره، ص12.

1-الأداء الاقتصادي: ينظر للأداء الاقتصادي إلى كونه مرتبط بالحصول على أقل تكلفة للإنتاج، وأفضل جودة ممكنة وأعلى قيمة مضافة أو مزيج من الثلاثة، يمكن أن يعبر أيضا عن الاستخدام الفعال لموارد الشركة، والذي يتم قياسه من خلال إنتاجية الآلات والعمال، أي بالإنتاج الذي تم الحصول عليه لمعدل معين من استخدام العمالة ورأس المال.[1]

وحسب "سفال" "Savall" يعكس الأداء الاقتصادي النتائج التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية ومؤشرات التنافسية والجودة، الفعالية والكفاءة.[2]

الأداء الاقتصادي هو تعبير عن قدرة المؤسسة على البقاء وتحقيق أهدافها، وأحد أهم أسباب وجودها،[3] يتيح للمؤسسة امكانية تلبية حاجات وتطلعات أصحاب المصلحة (مساهمين وعملاء، موردين) وكسب ثقتهم، وغالباً ما يتم الاعتماد على القوائم المالية لقياسه.[4]

2-الأداء الاجتماعي: يعكس الأداء الاجتماعي الرسالة الاجتماعية للمؤسسة وتجسيدها على أرض الواقع بما يتماشى والقيم الاجتماعية،[5] التي تتعلق بخلق مزايا للعملاء، الى جانب خدمة الفقراء والمعوزين، وتحسين جودة وملائمة الخدمات المالية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. [6]

كما يهتم الأداء الاجتماعي بالسبل التي تدير من خلالها المؤسسة انعكاسات أعمالها سواء السلبية أو الايجابية على المحيط الذي تنشط في اطاره، وعليه فإن الطريقة التي تعتمد عليها المؤسسة في إدارة تلك الانعكاسات قد تؤثر على رفاهية المجتمع من جهة وعلى أعمالها من جهة أخرى.[7] إلى جانب ذلك يعبر الأداء الاجتماعي عن سعي المؤسسة نحو تحقيق أهداف ذات طابع اجتماعي اتجاه عملائها، موظفيها وأصحاب المصلحة الآخرين والمجتمع بصفحة عامة.[8]

---

[1]- HOUAM née kheldoun Hadjila,Op.Cit, p93

[2]- Cappelletti Laurent, (2006): le contrôle de gestion socio- économique de la performance : enjeux, conception et implantation, finance contrôle stratégie, Vol 9, N° 1,p137.

[3]-قراوي أحلام، مرجع سبق ذكره، ص69.

[4]-سلفاوي بدرة، مرجع سابق، ص78.

[5]- LEONARD Matt, et al, (2009): Social Performance Management (SPM) Toolkit Manual, MicroSave – Market-led solutions for financia service,p03.
http://staging.microsave.net/files/pdf/Social_Performance_Management_Toolkit_Manual.pdf

[6]-ECLOF Internatoinal, (2018): Social performance management, in a purposive way, p08. Sur site: https://eclof.org/wp-content/uploads/2018/05/ECLOF-SPM-Framework-Document.pdf 23/03/2023

[7]-سفير محمد وآخرون، (2018): آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الافصاح عنه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 4، ص5.

[8]-Veena Yamini A, (2014): Handbook on Social Performance Management for Board of Directors: A guide to what, why and how of Board's role in guiding senior management on implementation of SPM in microfinance institutions, p03.

ويمكن القول أن الأداء الاجتماعي هو ترجمة لما تقدمه المؤسسة للمجتمع الذي تعمل في اطاره، تهدف من خلاله إلى ترسيخ القيم الاجتماعية المتعلقة بتحسين حياة الفقراء والعملاء وعائلاتهم، توفير الفرص لمختلف فئات المجتمع، تحسين جودة المنتجات المقدمة من طرف المؤسسة، وعليه فالأداء الاجتماعي للمؤسسة يعكس درجة رضا الموارد البشرية وتماسكهم.[1]

3-الأداء البيئي: تسعى المؤسسة من خلال الأداء البيئي إلى التقليل من الآثار السلبية على البيئة، المترتبة عن منتجاتها أو عملياتها المختلفة، وذلك من خلال ترشيد استهلاك المواد الأولية والطاقة، والحد من المخاطر التي قد تصيب البيئة، والتركيز على ادارة مخلفاتها واعادة تدويرها، وتجدر الاشارة إلى أن تبني المؤسسات مثل هذه الممارسات يمنحها مصداقية أكبر من طرف المجتمع الذي تنشط فيه، إلى جانب تحسين سمعتها واعطاء نظرة عن كونها مؤسسات ذات أداء بيئي فعال.[2]

وحسب منظمة الإيزو يعبر الأداء البيئي عن "النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمؤسسة" [3] فهو بذلك يعكس المحصلة النهائية لكيفية تعامل المؤسسة مع البيئة بشكل سلي أو ايجابي.

بالنسبة "لليلي شين" "Lilly SCHEIN" فإن الأداء البيئي "يعبر عن كل تأثير للمؤسسة على البيئة سواء كان ذلك إيجابيا أو سلبيا"، فهو أحد الطرق العملية التي يمكن الاعتماد عليه من طرف المؤسسة لتحقيق أهدافها المسطرة والمرتبطة بالمجال البيئي. [4]

[1]-فاتح غلاب، مرجع سبق ذكره، ص39.

[2]-محمد علي معروج، (2014): دور اليقظة التنافسية في تطوير الأداء المستدام للمؤسسة الصناعية-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الصيدلانية خلال الفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف1، كلية الكلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ص 59.

[3]-محمد لمين بن الطاهر، رشيدة شعبان، (2021):الادارة البيئية كآلية لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد14، العدد03، ص33.

[4]-محمادي وليد، تيجاني بالرقي، (2021): محاسبة الادارة البيئية كاطار لربط بطاقة الأداء المستدام المتوازن والافصاح عن الأداء البيئي المستدام في المؤسسة الاقتصادية –مقاربة بيئية اجتماعية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21، العدد01، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص234.

الشكل(08): مكونات الأداء الكلي للمؤسسة

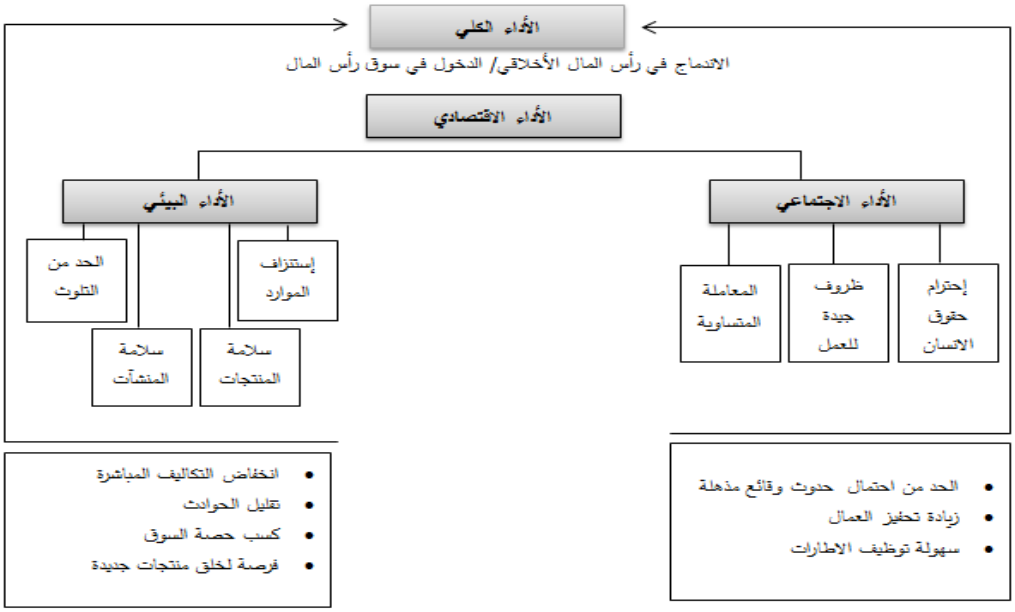

Source : Angèle Dohou, Nicolas Berland,(2007): Mesure de la performance globale des entreprise, provider by research paper in economics, Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité,France,p11.

يشمل مفهوم الأداء الكلي مراعاة ثلاث أبعاد أساسية متمثلة في الأداء الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي، حيث يعكس مساهمة المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تنطوي على تحقيق التوازن بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وبالتالي عدم الفصل بين الأداء الإقتصادي والإجتماعي والبيئي في المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق فوائد إجتماعية وبيئية.

ثالثا-العوامل المحددة للأداء الكلي في المؤسسة: حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق الأداء الكلي على مستواها، ينبغي لها أن تكون ملمة بكافة العوامل المؤثرة في هذا الأداء والتي غالبا ما تكون وفق المجال الذي تعمل المؤسسة فيه، ويمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية وخارجية كما يلي:

1-العوامل الداخلية : وهي العناصر التي تستطيع المؤسسة التحكم فيها وتتمثل في:

1-1-العوامل الإدارية: وتتمثل في الهيكل التنظيمي والعمليات الادارية، وخلق بيئة عمل محفزة للرفع من أداء العاملين، إلى جانب استغلال الفرص وتجنب التهديدات التي يتم تحديدها من قبل المؤسسة بشكل مسبق.[1]

[1]- مومن شرف الدين، (2019): تقييم مسار الادارة المندمجة كمدخل لتحسين الأداء الشامل في المؤسسات الجزائرية –دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ص17-18.

1-2-العوامل التشغيلية: وتتمثل في العمل على تحقيق الكفاءة البيئة من خلال عقلنة استهلاك الطاقة، والاستغلال الأفضل للموارد، والحد من الآثار البيئية السلبية الناتجة عن نشاط المؤسسة.

1-3-العوامل الاقتصادية: وتتضمن حرص المؤسسة على تقليل التكاليف، وفتح المجال للإبداع التكنولوجي للرفع من أدائها.[1]

2-العوامل الخارجية: وهي العوامل التي تقع في البيئة الخارجية للمؤسسة وتتمثل في:

2-1-العوامل السوقية: وتنطوي على التفرد والتميز في المنتجات والخدمات والدخول إلى أسواق جديدة، زيادة الوعي في المجال الأخلاقي والمجتمعي لدى العملاء والتوجه نحو الاستهلاك الأخضر، وتتضمن أيضا سمعة وصورة المؤسسة في السوق الذي تنشط فيه، كما تسعى المؤسسة الحصول على اليد العاملة الكفؤة.

2-2-العوامل الحكومية: وتتضمن التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة بهدف تنظيم عمل المؤسسة والذي يكون له تأثير على هذه الأخيرة.

2-3-العوامل المتعلقة بالأطراف ذات المصلحة: وتمثل في تسهيل الوصول إلى المعلومات بشفافية، الافصاح عن أنشطة المؤسسة حتى وإن كان بعضها ذو تأثير سلبي على المجتمع والبيئة، إلى جانب الاعتماد على قوانين العمل الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.[2]

رابعاً- أهداف الأداء الكلي: تتعدد الأطراف المرتبطة بالأداء الكلي للمؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلاله، وعلى هذا الأساس يمكن عرض تلك الأهداف فيما يلي:

1-الأهداف المتعلقة بالمساهمين: السعي نحو تحقيق مردودية عالية على أموال المستثمرين، أما بالنسبة للمؤسسات غير الربحية فإنها تسعى جاهدة لتحقيق أكبر منفعة للمجتمع.

2-الأهداف المتعلقة بالعملاء: يكمن الهدف من الأداء الكلي المؤسسة في خلق القيمة من وجهة نظر العملاء، وذلك بالعمل على إرضائهم وتلبية رغباتهم وتطلعاتهم من منتجات وخدمات وكسب ثقتهم ولائهم لضمان الاستمرار في تعاملهم معها.

[1]-مومن شرف الدين، (2019): نفس المرجع، ص17-18.
[2]- نفس المرجع، ص17-18.

3-الأهداف المتعلقة بالعمال: العمل على كسب ولاء العاملين واشعارهم بروح الانتمائهم للمؤسسة، إلى جانب تحسين أوضاعهم المادية، النفسية والاجتماعية.

4-الأهداف المتعلقة بالمجتمع: تسعى المؤسسة من خلال أدائها الكلي متعدد الأبعاد الى تفعيل دورها في خدمة المجتمع والوفاء بالتزماتها اتجاهه، وذلك بتحسين الظروف المعيشية وزيادة رفاهية الأفراد وتحسين مستواهم العلمي، الثقافي والأخلاقي وتوعيتهم اجتماعيا، وبالتالي تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة لدى الأفراد المتعاملين معها.

5-الأهداف المتعلقة بالبيئة: اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي تساهم في المحافظة على الموارد غير المتجددة وتقليل الآثار السلبية والأضرار والملوثات التي تؤثر على البيئة التي تتواجد فيها المؤسسة، الأمر الذي يساهم في تحسين سمعة المؤسسة أمام المجتمع وأمام الرأي العام بصفة عامة.[1]

المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء للوصول إلى تحسينه

يرتبط نجاح المؤسسة بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة، ما يستوجب تحديد استراتيجيتها بدقة وتوفير الامكانيات اللازمة لتنفيذها في ظل متغيرات البيئة الخارجية والداخلية، وحتى تحقق المؤسسة غاياتها لابد من قياس وتقييم أدائها، لتحسين مركزها التنافسي وتحديد المجالات التي تتطلب تطوير وتحسين أدائها الكلي، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لأهم العناصر المتعلقة بقياس وتقييم الأداء من مفاهيم وصعوبات تعترض المؤسسة والمؤشرات التي يتم الإعتماد عليها في عملية القياس والتقييم التي يتم من خلالها الحكم على النتائج المحققة وصولاً الى تحسين الأداء، ولهذا الغرض تم تقسيم المبحث الى أربع مطالب، خصص المطلب الأول: قياس وتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، أما المطلب الثاني فسيتطرق لمؤشرات قياس وتقييم الأداء في المؤسسة، في حين يعرض المطلب الثالث، مؤشرات ونماذج قياس الأداء الكلي في ظل التنمية المستدامة، وبالنسبة للمطلب الرابع فقد تم تخصيصه لعرض مفاهيم تحسين الأداء.

المطلب الأول: قياس وتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية

تعتمد قدرة المؤسسة على تحديد المستويات التي تم الوصول إليها ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخطط لها على عملية قياس أدائها، التي تعد مطلب أساسي في عملية التقييم بهدف تحديد الانحراف والوصول إلى المستوى المرغوب من التحسين، وفي هذا السياق سيتم التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بقياس وتقييم أداء المؤسسة.

[1]-قراوي أحلام، مرجع سبق ذكره، ص74.

أولاً– مفهوم تقييم الأداء: أجمع العديد من الباحثين بأن عملية تقييم الأداء جزء من الرقابة على الأهداف المحققة من طرف المؤسسة، حيث تهتم الرقابة بتوجيه أنشطة المؤسسة لتحقيق غايتها، من خلال تقييم الأداء باستقراء معايير ومؤشرات المعلومات الرقابية لاتخاذ قرارات جديدة وتصحيح الممارسات الخاطئة، وتأكيد الممارسات السليمة التي تحقق الأهداف المسطرة.[1]

وقد تم تعريف تقييم الأداء على أنه "العملية التي تسعى لتحديد الايجابيات والسلبيات المرتبطة بالوصول الى الأهداف وتحسين مستويات الأداء"؛[2] في حين يعرفه آخرون على أن تقييم الأداء عملية تهدف لمقارنة الأداء المحقق بالأداء المخطط له، من أجل تحديد عوامل القوة ونقاط الضعف في أداء المؤسسة وتحديد مساهمة الأداء في الاستمرارية وتطور المؤسسة"؛[3] وحسب كاظم جاسم العيساوي فإن تقييم الأداء "هو تحديد مقياس يمكننا من معرفة مدى تحقيق أي مشروع للأهداف التي أقيم من أجلها، ومقارنة النتائج المحققة بالأهداف المسطرة لتحديد الانحرافات، أسبابها ومعالجتها".[4]

كما يعرف تقييم الأداء على "أنه دراسات التي تحدد قدرة وكفاءة المؤسسة في تسيير نشاطاتها في مختلف الجوانب الادارية، الانتاجية، التقنية والتسويقية وغيرها في مدة زمنية محددة وتمكنها من تحويل المدخلات الى مخرجات ذات نوعية جيدة وبالكمية المطلوبة مع قدرتها على تطوير كفاءاتها وتحسين مركزها التنافسي مع مرور الوقت"؛[5] وتعكس عملية تقييم الأداء قياس الأداء المحقق بالنتائج المخطط لها بهدف رسم صورة واقعية للممارسات الحالية ومعرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة وتنفيذ الخطط الموضوعة لضمان اتخاذ القرارات السليمة وتصحيح الأخطاء. [6] وبناء على التعريفات السابقة نستنتج أن:

- تتضمن عملية تقييم الأداء مدخلات تتمثل في الأداء المستهدف ومخرجات تعبر عن الأداء الفعلي.
- تستهدف تقييم الأداء الكشف عن فجوة الأداء الناتجة عن الانحرافات بين الفعل والأداء المستهدف.
- يتمكن المقيم من خلال عمليه تقييم الأداء من التعرف على أسباب فجوات الأداء وطرق معالجتها.[7]

[1]- محمود عبد الفتاح رضوان،(2013): تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر،الطبعة الأولى، القاهرة،مصر،ص10.
[2]-سيد محمد جاد الرب،(2009):استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء (الأطر المنهجية والتطبيقات العلمية)،دار الفكر العربي، مصر،ص31.
[3]-أبو قحف عبد السلام،(2002): أساسيات التنظيم والادارة، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر،ص483.
[4]-العيساوي كاظم جاسم،(2008): الاقتصاد الاداري، دار الميسرة للنشر والتوزيع،عمان، ص250.
[5]-مجيد جعفر الكرخي،(2010): تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسبة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص31.
[6]- محمود عبد الفتاح رضوان،المرجع السابق،ص11.
[7]-بلاسكة صالح،(2017): فعالية مجالس الإدارة في تقييم الأداء الشامل لشركات المساهمة الجزائرية-دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر،ص143.

ثانياً– مفهوم قياس الأداء: إهتم العديد من الباحثين والكتاب بوضع مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تتميز بالتعدد والتنوع، لاعتمادها من قبل جميع المؤسسات لقياس أدائها، إذ تعتبر هذه الأخيرة عملية ذات أهمية كبيرة لانعكاسها على تحقيق الأهداف،[1] حيث يعتبر قياس الأداء أمرا ضروريا يقوم عليه تقييم الأداء، ويقصد بالقياس تحديد قيم رقمية للأشياء والأحداث طبقا لقواعد محددة ومتوافقة مع خصائص الأشياء موضع القياس؛[2] إذ يعرف قياس الأداء على أنه "المراقبة المستمرة لانجازات برامج المؤسسة وتوثيقها عموماً والتقدم نحو تحقيق الغايات المخطط لها خصوصا"؛[3] ويعرف قياس الأداء "كونه عملية تسمح باكتشاف وتحسين الأنشطة المؤثرة على ربحية المؤسسة، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالأداء السابق والمستقبلي للمؤسسة، بغرض تقييم مدى تحقيق المؤسسة للأهداف المخطط لها حاليا"؛[4] كما تم تعريفه على أنه "عملية جزئية ترتبط بنشاط إداري أشمل هو الرقابة، حيث تبحث هذه الأخيرة عن مدى توافق الأداء المحقق مع الأداء المخطط له وفقا لمعايير محددة، وتتحدد على أساسها الانحرافات، أسبابها، المسؤول عنها وطرق علاجها، ومنه يعتبر قياس الأداء هو إستقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية واتخاذ القرارات التصحيحية".[5]

وتساعد عملية قياس الأداء في المؤسسة على التعرف على مجموعة من المميزات المتمثلة في:

–مدى تحقيق احتياجات الزبائن من جانب نوعية المنتجات والخدمات.

–فهم العمليات التي تؤديها المؤسسة والتعرف على المشاكل التي تواجهها.

–ارتباط القرارات المتخذة بالواقع على مستوى المؤسسة واسنادها للمستندات والوثائق.

–تحديد المستويات والوظائف التي تعمل بكفاءة والتي تحتاج الى تحسين وتطوير.

–التأكد من الوصول الى التحسين والتطوير المخطط له وتحديد التحسينات التي تم تنفيذها.

–تحديد المشكلات التي لم تتمكن مؤشرات الأداء من تحديدها لتطوير معايير قياس الأداء. [6]

ثالثاً–أهمية تقييم الأداء في المؤسسة: تساهم عملية تقييم الأداء في معرفة مدى المواءمة والتناسق بين الأهداف المحققة والمخطط لها وتكمن أهمية تقييم الأداء في:

[1]-الجريحي أحمد سليمان محمد، (2012): تحسين الأداء الاستراتيجي للمنظمة الصناعية في اطار تطبيق استراتيجيات التصنيع البيئي (استراتيجيات التصنيع الأخضر أنموذجا)، منشور في مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد،الموصل،المجلد5،العدد9،ص227.

[2]-مدحت أبو النصر،(2008): الأداء الاداري المتميزن المجموعة العربية للتدريب والنشر،مصر،ص150.

[3]-وائل محمد صبحي ادريس،طاهر محسنن منصور الغالبي،مرجع سبق ذكره،ص69.

[4]-عبد الرحيم محمد،(2011): قياس الأداء المتوازن وإدارة التميز في القطاع الحكومي،دورية دراسات أمنية،العدد5،ص237.

[5]-نور أحمد،(1999): مبادئ محاسبة التكاليف الصناعية، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر،ص52.

[6]- عبد الرحيم محمد، المرجع السابق،ص243،244.

1-توفير قاعدة معلومات واسعة الاستعمال: تتمكن المؤسسة من خلال تقييم الأداء إلى بناء قاعدة معلومات تستخدمها في التخطيط والرقابة باعتمادها على مؤشرات تمكنها من قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المسطرة.[1]

2-التركيز على الأهداف المسطرة: من خلال مساعدة المؤسسة على فهم الاستثمارات التي تقوم بتنفيذها والأهداف المحققة منها وتكوين رؤية واضحة للاستراتيجية الملائمة والبرامج الخاصة بها.[2]

3-إيجاد معيار للمقارنة: تسمح عملية تقييم أداء المؤسسة بتحديد المعيار المناسب لاجراء المقارنة بين الاقسام داخل المؤسسة أو بين المؤسسة ومنافسها.

4-التعرف على أسباب الانحراف: تكمن عملية تقييم الأداء القائمين عليها من التعرف على أسباب الفجوات في الأداء بغرض ايجاد الطرق الملائمة لمعالجتها واتخاذ القرارات السليمة.[3]

5-حل المشاكل: تستخدم عملية تقييم الأداء المعلومات الاستراتيجية التي توفرها لاتخاذ القرارات الصحيحة والتعرف على المجالات التي تتطلب اهتماما وتركيزا أكثر لزيادة الآثار الايجابية ومواجهة المشاكل.[4]

6-مقياس لنجاح المؤسسة: تعبر عملية تقييم الأداء عن مدى نجاح المؤسسة من خلال تحديد ما تم تحقيقه من أهداف وحرصها على تحقيق الكفاءة والفعالية لإستمرارية المؤسسة وتطويرها.[5]

7-التحسين يستوجب التقييم: تسمح عملية التقييم بمعرفة التموقع الاستراتيجي للمؤسسة في بيئة نشاطها،[6] والبحث عن أساليب لتحسين أدائها وتقوية مركزها التنافسي اعتمادا على نتائج تقييم الأداء.[7]

8-التقييم الذاتي: حيث تتمثل أهمية قياس وتقييم أداء العمليات المنجزة في تحديد ما تم انجازه من البرامج وتحديد التحسينات التي ينبغي إجراؤه.[8]

9-المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يعكس تقييم الأداء في المؤسسة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق ذلك من خلال زيادة إنتاجها وتخفيض التكاليف، تخفيض

[1]-الهاشمي بن وضاح،مرجع سبق ذكره،ص136.
[2]-وائل محمد صبحي إدريس، طاهرمحسن منصور الغالي،مرجع سبق ذكره، ص70.
[3]-نفس المرجع،ص126.
[4]-وائل محمد صبحي إدريس، طاهرمحسن منصور الغالي،مرجع سبق ذكره، ص70.
[5]- الهاشمي بن وضاح،مرجع سبق ذكره،ص136.
[6]- الهاشمي بن وضاح،مرجع سبق ذكره،ص137.
[7]- وائل محمد صبحي إدريس، طاهرمحسن منصور الغالي،مرجع سبق ذكره، ص72.
[8]- عبد الرحيم محمد،المرجع السابق،ص229.

الاسعار لزيادة القدرة الشرائية والدخل الوطني، التقليل من التأثيرات السلبية على الوقت الجهد والموارد لتعميم الفائدة على جميع الأطراف. [1]

رابعاً-متطلبات نجاح عملية قياس وتقييم الأداء: قياس وتقييم أداء المؤسسة يستلزم توفر مجموعة من العناصر، التي تساهم في تقييم دقيق للأداء واتخاذ قرارات سليمة ومعالجة الانحرافات، وتعتبر هذه العناصر من المتطلبات الضرورية لتحديد المسؤوليات والوصول إلى النتائج المستهدفة والتي تتلخص في:

1-وضوح الأهداف: تقوم المؤسسة بصياغة استراتيجياتها وفقا لرؤيتها وأهدافها التي تتطلب الوضوح وقابلية التجسيد، كما يجب أن توازن بين طموح المؤسسة وامكانياتها المتاحة.

2-هيكل تنظيمي واضح: يعتبر وضوح وبساطة الهيكل التنظيمي من المتطلبات الأساسية لنجاح تقييم الأداء، وتحديد مسؤوليات وصلاحيات جميع الموظفين دون تداخل المسؤوليات.

3-توفر الكفاءات: تعمل المؤسسة على تكوين عمالها وتأهيلهم في مجال تقييم الأداء لتوفير الكفاءة اللازمة لعملية التقييم، الملمة بنشاط المؤسسة والتطبيق الصحيح للمعايير والمؤشرات.

4-توفر نظام متكامل للمعلومات: تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات والبيانات اللازمة، إضافة إلى نظام معلومات متكامل وفعال يضمن لها الحصول على المعلومات في الوقت المناسب معالجتها وتوفيرها لكافة المستويات لاتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.[2]

5-وضع آليات واضحة لتقييم الأداء: حتى تكون عملية تقييم الأداء ضمن مسارها السليم، لابد من انتهاج اجراءات وآليات تحددها المؤسسة تتلائم وهيكلها التنظيمي، وتكون الأساليب المتبعة واضحة، منتظمة ومتناسقة بين جميع المستويات الادارية، وهو ماينعكس على جدية وموضوعية القرارات المرتبطة بعملية تقييم الأداء.

6-توفر نظام حوافز: ينعكس وجود نظام حوافز مادية أو معنوية على الربط بين الأهداف المحققة والمخطط لها، لأن قيام مثل هذه الأنظمة داخل المؤسسة يزيد من قوة وجدية القرارات المتخذة بخصوص تصحيح مسار نشاطات المؤسسة والارتقاء بها الى المستوى المطلوب.[3]

[1]- الهاشمي بن وضاح،مرجع سبق ذكره،ص137.
[2]-مجيد جعفر الكرخي،مرجع سبق ذكره،ص42-43.
[3]- مجيد جعفر الكرخي،مرجع سبق ذكره،ص43.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس وتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية

يتطلب تقييم أعمال المؤسسة، قياس أدائها وتحديد مدى تطورها توفر مؤشرات،[1] يتم الاعتماد عليها لجمع المعلومات الخاصة بالتدفقات المالية والمادية، بغرض تحسين أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل. [2]

أولا- مفهوم مؤشرات قياس الأداء: تعددت التعاريف الواردة بخصوص مفهوم المؤشرات المعتمد عليها في قياس الأداء، ومن خلال مايلي يمكن عرض أهمها:

حيث تعرف مؤشرات الأداء على أنها "مجموعة البيانات الدقيقة والمفيدة، التي تستخدم للتعبير عن وضعية معينة"،[3] كما أنها تعبر "عن المعلومات التي توجه الأفراد نحو تنظيم أنشطتهم وتقييمها وتحقيق الأهداف المسطرة". [4] وتعرف مؤشرات الأداء بأنها "السمات والخصائص المعتمدة من قبل المؤسسة لقياس التقدم في البرامج والخطط وتحقيق النتائج"؛[5] ويقترح "تايلور وميرسون وماسي" "Tylor et Merson et Massy" أن تكون مؤشرات الأداء نسب مئوية أو قيم كمية يمكن من خلالها مقارنة موقف المؤسسة الاستراتيجي، ومنه فمؤشرات الأداء تعد مقياس مرجعي يعبر عن صيغة كمية. [6]

ومن خلال التعريفات السابقة، تتضح أهمية مؤشرات الأداء كونها أداة مهمة تساعد المؤسسة على الوصول إلى أهدافها، من خلال تنفيذ استراتيجيتها لتمثل همزة وصل بين المؤسسة وأصحاب المصالح بانتهاجها للتصرفات التي تخدم جميع الأطراف،[7] وتقيس هذه المؤشرات النتائج من خلال شكلين أساسيين هما:

-**مؤشرات المخرجات:** وهي المعايير التي تستخدمها المؤسسة لقياس مدى تحقيقها للمخرجات والتي يعبر عنها بمعادلات ومستوى الإنتاج.

[1]-إي جريدي بوج،كيمبرلي بنجهام هول،(2012): الجودة والمسؤولية في التعليم العالي: تحسين السياسة وتطوير الأداء، ترجمة أسامة إسبر، دار العبيكان،المملكة العربية السعودية، ص287.

[2]- Naciri Oumaima,and all,(2015): Démarche de constructoin d'un système d'indicateur de performance pour le pilotage du processus productoin appliction appliquée à une station de conditionnement des fruits et légumes destinés à l'export, 11e congres internaional de genie industriel-CIGI2015,Québec,Canada,p03.

[3]-Claude Alazard,Sépari Sabine,(2010) :contrôle de gestoin,DCG11,Dundo,paris,p559.

[4]-ريغة أحمد الصغير،(2014): تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن مع دراسة حالة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة2، الجزائر،ص39.

[5]-المرجوشي أيتن محمود سامح،(2008): تقيم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية،دار النشر للجامعات، مصر،ص36.

[6]-إي جريدي بوج،كيمبرلي بنجهام هول،المرجع السابق،ص287.

[7]-بن عامر صافية،(2020): مساهمة نظام الانتاج في الوقت المحدد (JIT) في تحسين أداء المؤسسات الصناعية.دراسة مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية،أطروحة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،ص61.

-**مؤشرات النتائج:** وهي المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى تحقيق الخدمات التي تقدمها المؤسسة للأهداف المنتظرة، والمتمثلة في مدى الرضا عن مستوى الخدمات المقدمة، عدد المترددين على الجهات الحكومية وغيرها. [1]

ثانيا- خصائص مؤشرات الأداء في المؤسسة: حسب "أرمسترونج وبارون" " Armstrong & Baron " فإن مؤشرات قياس الأداء تتوفر على جملة من الخصائص المتمثلة في:

-أن تكون مقاييس الأداء مرتبطة بالأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها والتي تقود أداء الأعمال.

-أن تكون واضحة من قبل الأفراد والمسؤولين داخل المؤسسة.

-التركيز على المخرجات السلوكيات والانجازات القابلة للقياس والتي يتم تحديدها وفقا للأهداف المسطرة.

-أن تكون محددة بدقة وتعبر عن الغرض الذي وضعت لأجله.

-أن توفر البيانات اللازمة والتي تستخدم كأساس للتغذية الراجعة.

-أن تكون شاملة وتلم بجميع جوانب الأداء.[2]

-أن تكون واقعية وفي حدود امكانيات المؤسسة يتم تحقيقها في فترة زمنية مقبولة.

-أن تكون قابلة للتحقيق وتركز على القيم الاستراتيجية للمؤسسة بدلاً من المسائل الثانوية.

-أن تكون قابلة للقياس متنوعة كمية ونوعية.[3]

ثالثا-معايير مؤشرات الأداء : أشار "فيكسال وآخرون" "fiksel and all" إلى أنه يجب توفر مجموعة من المعايير التي تساعد المسؤولين لتحديد أفضل المؤشرات التي تستخدم في عملية القياس والتي تتلخص في:

1-**الشمولية:** إذ يجب ان تغطي مؤشرات قياس الأداء جميع جوانب نشاطات المؤسسة وتمس الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسة لبلوغها.

[1]-الزنط يحي عطة،(2019): إدارة أداء المؤسسات الحكومية: مدخل تميز الأداء المؤسسينحو بناء نموذج لتمييز أداء الجهاز الاداري المصري في ضوء رؤية مصر 2030،المنظمة العربية للتنميو الادارية،جامعة الدول العربية،جمهورية مصر العربية،ص88.

[2]-Michel Armstrong,(2000) :performance management :Key strategies and partical guidelines,Second edition, Kogan , Britain,p54.

[3]-القاضي هيفاء بنت سليمان،(2014): مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية:مشروع التأسيس للجودة والتأهيل للاعتماد المؤسسي والبرامجي، المملكة العربية السعودية،عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي،ص19،20.

2-الفعالية: ويقصد بها قدرة المؤسسة للوصول الى المعلومات والبيانات الضروريه للقياس من المصادر المتوفرة بسهولة وبتكاليف منخفضة.

3-إمكانية السيطرة عليها: وهي معرفة المؤسسة وقدرتها للتأثير على النتائج المنتظرة من قبل الفريق المسؤول.

4-القوة: تتضح قوة المؤشرات الأداء من خلال المامها بقياس المدخلات العمليات والنتائج المتحصل عليها.

5-الوضوح: ومعناه قابلية فهم هذه المؤشرات بطريقة سهلة من قبل العاملين داخل المؤسسة أو الأطراف ذات المصلحة خارجها.

6-القدرة على التحكم فيها: حيث ينبغي التركيز على مجموعة المؤشرات الأساسية لقياسها وتحديد الحد الأدنى المطلوب.[1]

رابعاً- أنواع مؤشرات قياس الأداء : حتى تتمكن المؤسسة من دراسة أنشطتها وتقييمها، وتوفير المعلومات الخاصة بها من أجل تحديد النقائص ومستوياتها، تم تحديد نوعين من مؤشرات القياس تتلخص في:

1-المؤشرات المالية: تعد أحد أنظمة القياس التقليدية والتي تهتم بالنتيجة النهائية كالربح المحقق من النشاط الممارس،[2] ولقد اهتمت المؤسسات بهذه المؤشرات لاعتمادها على تعظيم ثروة المساهمين، من خلال حساب العائد على الاستثمار والقيمة الاقتصادية المضافة، وتسمح المؤشرات المالية في تفسير نتائج القياس التشغيلي، التي تستعمل في قياس تحقيق المؤسسة لأهدافها الاستراتيجية، إلى جانب ذلك تسمح للمؤسسة بمقارنة النسب والمؤشرات المالية لسنتها الحالية مع السنوات المالية لتحديد مدى التقدم المحرز في أدائها، أو إجراء المقارنة بواسطة تلك النسب والمؤشرات بينها وبين المؤسسات الأخرى بغية معرفة تموقعها في السوق،[3] كما تعمل على تحديد تأثير القرارات من خلال وحدات قياس قابلة للمقارنة، كربط نظام الأجور والحوافز بالأداء والنتائج المحققة، وهو ما يؤدي الى تحسين أداء العاملين وتحقيق

[1]-Joseph Fiksel, Jeff Mcdaniel, Catherine Mendenhall, (1999):Measuring progress Towards sustainability:principles,process,and best practices,Battelle,Greening of industry network conference best practice proceeding,p10.

[2]-بلاسكة صالح،مرجع سبق ذكره،ص147.

[3]-وائل محمد صبحي ادريس،طاهر محسن منصور الغالبي،مرجع سبق ذكره،ص178.

الأهداف الاستراتيجية، وتعمل على استغلال الموارد بشكل أمثل لتحقيق الأهداف المتوقعة بكفاءة وفعالية.[1]

وبالرغم من المزايا التي حققتها هذه المؤشرات إلا أنها تعرضت لانتقادات بسبب محدوديتها في القياس والتي تعود إلى:

-تركيزها على تخفيض التكاليف والرفع من كفاءة العمالة، حسب استغلال الآلات والسعي لتعظيم الأرباح مهملة بذلك الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة.

-عدم الارتباط بالواقع، وعجزها عن قياس متغيرات عديدة تساهم في دعم الموقع التنافسي للمؤسسة.

-عدم الاهتمام باحتياجات ورغبات المستهلكين، لمحدودية المقاييس المالية وعدم قدرتها على تحقيق مستويات جودة عالية.

-الاعتماد على مؤشرات الربحية كمؤشر أساسي لقياس أداء المؤسسة بالرغم من كونه لا يعكس المستوى الحقيقي لفعالية كفاءة النظام لعجزه عن توفير البيانات الدقيقة لمستوى الأداء.[2]

-تركيزها على الأنشطة الممارسة وعدم الاهتمام بالقيم الحالية والمستقبلية وهو ما يعيق تحسين العمليات التشغيلية واستخدامها في اتخاذ القرارات.

-عدم ترجمة أداء المؤسسة وذلك راجع لعدم إلمامها بالعوامل المساهمة في نجاح وتطوير مهارات الموظفين وكفاءة العمليات التشغيلية.

-عدم القدرة على الوصول الى القياس الدقيق والشامل لتقييم الأداء واتخاذ القرارات السليمة لمحدودية المؤشرات المالية. [3]

2- المؤشرات غير المالية: إن عدم قدرة المؤشرات المالية على تفسير بعض الظواهر في أداء المؤسسة، وعدم قدرتها على الإلمام بكل جوانب نشاطاتها،[4] أدى الى البحث عن مؤشرات تعنى بالأبعاد الأساسية للأداء الاستراتيجي، التي لا يمكن للمؤشرات المالية التعبير عنها، وتوفر المؤشرات غير المالية معلومات

[1]-عريوة محاد،(2011): دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية دراسة مقارنة بين:ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،ص18.

[2]- بوريش نصر الدين،(2017): تحسين مؤشرات أداء نظام الانتاج لأقلمة المؤسسة الصناعية مع تحولات المحيط-دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جينرال كابل -بسكرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ص ص73- 74.

[3]-عريوة محاد،المرجع السابق،ص18.

[4]-هاملي عبد القادر،(2017):ثر ادارة الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري،أطروحة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر،ص120.

حول الأداء في شكل بيانات غير مالية مثل: الحصة السوقية، رضا العميل، دوران العمل والابداع وغيرها من البيانات،[1] وتكمن أهمية المؤشرات غير المالية في ربط أهداف المؤسسة مع استراتيجيتها والاهتمام بجميع جوانب نشاطات المؤسسة، ومع هذا فانها تنتقد أحيانا لعدم وجود علاقة بينها وبين الأسباب التي أدت الى النتائج المتوصل إليها، وهو ما يخفض من موضوعية المؤشرات غير المالية.[2]

ومنه نستنتج أن استمرارية المؤسسة وتطورها يعتمد على قدرتها على التكيف مع المتغيرات البيئية، من خلال توفير نظام قياس فعال يتصف بالاستباقية في كشف الأخطاء والانحرافات، أسبابها ويبحث في علاجها، وهو ما يقتضي التكامل بين المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية،[3] وتوفير الأدوات والطرق التي تستخدم في قياس وتقييم الأداء الكلي للمؤسسة كبطاقة الأداء المتوازن وغيرها من النماذج، التي يمكن الاعتماد عليها في إعطاء صورة واضحة حول مستوى الأداء التي تم التوصل إليه بغية تحسينه والارتقاء به.

المطلب الثالث: مؤشرات ونماذج قياس الأداء الكلي في ظل التنمية المستدامة

تتطلب عملية قياس الأداء وتقييمه تحديد جملة من المؤشرات، لمعرفه ما تم انجازه من الأهداف المسطرة، إضافة إلى ذلك يتم التعرف على درجة التحسين والتطور التي تتطلبه أحد نشاطات المؤسسة، لهذا وجب الاهتمام بدراسة المؤشرات وفق النماذج التي يمكن للمؤسسة الاستعانة بها لتحديد مدى قدرتها على تحقيق برامجها وأهدافها في الفترة الزمنية المناسبة.

أولاً–مؤشرات قياس الأداء الكلي في المؤسسة: تطور مفهوم الأداء في المؤسسة إلى مفهوم أكثر شمولاً، أدى إلى تعدد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في عملية القياس، حيث يمكن عرض أهم المؤشرات التي تعمل على اعطاء صورة واضحة عن أداء المؤسسة، والتي غالبا ما تكون متوافقة مع أهداف واستراتيجية المؤسسة فيما يلي:

1–مؤشرات قياس وتقييم الأداء الاقتصادي: تعبر مؤشرات الأداء الاقتصادي عن معطيات كمية تترجم وضعية المؤسسة في صورة نتائج وحسابات، تعكس مدى بلوغها الأهداف المخطط لها، حيث ترتكز على تعظيم الأرباح وتحسين الوضع الاقتصادي للأطراف ذات المصلحة، وتنقسم مؤشرات قياس وتقييم الأداء إلى نوعين مؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة.

[1]-بلموهوب خديجة،(2012): دور التعلم التنظيمي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،ص49.
[2]-هاملي عبد القادر،المرجع السابق،ص120.
[3]-هاملي عبد القادر،المرجع السابق،ص121.

1-1-المؤشرات التقليدية لقياس وتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسة: تعبر هذه المؤشرات عن مختلف التعاملات ذات الطابع الاقتصادي والمالي للمؤسسة، حيث تتيح فرصة تغيير الوضع الاقتصادي للأطراف ذات المصلحة، وتعد النسب المالية من أكثر المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في تقدير الوضعية المالية للمؤسسة وقياس أدائها المالي.

1-1-1-النسب المالية: يقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين تربطهما علاقة أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الاحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر الى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة. [1]

أ-مؤشرات السيولة: تعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، يكمن الهدف من إيجاد هذه النسب في امكانية تحديد مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم، وهو مؤشر مهم لتقييم أدائها المالي وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة، والذي يتم تحديه من خلال مقدار النقد السائل المتوفر لديها، أو من الأصول القابلة للتحول إلى نقد في مدة قصيرة و بأقل خسارة ممكنة مقارنة بتكلفة شرائها، وتتلخص في مجموعة النسب التالية: [2]

جدول (02): مؤشرات السيولة

نسب السيولة	الهدف منها	المعادلة
نسبة السيولة العامة	تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها بطيئة التحول إلى سيولة (قيم الإستغلال المتمثلة في المخزونات) وسريعة التحول إلى سيولة (كالقيم القابلة للتحقق) والسائلة (القيم الجاهزة)، الديون قصيرة الأجل.	السيولة العامة = الأصول المتداولة /الديون قصيرة الأجل
نسبة السيولة المختصرة	تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في	نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) /

[1]- مبارك لسلوس، (2004): التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص44.
[2]-نفس المرجع،ص46

	القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق)، والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الإستغلال (المخزونات).	.الخصوم المتداولة))
نسبة السيولة الجاهزة (الحالية)	توضح هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل، بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزونات الى سيولة جاهزة ، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة (القيم القابلة للتحقيق) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق كأن تطلب من كل زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة	السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة المتداولة)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مبارك لسلوس، (2004)، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص44.

ب–نسب النشاط: يتم من خلال هذه النسب تقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم، فتحديد هذه النسب يساهم في زيادة قدرة المؤسسة على استخدام الموارد المتاحة في شراء الأصول والاستخدام الأمثل لها وبالتالي تعظيم العائدات من المبيعات(الكفاءة والفعالية)، ومن خلال الجدول التالي سيتم ذكر البعض من هذه النسب:[1]

جدول (03): نسب النشاط

نسب النشاط	الهدف	المعادلة
معدل دوران المخزون	يشير هذا المعدل الى عدد المرات التي يتم فيها تداول كل وحدة نقدية مستثمرة في المخزون خلال الفترة المالية، حيث كلما زاد معدل دوران المخزون، كلما زادت درجة سيولة المخزون فارتفاع هذا المقياس يدل على سرعة تصريف	• معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات/ متوسط المخزون • معدل دوران النخزون=(تكلفة المبيعات/ مخزون بداية المدة +

[1]- أيمن الشنطي، عامر شقر، (2007): مقدمة في الادرة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، ص159.

	المخزون	مخزون نهاية المدة) / 2
متوسط فترة التخزين	يقيس هذا المؤشر عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة بالمخازن من لحظة شرائها وتوريدها للمخازن حتى تاريخ بيعها، وذلك بالإعتماد على معدل دوران البضاعة، فكلما زاد معدل دوران البضاعة قلت فترة تخزينها، وبصفة عامة تشير زيادة فترة التخزين على انخفاض درجة سيولة المخزون وتدني حركة تصريف المخزون والعكس صحيح.	متوسط فترة التخزين= عدد أيام السنة (360 يوم)/ معدل دوران المخزون
معدل دوران مجموع الأصول	ويشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتحقيق ايرادات، وعليه تسمح هذه النسبة بقياس حجم الإيرادات التي تنتج مقابل كل وحدة نقدية تم استثمارها في الأصول.	معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات/ مجموع الاصول
معدل الدوران للأصول المتداولة	يعبر عن درجة كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها المتداولة لتوليد الايرادات.	معدل دوران الأصول المتداولة= صافي المبيعات/ مجموع الأصول المتداولة
معدل دوران صافي رأس المال العامل	تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة استخدام رأس المال العامل لتوليد الإيرادات، حيث تؤدي زيادة معدل دوران رأس المال العامل إلى زيادة صافي المبيعات بمقدار عدد مرات دوران رأس المال العامل المستخدم في تمويل هذه المبيعات.	معدل دوران صافي رأس المال = صافي المبيعات/ صافي رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-زياد رمضان، محمود الخلايلة،(2013): التحليل والتخطيط المالي، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهدرة، مصر، ص128.

-مجدي الجعبري،(2014):التحليل المالي المتقدم، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،ص 127.

-أيمن الشنطي، عامر شقر، (2007): مقدمة في الادرة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية، ص159.

ج-نسب المردودية: يفسر مفهوم المردودية بتقارب النتائج الى الوسائل المعدة للحصول على هذه النتائج.

المردودية= النتيجة / الوسائل X 100

وهناك مؤشرين أساسين بمكن استعمالهما في تحليل مردودية المؤسسة:

-**المردودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن أداء الأصول الإقتصادية للمؤسسة، باعتبار أنها توضح العلاقة بين النتيجة الصافية ومجمل الأصول المستخدمة في تحقيقها، فهي بذلك تعبر عن كفاءة استخدام الموارد المتاحة في المؤسسة وضمن مدة زمنية معينة.[1]يمكن قياسها من خلال الصيغة التالية: [2]

المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية/ الاصول الاقتصادية

وعليه فإن المردودية الإقتصادية تعكس قدرة المؤسسة على توليد الربح بإستخدام أصولها الإقتصادية، بحيث كلما كانت النتيجة مرتفعة وموجبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها.[3]

-**المردودية المالية:** تقاس نسبة المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة كما يلي: [4]

المردودية المالية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

يطلق عليها كذلك بنسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، حيث تعبر عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة، وتعد من أهم النسب التي على أساسها يتخذ الملاك قرار الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسبا.[5]

د-نسب هيكل رأس المال: من خلال هذه النسب يتم تحديد مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، حيث أن انخفاض قيمة القروض بالنسبة للأصول اشارة على أن الوضع المالي للمؤسسة جيد، وفي نفس الوقت يدل هذا على انخفاض المخاطر المتعلقة باستحقاق الديون والتي من المحتمل أن تواجهها المؤسسة، [6]و يمكن تلخيص هذه النسب في الجدول التالي:

[1]-سعيد رحيم، زينب خلدون، (2018): دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الاسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد1، ص59.

[2]-خميسي شيحه، (2010): التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 90.

[3]-سعيد رحيم، زينب خلدون، المرجع السابق، ص59.

[4]- خميسي شيحه، نفس المرجع، ص90.

[5]-صافية بومصباح، (2021): تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) (ATM)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد8، العدد2، ص226.

[6]-مساعدية عماد، المرجع السابق، ص136.

جدول (04): نسب هيكل رأس المال

نسب هيكل رأس المال	الهدف	المعادلة
نسبة الديون	تحديد الأهمية النسبية للأموال التي يقدمها الدائنين لتمويل الأصول.	نسبة الديون= اجمالي الديون/ اجمالي الأصول
نسبة الديون طويلة الأجل	تحديد مدى نجاح إدارة المنشأة في تحقيق الموازنة العامة.	نسبة الديون طويلة الأجل= الديون طويلة الأجل/ حقوق الملكية
درجة الرفع المالي	معرفة مدى الاقتراض طويل الأجل مثل سندات أوراق الدفع.	درجة الرفع المالي= التمويل الدائن/ التمويل الدائن +التمويل المساهمة
عدد مرات تغطية الأرباح للفوائد	تحديد قدرة المنشأة على سداد قيمة الفوائد المستحقة عليها.	عدد مرات تغطية الأرباح للفوائد= الربح قبل الضرائب والفوائد/ الفوائد السنوية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-مساعدية عماد، المرجع السابق، ص136.

-محمد الفاتح محمود بشير المغربي، (2022):التحليل المالي، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ص23.

بعد الاشارة إلى بعض المؤشرات المالية التي يتم الإعتماد عليها في تقييم الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة من قبل المحللين والمستثمرين، وبالرغم من الأهمية التي تحظى بها هذه المؤشرات في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، من خلال مقارنتها بمؤشرات مرجعية تسمح بتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد الفجوة في الأداء، إلا أنها وكما سبق ذكره سابقا قد تعرضت لبعض الانتقادات نتيجة بعض القصور والتقائص التي سجلتها، الأمر الذي أدى إلى اللجوء إلى مؤشرات حديثة والتي سيتم التطرق لها في العنصر الموالي.

1-2-المؤشرات الحديثة لتقييم وقياس الأداء الاقتصادي والمالي: بعد الانتقادات الموجهة لمؤشرات قياس وتقييم الأداء التقليدية لتحليل المالي بسبب النقائص الموجودة في النتائج، برزت مؤشرات حديثة تعتمد على خلق القيمة في المؤسسة والتي تتلخص في القيمة المضافة والقيمة السوقية المضافة.

1-2-1- القيمة الاقتصادية المضافة: تم استخدام مؤشر القيمة المضافة من قبل شركة Stern Stewart في الولايات المتحدة الأمريكية كمدخل لقياس الأداء منذ منتصف عام 1980، وهي أحد الابتكارات الحديثة في مجال خلق القيمة وقياس الأداء، تستخدم لقياس الأداء الداخلي والخارجي وربط الأداء بخلق

القيمة وتعظيم الثروة للمساهمين،[1] وتعتبر القيمة الاقتصادية الشكل المطور لمفهوم "الربح المتبقي" حيث ظهرت نتيجة للقصور في استعماله، ويكمن الفرق بين المفهومين في الهدف من حيث استعمال كل منهما، حيث استخدم مؤشر الربح المتبقي لخدمة مسيري المؤسسات في سنوات الستينات كأداة لتقييم الأداء الداخلي للمؤسسة ووحداتها، أما مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة فتم استعماله لخدمة المساهمين في الثمانينات كأداة اتصال يستخدمها المسيرون لتمرير المعلومات للمساهمين حول أداء المؤسسة. [2]

لقد أصبحت EVA طريقة مستخدمة على نطاق واسع لأنها من المؤشرات الوحيدة التي تأخذ بعين الاعتبار الممتلكات لجميع الفعاليات التجارية المعقدة والتي يتم على أساسها إنشاء القيمة. [3]

ويعبر عنها:

$$EVA= NOPAT– WACC* IC$$

EVA = معدل العائد على رأس المال – تكلفة رأس المال X مبلغ الاستثمار

ومنه تقيس EVA مدى كفاءة استخدام المؤسسة لرأسمالها من أجل خلق قيمة مضافة. [4]

1-2-2-القيمة السوقية المضافة: على غرار القيمة الاقتصادية المضافة والتي يتم الاعتماد عليها في قياس أداء المؤسسة، يمكن الاعتماد على MVA التي تعبر عن القيمة السوقية المضافة، حيث تقيس هذه الأخيرة مقدار القيمة المضافة التي تقدمها المؤسسة للمساهمون، ويستخدم هذا المؤشر من قبل المؤسسات المدرجة في البورصات، ويلعب مؤشر القيمة السوقية المضافة نفس دور القيمة الاقتصادية المضافة، أي أنه يساهم في رفاهية المساهمين لكن MVA تركز على قياس تأثير الاجراءات الادارية على المساهمين، فاذا كانت المؤسسة تهدف إلى تحسين ثروة المساهمين،[5] فيتم ذلك عن طريق تقليل الفروق بين القيمة السوقية لحصة الشركة واجمالي رأس المال الذي يقدمه المساهمون وكامل رأس المال

[1]- النعيمي عدنان تايه، ارشد فؤاد التميمي،(2007):التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، ب ب،ص130.

[2]-سوسي هواري،(2010):دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،العدد7،ص60.

[3]-Andriya Sabol, Filip Sverer,(2017): A review of the economic value ADDED literature and application, UTMS journal of economics, 8(1),p21.

[4]-عمري سامي، مرجع سبق ذكره،ص18.

[5]-Ida Bagus Gede Udiyana, and all,(2022): evonomic value added (EVA) and market value added (MVA) implication on stock returns,journal ekonomi dan bisinis jagaditha,Vol9,N°1,p16.

المستثمر في الشركة،[1] وعليه فإن القيمة السوقية المضافة المستخدمة لتقييم أداء الشركة يجب أن تكون لها علاقة مباشرة بالعائد الذي يحصل عليه مساهموا الشركة. [2] ويعبر عنها:

MVA = القيمة الحالية للشركة في السوق – المساهمات الأولية للمستثمرين

ومنه فإن MVA هي مقياس للثروة بشكل أساسي، تستعمل لإيجاد مقدار القيمة التي تراكمت مع الزمن، وهو ما يفسر عملها الجيد واحتفاظها بالأرباح. [3]

2- مؤشرات الأداء البيئي: إنطلاقا من الفكرة السائدة أن ما لا يتم قياسه لا يمكن إدارته، أصبحت المؤسسات تبحث عن كيفية قياس أدائها البيئي لتحديد الآثار التي تخلفها نشاطاتها على البيئة التي تنشط فيها، هذا ما أدى إلى وضع مؤشرات الأداء البيئي، التي هي عبارة عن مقاييس كمية أو نوعية يتم استعمالها لقياس التأثيرات البيئية لنشاط المؤسسة وترجمتها في شكل أرقام ويتم تجميعها في لوحة قيادة بيئية. [4]

حيث تعمل المؤسسات على تحويل البيانات الإحصائية الخام الموجودة في سجلات الادارة البيئية إلى مؤشرات كمية أو نوعية والتي تترجم تأثيرات ممارسات المؤسسة على البيئة وقياس أدائها البيئي،[5] حيث يعتمد تقييم الأداء البيئي على نظام الادارة البيئية التي تختار المؤشرات وتعمل على تحليل البيانات المرتبطة بالأداء البيئي وتقييمها وتستخدم معيار ISO 14031 الذي ينص على وجود نوعين من المؤشرات البيئية.[6] والتي تقوم المؤسسات من خلالها بتقييم مدى فعالية الجهود المبذولة في سبيل تحسين أدائها البيئي، بحيث تتمتع المؤسسة بكامل الحرية في وضع الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها خلال فترات زمنية معينة.[7] يمكن توضيح تلك المؤشرات من خلال مايلي:

2-1-مؤشرات الأداء البيئي IPE: والتي يتفرع إلى نوعين وهما:

---

[1]- Taslim Fadli Ali,(2018): the influence of economic value added and market value added on corporate value, russaian journal of agricultural and social-economic sciences,74(2),p92.

[2]-Ida Bagus Gede Udiyana, and all,Ibidem.

[3]-CFI Team, (2022): Market Value Added (MVA), On the site, https://corporatefinanceinstitute.com/resources/valuation/market-value-added-mva seen: 11/08/2022.

[4]-خلف الله كريم،(2012): دور الأدوات الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم الأداء في إطار مبادئ التنمية المستدامة-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات بتبسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر،ص79.

[5]-نفس المرجع.

[6]-Zahm.Frederic,(2013):les indicateures de performance agro-environnemental dans l'évaluatoin des mesures agro-environnemental-synthèse des cadres théoriques et de leur usage en France de 1993 à 2009,innovations agronomiques,31,p114.

[7]-برني لطيفة، (2015): أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية-دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادلات الاستشفائية الخاصة لولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، دامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر،ص 183.

أ-**مؤشرات الإدارة IPM** : والتي توفر معلومات عن مجهودات الإدارة وقراراتها والاجراءات المتخذة لتحسين الأداء البيئي، حيث تأخذ بعين الاعتبار ساعات التدريب، المتطلبات القانونية، تخصيص الموارد واستخدامها بكفاءة وإدارة التكاليف البيئية.

-**بمؤشرات الأداء التشغيلي IPO** : وتعمل على تزويد الإدارة ببيانات عن الأداء البيئي لعمليات المؤسسة والتي تتعلق بالمدخلات، الامدادات، التصميم، التركيب والتشغيل، كما تهتم بالآثار البيئية للمدخلات والبيانات المتعلقة بالمخرجات وتسليمها. [1]

2-2-مؤشرات الحالة البيئية ICE: توفر معلومات عن السياق البيئي المحلي أو الوطني أو العالمي، وهي ليست مقاييس للتأثيرات البيئية، يمكن أن تتعلق بخصائص ومستوى جودة نقاط المياه الرئيسية، نوعية الهواء على نطاق الاقليم، كمية أو جودة الموارد وغيرها.[2]

وبذلك فالمؤسسات تسعى جاهدة للإستمرار في ممارسة أنشطتها، بطريقة سليمة تقلل من خلالها الآثار البيئية والاجتماعية السلبية وتعظيم الآثار الايجابية، مما يؤدي إلى المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة الحيوية للأجيال الحالية والقادمة، ولتحقق ذلك تقوم بما يلي: [3]

-مراعاة متطلبات المعايير الصناعية المتعلقة بممارسات الإدارة البيئية.

-التحسين المستمر للأداء البيئي وممارسة الأنشطة التي لا تؤدي إلى التلوث.

-الامتثال للقوانين واللوائح البيئية التي تقيد ممارسات المؤسسات.

-تخفيض استعمال الموارد غير المتجددة، والعمل على تقليل المخلفات وإعادة تدويرها.

-تكوين وتدريب الموظفين في مجال التعامل مع الموارد البيئية الحيوية غير المعروف تأثيرها.

-توعية الموظفين بالواجبات والمسئوليات البيئية.[4]

[1]-Orée entreprises et collectivitiés,(2002) : partenaires pour l'environnement,fiche tecnique N°5 :les indicateurs de qualité environnementale des zones d'activités,lignes directrices poure leure élaboratoin et leur mise en œuvre destinées aux gestionnaures de zones d'activités, extrait du guide de management environnemrntal des zones d'activités,p02.

[2]- Zahm.Frederic,ibidem.

[3]-بدران لافي سلطان البدراني، (2015):الاستثمار الأخضر في الشركات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، ص23.

[4]- بدران لافي سلطان البدراني، المرجع السابق، ص23.

ولتحقيق ذلك تتوجه المؤسسات نحو تبني مجموعة من المؤشرات التي تُعنى بقياس الأداء البيئي، نظراً إلى أن كل مؤسسة يمكن أن تختار المؤشرات البيئية وفقاً للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

جدول (05): مؤشرات الأداء البيئي

	أهم المؤشرات
المواد الأولية	❖ نسبة المواد المستهلكة مقارنة بالمواد المعاد استخدامها؛ ❖ نسبة الاستهلاك الاجمالي للمواد الأولية ماعدا المياه؛
الطاقة والمياه	❖ الاستهلاك المباشر وغير المباشر للطاقة؛ ❖ حصة استهلاك الطاقة حسب الصنف: الكهرباء الغاز، المياه؛ ❖ الاستخدام الفعال للطاقة؛ ❖ تخفيض الحاجيات الطاقوية؛ ❖ اجمالي المياه المستعملة؛
التنوع الحيوي	❖ وصف آثار المنتجات والخدمات على التنوع الحيوي في المحميات الطبيعية؛ ❖ موقع ومساحة الأرض التي يمارس فيها النشاط، خاصة تلك المتواجدة في مناطق تتميز بتنوع حيوي؛
الانبعاثات، التسريبات والنفايات	❖ نسبة اتبعاثات الغازات الدفيئة؛ ❖ كمية النفايات والمهملات موزعة حسب نوعية وطبيعة معالجتها؛ ❖ حجم الفضلات التي يتم تدويرها نسبة الى اجمالي الفضلات؛
المنتجات والخدمات	❖ الآثار البيئية المترتبة عن أهم المنتجات والخدمات المقدمة؛ ❖ نسبة المنتجات المباعة والقابلة للاسترجاع والتي تم بالفعل استرجاعها؛ ❖ الوسائل المستخدمة في نقل المنتجات من المخازن للموزعين وعدد المرات؛ ❖ الامتثال للقوانين واللوائح البيئية المحلية والوطنية.

المصدر: سامي عمري، (2021): دور بطاقة الاداء المتوازن في قيادة الأداء الشامل في المؤسسة الاقتصادية:-دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، ص54. (بتصرف)

3-المؤشرات الاجتماعية: تهتم المؤشرات الاجتماعية بقياس تأثير المؤسسة على المجتمع الذي تنشط فيه، كما تعبر عن مدى التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية، وتفعيل دورها الاجتماعي اتجاه المجتمع المحلي وأصحاب المصالح المرتبطه بها،[1] والذي على أساسهم تم تحديد مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي، والمتمثلة في:

3-1-الأداء الاجتماعي اتجاه العاملين: يتجسد الأداء الاجتماعي للمؤسسة اتجاه عمالها في مختلف التكاليف التي تدفعها لهم، كما تتعهد المؤسسة من منطلق أدائها الاجتماعي بتوفير كافة الظروف التي

[1]-العايب عبد الرحمان،مرجع سبق ذكره،ص188.

تساهم في خلق وتنمية الولاء وروح الانتماء للعاملين، وذلك من خلال الاهتمام بحالتهم الصحية والقيام على توفير بيئة عمل آمنة وصحية، متضمنة كافة الوسائل التي توفر لهم الحماية ضد الحوادث المحتمل وقوعها في العمل، إلى جانب تحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم وتحسين مستوى معيشتهم.

3-2-الأداء الاجتماعي اتجاه المجتمع: وينطوي على كافة التكاليف التي تتحملها المؤسسة بهدف تفعيل دورها في خدمة المجتمع، والذي قد يتجسد في مجموعة من الممارسات، مثل التبرعات والمساهمات التي يتم تقديمها للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ومؤسسات التكفل بالفئات الخاصة، إلى جانب التكاليف التي تتحملها في اطار دعم برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية، فضلا عن مساهمتها في الحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل لأفراد المجتمع.

3-3-الأداء الاجتماعي اتجاه البيئة: ويتضمن كامل التكاليف التي تخصصها المؤسسة لغرض حماية أفراد المجتمع الذي تنشط فيه، وذلك من خلال سعيها للحد من الآثار السلبية والخسائر التي قد تؤدي إلى تدهور البيئة المحيطة، و غالبا ما تكون ناتجة عن الأنشطة الصناعية التي تمارسها المؤسسة.

3-4-الأداء الاجتماعي في مجال تطوير الإنتاج وتحسين الجودة: الذي يتضمن مختلف التكاليف التي يكون الهدف منها هو تعظيم الولاء وخلق حالة من الرضا لدى العملاء، جراء المنافع المترتبة من المنتجات والخدمات المقدمة لهم، وذلك من خلال الحرص على مراقبة جودة الإنتاج، الاهتمام بالبحث والتطوير، وتحمل تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع، وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات.[1]

وبناءاً على ذلك يمكن ذكر بعض المؤشرات الإضافية التي تُعنى بالأداء الاجتماعي من خلال الجدول التالي:

[1]-سفير محمد وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص06.

جدول (06): مؤشرات الأداء الاجتماعي

المجال	المؤشرات
التوظيف	❖ خلق مناصب عمل. ❖ الكفاءات المطلوبة. ❖ نوعية اليد العاملة.
مناخ العمل	❖ شعور العامل اتجاه المؤسسة. ❖ العلاقات ما بين العمال. ❖ عدد العمال الذين ينتمون للنقابات العمالية، ومدى احترام هذه الأخيرة. ❖ مدى مشاركة العمال في اخاذ القرارات. ❖ العدالة وعدم التمييز. ❖ توضيح البنية التنظيمية لإدارة المؤسسة من حيث عدد النساء والرجال. ❖ معدل الغيابات. ❖ متوسط عدد ساعات التكوين للعمال.
الأجور والمكافآت	❖ تطور أجور العمال حسب الفئات المهنية. ❖ الامتيازات والمكافآت الممنوحة.
الصحة والسلامة المهنية	❖ معدل تكرارات الحوادث والأمراض المهنية. ❖ شدة حوادث العمل. ❖ توفير وسائل السلامة من الأخطار أثناء العمل.
صحة وسلامة المستهلكين	❖ استراتيجية حماية المستلك.
المساهمات والمبادرات الخارجية	❖ مدى ممارسة نشاطات ذات طابع اجتماعي وانساني اتجاه المجتمع. ❖ مدى مراعاة قواعد المنافسة العادلة.

المصدر: بالاعتماد على من: -سامي عمري، (2021): دور بطاقة الاداء المتوازن في قيادة الأداء الشامل في المؤسسة الاقتصادية:-دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، ص51.

-حمزة مقيطع، مرجع سبق ذكره، ص106 (بتصرف).

ثانياً-نماذج لقياس الأداء الكلي في المؤسسة: إن اشتداد المنافسة في بيئة الأعمال، والتغيرات المتسارعة في الأسواق العالمية تدفع المؤسسة نحو تحسين وتطوير أدائها، وهو ما استدعى من المفكرين والباحثين وضع نماذج مختلفة لقياس الأداء، تتميز هذه النماذج بعملها على خلق التوازن بين المؤشرات المالية وغير المالية، وتتمثل في ما يلي:

1-النماذج التقليدية لقياس الأداء: يمكن عرض النماذج التي تم الاعتماد عليها في قياس وتقييم أداء المؤسسة قبل توجه هذه الأخيرة نحو تبني التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

1-1-نموذج هرم الأداء (Performance Pyramid): اقترح "لونش وكروس" " Lunch and cross" نموذج هرم الأداء بهدف انشاء نظام تحكم إداري لقياس الأداء، وتحديد النجاح التنظيمي والحفاظ عليه، ويعتبر النموذج اعترافاً بعدم قدرة أنظمة القياس المعتمدة على المؤشرات المالية فحسب على تلبية احتياجات المديرين في ظل بيئة أعمال غير مستقرة؛[1]

يحتوي النموذج على أربع مستويات مختلفة من الأهداف التي تؤثر على كفاءة المؤسسة الداخلية وفعالياتها الخارجية، وتستند فكرة هذا النموذج على هرمية قياس الأداء، بربط المؤشرات الاستراتيجية مع المؤشرات التشغيلية، والإستراتيجية المؤسسة بوحدات الأعمال، والهدف من ذلك هو ترجمة الأهداف من أعلى الهرم إلى أسفله، والمقاييس من الأسفل إلى الأعلى، حيث تستند عملية تحديد الأهداف على تحديد الرؤية الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة في المستوى الأعلى (قمة الهرم)، والتي يتم ترجمتها بعد ذلك إلى أهداف مالية وتسويقية قصيرة الأجل كالتدفق النقدي والربحية، وأهداف طويلة الأجل للنمو ووضع المؤسسة، ثم يتم ترجمة المؤشرات الرئيسية على المستوى الثالث كالمرونة،[2] رضا العميل والإنتاجية، والتي من خلالها يتم تحقيق وتعزيز الأهداف المتوقعة بالتركيز على مقاييس الأداء الرئيسية المتمثلة في الجودة، زمن التحويل، التسليم والضياع (الهدر) التي تعبر عن المؤشرات التشغيلية. [3]

شكل (09): نموذج هرم الأداء

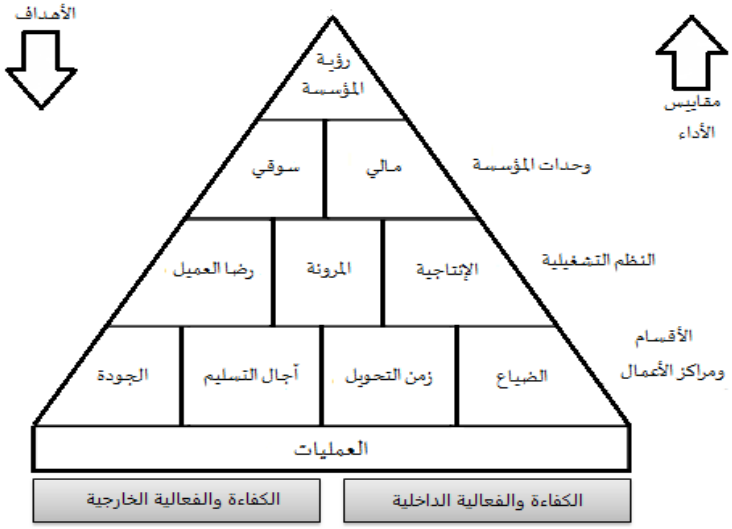

Source: Berland Nicolas, (2004): Mesurer et piloter la performance,p134, http://www.management.free.fr/sauv/mesurer%20et%20piloter.pdf

[1]-Prosper Gameli Agbanu, and all,(2016): Measuring Stratigec Performance in state-owned Organizatoins : An Evaluatoin of Five proposed Contemporary Metrics,Internatoinal Journal if scientific and research publication,Vol 06, Issus 03,p145.
[2]-Idem,p146.
[3]-Ibidem.

حيث يؤكد هذا النموذج على وجود ارتباط بين المستويات إذ ترتبط المؤشرات التشغيلية بالمؤشرات أعلى الهرم ويؤثران فيما بينهما، وتحسن إحدى المؤشرات يؤدي إلى تحسن باقي المؤشرات في المستويات الأخرى. [1]

1-2-نموذج محددات النتائج: يعتمد هذا النموذج على تقييم أداء المؤسسة وفقا لنوعين أساسيين من المقاييس هما النتائج والمحددات واللذان يتضمنان مجموعة من المؤشرات الأساسية،[2] ففي أي مؤسسة هناك مقاييس تتعلق بالنتائج كالقدرة التنافسية والأداء المالي لها، ومقاييس ترتكز على محددات النتائج كالجودة، المرونة، استخدام الموارد والابتكار،[3] وتتمثل إحدى نقاط قوة هذا النموذج بأنه يعكس مفهوم التسمية (المحددات-النتائج).[4]

جدول (07): نموذج المحددات والنتائج

	المؤشرات الأساسية	المؤشرات الفرعية
النتائج	التنافسية	نمو المبيعات، حصة المؤسسة في السوق، مقاييس رضا العملاء.
	الأداء المالي	السيولة، العائد على الاشمار، النسب المالية.
المحددات	جودة الخدمة	الثقة، الاستماع للعملاء والاستجابة، المجاملة، الأمن، الاتصال.
	المرونة	في حجم الانتاج، مدة الانتاج، وفي امكانية تغيير الخصائص.
	الموارد المستخدمة	الكفاءة والانتاجية.
	الابتكار	أداء عمليات التطوير والابتكار وكذلك التطوير في مستوى الأفراد.

المصدر: قراوي أحلام،(2020): محاولة تطبيق بطاقة الأداء المتوازن للتحكم في الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة شركة الاسمنت لعين الكبيرة -سطيف، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر، ص81.

من خلال هذا الجدول يتضح أن مؤشرات النتائج الرئيسية تتضمن مؤشرات التنافسية ومؤشرات الأداء المالي، والتي تتضمن بدورها على مجموعة من المؤشرات الفرعية كالحصة السوقية للمؤسسة، السيولة مقاييس رضا العملاء والعائد على الاستثمار، أما عن مؤشرات المحددات الرئيسية فتتفرع إلى جملة من المؤشرات التي تتلخص في: جودة الخدمات، المرونة، الموارد المستخدمة والابتكار، حيث تنعكس

[1]- Ibidem.
[2]-Watts Ted,Munair-connolly.c.j,(2012):New performance measurement and management control systems, journal of applied Accounting research,13(3),p6.
[3]-Neely Andy and all,(2000):performance measurement system design :devloping and testing a process- based approach,International journal of operation & production Management,Vol20,N10,p1122.
[4]- Watts Ted,Munair-connolly.c.j,Op.Cit,p6.

المحددات الرئيسية على الأداء المالي وتنافسية المؤسسة وصورتها أمام المنافسين، في حين أن مؤشرات النتائج تعتمد على مؤشرات محددات بشكل مباشر وتنعكس عليها بالتحسن أو التدهور. [1]

2-نماذج حديثة: في ظل التوجهات الحديثة للمؤسسات والتغيرات التي تطرأت على بيئة أعمالها، التي تتسم بالمنافسة الشديدة، لم يعد قياس مستويات الأداء يعتمد على المؤشرات المالية فقط، وإنما توجه العديد من الباحثين إلى اقتراح نماذج جديدة للقياس بحيث تكون ملائمة لمتطلبات التنمية والمسؤولية الاجتماعية التي تجمع بين الأبعاد المختلفة للأداء الكلي والمتعلقة بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

2-1-نموذج أصحاب المصلحة Stakeholders Approach: استخدم مصطلح أصحاب المصلحة في مجال إدارة الأعمال عام 1963، حيث قدم معهد الأبحاث ستانفورد Stanford، تعريفا لأصحاب المصلحة على " تلك الجماعات التي تعتمدالمؤسسة على دعمهم لضمان إستمراريتها في نشاطها".[2] وهم مجموعات تتأثر وتؤثر على نجاح أو فشل أنشطة المؤسسة، [3] باعتبارهم يقدمون موارد مهمة وأشياء يعرضونها للخطر من خلال استثمار أموالهم وحياتهم المهنية والوقت في السعي لتحقيق استراتيجيات وأهداف المؤسسة. [4]

ويسعى نموذج أصحاب المصلحة إلى احداث توازن في الأنشطة التنظيمية وتكاملها فيما بينها، والتركيز على الفئات التي لها علاقة مع المؤسسة،[5] حيث يوضح العلاقات القائمة بين الجهات الفاعلة في المؤسسة وحولها، وقد وضع فريدمان تصورا لوجهة النظر القائمة على أن المؤسسة هي مركز لسلسلة من العلاقات المتبادلة ثنائية الاتجاه، وهو ما قاده إلى اقتراح نموذج أصحاب المصلحة،[6] والذي تضمن أنه على الإدارة العليا للمؤسسة وضع مقياس لتقييم الأداء لكل فئة من أصحاب المصلحة لتحقيق التوازن بين أهدافها وأهدافهم، الذي يشكل تحديا أمام المؤسسة، وهو ما يفرض عليها حتمية قياس نتائجها وتقييم

[1]-مزغيش عبد الحليم،(2012): تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة،مذكرة ماجستير،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجاريسة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،ص32.

[2]-Freeman Edward, Reed David.L,(1983):Stockholders and stakeholders: A new perspective On corporate Governance, California management review,springer,27(3),p89.

[3]-Lynda Bourne,(2009):stakeholder relatoinship management : a maturity model for organizational implementation,Gower,England,p30.

[4]-Lynda Bourme,(2010):stakeholder relatoinship management, presented at 7 th projet management natoinal benchamarking froum PMI chapter, Rio de janeiro, brazil, 24th to 26 th NOV 2010, p5.

[5]-ريغة أحمد الصغير،مرجع سبق ذكره،ص51.

[6]-Yves Fassin,(2009): the stakeholder model refined journal of business ethic,84(1), springer,p114.

أدائها في جميع المجالات ومختلف الأبعاد وهو ما يعطي صورة دقيقة عن الأداء الكلي للمؤسسة،[1] ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (08): مؤشرات أداء المؤسسة وفقاً لأصحاب المصلحة

فئة أصحاب المصالح	مؤشرات الأداء قصير الأجل	مؤشرات الأداء متوسط وطويل الأجل
العملاء	❖ المبيعات (الكمية والقيمة)؛ ❖ العملاء الجدد؛ ❖ تلبية احتياجات العملاء.	❖ النمو في المبيعات؛ ❖ معدل دوران العملاء؛ ❖ التحكم في الأسعار.
الموردين	❖ تكلفة المواد الأولية؛ ❖ زمن التسليم؛ ❖ المخزون؛ ❖ توفير المواد الأولية.	❖ معلات النمو في: ❖ تكلفة المواد الأولية؛ ❖ زمن التسليم؛ ❖ الموردين الجدد.
المساهمين	❖ العائد على السهم؛ ❖ القيمة السوقية؛ ❖ العائد على حقوق الملكية.	❖ القدرة على اقناع سوق الأوراق المالية بالاستراتيجية المتبعة؛ ❖ النمو في العائد على حقوق الملكية.
الموظفين	❖ الانتاجية؛ ❖ عدد الشكاوي.	❖ معدل رضا الموظفين؛ ❖ معدل دوران الموظفين.
الجهات الحكومية	❖ عدد القوانين الجديدة التي لها تأثير على المؤسسة؛ ❖ طبيعة العلاقات مع الجهات التشريعية والمسيرين.	❖ درجة تغير القوانين؛ ❖ بيئة الاستثمار.
جمعيات حماية المستهلك	❖ عدد الاجتماعات؛ ❖ عدد القضايا المرفوعة.	❖ درجة التغيير في الاستراتيجية نتيجة ضغوط الجمعيات.
المدافعون عن البيئة	❖ عدد اللقاءات؛ ❖ عدد الشكاوى عند الجهات المختصة.	❖ عدد طالبات المساعدة من طرف المدافعين عن البيئة.

المصدر: العايب عبد الرحمان،(2011): التحكم في الأداء الشمل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص170.

ومنه فإن نموذج أصحاب المصلحة يعبر عن الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة التي تخضع لمصالح فئة معينة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تتمثل هذه الفئة في العمال الموردين المساهمين الجهات

[1]-أبو ماضي كامل أحمد،(2018): بطاقة الاداء المتوازن كأداة تقييم أداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية،مكتبة نيسان،غزة،فلسطين،ص38.

الحكومية الموظفين المدافعين عن البيئة، لهذا واجب ادراج أهداف هؤلاء الجهات ضمن أولويات المؤسسة لكي لا تتعارض مع أهداف المؤسسة باعتبارها مصدر تقييم لأدائها الشامل. [1]

2-2-نموذج سكانديا نافيقاتور Skandia Navigator: في عام 1991 ظهرت مشكلة جديدة في قياس الأداء من خلال عدم معرفة شركة Skandia لقياس معرفة العملاء، وربطها بالمؤشرات المالية، لذا قامت المؤسسة بتحويل المعرفة وتطويرها إلى أصول ثابتة،[2] وفي هذا السياق اقترحت الشركة مجموعة من المؤشرات التي تهتم بالموارد البشري من خلال التركيز على إدارة المعرفة الموجودة حيث ظهرت مساهمة "Leif Edmondson" في تطوير نموذج Skandia Navigator التي تسند على رأس المال الفكري وتصميمه لأداة تعمل على تنمية رأس المال البشري وإدارة أنشطة وتطوير الموظفين،[3] كما يأخذ هذا النموذج جوانب الأداء المجتمعي وخاصة المتعلقة بالموظفين والعملاء ضمن المؤشرات الرئيسية؛[4]

ويتميز هذا النموذج بتركيزه على أبرز أبعاد المسؤولية الاجتماعية، من خلال أخذه بعين الاعتبار للأداء الاجتماعي وكل ما يتعلق بالعملاء والموظفين،[5] وركز على خمسة مجالات أساسية تكون رأس المال المعرفي للمؤسسة والمتمثلة في مؤشرات الأداء في المجال المالي في الفترة الحالية ومؤشرات متعلقة بالعملاء العمليات النمو والتطوير والتي تركز على الفترة المستقبلية التي من خلالها يمكن خلق قيمة للمؤسسة.[6]

[1]-عمري سامي،(2021): دور بطاقة الاداء المتوازن في قيادة الاداء الشمل في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، سطيف، الجزائر،ص61.

[2]-Kai Mertins, Peter Heisig, Jzns Vorbeck, (2001): Knowledge management: best practices in Europe, 1st edition, springer,Germany,p203.

[3]- Ibidem,p204.

[4]-Nathalie crutzen , Van caillie,(2007): le pilotage et la mesure de l'empreinte siciétale de l'entreprise grace à la balansed scirecard : entre adaptatoin et évolutoin radicale du modèle de kaplan et Norton, working paper,ecole de gestoin de l'université de liège : cahier de recherche, Belgique, november,N°200711/04,p07.

[5]-Christophe Germain, Stephen Gates,(2007): le niveau de développement des indicateurs de la resposbilité sociale dans les outils de pilotage de contrôle de gestoin : in analysz des pratiques des entreprise, 28eme congrés des l'associatoin de comptabilité,''comptabilité et environnement'', poitiers,frances,p02.

[6]-العايب عبد الرحمان،(2011):مرجع سبق ذكره،ص200.

شكل (10): الأبعاد الأساسية لنموذج سكانديا نافيقاتور

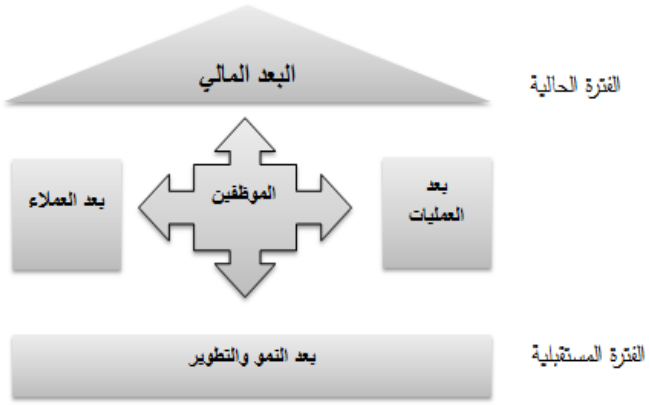

Source : Kai Mertins, Peter Heisig, Jzns Vorbeck, (2001): Knowledge management: best practices in Europe, 1st edition, springer,Germany,p205.

2-3-نموذج الخط الأساسي الثلاثي Triple Bottom Line: يعد مصطلح الخط الأساسي الثلاثي (TBL) مفهوما حديثا وصعبا على العديد من المؤسسات، لتحميله المؤسسة مسؤوليات أكبر من تلك المتعلقة بالبعد الاقتصادي، حيث أصبح تقديم المنتجات أو الخدمات يتعدى الأداء الاقتصادي إلى الاهتمام بالأداء الاجتماعي، حيث يشير الأداء الاقتصادي إلى كمية الموارد المستخدمة في العمليات والمنتجات التي تولدها أنشطتها، في حين يعبر الأداء الاجتماعي على تأثير المؤسسة على المجتمع الذي تنشط فيه، وهو ما يجعل عملية قياس الأداء معقدة.[1]

وهذا ما ساهم في توليد نموذج الخط الأساسي الثلاثي الذي يسعى لدمج القيم البيئية والاجتماعية ضمن أنشطة المؤسسة لأن إلتزام المؤسسة في توليد القيمة من الناحية العملية يدمر قيما أخرى، ومنه فنموذج الخط الأساسي الثلاثي يقيس الأداء الكلي للمؤسسة وفقاً لأبعاد الاستدامة الثلاث، لهذا فقد عرف "سايفر" "ANDREW SAVIZ" مصطلح الخط الأساسي الثلاثي على أنه "جوهر الاستدامة من خلال قياس تأثير نشاطات المؤسسة على البيئة الخارجية بالاعتماد على قيم الربحية قيم المساهمين والمجتمع ورأس المال البشري وحماية البيئة". [2]

وقد اقترح هذا النموذج من قبل "جون الكينجتون" "John Elkington" عام 1974 من أجل تفسير الاستدامة، من خلال ثلاث قيم حيث تعتمد القابلية للاستدامة على النمو الاقتصادي، الجودة البيئية والعدالة الاجتماعية، اذ يهدف الى التعرف على قدرة المؤسسة على تحقيق النمو الاقتصادي دون أن

[1]-Agnieszka zak,(2015):, triple bottom line concept in theory and practice parce naukowe universytetu ekonomicznego wz wroclawiu,N387, p254.
[2]-ibidem,p253.

تؤثر سلبا على البيئة والمجتمع، وهو التحدي الذي تواجهه معظم المؤسسات الاقتصادية[1] التي نفسها مطالبة بادراج أبعاد التنمية المستدامة ضمن نشاطاتها، حيث يعتبر المؤشر الأول مقياسا تقليديا يعبر عن المحصلة النهائية لحساب الربح والخسارة، أما المؤشر الثاني فهو مقياس للمسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة في عملياتها أما المؤشر الثالث فهو يقيس المسؤولية البيئية للمؤسسات،[2] ويمكن توضيح هذا النموذج من خلال الشكل التالي:

شكل (11): نموذج الخط الثلاثي

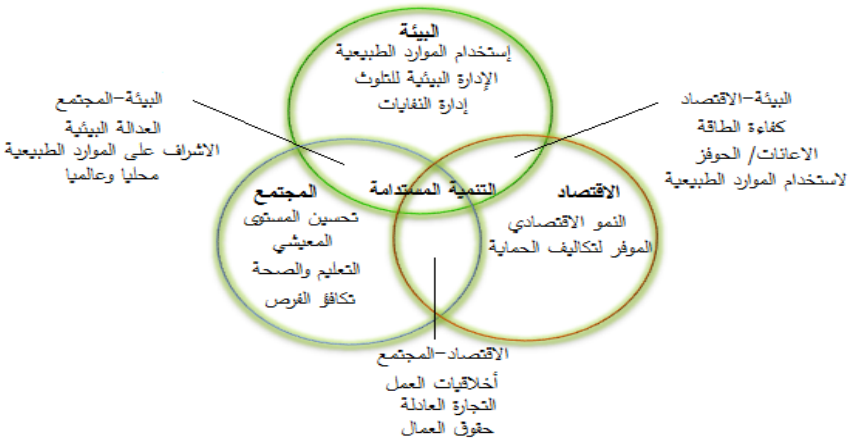

Source : Tomislav Klarin,(2018): The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary IssuesZagreb International Review of economics & Business, Vol 21, N°01, p85.

ومنه يمكن استخدام النموذج لقياس أداء المؤسسة وفقا لأصحاب المصلحة المتمثلين في الجماعات المحلية والحكومات، وذلك الى جانب الاهتمام بآراء الموظفين والموارديين والعملاء باعتبارهم من أصحاب المصلحة ذوي العلاقة المباشرة بالمؤسسة.[3]

2-4-نموذج بطاقة الأداء المتوازن: تم تصميم بطاقة الأداء المتوازن من طرف "كابلان روبرت وديفيد نورتين" "Kaplan Robert & David Nortin" من خلال مشروع بحث مولته حركة الاستثمارات الأمريكية

[1]- Wentao Gu, Hairui pan, Zinin Hu, Zhongdi liu, (2022): the triple bottom line od sustainable entreproneurshipe and economic policy uncertainty : An empirical evidence from 22 countries, internatoinal journal of environmental research and public health, N19, p02.
[2]-Agnieszka zak,Ibidem, p252.
[3]- Agnieszka zak, Ibidem,p254.

لنورتين وشركائه سنة 1990، وتم صياغة نموذج بطاقة الأداء المتوازن للكشف عن نظام قادر على تقييم الأداء الكلي للمؤسسة. [1]

حيث تعرف بطاقة الأداء المتوازن BSC على أنها نظام إدارة متعدد الأبعاد يسعى لتحديد الاستراتيجية المناسبة للمؤسسة وتنفيذها على جميع المستويات، وترجمة رؤيتها الى مجموعة من وسائل الأداء والمؤشرات الكمية لتحديد النتائج المتوقعة، ووضع وسائل التنفيذ التي تساهم في الوصول للنتائج لهذا فإن BSC تعطي صورة شاملة لنشاطات المؤسسة وتساهم في ضبط أدائها. [2]

ويتحقق ذلك من خلال إدماج أربع أبعاد ضمن سلسلة القيمة لنشاطات المؤسسة، والمتمثلة في البعد المالي، بعد العملاء وبعد العمليات الداخلية وبعد التعلم والنمو وترتبط الأهداف المحققة ببعضها البعض،[3] لكن بطاقة الأداء المتوازنة لم تسلم من الانتقادات بسبب المخاوف المتزايدة المرتبطة بالتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وهو ما أدى الى البحث عن نماذج متكاملة، تهتم أكثر بالبعد الاجتماعي والبيئي عند قياسها للأداء. [4]

ومنه ظهر نموذج جديد يسمى ببطاقة الأداء المتوازن المستدام SBSC وهي تصميم متطور عن البطاقة التقليدية تأخذ بعين الاعتبار أبعاد الاستدامة،[5] حيث تواجه المؤسسات التي تعتمد ثقافتها على الجوانب المالية فقط وتهمل القضايا البيئية والاجتماعية صعوبات في إستدامة نشاطاتها، الا أن تكييف SBSC ضمن نشاطات المؤسسة واستراتيجيتها يساهم في قياس تأثيرات المبادرات البيئية والاجتماعية على الأداء المالي. [6]

ومنه نستنتج أن بطاقة الأداء المتوازن ليست وسيلة لقياس أداء المؤسسة فقط بل أداة استراتيجية مستدامة، تسعى لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن نشاطاتها، وتساهم في تحسين أدائها

[1]-Chung chih-chao,chao Li-chung,chen chih-Hong, Lou shi-jer,(2016): A balanced scorecard of sustainable management the taiwanes bicucle industry : devlopment of performance indicators and importance analysis,sustaibability journal,8,518, p 21.

[2]-Bagdoniené Diana, Daunoriene Asta, Simanaviciene ausra,(2011): Integratoin of sustainable development principles Into the balanced scorecard, Intellectual Economics,Vol5,N°3,p462.

[3]-Peter Achenbach dipl,(2021):sustainability balanced scorecard as cost accounting instrument for small and medium sized companies (Shs web of conferenances 115),current problems of the corporate sector,p4.

[4]-Travaillé Denis, Gérald Naro,(2013):les sustainability scorecards en question : du balanced scorecard du paradoxical scorecard congrés de l'association francophone comtanbilité,Montréal,canada,p1.

[5]-Jassem Suaad, Zarina Zakaria, Azmi Annache, (2020): sustainability balanced scoreacard architacture nd environnemntal investment decision-makong, Foundatoin of management, De Gryter,Warsaw, Vol12, Issus1 ,p194.

[6]-Ahmed Fathi abdelrazek,(2019):sustainability balanced scorecard: Acomperehensive Tool to measure sustainability performance, International journal of social science and economic research,Vol 4, Issue 2,p941.

والمساهمة في التنمية المستدامة بتحقيق أهداف إستراتيجية الاستدامة وفقاً لأبعادها. [1] ويمكن عرض نموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام من خلال الشكل التالي:

شكل (12): بطاقة الأداء المتوازن

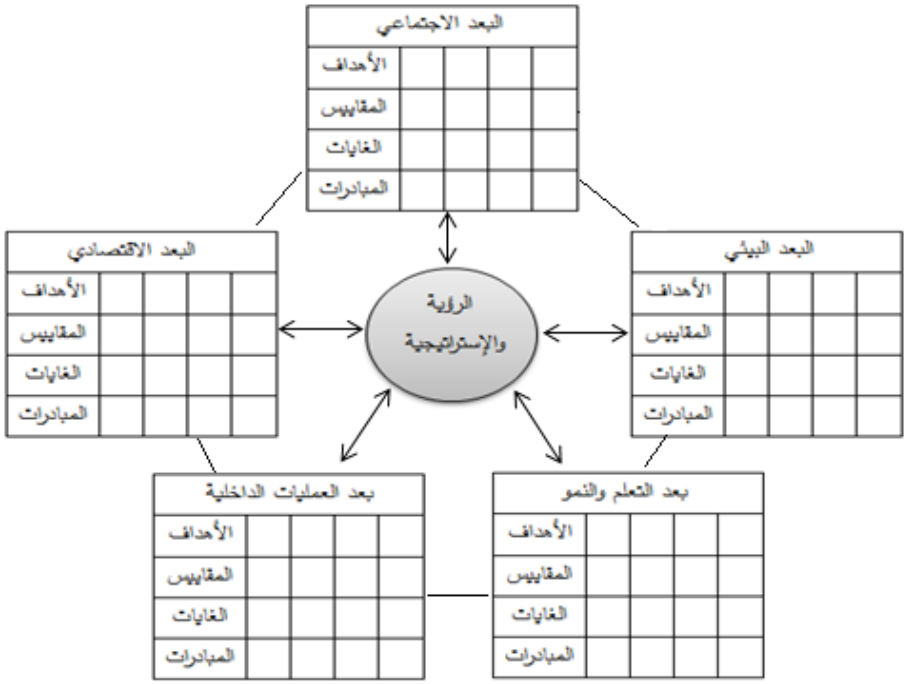

Source: Zeynep Tuğçe Kalender, Őzalp Vayvay, (2016): The Fifth of the Balanced Scorecard: Sustainability, Procedia-Social and Behavioral Sciences,235, p81.

وفي إطار توجه المؤسسات الاقتصادية نحو تبني استراتيجية الاستدامة، تعدد وجهات النظر حول طريقة إدماج المؤسسة للبعد الاجتماعي والبيئي في بطاقة أدائها المتوازن، الأمر الذي أدى طرح الطرق التالية:

-**بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الجزئية:** وتتضمن العملية هنا ادماج واحد أو اثنين من مؤشرات الاستدامة ضمن الأبعاد بطاقة الأداء التقليدية، ويتم اختيار هذه الأبعاد بشكل دقيق، حيث يتميز هذا النوع من بطاقة الأداء في قدرته على دمج الإدارة المستدامة في وظائف المؤسسة وفق رؤيتها واستراتيجيتها لكن واقع النتائج العملية محدودة جداً. [2]

-**بطاقة الأداء المتوازن المستدامة العرضية:** ويقصد بها دمج المؤشرات البيئية والاجتماعية في كامل أبعاد بطاقة الأداء، لكن هذا النوع يركز على النشاطات المستدامة بشكل خاص التي تضمن البقاء

[1]-Schaltegger Stefan, Flouan Ludeke-Freund, (2011): the sustainability balanced scorecard : concept and case of Hamburg airport, centre od sustainability management,p6.

[2]- عمري سامي،مرجع سبق ذكره،ص99-100.

واستمرارية المؤسسة، إضافة إلى تحقيق تكامل استدامة الإدارة بدمج القضايا البيئية كمؤشرات قائدة مستقبلية؛

-**بطاقة الأداء المتوازن المستدام ذات البعد المضاف:** ويتم فيها ادراج بعد خاص ومنفصل يهتم بالاستدامة الاجتماعية والبيئية إضافة الى الأبعاد الأربعة الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن التقليدية؛

-**بطاقة الأداء المتوازن المستدامة الكلية:** يهتم هذا المدخل بربط البعد الخامس بالمؤشرات المستقبلية للأبعاد الأربعة هذا ما يوضح العلاقات البيئية مع خصوصية كل بعد؛

-**بطاقة الأداء المتوازن المجتمعية المشاركة:** سميت أيضا ببطاقة الأداء للخدمات المستدامة، حيث يتم استخدام هذه البطاقة من قبل المؤسسة في الأنشطة أو الأجزاء التي تعنى بالاستدامة البيئية فقط.[1]

المطلب الرابع: تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسات الى تحسين أدائها، وذلك بالبحث عن أفضل الطرق والظروف التي تمكنها من ذلك، مستخدمة كافة الموارد المتاحة للوصول الى أحسن المخرجات التي تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق التكامل بين رأس المال المستخدم بطريقة مثلى والتكنولوجيا الصحيح، والذي بدوره ينعكس على الرفع من مستوى أدائها.

أولا-مفهوم تحسين الأداء: يعد تحسين الأداء فلسفة ادارية تهدف من خلاله المؤسسة إلى تطوير العمليات والأنشطة المرتبطة بالموارد المادية والبشرية وطرق الانتاج، وهو ما يستلزم توفير المتطلبات الضرورية لنجاح عملية تحسين أداء المؤسسة،[2] خاصة في ظل الوقت الحالي أين أصبحت المؤسسات مجبرة على اتباع المعايير الخضراء وادماج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجياتها لضمان تحسين أدائها الكلي. [3]

حيث يشير تحسين الأداء إلى استخدام المؤسسة للموارد والامكانيات المتاحة بالطريقة والكيفية التي تسمح لها بتحسين مخرجاتها وكذلك انتاجية عملياتها، وذلك إلى جانب السعي نحو تحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالأسلوب الأمثل. [4]

[1]-عمري سامي،مرجع سبق ذكره،ص99-100.
[2]-بكوش لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص48.
[3]-العربي عمران، مرجع سبق ذكره،ص93.
[4]-محمد معمري، (2022)، المداخل الحديثة لتحسين الأداء في المنظمة (نموذج كايزن نموذجا)، مجلة دفاتر المخبر، المجلد17، العدد01، ص35.

كما ينظر إلى عملية تحسين الأداء وتطويره على أنها أسلوب شامل ومنظم يرمي إلى علاج المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة، حيث تبدأ هذه العملية بتحديد الفجوة في الأداء من خلال القيام بمقارنة الوضع الحالي للمؤسسة والوضع الذي ترغب في تحقيقه والوصول إليه.[1]

ويشير علي السلمي إلى أن المؤسسات في سعي دائم نحو الوصول إلى أعلى مستويات الأداء، وذلك بالاعتماد على تحديد المستوى المطلوب للأداء والمستوى المحقق فعلاً، وهو ما يقودها إلى تحديد فجوة الأداء، التي تتطلب العمل عليها بتقليصها للوصول إلى تحسينه باعتباره هدفاً استراتيجياً لإدارة المؤسسة.[2]

وتنطوي عملية تحسين الأداء على الانتقال من حالة إلى حالة أفضل من خلال انتهاج نمط جديد يتناسب مع أهدافها، ويعمل على إحداث تغييرات ايجابية في المؤسسة تمكنها من مواجهة المشاكل وحلها وتقديم مخرجات بكفاءة عالية، ومنه يعتبر تطوير الأداء عملية مخططة وسلسلة من الجهود المتوصلة التي تهدف إلى تحسين قدرات المؤسسة على المدى البعيد واجراء تغييرات تنظيمية، وتطوير العاملين والمخرجات التي تقدمها المؤسسة، ومن بين السبل التي من شأنها أن تساهم في ذلك توجه المؤسسة نحو ادخال تقنيات جديدة واعادة تصميم العمليات وتجديد أساليب الانتاج أو تبني تصميمات مبتكرة وغيرها من الأساليب التي تتوافق وأهداف المؤسسة وتساهم في الارتقاء بأدائها. [3] وتتم عملية تحسين الأداء وفقا لحالتين أساسيتين، تتمثل الأولى في عدم وجود توافق بين الأداء المحقق والأداء المطلوب، حيث يكون الأداء المحقق أقل من الذي تم استهدافه، مما يستدعي تحسين المؤسسة لأدائها الحالي لبلوغ أهدافها، وهو المفهوم الأكثر تداولاً بين أغلب الباحثين حول تحسين الأداء، أما الثانية فتشير إلى وجود التوافق بين الأداء المستهدف مع المحقق، إلا أن التغييرات المتسارعة التي يتسم بها محيط المؤسسة، جعلها تعمل على السعي للتكيف معها من خلال التحسين المستمر لتحقيق أداء أفضل. [4]

من خلال الوضعية الأولى نجد أن هدف المؤسسة من عملية تحسين الأداء، هوتحديد وتحليل فجوة الأداء للبحث في أسبابها وعلاجها، في حين تشير الوضعية الثانية إلى قيام المؤسسة بعملية تحسين من أجل التوافق مع الأوضاع الحالية والوصول الى الأداء المتميز. [5]

[1]- العربي عمران، مرجع سبق ذكره،ص94.
[2]-علي السلمي،تطوير أداء وتجديد المنظمات، مرجع سبق ذكره، ص38.
[3]- بكوش لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص49.
[4]-إلهام يحياوي،(2006) : دور الجودة في تحسين أداء المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص30.
[5]-شرقي خليل، (2016) : دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي –دراسة لآراء عينة من الأساتذة في كليات الاقتصاد بالجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص67-68.

إستناداً إلى ما سبق يمكن القول أن عملية تحسين أداء المؤسسة تعكس حالة من التجديد والتطوير والتغيير في الوضعية الحالية للمؤسسة الى الوضعية المرغوبة، وذلك من خلال تجديد وتغيير الأساليب والتكنولوجيا المستخدمة، لبلوغ الأهداف المسطرة.

ثانياً-أهمية تحسين الأداء: تسعى المؤسسة من خلال تحسين أدائها إلى استخدام أفضل الموارد المالية والبشرية والتقنية التي تمتلكها لتحقيق أهدافها وتلبية كل احتياجات الأطراف المتعاملة معها داخليا أو خارجيا، وتتمثل أهمية عملية التحسين في:

-الإطلاع الدائم بآخر التطورات والمستجدات ومحاولة التكيف معا، مما يسمح لها بتطوير وتجديد كفاءة موظفيها وهو ما يؤثر بشكل ايجابي على أدائها وربحيتها.

-ايجاد الطريقة المثلى لأداء الأعمال وهو ما يؤدي إلى تقليل التكلفة والنفقات وبالتالي زيادة الكفاءة الفعالية في العمل.

-إكتساب مهارات جديدة مختلف المستويات مما يؤدي إلى تطوير طرق العمل.

-إستغلال الوقت بشكل جيد في أنشطة ذات أهمية دون اهداره في الأعمال غير الإنتاجية.

-إتخاذ القرارات الملائمة لظروف المؤسسة واستغلال الخبرات العلمية لتقييم مدى جدوى وفعالية البرامج المتبعة من طرف المؤسسة في عملية التحسين.

-الاستثمار في المورد البشري واستغلاله في خدمة باقي موارد المؤسسة بما يحقق أهدافها من عملية التحسين. [1]

ثالثاً-أهداف تحسين الأداء: تعود عملية تحسين الأداء في المؤسسة بالفائدة على عدة أطراف داخل المؤسسة وخارجها، حيث أنه عملية متكاملة ومستمرة لها آثار إيجابية وفوائد على جميع الأطراف ذات العلاقة في المؤسسة، فتحسين الأداء يستوجب الاهتمام بكافة المستويات التنظيمية وتهدف عملية تحسين الأداء إلى:

-تخفيض التكاليف فيما يؤدي إلى تقليل الأسعار وبالتالي زياده الحصة السوقية.

-تحقيق منتجات وخدمات بجودة عالية وفق سلسلة ذات حلقات مترابطة مع بعضها البعض.

-خلق جو للعمل الجماعي بما يحقق الأهداف المشتركة لعملية التحسين.

[1]- محمد حسين جاد الرب،(2009) : استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء، الأطر المنهجية والأطر العلمية، جامعة قناة السويس، ص94

-التحكم في فجوة الأداء وتقليصها من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط والعمل على انتهاج أساليب جديدة تسعى لتحقيق الأهداف من عملية التحسين. [1]

رابعاً-دوافع تحسين الأداء: تنشط المؤسسات في بيئة ديناميكية، معقدة، وغير مستقرة تتسم بالتغير المستمر وأحيانا المفاجئ، بما يؤثر في سلوك المؤسسة، ويلزمها بتطوير مخرجاتها وتحسين أدائها لتتمكن من التكيف مع هذه التغيرات وتستطيع الاستمرار والتميز من أهم الأسباب أو العوامل التي تستدعي تحسين أدائها ما يلي:

1-معدلات التغيير السريعة: تتميز البيئة الخارجية التي تنشط فيها المؤسسة بعدم التأكد نتيجة التغيرات المستمرة وعدم الاستقرار، وهو ما يؤثر على نشاطات المؤسسة وقراراتها، وباعتبار البيئة الخارجية نقطة انطلاق المؤسسة كونها مصدرا للحصول على الموارد المادية، البشرية والمالية، وحتى المعلومات عن السوق وأيضا نقطة النهاية فهي البيئة التي تصرف فيها مخرجاتها، فهي مطالبة بالتكيف مع مستجداتها وتطوير من أدائها لمواجهة الظروف المتغيرة.

2-الحفاظ على المكانة: تسعى المؤسسة دائما إلى تمركزها في السوق بالبحث عن الموقع التنافسي الذي يناسبها بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع وتبحث عن تحقيق ميزة تنافسية، من خلال الاستراتيجيات التي تخلق القيمة لدى المستهلك والتي لا تستطيع مؤسسات منافسة امتلاكها، وهي تحقيق ذلك من خلال إستغلال الكفاءات البشرية والمهارات التي تمكنها من تملكها واستخدام أصولها المادية بطرق تؤدي إلى كسب ميزة تنافسية. [2]

3-الاهتمام بالجودة: حتى تتمكن المؤسسة من الاستجابة للتغيرات المحيطة بها، والتي لا تتحكم فيها، خاصة تلك التي تؤثر على أرباحها، لابد لها أن تعمل على دمج كفاءاتها ومعارفها المختلفة لتحقيق أداء عالٍ يمكنها من الانتاج وفق معايير الجودة شاملة، ومراعاة شروط التنمية المستدامة، وهو ما يمكنها من تحسين أدائها للوصول إلى المستوى العالي الذي تطمح إليه.

4-المنافسة: تجد المؤسسة نفسها في منافسة شديدة مع المؤسسات المثيلة لها في القطاع، وهو ما يجعلها في حالة صراع من أجل أن تكون رائدة في السوق، من خلال اختيارها لاستراتيجية تتوافق ومتغيرات البيئة الخارجية وتمكنها من تحقيق مستوى عالٍ من الأداء. [3]

[1]-بن عامر صافية، مرجع سبق ذكره، ص67.
[2]-مسغوني منى، (2014) : البعد الاستثماري للكفاءات ودوره في تحسين أداء المؤسسات-دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات ص م في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد5، ص29.
[3]- مسغوني منى، نفس المرجع، ص29.

خامساً–طرق تحسين الأداء: تواجه المؤسسة في أغلب الأحيان انحرافات ناتجة عن اختلاف الأداء الحقيقي عن الأداء المستهدف، وهو ما يستوجب تحسين الأداء المالي باستخدام عدة مداخل تتوافق وأهداف المؤسسة في بلوغ الأداء الأفضل والمميز، والتي تتم وفقا لنموذجين هما:

1–تحسين الأداء وفقا للنموذج الساكن: ويتم تحسين الأداء وفقا لهذا النموذج بوجود عناصر أساسية تتمثل في:

–الأداء المستهدف: وهو الذي ترغب المؤسسة في بلوغه ويحقق أهدافها.

–الأداء الحقيقي: وهو الأداء الحالي للمؤسسة، والذي لا يتناسب مع ماتم التخطيط له.

–فجوة الأداء: وهي الانحرافات التي ظهرت بين الأداء المستهدف والأداء الحقيقي.

وتمر عملية التحسين وفقاً للنموذج الساكن عبر المراحل التالية:

1–1–تحليل الفجوة: ويقصد به تجزئة الفجوة وتحديد عناصرها لمعرفة نوع القصور التي حدثت، هي قصور في الإنجازات، والناتجة عن كون الأداء المحقق أقل من الأداء المستهدف ، أو قصور في القدرات والتي تكون فيها الإمكانيات المتوفرة أقل مما خطط له، أم قصور في التطوير والذي يكون في حالة تباطؤ في الاستجابة للتغيرات. [1]

1–2–تحديد أسباب الفجوة: قد تكون أسباب الفجوة خارجية، كالتحول من التعامل في أسواق مغلقة تتمتع بالأمان والاستقرار إلى أسواق مفتوحة للمنافسة، التطورات والتغيرات المتسارعة والانتقال من حالة التأكد البيئي الى حالة عدم التأكد والمخاطرة، وقد تكون أسبابها داخلية تعكس استخدام المؤسسة لأدوات تنظيمية تقليدية أو عدم فعالية التنظيم الهرمي، إضافة إلى أساليب تخطيط ورقابة قديمة.

1–3–تحديد أساليب سد الفجوة: تتم عملية المعالجة باستخدام أحد الأسلوبين:

–الأسلوب الايجابي والذي يستند إلى تطوير الأداء الحالي للوصول به الى الأداء المطلوب.

–الأسلوب السلبي والذي يعتمد على تخفيض الأداء المخطط له ليتوافق مع الأداء المنجز، غير أن اتباع هذا الأسلوب يعد نادرا جداً.

[1]- إلهام يحياوي،المرجع السابق، ص31.

1-4-إعداد برنامج تنفيذ المدخل العلاجي: عند صياغة علاج لسد الفجوة ونجاحه في دفع الأداء الفعلي إلى الأداء المستهدف يتم متابعة البرنامج وانتاج التحسين المستمر، وفي حالة عدم نجاحه فإنه يتم اعادة صياغة برنامج وتتكرر دورة عملية التحسين.[1]

2-تحسين الأداء وفقاً للنموذج الديناميكي: يتطلب تحسين أداء المؤسسة وفقا لهذا النموذج الاهتمام بالتغيرات المحيطة بالمؤسسة والتركيز على مواردها البشرية، السوق والعملاء باعتبارهم عوامل تعتمد عليها عملية تحسين الأداء، وهو ما يؤكد إلى أن النموذج الديناميكي للتحسين المستمر يتوافق مع تغيرات المحيط، التي تشمل التغيرات المستمرة والمعلومات المتدفقة والمعارف المتجددة، إضافة للتطورات التكنولوجية، ما يفرض على المؤسسة التوجه نحو التحالفات أو الاندماج كأساليب لمواجهة هذه التغيرات وكذلك التركيز على البحث والتطوير، ووفقاً لهذا النموذج فعملية التحسين المستمر تعتمد على دعامتين أساسين هما:

-**المورد البشري:** وتتم من خلال استغلال كفاءاته، ومؤهلاته وخبراته وتشجيعه على الابتكار وتثمين إنجازاته.

-**التركيز على السوق والعملاء:** ويتم ذلك بالتركيز على المخرجات، خلق القيمة، تلبية رغبات العملاء المتزايدة والمتطورة.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات ذات مستوى الأداء العالي والتي تتميز عن منافسيها تعتمد على التحسين المستمر، الذي يعمل على بلوغ المؤسسة لمستوى أداء متميز ويساهم في تطويرها، إضافة إلى اكتسابها أكثر من بعد للميزة التنافسية كالجودة، التكلفة، الوقت والمرونة وبالتالي تتميز المؤسسة على أساس بعدين، يمثل الأول في تحقيق نتائج جيدة تتفوق من خلالها على منافسها، أما الثاني يتمثل في إنجاز الأعمال بشكل صحيح من الوهلة الأولى من خلال الجودة الفائقة التي لا تسمح بوجود الأخطاء.[2]

سادساً-مداخل تحسين الأداء: تتطلب عملية تحسين الأداء اتخاذ المؤسسة لقرار التحسين، والذي بدوره ينطلق من تحديد الأهداف التي تسعى المؤسسة لبلوغها جراء عملية التحسين، ليتم تحديد المسار الواجب اتباعه والاجراءات الضرورية للوصول إلى الأهداف المخطط لها، وفي إطار عملية تحسين أداء المؤسسة، يوجد مدخلين أساسيين تتمكن من خلالهما المؤسسة من الوصول إلى أهدافها هما، التحسين الجذري والتحسين المستمر.[3]

[1]- إلهام يحياوي ،نفس المرجع، ص ص32- 33.
[2]-نفس المرجع، ص34.
[3]-مسغوني منى، مرجع سبق ذكره، ص30.

1- التحسين المستمر: هو طريقة تسعى من خلالها المؤسسة إلى إتباع تعديلات مستمرة تقوم عليها الأطراف الفاعلة المباشرة في العمليات لمعالجة المشكلات المرتبطة بالأعمال اليومية، والتي تتم عن طريق تخصيص أدوات جديدة، [1] مع أن مفهوم التحسين المستمر بسيط إلا أن الوصول إليه ليس سهلاً لارتباطه بالرغبة والعزيمة القويان لدى القائمين عليه، من أجل الوصول إلى النتائج المرغوب فيها عن طريق العمل الجاد، [2]حيث أن عملية التحسين المستمر هي عملية "يقظة" تمارسها المؤسسة من أجل مواجهة التحديات والانحرافات التي تظهر على مستوى العمليات لتحسينها باستمرار من أجل مطابقة منتجاتها للمواصفات المطلوبة التي تضمن رضا الزبائن وتخفض تكاليف الانتاج وتقلل الوقت؛[3] ويعرف "بيسون" "Bessant" التحسين المستمر على أنه "عملية تتم على مستوى المؤسسة للابتكار المستمر والمركز"؛ أما "جورقانيس" " juergansen" فيعتبر "التحسين المستمر الفلسفة التي تتضمن مبادرات التحسين من أجل زيادة النجاحات وتقليل حالات الفشل".[4]

1-1-مدخل كايزن kaizen : يشير مصطلح كايزن إلى التقنية التي استخدامها اليابانيون وتقسم إلى kai وتعني التغيير، و Zen تعني الجيد، وبهذا يسعى نهج كايزن للتغيير الجيد لعمليات المؤسسة وأفرادها،[5] حيث يعتبر أحد أهم الطرق التي يمكن تبنيها لزيادة الانتاجية اكتساب ميزة تنافسية ورفع الأداء الكلي للمؤسسة في ظل اشتداد المنافسة؛[6] حيث يُعرف "لامي" "lmai " (1986) نهج كايزن على أنه "ثقافة التحسين المستمر التي تشمل الادارة العليا والمديرين والعاملين"، أما "برونات ونيو" " Brunet and New" (2003) فيعرفه على أنه " يتألف من أنشطة شاملة ومستمرة، خارج الأدوار التعاقدية الواضحة للمساهم، لتحديد وتحقيق نتائج التحسين التي يعتقد أنها تساهم في الأهداف التنظيمية"؛ ويعرف "ديفس" "Davis" (2011) بأنه"عملية تهدف إلى إجراء تحسين مستمر من خلال التركيز على النفايات الملازمة لعمليات التصنيع المستخدمة والقضاء عليها"؛ ويعرفه كويبرا coimbra بأنها: "إستراتيجية طويلة الأجل تسعى بشكل منهجي إلى تحقيق تغييرات صغيرة وتدريجية في العمليات من أجل تحسين الكفاءة والجودة"؛ أما

[1]- مسغوني منى، مرجع سبق ذكره، ص30.
[2]- فتحي محمد يحي العالم، (ب س): نظام ادارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية –دراسة علمية وتطبيقي، دار اليازوري، ص40.
[3]-مقداد مليكة،(2017): دور مناهج التحسين المستمر للعمليات في تحسين أداء المؤسسة، مجلة أبعاد اقتصادية مجلة علمية محكمة، العدد7،ص42.
[4]-Nadia Bhuiyan & Anit Baghel, (2005): An overview of continous improvement decision, Emerald group publishing limeted, Vol 42, Iss 05, united kingdom, p761.
[5]-سيد عبد النبي محمد، (2019) : طرق وأساليب تحسين الأداء في المؤسسة، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، ص13.
[6]-Gratiela Dana Boca,(2011): Kaizen method in productoin management, international scientific conference young scientists,p13.

"عبد المعطي" "Abdulmouti" (2015) فقد عرف منهج كايزن على أنه "أداة إنتاجية تؤكد على التحسين المستمر من خلال التحسين التدريجي المنتظم".[1]

ويعتبر كايزن مبدأ اساسي للانتاج الخالي من الهدر والذي يتميز بالتحسينات الصغيرة،[2] إذ يهدف إلى حل المشكلات البسيطة وتحسين العملية بسرعة من خلال ورش عمل لبضعة أيام تحشد الموظفين والمديرين لعملية ما، بعزلهم عن أنشطتهم اليومية للتركيز على حل المشكلات بهدف تحقيق مكاسب فورية،[3] ويتم اللجوء إليه في حالة التحسينات السريعة التي تظهر نتائجها في غضون أسابيع قليلة،[4] وذلك لاعتماده على إجراء تغييرات طفيفة على أساس منتظم، و التي تعمل على تحسين الإنتاجية والفعالية بشكل دائم مع تقليل الهدر، حيث تستند فلسفة كايزن على فكرة "القيام بالعمل بشكل أفضل وتحسينه حتى لو لم يحدث ضرر، لأننا لو لم نفعل ذلك لن نتمكن من منافسة من يقومون بذلك"، [5] وتسعى هذه الفلسفة إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

-**تطوير ثقافة حل المشكلات:** من خلال التفكير العلمي والمنظم، الذي يسعى لتحسين العمليات والقضاء على الهدر كهدف نهائي.

-**مشاركة الأفراد:** إذ يعتمد على حشد الجهود وإشراك جميع الأفراد ودمجهم لتحقيق الأهداف.[6]

ووفقا لـ "لوزانو" "Lozano" تقوم فلسفة كايزن على ثلاث ركائز تتمثل في منع الهدر ومكان العمل إلى جانب جعل كل الأمور موحدة. [7]

أ-مبادئ كايزنkaizen : يعتمد نهج كايزن على عدد من القواعد التي تختلف في التفاصيل من مؤسسة إلى أخرى، لكن المفاهيم الأساسية هي نفسها تتلخص هذه القواعد في أربعة عناصر هي:

-**التركيز على العمليات:** ويقصد بهذا ضرورة تحسين العمليات قبل تحسين النتائج، ذلك أن العمليات عالية الجودة بالضرورة ستؤدي إلى نتائج ايجابية.[1]

[1] -Dilek demirbas, Rhys Blackburn, David Brennet, (2019): Kaizen philosophy In A modern-day business,istanbul university press, istanbul,Turkey, p5.
[2]-Oscar Morell-santan dreu, cristina santandreu-mascarell, and julio garcia-sabater,(2020): sustainability and kaizenm business model trends in healthcare,sustanaibility review,12,p03.
[3]-Nicolas Volck,(2009) : Déployer et exploiter lean six sigma,editions d'organisation, paris, p63.
[4]- Op. Cit, p81.
[5]-Imran Ahmad Khan,(2011):Kaizen : The Japanes strategy for continuous improvement, VSRD international journal of business & management research, vol 1 (3),p178.
[6]- Anass cherrafi, S.elfezaz,i Brio hurley,Jose Artouro, and all, (2019): Green and lean: aGemba-kaizen model for sustainability enchancement, produtoin planning & control, 30(5-6), p391.
[7]-thanh-lam Nguyen, (2019): Steam-Me : A Nouvel Model for successful kaizen implementation and sustainable performance of SMES in vientnam, complexity,p3.

-**الاستمرارية:** يعتبر نهج كايزن استراتيجية مستمرة طويلة المدى والتي تتحقق نتائجها مع تواصل عمليات التحسين.

-**التغيير التدريجي:** حيث يؤكد "أنومي" "Agnomi" (2016) على أن نهج كايزن ماهو إلا إجراءات تدريجية يومية تستلزم التحسين في جميع جوانب المؤسسة.

-**حشد الجهود والتعاون:** حيث تحتاج عملية التحسين إلى مشاركة قوة العمل، وتوليد الدافع نحو التطوير من خلال توليد مزايا نفسية لنوعية حياة العمل وحياة الموظفين. [2]

ب-متطلبات نجاح كايزن : يتطلب نجاح نهج كايزن في تحقيقه لأهدافه من خلال توفر مجموعة من العناصر الضرورية أثناء التنفيذ وتتلخص في:

-الاستخدام الفعال للموارد الموجودة (بما في ذلك استخدام المساحة) للتحسين التدريجي والمستمر.

-زيادة الكفاءة من خلال تحسين العمليات مع تخطيطات مرئية بشكل صحيح لمنطقة للعمل وتدفق العمل لتقليل الحركة الزائدة أو العمليات وبالإضافة إلى تكاليف الإنتاج.

-بيئة عمل أكثر أماناً ونظافة وأفضل تنظيماً، كما يتصورها أصحاب المصلحة.

-العقلية الإيجابية "للتحسين المستمر" بين الموظفين.[3]

1-2-مدخل إدارة الجودة الشاملة: حظي مفهوم إدارة الجودة الشاملة باهتمام كبير من الباحثين في مجال الإدارة العامة،[4] لارتباطها بالتحسين المستمر وباعتبارها أفضل طريقة لتحسين الانتاج والأداء باستمرار، فهي تعكس تحسين الجودة بشكل لا متناهي من خلال البحث عن فرص التحسين وليس مجرد الحفاظ على الوضع الراهن. [5]

وتعتبر إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارة تستندإلى مجموعة من المبادئ التي تستخدم الأساليب الإحصائية بهدف التحسين المستمر لقدرة المؤسسة على تلبية احتياجات العملاء الحالية والمستقبلية، فوفقاً لـ "برنابي" "Bernabé" فإن إدارة الجودة الشاملة هي "نظام منظم يهدف إلى تشجيع مشاركة جميع

[1]- Dilek Demirbas, Rhys Blackburn, David Bennet, Op. Cit, p07.
[2]-Dilek Demirbas, Rhys Blackburn, David Bennet, op cit, p07.
[3]- thanh-lam Nguyen,op-cit, p04.
[4]-منير فؤاد، أحمد نصار،(2017) : متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة وتحسين الأداء، مجلة البحوث والمالية والتجارية،المجلد18، العدد3، ص231.
[5]-Alexandros G. psychogios, Constantion-vasilios priporas, (2007):understandind total quality management in context : qualitative research on managers,Awareness of TQM a spects in the greek service industry, the qualitative report, vol 12, N° 01, p44.

الموظفين في تخطيط وتنفيذ عملية التحسين المستمر من أجل تلبية احتياجات العملاء وتجاوزها"، [1] الأمر الذي يضمن لها اكتساب زبائن أكثر إلى جانب الارتقاء بصناعتها وبالتالي ضمان استمرايتها في ظل المنافسة العالمية. [2]

أما "لوقوثيتيس" "N.Logothetis " فيعرفها على أنها:" ثقافة تتضمن الإلتزام الشامل بالجودة والتعبير عن موقف كل فرد يشترك في عملية التحسين المستمر للمنتجات والخدمات من خلال الإبداع في استخدام الطرق العلمية"[3]

في حين عرف "أوكلاند" "Oakland" إدارة الجودة الشاملة على أنها "نهج لتحسين فعالية ومرونة الأعمال ككل، فهي الأساس لتنظيم وإشراك المنظمة بأكملها في كل قسم وكل نشاط وكل شخص في كل مستوى، كما تعتبر إدارة الجودة الشاملة بمثابة تكامل للعمليات المختلفة التي تميز الديناميكيات السلوكية للمؤسسة".[4]

وتعبر إدارة الجودة الشاملة عن مجموعة من الممارسات الإدارية في جميع جوانب المؤسسة، تهدف إلى تلبية متطلبات العملاء بإستمرار، كما أنها توفر إطار بسيط لأداء عالي الجودة، تتطلب وضع استراتيجيات وإنشاء إطار عمل لقياس الأداء كبطاقة الأداء المتوازن، وعمليات التدقيق والمراجعات والمعايير وأنظمة إدارة الجودة التي تسعى للتحسين المستمر، مع معرفة جميع الأفراد بالأهداف المراد تحقيقها. [5]

ومنه نستنتج أن إدارة الجودة الشاملة هي عبارة عن تعاون متبادل بين كل أفراد المؤسسة، وجميع العمليات المرتبطة بإنتاج المخرجات التي تسعى من خلالها إلى تلبية احتياجات الزبائن وتجاوزها، من خلال مجموعة من المبادئ والممارسات التي تنتهجها إدارة المؤسسة.

أ-مبادئ إدارة الجودة الشاملة: تنطوي إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من المبادئ التي يمكن تلخيصها في:

---

[1]-Mohamed Mahjoub dhiaf,(2007) : proposition d'un modèle de mesure de l'inpact du total quality managentent sur la performance globale :case des entreprise tunisiennes de textile-habillement, sciences des l'homme et societé-arts et métières, paristech,français,p36.

[2]-عبد الناصر ابراهيم نور، عبد العزيز أحمد الشرباتي،(2016) :أثر ادارة الجودة الشاملة وتقنيات ادارة التكلفة في تحسين الأداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة رؤى استرايجية، العدد16، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، ص83.

[3]-بلية لحبيب،(2019) : ادارة الجودة الشاملة (المفهوم-الأساسيا- شروط التطبيق)، جامعة مستغانم، الجزائر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي (MAUB)، القاهرة، مصر، ص22.

[4]-R.R.Lakhe, R.P.Mohanty, (1993): Total Quality management concepts, Evolotion and Acceptability in Developing Economies, international journal of Quality & reliability management, Vol 11, N°9,10.

[5]-Merih ArikkŐk, (2016): Total Quality management :the way to achieve quality excellence, p04. https://www.researchgate.net/publication/312054032_TOTAL_QUALITY_MANAGEMENT

-**التركيز على العميل:** باعتباره المحور الأساسي لكافة الأنشطة ذات الصلة، ولأن المؤسسة مطالبة بتلبية رغبات عملائها سواء كانوا أفراد أو مؤسسات أو عملاء داخليين كالعاملين في الوحدات التنظيمية.

-**التحسين المستمر:** والتي يعتبر مبدأ أساسي في إدارة الجودة الشاملة يعتمد على تشجيع الابداع وتنمية المعرفة والمهارات لدى الكفاءات البشرية المتاحة في المؤسسة وتدعم البحث والتطوير ويساهم هذا المبدأ على تخفيض الانحرافات في جميع مستويات النشاط لتحقيق أعلى مستوى من الرضا للعميل كنتيجة لتقديم أقصى قيمة مضافة في المنتج النهائي.

-**التعاون والمشاركة الجماعية:** يتطلب التحسين المستمر من خلال مدخل اداره الجوده الشامله التعاون في اداء الاعمال في المستوى الاداري المراد فيه تطوير والتحسين او بين المستويات المختلفه للوصول الى تحسين الأداء وهو ما يوفر المعلومات بين الوحدات التنظيمية ومختلف المستويات الإدارية.

-**تدعم تدريب العاملين:** إن تدريب العاملين وتشجيعهم لتحقيق التطوير، واكتساب الخبرات والمهارات لمواجهة التغيير يساهم في فعالية إدارة الجودة الشاملة، وأحد أهم دعائمها الأساسية، لأن تحفيز العاملين وحسن استخدامهم يؤدي الى تطوير العمل وزيادة الأرباح وتخفيض التكاليف.

-**اتخاذ القرارات بناءاً على الحقائق:** تستند القرارات التي تتخذها إدارة الجودة الشاملة إلى الحقائق والبيانات الصحيحة، ولا تعتمد على التوقعات الشخصية وتكهنات الأفراد بغية الحصول على نتائج دقيقة.[1]

-**مميزات إدارة الجودة الشاملة:** إن اتباع عمليات الإدارة الشاملة للجودة يؤدي إلى الكثير من المميزات والفوائد والتي تتمثل في:

-**زيادة فعالية التنظيم الاداري للمؤسسة:** حيث تحقق إدارة الجودة الشاملة تحسنا في الاتصالات ومشاركة جميع العاملين في حل المشاكل لتحسين العلاقة بين الإدارة والموظفين واستمرار المناقشة بين الجميع للوصول إلى الهدف المنشود، وهو ما يساهم في توليد "روح عمل الفريق" وبذلك تتحقق الإدارة الشاملة القادرة على القيام بالعمل الجماعي وتطويره.

-**إرضاء رغبات الزبون:** إن الهدف الأساسي لإدارة الجودة الشاملة هو تحقيق رغبات الزبون الحالية وتوقع رغباتهم المستقبلية ، من خلال بحوث السوق لتحديد المواصفات، التي تخص الزبون مروراً بمرحلة التخطيط والتصميم ومرحلة الإنتاج، ثم التخزين والمناولة والتنقل والتوزيع ، ومن ثم التركيب وخدمة

[1]- العابد محمد، مكيد علي، (2016) : دور ادارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسسي/ مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، العدد7، ص ص183-185.

الصيانة بعد البيع ، كل هذا لإرضاء الزبون وتحقيق رغباته، فلا يستطيع أن يصمد في وجه المنافسة إلا من يسعى دائما إلى إرضاء الزبون والوفاء برغباته وتحقيق متطلباته.

-**التحسين في الربح والقدرة على المنافسة:** إن التحسين المستمر في جودة المنتج قد يؤدي إلى بيعه بسعر أعلى دون اغضاب الزبون، وعليه يزداد الربح وتتحصل المقدرة على المنافسة، بحيث يجب على المؤسسة أن تمارس أنشطتها وعملياتها انطلاقاً من مبدأ "افعل شيء صحيح بطريقة صحيحة من أول مرة"، هذا سيؤدي قطعا الى تخفيض الكلفة وزيادة الفعالية.[1]

2-التحسين الجذري: وهو التحسين الذي يستهدف الاختلالات التي تتطلب تصحيح كبير وفق نظام قيادي، ويتم عن طريق إحداث تغيير كبير في مستوى الأداء، عندما تحدث فجوة كبيرة بين لأداء الفعلي والأداء المخطط له، [2] ومن بين المناهج التي تعتمد على التحسين الجذري ما يلي:

2-1-منهج هوشين كانري Hoshin Kanri : يتكون مصطلح هوشين من كلمتين "Ho" والتي تعني القرار و" shin" والتي تعني البوصلة، فمنهج هوشين يقترح فكرة إبرة البوصلة التي تستخدم في توجيه الأفراد، بمعنى توجيه أفراد المؤسسة نحو هدف مشترك، حيث يعتمد على تحسين الأداء من خلال تعبئة جميع موارد المؤسسة وتركيزها على بعض النقاط الرئيسية؛ [3]

حيث يعبر Hoshin عن عملية ترجمة للأهداف الاستراتيجية والنوعية من أعلى مستوى إلى أهداف كمية وخطط عمل محددة لكل مستوى من المستويات الأخرى؛ إذا عرف "أكاو" "Akao" نهج هوشين كانري على أنه: جميع أنشطة المؤسسة لتحقيق الأهداف متوسطة وطويلة المدى بشكل منهجي، إضافة إلى أهداف العمل السنوية؛ وحسب "كينغ" "King" يصف هوشين كانري على أنها: طريقة تساعد على التحكم في اتجاه المؤسسة من خلال تنظيم التغيير داخل المؤسسة، ويتضمن هذا النهج أدوات التحسين المستمر؛ [4]ومن وجهة نظر أخرى فإن هذا النهج عبارة عن عملية نشر أهداف ومبادرات إدارة المؤسسات من المستوى الأعلى وصولاً إلى أدنى مستويات التسلسل الهرمي للمؤسسة، والغرض منه هو إدارة وتحقيق تحسينات كبيرة في أداءالمؤسسة؛ [5]

[1]-فتحي محمد يحي العالم، (ب س) : نظام إدارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية –دراسة علمية وتطبيقي، دار اليازوري، ص40.
[2]- مسغوني منى، مرجع سبق ذكره، ص30
[3]-Vincent Bronet, (2006) : Amélioration de la performance industrielle à partir d'un processus réfrent : déploiement interprises de bonnes pratique,thése de doctorat en génié industriel,université savoire mont blanc,France,p34.
[4]-Andrei Octavian paraschivescu,(2018):Hoshin kanri and total quality management, economy transdisciplinarity cognition, Vol 21, Issue 01, p93.
[5]-Marcela Pavlicjava and all, (2022): Hoshin kanri process: Areview and Bibliometric analysis on the commection of theory and practice, processes, v 10, p04.

ومنه يستند نهج هوشين على فكرة أن عملية التحسين يجب أن ترتبط بعمليات المؤسسة، التي تؤثر على جميع المستويات التنظيمية للمؤسسة (الاستراتيجية والتكتيكية والتشغيلية)، فالغرض الأول من هذا النهج هو التأكد من أن جميع المتعاونين في عملية تحسين يشاركون نفس أهداف الأداء الرئيسية لهذه العملية باتخاذ التدابير المباشرة وتكييفها مع كل مستوى تنظيمي، والغرض الثاني هو توجيه مهام وظائف المؤسسة لتحقيق أهدافها الأساسية بتركيز الجهود، وتنسيق الموارد بشكل أفضل، أما الغرض الثالث من Hoshin هو تعديل أهداف المؤسسة وأنشطتها بشكل يمكنها من التكيف بسرعة أكبر مع المتغيرات المتكررة في البيئة. [1]

ويتطلب منهج Hoshin kanzi تخطيطا دقيقا، ووضع معايير مرجعية مستهدفة واستخداما فعالاً ومنهجياً للأدوات من أجل التحسين المستمر على جميع مستويات القوى العاملة، ويهتم منهج هوشين كانزي عناصر أساسية تتمثل في:

-تحديد أهداف المؤسسة وغاياتها ونطاقها المستقبلي المنبثق من رؤية المؤسسة.

-يتطلب نهج هوشين تطوير الاستراتيجية، السياسية، والأهداف والقياس المعيار.

-نشر الأهداف على جميع المستويات ومايقابلها من سياسة في كل مستوى من مستويات الادارة. [2]

ويتم تطبيق هذا المنهج في العديد من المجالات وهي:

-تحسين الأعمال الحالية: الكفاءة والجودة.

-حل المشكلات: مشاكل قديمة أو متكررة، صعوبات جديدة.

-التدريب وتطوير الفريق.

-التعبئة أو التكنولوجيا. [3]

أ-مبادئ Hoshin kanri: يعتمد نهج هوشين على مجموعة من المبادئ التي تساعد على تحقيق التحسينات على مستوى أداء المؤسسة وتتمثل في :

-ملائمة أهداف جميع مستويات المؤسسة لتحقيق الأهداف المشتركة.

-مسؤولية كل فرد في المؤسسة عن آلية المراجعة المتكررة والقيام على الإجراءات التصحيحية.

[1]- Vincent Bronet,op-cit,p34.
[2]- Emanals Richard, (2010): Hoshin kanri : the stratigic grower, Alderchot, Al & Sosiety,p p 02-04.
[3]- Andrei Octavian paraschivescu, Op-cit, p92.

-الفهم السائد لإدارة الجودة الشاملة ودورة ديمنج PCDA.

-التحسين الفعال والمرن واللامحدود.

-ارتباط الأهداف باحتياجات العملاء.

-التركيز على العمليات وليس النتائج.

-التحليل العميق للمراحل السابقة.

-التخطيط من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى.

-الوسائل الملائمة للأهداف.[1]

وكخلاصة لما سبق، فقد ساهم عدة باحثين في تقديم مداخل مختلفة يمكن للمؤسسات الاعتماد عليها والأخذ بمبادئها، من أجل تحسين أدائها، والارتقاء لمستوى تطلعات مختلف الأطراف المتعاملة معها، من خلال الاعتماد على منهج واحد أو المزج بين منهجين أو أكثر، وفقاً لاستراتيجية المؤسسة والأهداف المخطط لها، وسعياً لإحداث تغييرات جذرية من فترة إلى أخرى في مختلف عملياتها، وهو ما يتم باختيار المنهج الذي يتوافق وثقافة المؤسسة واستراتيجياتها، فضلاً عن الامكانيات المتاحة لديها وقدرتها على التوظيف الأمثل لمواردها البشرية لضمان نجاح عملية التحسين.

المبحث الثالث: الأداء الكلي للمؤسسة الاقتصادية في ظل ادماج أبعاد التنمية المستدامة

بالنظر للمستجدات والمتطلبات البيئية الخارجية، أصبحت المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى تبني ممارسات تعمل على تحسين أدائها الكلي، تُدمج في نشاطها ووظائفها، وتساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وذلك بتوجيه خططها واستراتيجيتها نحو تعزيز دورها الاجتماعي بالتزامها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتعزيز كفائتها وفعاليتها الاقتصادية، ولتوضيح ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب، حيث خصص المطلب الأول لعرض كيفية تحقيق المؤسسة للأداء الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، أما المطلب الثاني فقد تم تخصيصه لتوضيح الأداء الاجتماعي للمؤسسة في ظل متطلبات التنمية المستدامة، في حين يعرض المطلب الثالث تحسين الأداء البيئي في ظل توجه المؤسسات نحو إدماج التنمية المستدامة، وبالنسبة للمطلب الرابع فقد تناول التحسين المستمر كآلية لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة وتحقيق الاستدامة.

[1]-Op.Cit, p95.

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي للمؤسسة في ظل متطلبات التنمية المستدامة

تسعى المؤسسات الاقتصادية جاهدة نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية التي أُوْجِدت من أجلها، وذلك في ظل الاهتمام بأبعاد التنمية القابلة للاستمرار، باعتبارها أحد أهم الأطراف الفاعلة التي تستخدم مواردها وتكيف نماذج تسييرها بصفة تسمح بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا- متطلبات تحقيق وادماج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية: ينطوي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة التركيز على العديد من الجوانب، التي ينبغي للمؤسسات الاقتصادية الاهتمام بها ومحاولة تكييفها في شكل ممارسات وعمليات تضمن إدماجه في نشاطاتها تتلخص في:

-ترشيد المناهج الاقتصادية من خلال تبني مفهوم المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية، واستخدام الضرائب والحوافز المالية لتعظيم كفاءة الإنتاج وتجسيد مبادئ التنمية المستدامة، وكذلك العمل على ايقاف هدر الموارد الاقتصادية، وتحقيق العدالة في توزيع المداخيل والثروة،[1] إلى جانب عقلنة استخدام الامكانيات الاقتصادية من منظور بيئي.

-التركيز على التأثيرات الحالية والمستقبلية التي يخلفها النشاط الاقتصادي على البيئة، مما يؤدي الى طرح اشكالية تمويل وتحسين التقنيات الصناعية، من خلال التوجه نحو توفير تكنولوجيا غير مضرة بالبيئة من ناحية استغلال الموارد الطبيعية، ومن ناحية تقليل الانبعاثات والنفايات؛

-يتطلب تحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية السعي نحو النمو والحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد وإستدامتها، والعمل في اطار القدرة الاستيعابية للبيئة وحماية التنوع البيولوجي.

ويبرز دور المؤسسة الاقتصادية في إدماج البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن نشاط المؤسسة من خلال:

-التسيير المستدام الذي يبحث عن أساليب وتقنيات جديدة في الإنتاج وتسيير النفايات والاستخدام الرشيد للطاقة والموارد البشرية، الأمر الذي ينعكس على زيادة القيمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي في المؤسسة، إلى جانب دمج التكاليف البيئية والاجتماعية وتحسين صورة المؤسسة أمام المساهمين.

- تشجيع الإبداع التكنولوجي في مجال طرق الإنتاج والجودة.

[1]- قبايلي أمال،مرجع سبق ذكره،ص92.

-السعي المستمر لتطوير التكنولوجيا المعتمدة لاكتسب قدرات ومهارات تقنية تساهم في انتاج منتجات صديقة للبيئة.

-تفعيل أدوات الاقتصاد البيئي التي تساعد على استهلاك الموارد الحالية دون المساس بمصالح الأجيال المستقبلية.

-الاستخدام العقلاني للموارد غير المتجددة، فضلا عن عدم تجاوز الطاقة الاستعابية للنظام البيئي على تحليل المخلفات حتى لا ينتقل التلوث للإنسان.[1]

إستناداً لما سبق يمكن القول أن تحقيق المؤسسة للاستدامة الاقتصادية مرهون بضرورة مراعتها للقضايا الاجتماعية والبيئية، وتوفير كافة الشروط والمتطلبات اللازمة لذلك، والتي تتمثل في تغيير أنماط التسيير المعتمدة، وتبني طرق إنتاج تسمح بتقديم منتجات صديقة للبيئة، إلى جانب العمل وفق مبدأ القدرة الاستيعابية للنظام البيئي.

ثانيا- مساهمة البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في تحقيق الأداء الاقتصاي للمؤسسة: يتمثل الهدف الأساسي للتنمية المستدامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الاهتمام بالرهانات البيئية والاجتماعية، الأمر الذي يستدعي من المؤسسات الاقتصادية مراعاة ذلك خلال نشاطاتها بإستخدام وتوظيف كافة الوسائل والأدوات وتبني الممارسات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

1-الأداء الاقتصادي المستدام للمؤسسة الاقتصادية: في اطار سعي المؤسسات نحو تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، فإن ذلك ينعكس على تعزيز قدرتها ودورها في تحقيق أداء اقتصادي مستدام يعتمد على خلق قيمة اقتصادية مضافة مستدامة، وترشيد اقتصادي للطاقات والموارد المستخدمة، وتفعيل دور مواردها البشرية بالرفع من مستوى أدائهم لتحقيق الكفاءة والفعالية الاقتصادية،[2] وفي هذا السياق يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تجسد أدائها الاقتصادي المستدام من خلال:

1-1-خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة: تسعى المؤسسة إلى خلق قيمة مضافة قابلة للاستمرار للمساهمين، من خلال اتخاذ قرار الاستثمار في مشاريع قليلة المخاطر تجنباً لإحداث خسائر للمساهمين، وتحقيق نتيجة جيدة على رأس المال العامل التي تضمن لهم عائداً مناسباً على إستثماراتهم، في حين أن تحقيق قيمة اقتصادية مستدامة للعملاء، يمكن تجسيدها من خلال تقديم منتجات/خدمات في الآجال

[1]-قبايلي أمال،مرجع سبق ذكره، ص93.
[2]- عامر حبيبة، مرجع سبق ذكره، ص90.

المحددة وبجودة عالية، إضافة إلى اتاحة كافة المعلومات الخاصة بالمؤسسة وما تقدمه من منتجات وخدمات، وبالنظر للدور الفعال الذي تلعبه المواراد البشرية في المؤسسة من خلال ما تقدمه من مهارات وضمان السير الحسن للعمليات لتحقيق أهداف المؤسسة، فإن هذه الأخيرة تعمل على توفير كافة الظروف الملائمة من أجور، حوافز وامتيازات لتحقيق النجاعة في أدائهم، كما تعمل المؤسسة على تبني مفهوم الإدارة الرشيدة وتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق التميز، إلى جانب اتباع نهج إدارة التحسين الشامل لتحقيق التوازن بين الجودة، الإنتاجية، التكنولوجيا والتكلفة، التي تعبر عن تطلعات واحتياجات الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة، وعليه فإن خلق المؤسسة لقيمة اقتصادية مضافة ومستدامة، يتطلب انتاج سلع وخدمات بتكاليف منخفضة، جودة عالية وبأقل الأسعار، وبذلك يكون لدى جميع الأطراف نصيب من تلك القيمة.[1]

1-2-الترشيد الاقتصادي للطاقات والموارد: يتجلى الترشيد الاقتصادي على مستوى المؤسسة في الاستخدام الأمثل والهادف لكل الامكانيات المتاحة من المعارف والوسائل، التي توفرها العلوم والتكنولوجيا لرفع مستوى الأداء الاقتصادي وضمان استمراريته، بحيث يتيح للمؤسسة فرصة تحقيق الأهداف المسطرة، من خلال الاستغلال الأمثل للقدرات البشرية والمادية والمالية، وحسن توجيهها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة، وهو بذلك يثبت ارتباطه الوثيق بالكفاءة والفعالية الاقتصادية، كونه يعبر عن تحقيق زيادة في إنتاج السلع والخدمات بنفس عناصر الإنتاج المتاحة أو بأقل منها وبأقصى كفاءة ممكنة، وباعتبار الترشيد الاقتصادي عملية شاملة تمس كافة الأنشطة والأعمال والوظائف في المؤسسة، فهي تسعى نحو تحقيق التناسق والتكامل بين جميع مهام وأجزاء المؤسسة، وذلك لضمان الارتقاء بمستويات الأداء في جميع المجالات.[2]

وتستند عملية الترشيد الاقتصادي على فكرة تقييم الأداء الحالي للمؤسسة، من خلال الوقوف على النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المسطرة، إلى جانب تحديد الانحرافات وأسبابها والبحث في السبل الكفيلة بعلاجها، وفي الأخير فإن هذه العملية تسمح بالحكم على مدى التطور والتقدم في حسن كفاءة وفاعلية العملية الإنتاجية أو الخدمية في المؤسسة الاقتصادية،[3] ومن ثم اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق واستجابة الأداء الاقتصادي لها.

[1]-راشي طارق، مرجع سبق ذكره،ص75-76.

[2]-بن الدين أمحمد،(2005) : الترشيد الاقتصادي للطاقة الانتاجية وانعكاساته على الأداء والانتاجية في المؤسسات الصناعية –حالة وحدة انتاج المدخرات-المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية -ENPEC- تيارت، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص113.

[3]-راشي طارق، مرجع سبق ذكره، ص77.

1-3-تفعيل أداء المورد البشري في المؤسسة الاقتصادية لتحسين واستدامة الأداء الاقتصادي: يُؤثر أداء المورد البشري على تحقيق المؤسسة لأداء اقتصادي مستدام، من خلال السلوكيات والأنشطة المتمثلة في التزامه في العمل، علاقاته بالآخرين وقيامه بأداء مهامه،[1] التي تعد العامل الأول والأساسي لتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة، ونظرا للمكانة الخاصة التي يحظى بها أداء الأفراد باعتباره الناتج النهائي لمحصلة جميع الأنشطة،[2] حيث تسعى جميع المؤسسات باختلاف أنواعها وطبيعة نشاطها إلى الوصول إلى أعلى مستويات الأداء وتحقيق أقصى فائدة من كل موظف، وذلك من خلال تحديد مستوى الأداء المطلوب من الفرد، والمعيار المعتمد في التقييم، لتتم بعد ذلك متابعة وتقييم مستمرة للأداء، بهدف تحديد العوامل المؤثرة فيه واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينه وتطويره.[3]

ثالثا-مجالات تحسين الأداء الاقتصادي في ظل التنمية المستدامة: تعتبر التنمية المستدامة عاملا أساسيا لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات، من خلال ما يلي:

-زيادة الفعالية بالاعتماد على التحسين المستمر في جميع عملياتها كالانتاج النظيف، تقليل التكاليف وتحسين إنتاجية المواد، إلى جانب تفعيل دورها الاجتماعي بتحملها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

-الاقتصاد في المال والوقت، من خلال قيام المؤسسة بتنمية علاقاتها مع أصحاب المصلحة والاستماع لانشغالاتهم وفهم تطلعاتهم؛ كما تعمل المؤسسة في اطار تحسين الإنتاجية على حث الموظفين على تطوير وتنمية قدراتهم، فضلاً عن تطبيق معايير السلامة والأمن لتخفيض معدلات الحوادث والإصابات أثناء العمل.

-الاهتمام بالقوانين البيئية والاجتماعية لأعمال المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى تجنب التكاليف القانونية.[4]

-كما ينعكس تبني المؤسسات الاقتصادية لمفهوم التنمية المستدامة وتطبيق مبادئها في زيادة جاذبيتها من خلال، تحسين صورتها وزيادة شرعيتها وقبولها من طرف المجتمع الذي تنشط فيه، كونها تسعى جاهدة لتلبية احتياجات وتطلعات الأطراف ذات العلاقة، اضافة إلى جذب المستثمرين إلى المؤسسة التي أصبحت تحظى بثقتهم ووفائهم.

---

[1]- راشي طارق، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2]-سامح محمد السيد المتولي،(2022) :توسيط تحسين أداء العاملين في العلاقة بين أبعاد العمل اللائق وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية،المجلة المصرية للدراسات التجارية،المجلد46،العدد2.

[3]- راشي طارق، مرجع سبق ذكره، ص78

[4]-Sandra A. Waddock, Samuel B. Graves,(1997): the corporate social performance- financial performance link, strategic management journal, Vol18, N°4,p319.

-سعي المؤسسة إلى تخفيض التكاليف والرفع من الجودة، من خلال التعامل مع موردين تثق فيهم من ناحية جودة الموارد (التموينات)، وكذلك احترامهم لحقوق الانسان والأطفال.[1]

-توسيع الأعمال، بكسب ثقة وولاء العملاء وجذب عملاء جدد، بتقديم منتجات آمنة وسليمة، ورصد المتطلبات والتوقعات تمهيدا للدخول الى أسوق جديدة تتبنى فيها مبادئ الاستدامة وتلتزم بالأخلاقيات.

-تنمية وتطوير أداء الموظفين، من خلال توفير بيئة عمل آمنة ومحفزة تزيد من انتاجية الموظف التي تنعكس على زيادة الأرباح، إلى جانب الشعور بالانتماء للمؤسسة الأمر الذي يساهم في خلق القيمة.[2]

-تحظى المؤسسة ذات الممارسات الأخلاقية لمسؤوليتها بمصداقية من قبل المجتمع الذي تنشط فيه، الأمر الذي يكسبها القدرة على المشاركة في اعداد القوانين والقواعد المتعلقة بالقضايا والمسائل الاجتماعية والبيئية، وبالتالي تحقيق السبق في المعلومات التي تضمن استمراريتها.

-توجه المؤسسات الاقتصادية نحو تبني التنمية المستدامة، يدفعها نحو تعديل طرق تفكيرها لتحقيق أهدافها وإتخاذ قراراتها، كما تعمل على تحسين عملياتها، إلى جانب المساهمة في القضاء على مظاهر التمييز والفساد في السوق، وتحقيق التوازن بين القيم الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية بما يتوافق والتوجه العالمي لتحقيق الاستقرار، بالاعتماد على التكنولوجيا النظيفة، خلق فرص التشغيل وتكوين علاقات جيدة مع الأطراف ذات المصلحة والجماعات المحلية، الأمر الذي يضمن استمرار وبقاء المؤسسة.[3]

رابعاً-دور المواصفة القياسية العالمية ISO 9001 في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة: تسعى جل المؤسسات الاقتصادية نحو الحصول على شهادة المطابقة للمواصفة القياسية ISO 9001 ، بهدف تحسين أدائها الاقتصادي، بإعتبار أن حصول المؤسسات على مثل هذه الشهادات يدل على اعتمادها على نظام يعمل على التحسين المستمر للأداء وفقا لمبادئ الجودة الشاملة، وقبل التطرق للفوائد التي يمكن للمؤسسة أن تحققها من خلال هذه المواصفة، يمكن عرض بعض التعريفات الواردة حول ISO 9001 ، حيث عرفتها المنظمة العاملية للمواصفات ISO على أنها "مجموعة من المعايير التي تُعنى بإدارة الجودة والتي تسعى المؤسسة من خلاله إلى تحقيق متطلبات جودة المنتجات والخدمات على المستوى الدولي، فضلاً عن توفير جملة من المبادئ التوجيهية للمؤسسات التي تهتم بجعل منتجاتها وخدماتها متوافقة ومتلائمة بدرجة كبيرة ومستمرة مع تطلعات العملاء في السوق، وذلك بالاعتماد على التحسين المستمر في جودة

[1]-مقيطع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص84.
[2]-مقيطع حمزة،مرجع سبق ذكره، ص84.
[3]-مقيطع حمزة، مردع سبق ذكره، ص85.

المنتجات والخدمات المقدمة"؛[1] كما تعرف على أنها مواصفة توفر للمؤسسة جملة من الارشادات والمتطلبات التي تساعد على تحديد الخصائص والصفات الواجب توفرها في أنظمة الجودة في المؤسسة، وبذلك فهي تحدد ماهو مطلوب فقط، ولا يوضح الكيفية التي يتم بها تلبية تلك المتطلبات.[2] وتبرز الفوائد التي يمكن للمؤسسة أن تحققها من خلال هذه المواصفة في:

–إلتزام المؤسسة بالمواصفات العالمية للجودة، بما يساهم في تحسين سمعتها في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى جذب عملاء جدد، توسع حصتها السوقية وزيادة المبيعات، وتحسين ربحية المؤسسة.

–زيادة قدرة المؤسسة على التصدي للمنافسة الشديدة، وذلك باحتلال مركز تنافسي جيد، القدرة على تحقيق الرضا للعملاء والتوجه نحو أسواق أجنبية.

–العمل على تقليل نسبة الأعطاب وهدر الموارد إضافة إلى تقليل تكاليف الصيانة وبالتالي القدرة على تخفيض تكاليف الانتاج.

–بالنظر إلى نظام ادارة الجودة كفرع لنظم المعلومات، فإن ذلك يساهم في تحسين نوعية القرارات المتخذة في المؤسسة.

–المساهمة في تحسين أداء الموظفين ورفع معنوياتهم، بالاعتماد على نظام جودة موثق ينعكس بشكل ايجابي على إنتاجيتهم.

–تحسين الأداء الإنتاجي، برفع الكفاءة وزيادة الفعالية في جميع الأنشطة التشغيلية وزيادة إنتاجية العاملين.[3]

المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي في ظل متطلبات التنمية المستدامة

يتجسد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، من خلال سعي هذه الأخيرة نحو تعزيز دورها الاجتماعي اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، وتحقيق التوازن بين مصالحها الخاصة ومتطلبات مختلف الأطراف ذات المصلحة بهدف تعزيز سمعتها والحصول على القبول من طرف المجتمع، وفي هذا السياق لابد من تبني كافة الممارسات التي تعكس مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية التي تتعدى المستوى والاطار القانوني لها، وذلك من خلال اتباع معايير الصحة

[1]- معاد بوبريحة، خالد قاشي، (2022) :المواصفة القياسية العالمية لأنظمة ادارة الجودة ISO 9001 كمدخل لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية –دراسة حالى الشركة الافريقية للزجاج AFRICAVER بجيجل، مجلى الاقتصاد والمالية، المجلد8، العهدد1، ص35.

[2]-دعاس عز الدين، (2019) : أثر تطبيق نظام الادارة المتكامل للجودة والبيئة والصحة على الأداء البشري للمؤسسة الصناعية –دراسة لعينة من المؤسسات الجوازرية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر، الجزائر، ص10.

[3]-معاد بوريحة، خالد قشي، ص 37.

والسلامة المهنية للموظفين لتوفير الحماية ضد الحوادث، والعمل على تلبية احتياجاتهم وتحسين حياتهم المعيشية، إلى جانب التركيز على تطبيق برامج اجتماعية ذات طابع خيري تطوعي، تثبت المؤسسة من خلالها انتمائها للمجتمع، والعمل على تقييم مستمر لتلك الممارسات والالتزامات التي تؤثر على تحسين أدائها الاجتماعي وعلى صورتها أمام الأطراف ذات المصلحة.

أولا- نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية كأداة لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: يعد المورد البشري محور أساسي في احداث التنمية، فهو وسيلة وغاية في نفس الوقت، لهذا يبرز اهتمام البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بهذا المورد، من خلال توسيع خيارات وقدرات الأفراد إلى أقصى درجة ممكنة، ومن ثم توظيف تلك القدرات بشكل أفضل في جميع المجلات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتلبية احتياجاتهم الأساسية من ناحية الصحة والسلامة في مواقع عملهم، والرفع من رفاهيتم الاحتماعية؛[1]

ومن هذا المنطلق يظهر تحقيق المؤسسة الاقتصادية للاستدامة الاجتماعية في اطار التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، بسعيها نحو تحسين الظروف المعيشية ورفع مستوى الرفاهية للمجتمع الذي تنشط فيه إلى جانب توفير مناصب شغل جديدة، فضلا عن الاهتمام بالمورد البشري وذلك بتوفير متطلبات الصحة والسلامة المهنية، التي لها تأثير مباشر على أداء القوى البشرية في المؤسسة.

1-مفهوم إدارة الصحة والسلامة المهنية: عرفت منظمة العمل الدولية السلامة المهنية على أنها: "جميع الأنشطة التي تهدف إلى حماية الأفراد، المواد، الأجهزة، المكائن، المباني والبيئة العامة من التعرض للحوادث وظروف العمل السيئة، أما الصحة المهنية فهي "تتعلق بحماية الموارد البشرية العاملة بالمؤسسة الاقتصادية من الأمراض الجسدية والنفسية المحتمل الإصابة بها في مكان العمل".[2]

وقد عرفت كذلك الصحة والسلامة المهنية بأنها "جميع التدابير الملموسة والمتخذة على مستوى التصميم، التركيب والتشغيل، والتي تهدف الى المحافظة على السلامة الجسدية والنفسية للموظفين في المؤسسة، إلى جانب الوقاية من الأمراض المهنية والحد من الحوادث أثناء العمل"؛[3] كما تعرف السلامة

[1]-طاهر جميل،(1997) : النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،ص4.
[2]-بوعامة أمال، العايب عبد الرحمان،(2022) : واقع تدقيق ادارة الصحة والسلامة المهنية داخل المؤسسة الاقتصادية في ظل المسؤولية الاجتماعية للشركات –دراسة حالة، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد10، العدد1، ص401.
[3]-Cambon Julien,(2007) : Vers une nouvelle méthodologie de mesure de la performance des systèmes de management de la santé-sécurité au travail, Sociologie, 2cole national supérieure des mines de paris, français,p20.

المهنية على أنها "العلم الذي يحافظ على سلامة وصحة الانسان، من خلال توفير بيئة عمل آمنة خالية من مسببات الحوادث والاصابات".[1]

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن إدارة الصحة والسلامة المهنية تعبر عن مجموعة من الإجراءات والتدابير، التي تسعى الى حماية الموارد البشرية والمادية في المؤسسة، من خلال البحث عن مختلف العوامل والأسباب التي تؤدي الى الحوادث والأمراض المهنية، والعمل على الوقاية منها والحد من مخاطرها، وذلك بتوفير ظروف آمنة وصحية في موقع العمل، من شأنها أن تشعر الموظفين بالأمان وتحفزهم على زيادة انتاجيتهم.

2- أهداف نظام الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة الاقتصادية: تسعى المؤسسة من خلال تبني نظام الصحة والسلامة المهنية إلى تحقيق جملة من الأهداف ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي معاً والتي تتلخص في:

-حماية القوى البشرية داخل المؤسسة من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الموظفين أثناء العمل، وذلك من خلال إزالة مسببات الخطر وتقليل التعرض له.

-خلق بيئة عمل آمنة تضمن الوقاية من المخاطر لجميع الأفراد، سواء الذين تربطهم علاقة مباشرة بالمؤسسات الصناعية من العاملين فيها أو المتعاملين معها، وذلك عن طريق اتخاذ كافة الاجراءات والاحتياطات اللازمة.[2]

-تسعى كذلك المؤسسة إلى حماية الآلات، المعدات، الأجهزة وغيرها من عناصر الانتاج من الضياع أو التلف نتيجة الحوادث في موقع العمل.

-توعية الموظفين وتثقيفهم بضرورة الالتزام بتعليمات وإرشادات الصحة والسلامة في موقع العمل.

-تخفيض النفقات وتوفير الأموال التي من المحتمل أن تدفع نتيجة وقوع حوادث العمل من تعويضات ومصاريف علاج ونقل وإصلاح واستبدال المعدات والأجهزة أو المنشآت التي تتعرض للتلف والدمار.

-تخفيض النفقات المتعلقة بالتعطل عن العمل بسبب التعرض لاصابات أثناء العمل والأمراض المهنية، وكذلك التكاليف المرتبطة باستبدال العامل وتدريب من يعوضه في العمل، والنفقات التي تترتب على ذلك من تأخير في مواعيد العمل والتسليم.

[1]-تكسيد نهال، بوزكري جيلالي،(2022) : دور أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق السلامة المهنية –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز تسمسيلت، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد5، العدد2،ص 378.

[2]- زحوفي نور الدين، عيواج مختار،(2019) : دور المسير في ادارة نظام الصحة والسلامة المهنيتين في بيئة العمل وأثره على قيمة المؤسسة، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد2، العدد1،ص15.

–الاستعداد والاستجابة للأحداث غير المتوقعة التي قد تنشأ بسبب الكوارث الطبيعية، أو قد يكون الإنسان هو المسبب الرئيسي لها، والتي غالبا ما تكون في شكل حرائق أو تسربات، قد تحدث نتيجة عوامل مختلفة، من بينها التقصير في تنفيذ إجراءات التشغيل التي وُضعت لمنع حدوثها، وفي مثل هذه الحالات يستوجب على مسير نظام الصحة والسلامة المهنية أو يقوم بتحديد وتنفيذ الاجراءات المعالجة لهذه الحوادث، مع تحديد السبل الكفيلة بمنع وقوعها لتجنب تعرض صحة وسلامة العمال للأخطار.[1]

ثانياً–نظام الصحة والسلامة المهنية وفقاً للمواصفة OHSAS1800: كما تسعى المؤسسة من خلال نظام الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001 إلى توفير وسيلة لتقييم وتحسين الأداء في مجال الوقاية من الحوادث في موقع العمل، فهو عبارة عن أسلوب منطقي للإدارة الأخطار بفعالية للوقاية من الحوادث المهنية،حيث تعد منظمة التقييس البريطانية (BSI) أول من قام بإصدار مجموعة المواصفات البريطانية والمسماة BS OHSAS والتي تعني British and Safety Advisory Service Standard Occupational Health وباللغة العربية نظام الصحة والسلامة المهنية يرمز لها بالرمز OHSAS1800 ،[2]

وهي عبارة عن مواصفة تسعى إلى تطوير نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية في كافة مستويات المؤسسة، من خلال خلق بيئة عمل مثالية، والعمل على تحقيق السبق في رصد المخاطر واتخاذ الاجراءات الملائمة لادارتها أو التخلص منها، كما تهدف الى تخفيض نسبة الحوادث والأمراض في مكان العمل، تقليل زمن التعطل عن العمل وبالتالي تقليل التكاليف المترتبة عن ذلك، إشراك طاقم العمل وتحفيزهم من خلال توفير بيئة عمل أفضل وأكثر أمانا، إظهار الاتزام بالمعايير لجميع الأطراف ذات المصلحة.[3]

وبناءاً على ذلك يمكن القول أن هذه المواصفة تسمح بتقييم مستوى السلامة والصحة المهنية بالمؤسسة، ومدى ضبطها وتحكمها في المخاطر وتحسين أداءها، تم اصدارها من طرف هيئة المواصفات البريطانية BSI عام 1999، وقد حققت هذه المواصفة انتشاراً واسعا في العالم لدرجة تسميتها بـــ ISO 18001 على الرغم أنها ليست مواصفة من مواصفات الايزو. [4]

1–عناصر المواصفة OHSAS:18001 : تهدف المواصفة OHSAS 18001 إلى تمكين المؤسسات الاقتصادية من ارساء نظام فعال لادارة الصحة والسلامة المهنية، كما ساهمت في تحديد عناصر هذا

[1]- زحوفي نور الدين، المرجع السابق،ص15.
[2]-زرزار العياشي، بن وريدة حمزة، (2019) : نظام الصحة والسلامة المهنية وفق المواصفة القياسية الدولية 2018: ISO 45001، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة 20 أوت 1955، المجلد2، العدد1، ص35،36.
[3]-سيد فاطمة زهرة،(2017) : نظام الجودة المتكامل بين واقع المؤسسة الجزائرية وتحسين الأداء –دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص103.
[4]--زرزار العياشي، بن وريدة حمزة، المرجع السابق،ص37.

النظام ليتكامل مع متطلبات وعناصر ادارة المؤسسات، من أجل تحقيق الأهداف من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، يمكن توضيح عناصر هذا النظام من خلال الشكل الموالي:

شكل (13): عناصر تطبيق نظام الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001

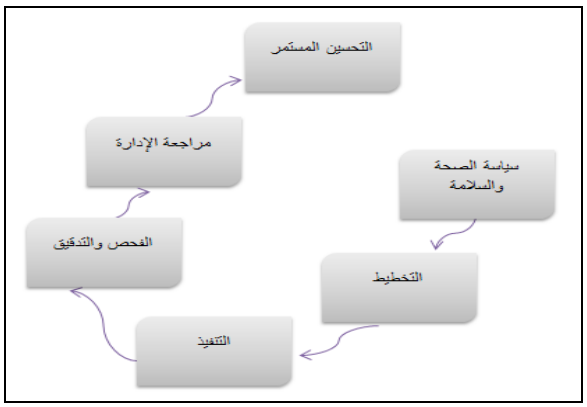

Source : Syive Grenon,(2015) :ISO 14001 :2015 : les impacts de la révision sur une entreprise québécoise, maitrise en environnement université de sherbrooke,p05.

من الشكل يتضح أن مواصفة OHSAS مبنية على مفهوم عجلة ديمينج (**خطط، افعل، افحص، تصرف**)، والتي يمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:

-**خطط:** وهنا يتم تحديد الأهداف والعمليات من أجل الوصول الى نتائج تتوافق ومتطلبات الزبائن وسياسات المؤسسة.

-**افعل:** والمقصود هنا المباشرة في تنفيذ العمليات.

-**افحص (تحقق):** قياس ورصد العمليات والمنتجات ومقارنتها بالسياسات والأهداف ومتطلبات المنتج ومن ثم إعداد تقرير حول النتائج المتوصل اليها.

-**تصرف:** اتخاذ كافة الاجراءات الملائمة والتي تعنى بالتحسين المستمر لأداء العمليات.[1]

3-نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية وفقا لـ ISO 45001: هو معيار دولي يحدد متطلبات نظام إدارة الصحة والسلامة في العمل، مع مبادئ توجهية لاستخدامها بغرض تمكين المنظمة من تحسين أداء نظام الصحة والسلامة المهنية بشكل استباقي من حيث الوقاية من الإصابات والمشاكل الصحية، فهو

[1]-British Standards, (2007) : BS OHSAS 18001 : 2007, Systèmes de management de la santé et de la sécurité au travail-exigences, pVI.

بذلك وسيلة مباشرة يمكن الاعتماد عليها في توفير اطار عمل لادارة مخاطر الصحة والسلامة المهنية،[1] وبصفة عامة يمكن القول أن المواصفة ISO 45001 تعد معيار دولي ارشادي غير إلزامي على المؤسسات صادر عن المنظمة العالمية للتقييس، يتم منح شهادة الايزو في مجال الصحة والسلامة للمؤسسات التي تلتزم به وتسعى من خلاله إلى تقليل نسبة حوادث العمل قبل وقوعها؛[2] وتجدر الاشارة إلى أن المواصفة OHSAS 18001 لاتزال قائمة ومطبقة من طرف المؤسسات نظراً إلى عدم قدرة هذه الأخيرة على الانتقال مباشرة نحو تطبيق ISO 45001 ، لذلك منحت منظمة الايزو المؤسسات فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات للتحول نحو ISO 45001 وذلك ابتداءا من مارس 2018 إلى مارس 2021، وفي هذا السياق يمكن توضيح الفرق بين المواصفتين في مايلي:

-اعتمدت المواصفة ISO 45001 على هيكل رفيع المستوى يستخدم النصوص والمصطلحات الشائعة والتعريفات للأجيال القادمة من مواصفات نظم الإدارة مثلISO14001 ،ISO9001 ، وغيرها، ويهدف هذا الهيكل لتسهيل عملية التنفيذ ودمج العديد من أنظمة الإدارة بطريقة منسقة ومنظمة وفعالة.

-تركز المواصفة الجديدة على الاطار الذي تنشط فيه المؤسسة، بحيث يستوجب النظر إلى قضايا وموضوعات على المستوى الداخلي والخارجي في مجال الصحة والسلامة، وذلك من خلال فهم وتحديد احتياجات وتطلعات المجتمع فيما يتعلق بقضايا الصحة والسلامة.

-تعمل المؤسسات التي تطبق OHSAS 18001 على تفويض مسؤوليات الصحة والسلامة لمدير السلامة فقط، بدلا من دمج النظام ضمن عمليات المؤسسة، في حين عملت ISO 45001 على ضرورة إدماج المؤسسة لجوانب الصحة والسلامة في نظام العام للادارة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز دور الإدارة العليا في تحقيق قيادة أقوى في مجال إدارة السلامة والصحة المهنية والوصول الى نتائج أفضل، وتجدر الاشارة إلى أنه وبالرغم من وجود بعض الفروق بين المواصفتين، إلا أنهما لا يزالان يشتركان الهدف العام لنظام الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة.[3]

4-مساهمة ادارة الصحة والسلامة المهنية في إرساء الاستدامة الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية:

في ظل الأهمية الكبيرة التي تحظى بها القوى البشرية، باعتبارها أحد أهم الموارد التي يتم الاعتماد عليها في تحقيق أهداف المؤسسة لاسيما تلك المتعلقة بالجانب الاجتماعي، تسعى هذه الأخيرة إلى الالتزام

[1]-ANSI,(12/04/1018): ISO 45001 Occupational Health and Safety Management Systems, https://blog.ansi.org/iso-45001-2018-occupational-health-safety-management-systems/?fbclid=IwAR2D-ZWI59l3Ol-yiW1kqSCnX-Iq8zCSk6SdQ78Ib0WS-oqQOukO39z_G70 , senn: 21/05/2023.

[2]- زرزار العياشي، بن وريدة حمزة، المرجع السابق،ص41.

[3]- زرزار العياشي، بن وريدة حمزة، المرجع السابق،ص46.

بمسؤوليتها الاجتماعية وتحسين أدائها الاجتماعي، من خلال اتباع نظام الصحة والسلامة المهنية الذي يضمن الحماية والأمان لكافة الأفراد المتعاملة مع المؤسسة ويتضح ذلك من خلال:

–القدرة على التنبؤ بالأخطار المهنية، الأمر الذي يُقلل تعرض الأفراد للإصابات في موقع العمل؛

–تمكين المؤسسة من وضع إطار قانوني يحدد المتطلبات الضرورية لضمان حقوق الأفراد من التعرض للحوادث والأخطار المهنية أثناء تأدية مهامهم؛

–القدرة على تقليل التكاليف المتعلقة بالخسائر المادية والبشرية، والناتجة عن تعرض للأخطار والحوادث في بيئة العمل؛

–اعتماد المؤسسة على وضع توجيهات وتعليمات تخص إدراج معايير الصحة والسلامة، التي تشمل مختلف جوانب الأداء، مما يسمح بتحسين أدائها المتعلق بصحة وسلامة الموظفين.[1]

–تحسين أداء العاملين وتحفيزهم على العمل بطريقة أفضل، وهذا نتيجة زيادة الثقة في المؤسسة التي تسعى لتوفير كافة المتطلبات التي تضمن سلامتهم، الأمر الذي ينعكس على بلوغ أفضل مستويات الأداء في المؤسسة وزيادة إنتاجيتها وتحقيق ميزة تنافسية.[2]

إستناداً لما سبق يمكن القول أن تبني المؤسسة لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية، يعد من بين أهم المتطلبات التي من شأنها أن تعكس اهتمام المؤسسة بأحد أهم جوانب التنمية المستدامة، والمتمثل في البعد الاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال التركيز على العنصر البشري والسعي نحو توفير كافة المتطلبات التي تضمن تحقيق الحماية والأمن من الحوادث والأمراض المهنية في مكان عمله، الأمر الذي يؤدي الى تحسين أداء العمال في المؤسسة، كما يعكس دور هذه الأخيرة في تفعيل دورها الاجتماعي وتحملها للمسؤولية الاجتماعية، وبالتالي الوصول نحو تحسين أدائها الاجتماعي.

ثانياً–تأثير إدراة الاستدامة الاجتماعية في ضوء ISO 26000 على الأداء الاجتماعي: في ظل التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية أثناء التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية ومراعاة الاعتبارات الاجتماعية ضمن ممارساتها، أصدرت منظمة المعايير الدولية ISO 26000 كمعيار يهدف إلى مساعدة المؤسسات على تقديم إرشادات عملية للمؤسسات التي ترغب أن تكون مسؤولة اجتماعياً،[3] حيث لا تعد ISO 26000

[1]-علالي مليكة، (2004) : أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الايزو في تنافسية المؤسسة –دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة– ENICAB- مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص72.

[2]-نفس المرجع، ص72.

[3]-Herciu Mihaela,(2016): Iso 26000-an integrative approach of corporate social responsibility, studies in business and economics no, 11(1),p77.

معيارا ادارياً، كونها غير مخصصة لأغراض اصدار الشهادات، وتركز على اكتساب المعرفة المتعلقة بسياق وقابلية تطبيق المسؤولية الاجتماعية، نظرا لمساهمة هذه الأخيرة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الكلي والجزئي،[1] وقد تم تعريف ISO 26000 على أنها: "مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية، بحيث تكون قابلة للاستخدام من طرف جميع المؤسسات التي تسعى لأن تكون مسئولة اجتماعيا وفق متطلبات المجتمع.[2]

وبالتالي يكمن الهدف الأساسي من إعداد مواصفة المسؤولية الإجتماعية ISO26000 في تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والتي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، إلى جانب تلبية احتياجات المجتمع في حدود القدرة الاستيعابية للنظم البيئية ودون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية؛ وتتمثل الفوائد التي يمكن للمؤسسة تحقيقها جراء تطبيق المواصفة الإرشادية للمسؤولية الإجتماعية ISO26000 في ما يلي:

-مساعدة المؤسسة على اتخاذ القرارات التي تأخذ بعين الاعتبار تطلعات المجتمع، وتستغل الفرص المرتبطة بالمسؤولية الإجتماعية.

-تعزيز سمعة المؤسسة وتحقيق ثقة ومصداقية أكبر للجمهور، وذلك بتعزيز وتحسين المؤسسة لأدائها الإجتماعي، إلى جانب المساهمة في تنظيم وتحسين علاقتها مع أصحاب المصلحة.

-مساعدة المؤسسة على تفعيل دورها في تحقيق المصلحة العامة والرفع من رفاهية المجتمع.

-تعزيز ولاءالعمال وتحفيزهم ورفع روحهم المعنوية، من خلال الإهتمام بحقوقهم والحفاظ على صحتهم وسلامتهم أثناء العمل.

-محاربة الفساد من خلال المشاركة السياسية المسؤولة واعتماد المنافسة العادلة، النزاهة والشفافية.

-تجنب الصراعات مع العملاء فيما يخص الخدمات المقدمة والسلع.

-حسن إستخدام الموارد الطبيعية والبيئية لضمان استمرارية المؤسسة على المدى البعيد.[3]

وبناءاً على ذلك، يمكن القول أن اعتماد المؤسسة على ISO26000 التي توفر المتطلبات الارشادية لتبني المسؤولية الاجتماعية، يجسد اهتمامها بالسعي نحو مراعاة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ضمن

[1]-Pecb,(n d), Iso 26000 :Social resposibility,p4.

[2]-بن عرامة عبلة، (2018) : أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في القطاع الصحي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، ص25.

[3]-راشي طارق، مرجع سبق ذكره، ص192.

ممارساتها واستراتيجيتها، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق رفاهية المجتمع جراء الدور الاجتماعي الذي تمارسه اتجاهه، من جهة أخرى سيساهم ذلك في تحسين سمعة المؤسسة أمام المجتمع المدني، وستحظى بثقة الأفراد المتعاملة معهم داخليا وخارجيا، من خلال تحقيق الرضا لدى العمال في المؤسسة، وتوطيد العلاقة بينها وبين مختلف الأطراف أصحاب المصلحة، وعليه سينعكس ذلك على اكتساب المؤسسة لميزة تنافسية واحتلال مركز تنافسي قوي في السوق.

ثالثاً-تبني المؤسسة للتنمية المستدامة كأداة لتحسين أدائها الاجتماعي: تعمل المؤسسة جاهدة نحو تفعيل دورها الاجتماعي بالتوجه نحو ادماج التنمية المستدامة كوسيلة للتأثير على أداء العنصر البشري من حيث مهاراته، كفاءاته وغيرها من العناصر الأخرى، والتي يمكن توضيح آثارها أو دورها على الأداء الاجتماعي من خلال مايلي:

1-تنمية المهارات: يؤدي ادماج المؤسسة للتنمية المستدامة ضمن أنشطتها وممارساتها إلى التأثير في هويتها وأهدافها التنظيمية، وكذلك توجيه استراتيجيتها نحو الاهتمام بكافة الأطراف ذات المصلحة بما فيهم شركائها الخارجيين وعدم الاقتصار على الأطراف الداخلية فقط، إلى جانب تعزيز دور القيادة لإعادة ضبط مفهوم ودور المؤسسة الاقتصادية وجعلها مؤسسة مواطنة، من خلال تحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة وتحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية، وذلك بالاعتماد على وظيفة الموارد البشرية المستدامة في تنمية المهارات، وتحفيز القوى البشرية، رفع أدائهم وتفعيل دورهم في جعل المؤسسة توفي بالتزاماتها ومسؤوليتها الاجتماعية؛[1] وعليه فقد أصبح تبني المؤسسات للتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين يحظى بأهمية كبيرة في بيئة الأعمال، ومن أهم الأسباب التي من شأنها أن تجعل المؤسسات ناجحة في جذب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها،[2] ويمكن القول أن الاهتمام بالبعد الاجتماعي للموارد البشرية يعد من أهم عوامل نجاح المؤسسات واستمراريتها واستدامتها، ذلك أن أغلب المؤسسات الناجحة عالميا تعمل على توجيه ساساتها وبرامجها الاجتماعية اتجاه الموظفين والمجتمع المدني الذي تعمل في نطاقه، وإثر ذلك فان العاملين في مثل هذه المؤسسات يتمتعون برضى وظيفي عالي المستوى، الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على انتاجته وبالتالي على انتاجية المؤسسة ككل.[3]

[1]-حمزة مقيطع، مرجع سبق ذكره، ص88.
[2]--خلوفي سفيان، (2023): القدرة التنافسية والمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار بصمة علمية، ورقلة، الجزائر،ص136.
[3]- خلوفي سفيان، نفس المرجع، ص 137-138.

2- تعزيز سمعة المورد البشري: يؤدي سعي المؤسسة نحو تحقيق التنمية المستدامة على جذب العمال المؤهلين وتحسين سمعة مواردها البشرية، وبالتالي تحسين سمعتها وصورتها في المجتمع ولدى السلطات العليا، إلى جانب دعم الأطراف الخارجية لها كالنقابات نتيجة ممارساتها المسؤولة اجتماعيا.[1]

3-تبني سلوكيات المواطنة: إدماج المؤسسة للتنمية المستدامة يساهم في تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية، التي تعرف على أنها "تلك السلوكيات المفيدة من الناحية التنظيمية، وهي ذات طبيعة طوعية لا يمكن فرضها على أساس التزامات الدور الرسمي"،[2] وتعكس حرص الموظف على مؤسسته ونجاحها وسمعتها وممتلكاتها ومستقبلها، الى جانب مساعدته لزملائه الموظفين الجدد، وسعيه لبذل جهود مضاعفة لزيادة الإنتاجية وتحسين الأداء، وذلك دون توقع الحصول على مكافات أو حوافز،[3] حيث تنعكس آثار هذه الممارسات على تخفيض معدل دوران العمل، تحسين جودة العمل، تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلك،[4] كما تساهم السلوكيات التنظيمية في تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة، وذلك من خلال الرفع من كفاءة العاملين على استغلال الموارد الانتاجية، وكذلك زيادة قدرتهم على التجديد والابتكار والقدرة على التكيف مع المتغيرات التنظيمية والبيئية الجديدة،[5] وعليه يمكن القول أن سلوك المواطنة التنظيمية تترتب عليه تحقيق نتائج ايجابية تنعكس على تحسين الأداء الكلي للمؤسسة، من خلال المساهمة في ادارة العلاقات التبادلية بين الموظفين في كافة المستويات التنظيمية للمؤسسة، الأمر الذي يساهم في زيادة حجم المخرجات المنجزة.[6]

ويمكن القول في هذا السياق، أن عمل المؤسسات وفق نهج التنمية المستدامة يعد استثماراً طويل الأجل، كونه غالباً ما يحقق عائد يفوق تكلفة النشاط الاجتماعي اتجاه المجتمع والأطراف ذات المصلحة، حيث يظهر ذلك في تحسين مركز المؤسسة وصورتها أمام العملاء والمجتمع المدني ككل، مما ينعكس بشكل ايجابي على عائد المؤسسة في الأجل المتوسط والطويل.[7]

[1]-حمزة مقيطع، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2]-Organ Dennis W, (1990): the motivational basis of organizational citizenship behavior, research in organizational behavior, Vol 12, p46.

[3]-يرقي حسين، بن عودة مصطفى، (2010) : دراسة تحليلية لسلوكيات المواطنة التنظيمية وعلاقتها ببعض المتغيرات التنظيمية، مجلة والعلوم راسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 4، العدد 1،ص 210.

[4]-حمزو مقيطع، مرجع سبق ذكره، ص90.0

[5]- يرقي حسين، بن عودة مصطفى، المرجع السابق،ص212.

[6]-رشيد مناصرية، فريد بن ختو، (2015) : سلوك المواطنة التنظيمية وأهميته في تحسين أداء العاملين-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الهاتف النقال موبيليس وحدة ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8،ص223.

[7]-خلوفي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص134

المطلب الثالث: تحسين الأداء البيئي في ظل توجه المؤسسات نحو ادماج التنمية المستدامة

تسعى المؤسسات الاقتصادية نحو مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال، لاسيما تلك المتعلقة بالتوجه نحو المساهمة في تحقيق البعد البيئي، الذي يعكس حقيقة التزام المؤسسة بادماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن استراتيجيتها، حيث ينطوي ذلك على الاهتمام بالآثار التي تخلفها أنشطتها الاقتصادية على البيئة ومحاولة التحكم فيها وضبطها، من خلال تبني نظام لادارة المسائل البيئية وممارسة النشاطات التي تعكس تحملها للمسؤولية اتجاه البيئة والعمل على التحسين المستمر لأدائها البيئي.

أولاً–أثر نظام الادارة البيئية وفقا للمواصفة ISO 14000 على الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية: حظي موضوع حماية البيئة بأهمية كبيرة خلال الآونة الأخيرة، الأمر الذي دفع بالمؤسسات نحو تبني هذا التوجه الجديد، وذلك من خلال السعي نحو تبني مفهوم الادراة البيئية وفق متطلبات الايزو ISO 14000 الذي يساهم في تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة، وتحقيق مستويات أفضل في مجال الأداء البيئي، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1–مفهوم الادارة البيئية ومواصفة ISO 14000 : في اطار سعي المؤسسات نحو تحقيق مستوى جيد من الأداء البيئي فانها تعمل على تبني مفهوم الادارة البيئية بهدف التحكم في تأثير نشاطاتها، وفي هذا السياق يمكن ذكر تعريف للادارة البيئية فيما يلي:

عرفت الأمم المتحدة United Nation الادارة البيئية على أنها: "وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمشروع الصناعي، على أن تتضمن جميع المراحل الانتاجية بدءاً من الحصول على المواد الأولية وصولا الى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة بيه".[1]

ويعرف "جندرون" " Gendron" الإدارة البيئية بأنها "أداة تسمح لمؤسسة بمعالجة وتقليل الآثار البيئية لعملياتها، ودمج وظائف الإدارة التقليدية في معايير بيئية جديدة محددة في إطار سياسات إدارة البيئة العامة"؛[2] كما تم تعريفها على أنها: "مجموعة الأنشطة الإدارية التي تحدد السياسة والأهداف والمسؤوليات البيئية والتي تنفذها، تغطيها بوسائل مثل تخطيط الأهداف البيئية وقياس النتائج والتحكم في التأثيرات البيئية"؛[3] وينظر للادارة البيئية على أنها "جزء من النظام العام للإدارة التي تشمل الهيكل التنظيمي وأنشطة التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد لتطوير، وحتى إعادة إجراء

[1]-سلمان فضيلة داود،(2018) : تقييم نظام الادارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الدولية2004: ISO 14000 –دراسة حالة في شركة الحفر العراقية، https://www.researchgate.net/publication/325768220

[2]-Louis Cousin, (2013) : Norme ISO 14001 et théories de management moderne : Vers un système de gestion environnementale participatif et créateur de connaissances, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en administration des affaires, université de Québec à Montréal, p15.

[3]-Ibidem.

التحليلات والحفاظ على السياسة البيئية"،[1] وتعرفها المنظمة العالمية للتقييس ISO بأنها "جزء من نظام إدارة المؤسسة يستعمل لتطوير وتنفيذ سياستها البيئية وتقييم تأثيرها على البيئة"، حيث تساعد الإدارة البيئية المؤسسات على تلبية المتطلبات القانونية فيما يتعلق بالجانب البيئي، وتساعد في تحديد الأنشطة البيئية التي تحقق الأهداف الاقتصادية.[2]

وتجدر الاشارة إلى أن مفهوم الادارة البيئية يرتبط بمفهوم نظام الادارة البيئية الذي يعرف على أنه: "مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المؤسسات في القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من اجل متابعة الاداء البيئي"، [3]ويمكن اعتبار نظام الإدارة البيئية بأنه: ذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر(المؤسسة)، يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له، لتضع نظام الإدارة البيئية موضع التطبيق العملي والمسؤولية اتجاه البيئة والمجتمع، فتبدو هذه الإدارة كحلقة وصل بين المؤسسة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها لتلاءم استمرار توافق النظامين معا دون وجود للنزاعات بينهم".[4]

نظام الإدارة البيئية هو أداة تمكن المؤسسات من التعامل مع الآثار السلبية طويلة الأجل على البيئة، الناتجة عن المنتجات المقدمة وما تنفذه من عمليات وما تطرحه من نفايات، بهدف الوصول إلى مستوى مميز من الأداء البيئي، عن طريق تنظيم وتقيم مختلف الإجراءات والسياسات البيئية الموجهة للأنشطة والعمليات التي ترتبط آثارها بالبيئة وتتفاعل معها بطريقة ايجابية أو سلبية، وصولا لتحقيق التحسينات المستمرة في مستويات الجودة للعمليات والسياسات البيئية الداخلية، بما يحقق أهداف المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية والاستجابة للتشريعات والقوانين المتعلقة بحماية المستهلك والبيئة.[5]

ويمكن القول أن اهتمام المؤسسات بالبيئة والمحافظة عليها ينعكس في تبنيها لنظام إدارة بيئية متكامل وفقاً للمواصفة القياسية ISO14000 التي تعرف على أنها "مواصفات موثوقة تستدعي من المنظمة المساهمة في الحفاظ على استخدام المواد الأولية وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات الخطيرة".[6]

---

[1]-Bourreau Léa,(2012) : Contribution de la dimension conformité règlementaire à la mesure de la performance des systèmes de management environnemental : proposition d'un outil de mesure, thèse doctorat, école doctorale n°432 :sciences et métiers de l'ingénieur, paris Tech, France,p39.

[2]-الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة،(2019) : نظم ادارة البيئة السليمة ودورها في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الحديثة –دراسة حالة للمؤسسة الوطنية لخدمة الآبار –سونطراك-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد7، العدد4،ص33.

[3]-محمد لمين بن الطاهر، رشيدة شعبان،(2021) : الادارة البيئية كآلية لتحسين الاداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة اسمنت عين التوتة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد14، العدد3، ص29.

[4]-بوحنية قوي، رمضان عبد المجيد،(2011) :الادارة البيئية والتنمية الخضراء-مع الاشارة لحالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد4، العدد2،ص27.

[5]- الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، المرجع السابق،ص34.

[6]-أحمد تي، وآخرون، (2016) : دور نظم الادارة البيئية ISO14000 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية، مجلة التنمية الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد2،ص118.

ووفقا لمعيار ISO 14001 يرتبط تحسين الأداء البيئي بالمبدأ الواسع للتحسين المستمر، الذي يتم تعريفه على أنه "عملية متكررة لإثراء نظام الإدارة البيئية مما يجعل من الممكن الحصول على تحسينات في الأداء البيئي العام بما يتماشى مع السياسة البيئية للمؤسسة، فهو لا يضمن أو يستهدف بشكل مباشر تحسين الأداء البيئي، ولكنه يقترح الوسائل التي ينبغي أن تساهم فيه.[1]

2-دور نظام الادارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية ISO 14000 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية: إن حصول المؤسسات الاقتصادية على شهادة المطابقة لمواصفات ISO14000 يترتب عليه إنشاء نظام إداري متكامل، يساهم في ضبط كافة عملياتها مع بيان آلية مراقبة، قياس وتعزيز فرص التحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية للمؤسسة، بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الفوائد والمزايا التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

-تحسين الصورة العامة للمؤسسة أمام المجتمع الذي تنشط فيه، مما يعزز من سمعتها الحسنة.

-انتهاج المؤسسة لسلوك بيئي صحيح يكسبها ميزة تنافسية بيئية، ويرفع من قدرتها التنافسية مما يساهم في ولوجها إلى الأسواق الخارجية، التي يرتفع فيها مستوى الوعي بضرورة الحفاظ على سلامة البيئة.

-يساهم في دمج الاعتبارات البيئية ضمن الإدارة وعمليات صنع القرار في المؤسسة، الأمر الذي ينعكس على الاقتصاد في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، إلى جانب قدرة المؤسسة على التنبؤ والاستعداد لمواجهة الطوارئ المتوقعة.

-السعي نحو التحسين والتطوير المستمر لأداء العمليات المختلفة بالمؤسسة لحماية البيئة.

-تحسين العلاقات وقنوات الاتصال بين المؤسسة وجماعات الضغط المختلفة (الجهات الرسمية الحكومية المتخصصة، والجهات غير الرسمية) ومن أبرزها منظمات حماية المستهلك والبيئة.

-اكتساب تقدير واعتراف الجهات الإقليمية والدولية، مما يفتح أسواق التصدير.

-المساهمة في رفع الوعي البيئي للعاملين في المؤسسة.

-تحسين ظروف العمل بتوفير بيئة عمل آمنة ونظيفة وخالية من الملوثات، مما يساهم في تجنب الخسائر المادية والاقتصادية المترتبة عن الحوادث ذات الآثار البيئية أو تلك المتعلقة بتكاليف التأمين.

[1]- ISO 14001 : 2015, (2015) :LES IMPACTS DE LA RÉVISION SUR UNE ENTREPRISE QUÉBÉCOISE Par Sylvie Grenon Essai présenté au Centre universitaire de formation en environnement et développement durable en vue de l'obtention du grade de maître en environnement (M.Env.) Sous la direction de Monsieur Paul-André Dastous maitrise en environnement université de sherbrooke Septembre, p19.

-اعتماد المؤسسة على نظام الإدارة البيئية يعكس التزامها بالقوانين المتعلقة بحماية البيئة، الأمر الذي يؤدي إلى تخلص المؤسسة من مراقبة منظمات حماية البيئة، إلى جانب الاستفادة من حوافز مالية وتقليل نسبة الضرائب المرتبطة بالبيئة المفروضة على المؤسسة.

-الرفع من الكفاءة التشغيلية في المؤسسة، من خلال تقليل حالات عدم التطابق والذي يقود إلى تخفيض مستوى الهدر، والوقاية من التلوث وإحلال المواد، وتقليل التكاليف، من خلال إعادة الدورة والبرامج الأخرى المشابهة، وكذلك الإدارة الأفضل للجوانب البيئية لعمليات الشركة.

-تحسين الأداء البيئي من خلال الاستخدام العقلاني للطاقة والموارد الطبيعية واعادة تدوير المخلفات، تخفيض نسبة الانبعاثات الملوثة للهواء، وتقليل كمية المخلفات ذات الآثار الضارة بالبيئة.

-تمكين المؤسسة من الالتزام بالقوانين والتوافق مع التشريعات، المتعلقة بالجوانب البيئية، الأمر الذي يساهم في حمايتها من المسائلة القانونية.

-توجه المؤسسة نحو دمج نظام الادارة البيئية في ادارتها، يساهم في حماية الأنظمة البيئية والتخفيف من حدة التلوث، من خلال الاستغلال الرشيد للموارد، والتقليل من كمية المخلفات التي تطرحها في البيئة، بالاضافة الى اعادة تدوير المواد.

-يساهم الاعتماد على هذا النظام في تحقيق المؤسسة لوفرات في التكاليف، نتيجة الاقتصاد في الطاقة والموارد، وكذلك اعادة استخدام المنتجات وتقليل تكاليف التخلص من المخلفات.[1]

ثانياً: أثر الاهتمام بالتنمية المستدامة على الأداء لبيئي للمؤسسة الاقتصادية

تتمثل أهم مزايا ادماج المؤسسة للتنمية المستدامة على أدائها البيئي فيما يلي:

1- أداء عالي، عوائد مرتفعة: ويترجم هذا من خلال:

1-1-كسب ولاء المستهلك الأخضر: سعي المؤسسة نحو التحسين المستمر لأدائها البيئي، من خلال تخفيض التلوث والآثار السلبية على البيئة، يساهم في تحسين سمعة وصورة المؤسسة، وزيادة ولاء الزبائن لها ودعمها، وبالتالي يسهل على المؤسسة الولوج إلى أسواق جديدة وكسب زبائن جدد يطلق عليهم بالمستهلكون الخضر. [2]

[1]-راشي طارق، مرجع سبق ذكره، ص185،186،187.
[2]- حمزة مقيطع،مرجع سبق ذكره،ص95.

1-2-طرح منتجات وخدمات صديقة للبيئة: حتى تتمكن المؤسسة من مواكبة التغيرات الجديدة المراعية لمبادئ الاستدامة البيئية، إتجهت نحو خلق منتجات وخدمات صديقة للبيئة، الأمر الذي يساعدها على استغلال جزء كبير من القطاع الصناعي، وتحقيق مداخيل مرتفعة، ذلك أن التكاليف البيئية المترتبة عن مثل هذه المنتجات يتم تحميلها للمستهلك النهائي، الذي يكون مستعد على دفع سعر أكثر مقابل منتجات وخدمات صديقة للبيئة، حيث أثبت الواقع أن هناك العديد من المؤسسات التي تنشط قطاعات مختلفة (الأغذية البيولوجية، صناعة السيارات، الألبسة الرياضية) تبنت هذه الاستراتيجية وواكبت هذا التوجه، وفي المقابل وجدت العديد من الأفراد الذين لديهم استعداد لشراء منتجات غير ضارة بالبيئة نظراً للصورة الايجابية التي عكستها المؤسسة عن نفسها من خلال منتجاتها.

1-3-تقديم تكنولوجيا لمتابعة نسبة التلوث: تعتبر المشاكل والتحديات البيئية والبحث عن حلول لها عامل مهم بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في هذا المجال، ودافع أساسي لتطوير التكنولوجيا التي يمكن بيعها، وذلك في ظل سعي باقي المؤسسات نحو تحسين أدائها البيئي، بتطوير إجراءات وعمليات التصنيع وتسيير النفايات، بالاعتماد على تكنولوجيا لمراقبة التلوث بهدف تخفيضه، إلى جانب ذلك فإن المؤسسات التي تتبنى هذا التوجه ضمن استراتيجيتها، بإمكانها أن تضغط وتؤثر على الحكومات بشأن وضع تشريعات فعالة لحماية البيئة، وهذا يعود بالايجاب على المؤسسة ويحقق لها ميزة تنافسية بيئية.[1]

2-الرفع في مستوى الأداء البيئي مقابل تخفيض في التكاليف: تتضح علاقة الأداء البيئي بالتكاليف، من خلال التكاليف التي تتحملها المؤسسة والتي تتعلق بالتشريعات، تكاليف المواد، الطاقة، الخدمات، تكاليف رأس المال، وتكاليف اليد العاملة.

2-1-تقليل التكاليف المتعلقة بالقوانين والتشريعات: نظرا للآثار السلبية التي تخلفها المؤسسات على البيئة نتيجة النشاطات الاقتصادية أو التجارية غير الشرعية، أصبحت الحكومات مطالبة بوضع قوانين وتشريعات لحماية البيئة، الأمر الذي يدفع المؤسسات للبحث عن بدائل جديدة تتماشى مع هذا التوجه، من خلال الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية،[2] مما يسمح لها بتخفيض التعويضات القانونية نظير الأضرار البيئية، مع امكانية الحصول على حوافز مالية من الحكومة لحرصها على حماية البيئة.[3]

2-2-تقليل تكاليف إستخدام الموارد والطاقة: قد تتمثل مسببات التلوث في هدر الموارد أو الاستخدام الجزئي لها، ضياع الطاقة...، لذا فإن التوجه نحو تبني سياسات بيئية فعالة من شأنها تحقق الاستتخدام

[1]- حمزة مقيطع،مرجع سبق ذكره،ص95.
[2]-حمزة مقيطع،مرجع سبق ذكره،ص96
[3]-عامر حبيبة، مرجع سبق ذكره،ص114.

الأمثل للموارد والطاقات، وتخفيض في مستوى الانبعاثات، والذي ينعكس في تقليل التكاليف التي تتحملها المؤسسة؛ حيث يمكن للمؤسسات خاصة الصناعية، والتي غالبا ما يكون لها آثار سلبية على البيئة، أن تخفض من مستوى إنبعاث عاز CO_2 من خلال تحسين أساليب الانتاج، إعادة تدوير المنتجات الثانوية، إزالة التسريبات، وغيرها من الممارسات التي يمكن تطبيقها فيكون لها أثر ايجابي على البيئة من جهة وتقليل نفقات المؤسسة من جهة أخرى. [1]

2-3-خفض تكلفة رأس المال : بالرغم من كون رأس المال المحرك الأساسي لنشاط المؤسسات، إلا أنه قد تواجه بعضها صعوبة في الحصول عليه لتطورها وضمان إستمرارها وقد ترتفع تكاليفه، على عكس المؤسسات ذات التوجه البيئي والتي تملك صورة بيئية ايجابية في المجتمع ولدى أصحاب المصلحة، بإمكانها الحصول على تسهيلات من البنوك لضمان التمويل (التمويل الأخضر، رأس المال الأخضر) الكافي بتكلفة منخفضة لممارسة نشاطها وتحسين أدائها، على اعتبار أن هناك العديد من المؤسسات المالية خاصة في البلدان المتقدمة ترفض منح القروض إلا بعد التأكد من مراعاة المؤسسة للاعتبارات البيئية ضمن أنشطتها. [2]

2-4-تخفيض تكاليف العمال: إستمرار المؤسسة في نشاطها وزيادة فعاليتها مرهون بامتلاكها رؤية واستراتيجية واضحة، التمتع بأخلاقيات حسنة، إلى جانب إتباع إجراءات، وتحديد أهداف وتقديم خدمات ومنتجات غير مضرة بصحة الانسان والبيئة، حيث يلعب المورد البشري دور كبير في تحقيق ذلك، إلى جانب لعب دور السفير لمؤسسته من أجل تحسين سمعتها في المجتمع الذي تنشط فيه، وهذا ما يساهم في جذب عمال أكفاء، لن يرغبو في العمل لدى مؤسسة لا تحظى بسمعة بيئية واجتماعية جيدة[3] هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تبني المؤسسة للتنمية المستدامة ودمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية ضمن ممارساتها يساهم في تقليل الآثار السليبة على صحة وأمن العاملين في المؤسسة، والتي غالبا ما تكون الناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الصناعية، إلى جانب الحد من الاصابة بالأمراض المتعلقة بتلوث البيئة الداخلية للمؤسسة، ما يسمح بتخفيض تكاليف علاج العاملين من هذه الأمراض. [4]

[1]- حمزة مقيطع،مرجع سبق ذكره،ص96.
[2]- حمزة مقيطع،مرجع سبق ذكره،ص96.
[3]-مقيطع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص97.
[4]-عامر حبيبة، مرجع سبق ذكره، ص113.

المطلب الرابع:التحسين المستمر كآلية لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة وتحقيق الإستدامة

يعتمد تحقيق المؤسسة الاقتصادية لأبعاد التنمية المستدامة وادماجها ضمن استراتيجيتها وتطبيقها في كافة عملياتها وأنشطتها على اتباع أسلوب يتسم بالمرونة والديناميكية، ويمكن تغييره وتطويره ليتماشى والتغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، وعليه وبناءاً على ماتم التطرق إليه في المطالب السابقة، يتضح أن الاعتماد على المواصفات القياسية من بين أهم الأدوات التي يمكن للمؤسسة الاقتصادية إستخدامها لادماج التنمية المستدامة على مستواها، ولتحقيق الاستفادة القصوى من ذلك فإنه يتم اللجوء الى مبدأ التحسين المستمر الذي تم التطرق إليه من خلال مداخل تحسين الأداء في المؤسسة، إلا أن هذا المبدأ قد أثبت فعاليته أيضاً في ضمان تحقيق الاستخدام المتكامل للمواصفات القياسية التي تعكس المؤسسة من خلالها اهتمامها بالنواحي الاجتماعية والبيئية على غرار الاقتصادية منها، حيث يبرز هنا دور التحسين المستمر كآلية وأداة للتغيير والتطوير المتواصل لتحقيق التكامل والتوزان بين الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسة.[1]

حيث يعرف التحسين المستمر على أنه نظام منهجي يساهم في تحليل البيانات وتحديد الأسباب الأساسية لحدوث المشاكل، كما يساهم في فهم واستقراء التغيرات المستقبلية، وبالتالي الاستجابة لهذه التغيرات بناءاً على هذه المعطيات، كما يشير الى التحسينات المستمرة والمتزايدة في كافة أنشطة وعمليات المؤسسة[2] بهدف الارتقاء بمستوى رضا الأطراف ذات المصلحة سواء الداخليين أو الخارجيين، وباعتبار أنه أسلوب يسعى إلى إحداث تغييرات بصفة مستمرة ومتواصلة، فإن هذا يجعله يأخذ شكل سلسة حلقات مترابطة وذات علاقة وطيدة فيما بينها، وهذا من منطلق أن أفكار بسيطة أو احداث تغييرات صغيرة من شأنها أن تحقق مكاسب كبيرة للمؤسسة.[3]

حيث تسعى المؤسسة إلى إحداث تكامل في نظم الجودة والسلامة والبيئة، التي تعد أحد أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها في ارساء أبعاد التنمية المستدامة على مستواها، وذلك بالاعتماد مبدأ التحسين المستمر المبني على مقاربة ديمنج PDCA والقضاء على المشاكل من مصدرها، مشاركة جميع الأفراد، والتزام الإدارة العليا بتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بالأداء الكلي للمؤسسة الذي يراعي الاعتبارات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.[4]

[1]-راشي طارق، مرجع سبق ذكره، ص194.
[2]-سيد عبد النبي محمد، (2019) : طرق واساليب تحسين الأداء في المؤسسات، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، ص9-10.
[3]-راشي طارق، المرجع السابق، ص194.
[4]-Dakkak Badr, et autres,(2013) : Diagnostic du Système de Management Intégré Qualité, Sécurité, Environnement des PME/PMI Marocaines, in Qualita, Compiègne, France, p 01.

حيث تهدف دورة التحسين المستمر(فكر– خطط – نفذ – قيم) المستندة الى خطة ديمنج (خطط –نفذ –راجع– افعل) إلى تنسيق وتضافر جهود التحسين المستمر، التي تؤكد على ضرورة البدأ بالتخطيط الدقيق، ومن ثم التنفيذ الفعال للخطط المصاغة وبعد ذلك مراجعة نتائج التنفيذ ووضع خطط جديدة بناءاً على النتائج المحققة، ويمكن توضيح خطوات التحسين المستمر التي تعتمد على أربعة خطوات فيما يلي:

–التخطيط (Plan) : وفي هذه المرحلة يتم التخطيط لما يجب فعله، أي تحيد الأهداف والغايات.

–التنفيذ (Do) : يتم تطبيق ما تم التخطيط له.

–التقييم والفحص (Check) : من خلال هذه المرحلة يتم تقييم النتائج المحققة بهدف مقارنتها مع الأهداف والموصفات.

–التحسين (Act) : استنادا على ما تم التوصل اليه من تقييم النتائج يتم اجراء التحسينات اللازمة على العملية أو المنتج.[1]

وعليه فإن عملية التحسين المستمر التي تستند على منطق التغيير والتطوير المتواصل في العمليات والمنتجات والأساليب المتبعة من قبل المؤسسة، وذلك بما يتلائم والتغيرات التي تحدث في البيئة التي تنشط فيها، وهو ما يتوافق مع الاجراءات التي ينبغي للمؤسسة أن تتبعها وتعتمد عليها في إطار ادماجها لأبعاد التنمية المستدامة التي تتسم بالتغير والتجدد لاسيما من ناحية تطلعات أصحاب المصلحة التي تسعى المؤسسة جاهدة لارضائهم، وبناءاً على ذلك فإن منهج التحسين المستمر يعد ركيزة أساسية ومهمة في إحداث التكامل والدمج بين مواصفات الايزو التي تُعنى بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة، والرفع من مستوى الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الأخير.

ذلك أن إعتماد المؤسسة على ISO 9001 يساهم في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتقليل الفاقد، كما يهدف الى تحقيق التحسين المستمر في جودة السلع والخدمات التي تلبي حاجات وتطلعات الزبائن وتحقق رضاهم، في حين تسعى من خلال ISO14001 إلى تحقيق السياسات والأهداف البيئية، من خلال التحسين المستمر لكافة الأشطة والممارسات التي تُعنى بالجوانب البيئية، إلى جانب العمل على تقليل التلوث وتحسين الأداء البيئي، وعليه فإن إتباع منهج التحسين المستمر في نظام الادارة البيئية للمؤسسة يساعدها على الوصول إلى تحقيق عمليات وممارسات ومنتجات صديقة للبيئة، وبالتالي الوصول إلى الجودة دون الإضرار بالبيئة، فضلاً عن تقليل النفايات التي تطرحها وتحقيق مستويات ضئيلة منها بإعادة استخدامها، أما الاعتماد على مواصفة OHSAS 18001 يساهم في تحسين نظام الصحة والسلامة

[1]-سيد عبد النبي محمد،ص18.

المهنية من أجل تحقيق الأهداف ذات الطابع الاجتماعي، والمتمثلة في تقليل نسبة الحوادث والأمراض المهنية التي يتعرض لها الموظفين في موقع العمل، والسعي الى تحسين ظروف عملهم بصفة مستمرة وبشكل يضمن لهم الأمان والسلامة أثناء تأدية العمل، وعليه فإن الاعتماد على هذه المواصفة إلى جانب ISO26000 تساهم في تفعيل الدور الاجتماعي للمؤسسة والالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه الأطراف ذات المصلحة، وهو ما يساعد على التحسين المستمر لأدائها الاجتماعي، ونظراً لاعتماد هذه الأنظمة على متطلبات التخطيط، التنفيذ، التقييم والمراجعة ومن ثم التطوير والتصحيح فإن تفاعلها فيما بينها في إطار الادارة العامة للمؤسسة يؤدي إلى تشكيل نظام إدارة متكامل الذي يساهم في التحسين المستمر لأبعاد التنمية المستدامة وبالتالي تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الذي يستند على تلك الأبعاد.[1]

[1]-عامر حبيبة، مرجع سبق ذكره، ص119.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم توضيح مفهوم الأداء بشكل أكثر دقة ووضوح، كونه يعكس قدرة المؤسسة على الإستغلال الأفضل للموارد ومدى تحقيق الأهداف المخطط لها، إذ إنتقل الإهتمام بالجانب الاقتصادي للأداء، إلى مفهوم أكثر شمولاً، يأخذ في الاعتبار الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، المتمثلة في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبعد البيئي، الأمر الذي يعكس سعي المؤسسة نحو إدماج تطلعات وإحتياجات الأطراف ذات المصلحة ضمن أعمالها وممارساتها، حيث تم الاعتماد على نماذج تنطوي على مؤشرات تُعنى بأبعاد التنمية المستدامة، كنموذج أصحاب المصلحة، نموذج الخط الأساسي الثلاثي، نموذج سكاندافيا، ونموذج بطاقة الأداء المتوازن المستدام، لتحديد مستويات أدائها، والعمل على تحسينه والإرتقاء به وتحقيق مزايا تنافسية تمكنها من تحقيق الريادة في السوق.

حيث تم تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات، حيث تعمل المؤسسة على تحقيق أداء إقتصادي مستدام من خلال ترشيد استخدام الموارد وخلق قيمة مضافة مستدامة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، إلى جانب إعتماد المؤسسة على معيار إيزو 9001 كآلية لتحقيق البعد الاقتصادي على مستواها من جهة، وتحسين الأداء الاقتصادي من جهة أخرى، أما الأداء الاجتماعي فهو يجسد قدرة المؤسسة على تلبية احتياجات عمالها والحفاظ على سلامتهم أثناء تأدية مهامهم، فضلاً عن سعيها في تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تنشط فيه، ويتم ذلك بالإعتماد على معيار الصحة والسلامة المهنية، إلى جانب معيار إيزو 26000 الداعم لالتزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، إضافة إلى الأداء البيئي الذي يجسد قدرة المؤسسة على حماية الموارد الطبيعية من النفاذ، وإتباع أساليب الإنتاج النظيف بهدف تقليل الانبعاثات والملوثات الضارة بالبيئة، إضافة إلى عرض منتجات صديقة للبيئة، معتمدة في ذلك على معاير إيزو 14001، ولتسليط الضوء على واقع تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأبعاد التنمية المستدامة، ومدى إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية من خلال حرصها على تحقيق التوزان بين الأبعاد الاقتصادية، الجتماعية والبيئية التي تتجسد في الأداء الكلي للمؤسسة والذي يعد بمثابة مرآة عاكسة لجل ممارسات المؤسسة، سيتم تخصيص الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية التابعة للشرق الجزائري.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد المعالجة النظرية لموضوع التنمية المستدامة كآلية لتحسين أداءالمؤسسات الاقتصادية، والذي عرض متغيرات الدراسة بدءاً بالتنمية المستدامة التي تم التركيز على أبعادها الأساسية –الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية–، والتطرق إلى الممارسات التي يمكن للمؤسسات أن تنتهجها لتجسيد تلك الأبعاد، بالاعتماد على بعض الأدوات واتباع المراحل الكفيلة بتحقيق ذلك، ثم تم التطرق إلى المتغير الثاني المتمثل في أداء المؤسسة الاقتصادية والذي يعكس ممارسات المؤسسة في اطار ادماجها للتنمية المستدامة ضمن استراتيجيتها، وهو ما أدى إلى الحديث عن الأداء الكلي الذي يتمثل في النتيجة الثلاثية للأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وكشف العلاقة بين تبني المؤسسة لهذا النهج وانعكاس ذلك على أدائها والارتقاء به إلى أعلى المستويات.

وعلى ضوء ذلك يستم اسقاط المتغير الأساسي للدارسة والمتمثل في أبعاد التنمية المستدامة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك لتحديد مدى تطبيق وتجسيد تلك المؤسسات للتنمية المستدامة وتأثير ذلك على أدائها، حيث تم اختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية موزعة على الولايات التابعة للشرق الجزائري للقيام بالدراسة الميدانية وتحديد العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء، وفي هذا السياق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع الصناعة والتنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: التعرف على مدى مساهمة أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الأول: واقع الصناعة والتنمية المستدامة في الجزائر

في ظل التوجه العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى مواكبة التطورات والتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، باتخاذ كافة الاجراءات والتدابير التي تمكنها من تحقيق نتائج ايجابية في هذا المجال، حيث شرعت في وضع برامج تنموية وانتهاج سياسات مست جميع القطاعات لا سيما القطاع الصناعي، وذلك بغية خلق بيئة ملائمة تنطوي على المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الرئيسية –الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ولعل الصناعة من أكثر القطاعات تأثيراً على ذلك، وفي هذا السياق تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث تطرق المطلب الأول إلى واقع الصناعة في الجزائر، وخصص المطلب الثاني لعرض آليات تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر، في حين يعرض المطلب الثالث آليات تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: واقع الصناعة في الجزائر

تعد الصناعة من أهم القطاعات الانتاجية التي تعتمد عليه الدول في سعيها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، نظراً للدور الكبير الذي يلعبه في إرساء أسس التطور والبناء التي تتجسد في زيادة النمو الاقتصادي، والمساهمة في الحد من البطالة بخلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يساهم بدوره في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتقدم التقني المطلوب لأي دولة، وفي سياق ذلك سيتم التطرق إلى تعريف الصناعة وعرض واقعها في الجزائر من خلال هذا المطلب.[1]

أولاً: تعريف الصناعة وواقعها في الجزائر

باعتبار الصناعة من أهم القطاعات المنتجة التي يمكن الاعتماد عليها في دفع عجلة التنمية، فإنها تُعرف على أنها "أي نشاط يساهم في إنتاج الثروة إنطلاقاً من إستخدام المواد الخام والسلع الوسيطية وتحويلها إلى سلع وخدمات نهائية قابلة للإستهلاك"، حيث غالباً ما يرتبط مفهوم الصناعة باستخدام طرق جديدة لخلق الثروة، وذلك من خلال الإعتماد على الآلات التي تنتج مواد صناعية كبيرة بدلاً من الإعتماد على اليد العاملة، وذلك راجع إلى أنها تشمل النشاطات الإستخراجية التي تشمل النفط، الفحم،

[1] -محصول سعيد، (2014): دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012، مذكرة ماجستير، جامعة فرحت عباس، سطيف 1، الجزائر، ص02.

الغاز والمياه الجوفية، إلى جانب النشاطات التحويلية التي تنطوي على تحويل المواد الخام إلى سلع نهائية أو نصف مصنعة،[1] وعليه يمكن القول أن الصناعة أنها نشاط يمكن من خلاله إحداث تغييرات في الشكل الأولي للمواد الخام بغية الرفع من قيمتها، وجعلها ملائمة لحاجات الإنسان وتوقعاته.[2]

أما عن واقع الصناعة في الجزائر، فإن هذه الأخيرة تحظى بأهمية كبيرة، نظراً للمساهمتها في الاقتصاد الوطني، حيث تعتمد في تحقيقها لدورها وزيادة فعاليتها على التمتع بقدرات متطورة كالموارد الطبيعية المتنوعة والمتاحة على المستوى المحلي وكذا التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، وفي هذا السياق سعت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى إلى إرساء قاعدة صناعية بغية تطوير اقتصادها الوطني وتحقيق الاستقلالية فضلاً عن التقليل من التبعية للخارج، حيث تم توظيف وتوجيه جزء كبير من العائدات المحققة من المحروقات وكذلك القروض الخارجية للإستثمار في بناء قاعدة صناعية وطنية، أين تم إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة من خلال إقامة العديد من المركبات الصناعية الكبرى.[3]

وبالحديث عن القطاع الصناعي في الجزائر، فقد كان الاقتصاد قبل الاستقلال مسخر لتلبية حاجيات المستعمر والشركات الأجنبية ولا يستفيد منه السكان الأصليين، إلا أنه وبعد إستقلال الدولة الجزائرية، وكمرحلة أولى نحو التحسين الأوضاع أصبحت الصناعة تعمل على تلبية الحاجيات المحلية بشكل جزئي إلى حد كبير، وخلال سنوات قليلة باشرت الجزائر في استثمار مبالغ كبيرة من أجل توفير الشروط الضرورية لتحقيق نمو صناعي سريع، يندرج في إطار سياسة تنمية شاملة، وفي المرحلة الموالية قامت الدولة بجهود كبيرة في سبيل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها واجهت تحديات كثيرة من بينها إحتكار الشركات الأجنبية، التي خلفت آثار سلبية عرقلت فيها تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة الجزائرية، التي أدركت ضروة التحكم في موارد البلاد والأدوات اللازمة كأول خطوة لتحقيق التنمية والمضي في المسار الصحيح لتحقيق التقدم، في إطار ذلك شرعت الجزائر بإقامة مشروع أو مبادرة إصلاحية للقطاع الصناعي، سميت بمشروع الثورة الصناعية ينطوي على جملة من الأهداف، المتمثلة في:

-استرجاع الموارد الطبيعية واستغلالها.

[1]-شريف عبد الحفيظ، (2019): إعادة بعث قطاع الصناعة في الجزائر كخيار استراتيجي لتطوير الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص ص 3-5.

[2]-حطاب موارد (2016): أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة- دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص51.

[3]-محصول سعيد، (2014): دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2002-2012، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف1،الجزائر، ص02.

-التخلص من التبعية إتجاه الخارج من خلال إرساء صناعة المعدات والمنتجات الأساسية للصناعة والزراعة.

-خلق فرص عمل وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للعمال.

ولتحقيق ذلك تم إتباع مجموعة من الخطوات التي أحدثت نقلة نوعية في إقامة اللبنة الأولى للصناعة في الجزائر والمتمثلة في، إسترجاع الموارد الطبيعية واستغلالها، حيث سعت الجزائر إلى التحكم في توزيع الثروات التي تنتجها، بالإضافة إلى إعادة تشغيل المصانع المتوقفة عن العمل بعد مغادرة أصحابها في سنة 1962، تليها عملية تأميم الموارد المنجمية عام 1966، وتأميم المشاريع الأجنبية عام 1968، التي كانت تعمل في القطاعات الصناعية الأساسية، وتميزت هذه المرحلة بوضع حجلر الأساس للصناعة في الجزئر من خلال الدور الفعال الذي قامت به الشركات، وفي الرابع والعشرين من فيفري عام 1971 تم تأميم حقول النفط والسيطرة على إستثماراتها، حيث تم الإعلان عن تأميم المحروقات من قبل الرئيس الراحل هواري بومدين، ليتم بذلك إكمال مسار طويل من مفاوضات إسترجاع الثروات الوطنية التي بدأت عام 1967، وللحفاظ على الثروات الوطنية تم إصدار أمر في 11 أفريل 1971 يتضمن القانون الأساسي للمحروقات، الذي يحدد نشاط الشركات الأجنبية في مجال البحث عن المحروقات واستغلالها، بالرغم من الجهود المبذولة إلا أن المحاولات الأولى للتصنيع كانت خلال فترة الستينات، أين أسفرت عن أعمال بسيطة ولكنها كانت البداية الأساسية والحقيقية لما عرف فيما بعد بالصناعة المصنعة، غير أن وضع أسس التصنيع الحقيقي للدولة قد بدأ في الفترة الممتدة من السبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات.

وقد أسفرت الجهود المبذولة في سبيل إرساء بنية أساسية للصناعة في الجزائر عن إسترداد الثروات الوطنية والمباشرة في برنامج واسع للتصنيع نتيجة المجهود الاستثماري العمومي المدعم، إلى إنشاء وتطوير شركات عمومية في مجموع القطاعات الإنتاجية، ذلك أن قيام الدولة بإدراة وتسيير عملية التنمية أدى إلى إقامة نظام تخطيط وتخصيص مركزي للموارد وتسيير إداري لأهم آليات الضبط الاقتصادية، المتمثلة في الأسعار والتوزيع والقرض والتجارة الخارجية وتبادل العملات، وفي سياق ذلك تم إرساء نظام تأسيسي وضبطي خاضع لسيطرة الدولة في كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ساهم في ظهور بنية صناعية معتبرة، قائمة على الصناعة الثقيلة التي تعمل على تلبية احتياجات السوق الداخلية، حيث تميزت الفترة بوجود موارد مالية كبيرة، سمحت في إقامة قاعدة الصناعة الوطنية عن طريق بناء واستكمال المركبات الكبرى في مجموع الفروع الصناعية، خاصة منها:

- الحديد والصلب والتعدين.
- البناءات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية.
- المنسوجات.
- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.
- مواد البناء.
- المحروقات.
- المناجم.

وعلى الرغم من النقائص المسجلة في االقطاع الصناعي، إلا هذه السياسة قد حققت نتائج جيدة، إنعكست في إمتلاك الجزائر نسيج صناعي هام وجهاز إنتاجي عصري تعمل ضمنه أيادي عاملة كفؤة، وقد ساهم ذلك في سهولة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

في فترة الثمانينات تم تطبيق بعض الإجراءات الهادفة إلى تفعيل النظام الاقتصادي القائم دون اللجوء إلى تغيير أسسه، وذلك لإعادة الهيكلة العضوية والمالية للشركات الوطنية وتنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية واللامركزية النسبية، من خلال منح الموارد وإعادة توجيه الاستثمارات وتيسير شروط تدخل القطاع الخاص، وليكون ذلك بوادر ظهور الإصلاحات التي تميزت بالتوجه نحو الخوصصة عام 1988، وذلك إنطلاقاً من ظهور مبدأ الاستقلالية في المؤسسة العمومية والتسليم بآليات السوق ودورها في تشكيل الخطوط العريضة لعملية الإصلاحات الهيكلية، وكان ذلك أولى خطوات تغيير صورة المؤسسة العمومية الصناعية من خلال إصدار جهاز تشريعي اعتبر في نفس السنة، كأول محاولة لإصلاح المؤسسة وتراجع دور الدولة من محيط التسيير المباشر للنشاطات الإنتاجية، الأمر الذي جعل المؤسسات العمومية تتخلص من الوصاية المباشرة للإدارات المركزية.[1]

[1]-وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلي، على الرابط: https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere/?fbclid=IwAR0vRpdEzGl8TDHIytn2w6dR_qnXlh0bX61SprJcz0w6yNIw_dVgVMDfBsQ تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: (2023/07/15).

ثانياً–آليات تشجيع الصناعة في الجزائر

تعمل وزارة الصناعة المسؤولة عن تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، بمشاركة كافة الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الوطني، جاهدة على خلق مناخ مناسب للاستثمار واقتراح تسهيلات تدعم وتطوير الشعب الصناعية وكذلك تعزز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار وضعت الوزارة خطة عمل تهدف من خلالها إلى تطوير القطاع الصناعي مرتكزة في ذلك على ما يلي:

–سن قوانين وتشريعات تحفز الاستثمار في البلاد، وتساهم في جعل الجزائر واجهة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

–وضع إجراءات تنظم وتسهل منح العقارات الملراد تخصيصها للاستثمار الصناعي.

–وضع خطة استراتيجية واضحة المعالم تقوم على صناعة حقيقة تعمل على تفعيل جميع الفروع الصناعية بهدف اشباع الطلب على المستوى المحلي وتقليص فاتورة الاستيراد.

–العمل على تشجيع إقامة وترقية المؤسسات المناولة وذلك لتحقيق نسبة من الادماج المحلي، حيث يتم زيادتها بصفة تدريجية لخلق القيمة المضافة في الجزائر.

–تشجيع المناولة الصناعية عن طريق تقديم اعفاءات من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية المستوردة أو التي تم شراؤها محليا من طرف المناولين في سياق نشاطاتهم.

–إقامة خلية تجمع المراكز التقنية لتطوير مختلف النشاطات الصناعية التي تهدف إلى دعم ومرافقة وتطوير هذه النشاطات، وذلك عن طريق تقديم خدمات الدعم التقنية التي تساهم في تحسين إنتاجية المؤسسات وتعزيز تنافسيتها، وهو ماتم تجسيده بالفعل على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة أين تم إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية والمركز التقني للصناعات الميكانيكية وتحويل المعادن، وتسعى وزارة الصناعة إلى انشاء مراكز تقنية أخرى متعلقة بالصناعات الكيميائية ومواد البناء.

–إقامة تكتلات صناعية تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، من خلال تجميع الصناعات في نطاق موحد مع كافة المتدخلين في سلسلة القيم الصناعية، إذ تتسم التكتلات الصناعية بالعديد من المزايا التنافسية مثل، تخفيض التكلفة والاعتماد على التقنيات المتطورة والاقتراب من موردي المدخلات والمواد الأولية، وقد قامت الوزارة فعلاً بإقامة مجموعة من التكتلات في العديد ن المجالات،

منها: صناعة المركبات بكل أنواعها، الصناعات الكهربائية، الصناعات الغذائية، الطاقة الشمسية، النسيج والجلود ووضع مخطط لإنشاء تكتلات أخرى في مجال مواد البناء، الصناعات الإلكترونية...[1]

المطلب الثاني: آليات تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

في ظل السعي نحو تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة باشرت الجزائر باتخاذ كافة الاجراءات والتدابير ووضع البرامج وتطوير القوانين التي تسمح بتعزيز النمو الاقتصادي، وإرساء المتطلبات الأساسية التي تسمح تجسيد البعد الاقتصادي، وفي هذا السياق يمكن عرض جهود الدولة التي تسمح بتحقيق ذلك من خلال هذا المطلب.

أولاً-تعزيز أدوات التعافي الاقتصادي: في إطار تعزيز النمو الاقتصادي، تسعى الدولة الجزائرية إلى إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق الإستدامة المالية، فضلاً عن تمويل فرص الانطلاق الاقتصادي من منظور الاستثمار والتنويع، ولتحقيق ذلك تسعى الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية:

1-تحديث النظام المصرفي والمالي: يتمثل هدف الإصلاح في إنشاء قطاع مصرفي ومالي حديث وسهل الوصول إليه، وذلك لتحسين جاذبيته وزيادة مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين الحوكمة، من خلال تحديد الشبكة المصرفية والتأمينية للوصول إلى نفس الخدمات عبر الشبكة الوطنية، والعمل على نشر البنوك الجزائرية في الخارج ورقمنة وتدويل النظام المصرفي الجزائري، مما يسمح بتقليل تكاليف الدفع وضمان الترحيل إلى الخارج للترويج لصورة الجزائر في الخارج ، فضلاً عن تعزيز الإدماج الممول من خلال زيادة المشاركة البريدية في تقديم الخدمات الخارجية إنشاء بنك بريدي، كما تسعى الحوكمة إلى العمل على تسريع عملية تحديث الإطار التنظيمي للدفع والبنية التحتية لأنظمة الدفع، بما في ذلك الدفع الإلكتروني، حيث أن المراجعة المستمرة لسياسة سعر الصرف، تساهم في تلبية احتياجات المصدرين بشكل أفضل والتوافق مع العملية الحتمية المتمثلة في انفتاح الاقتصاد الوطني، كما تشكل حافزًا لدعم أفضل للمستثمرين في سعيهم للحصول على الأسهم، وفي نفس السياق تعمل الحوكمة الجزائرية على إعادة هيكلة الميزانيات العمومية للبنوك واستعادة عافيتها، وإعادة تفعيل دور سعر الفائدة، كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية، إلى جانب الاستحواذ على كتلة الأموال المتداولة في القطاع غير الرسمي، من خلال استعادة ثقة المواطن بمؤسساته المالية والمصرفية ومكافحة سوق العملات غير الرسمية فضلاً عن

[1]- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلي، نفس المرجع.

اتخاذ العديد من الإجراءات التي تراها الدولة الجزائرية كوسائل وحلول يمكن من خلال ضبط النظام المصرفي والمالي الجزائري.[1]

2-إصلاح قطاع السوق العام وحوكمة المؤسسات العامة: شهد القطاع العام عدة مراحل من الإصلاحات ترافقت مع عمليات الضبط المالي وخطط الإنعاش والتنمية التي نفذتها الخزينة والبنوك العامة، بهدف تنفيذ نهج جديد لإدارة مشاركات الدولة وكجزء من تحسين الحوكمة، حيث تلتزم الحكومة بإدارة وتقييم رأس مال القطاع التجاري العام، وخاصة إدارة المجموعات القابضة للصناعات والمؤسسات الاقتصادية العامة، والعمل على إعادة هيكلة القطاع التجاري العام في ضوء عمليات التدقيق التي تم إجراؤها وفتح رؤوس أموال المؤسسات، إلى جانب مراجعة وتحديث الإطار القانوني الذي ينظم مشاركة الدولة والمؤسسة العمومية والشراكة لتكييفه مع التجارب الجديدة التي تتطلبها سياسة التجديد الاقتصادي، وسيشمل ذلك، على وجه الخصوص، إجراء التعديلات اللازمة لترسيخ استقلالية فعالة في اتخاذ القرار بالنسبة للمؤسسة العامة، زيادة المرونة في عملها وإطار مرن يشجع أصحاب المصلحة، دون التأثير على دور الإشراف.

وفي إطار السعي نحو إجراءات الترقية والتطوير، فقد عملت الحكومة على إعادة إطلاق أنشطة المؤسسات الاقتصادية العامة والوحدات الفنية، بحيث يجب أن تتبع عملية تثمين أنشطتها غير المستغلة من خلال المجموعات المشتركة بين الحيازات أو القطاعين العام والخاص، الوطنية أو الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك تعمل الحكومة على دراسة التدابير المالية لإنعاش نشاط بعض شركات التصدير، وتعميم إنشاء هياكل البحث والتطوير ومختبرات التبويب بهدف تشجيع الابتكار، والحرص على تطوير ريادة الأعمال وزيادة قدرة القطاع العام على الاستجابة لاحتياجات السوق.

3-تحسين جاذبية مناخ الاستثمار: وفي إطار تحسين مناخ الاستثمار وخلق بيئة مواتية له، تلتزم الحكومة بإزالة جميع العقبات التي تعترض عملية الاستثمار، بإنتهاج التدابير التنظيمية والمالية، التي تسهل عملية الاستثمار، من خلال توفير قدر أكبر من الاستقرار القانوني والمؤسسي للمستثمرين المحتملين، بإصلاح قانون الاستثمار، إلى جانب العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل زمن المعالجة لجميع المتطلبات الإدارية وتبسيط إجراءات منح الموافقات والتراخيص المؤجلة اللازمة لممارسة جميع أنواع الأنشطة، فضلاً عن القيام بكافة الإجراءات والتدابير التي تَحُد من البيروقراطية من خلال

[1]-Services du premier ministre, (2021), Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république, p25.

لجنة تحكيم للعلاقات الإدارية، وتعزيز التنسيق بين مختلف المنظمات المسؤولة عن الاستثمار، من أجل التدخل العام المنسق والفعال، إلى جانب إنشاء آلية لتقييم ومراقبة مناخ الأعمال وهيئة لمراقبة الاستخبارات الاقتصادية لمساعدة المستثمرين في تطويرهم، وكذلك إرساء نظم المعلومات الاقتصادية وتصوير المؤسسات وفرص الاستثمار كأداة لدعم القرار ووسيلة للتقييم من حيث التمويل. [1]

4-تعزيز إطار تطوير الأعمال وريادة الأعمال : يتطلب تطوير الأعمال وريادتها، العمل على تهيئة مناخ الأعمال المواتية والمحفزة، والتي يجب أن تقوم على بيئة تضمن الافصاح والشفافية، وتعزيز فرص العمل والابتكار والإنتاجية وتنويع الاقتصاد، وعلى هذا النحو، تتطلع الحكومة إلى إتباع جملة من الإجراءات المتمثلة في، دعم وتوجيه الشركات التي تم إنشاؤها في إطار (l'aname, l'angem et la cnac) التي تواجه صعوبات في الإدارة والتمويل، والحرص على غرس مفهوم ريادة الأعمال وريادة الأعمال المبتكرة، طوال المراحل التعليمية المختلفة، فضلاً عن القيام بالحد من البيروقراطية وتخفيف الإجراءات الإدارية والتنظيمية فيما يتعلق بإضفاء الطابع الرسمي على الشركات (إجراءات إنشاء وإغلاق الشركات، النظام الضريبي، إجراءات الاستيراد، الحصول على تراخيص البناء وجميع التراخيص المرتبطة بها)، وتسهيل الوصول إلى أسواق عوامل الإنتاج (الأموال والأرض والعمالة) من خلال إتاحة الأراضي للإستثمار وتخفيف لوائح العمل من أجل التوظيف المرن، إلى جانب وضع آليات لتحفيز الاستثمار كالإعفاءات الضريبية قصيرة الأجل لفائدة المشاريع الصناعية، لا سيما في قطاع المناجم، الصناعة الدوائية، والطاقات المتجددة، والاقتصاد الرقمي، والزراعة وغيرها من القطاعات التي من شأنها أن تعزز النمو الإقتصادي وتخلق قيمة مضافة، كما تسعى الحكومة إلى تنشيط التنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة والجامعات ومراكز البحث لضمان تعزيز ريادة الأعمال وتطويرها. [2]

5-تعزيز اندماج القطاع غير الرسمي في الدائرة القانونية: أمام ظاهرة انتشار قطاع المعلومات وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني، تلتزم الحكومة بوضع الآليات والأدوات اللازمة للإستيلاء على جميع موارد هذا القطاع وإعادتها إلى الدوائر القانونية للاقتصاد، من خلال إنتهاج جملة من الإجراءات المتمثلة في وضع الأدوات اللازمة لإعادة تقييم حجم الأنشطة غير الرسمية في القطاع الاقتصادي وتحديد دافعي الضرائب المحتملين وبالتالي تقييم الخسائر الضريبية الناتجة عن هذه الأنشطة، وإتخاذ التدابير التي التي يمكن أن تساعد في نقل النشاط غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وتضمن

[1] -Op-cit, p 27.
[2] -Op-Cit, p28.

استرجاع الأموال المتوفرة في السوق غير الرسمية، لإعادة دمجها في الدائرة الرسمية، إلى جانب العمل على دعم تشغيل الشباب وإنشاء مؤسسات صغيرة وتشجيع الأنشطة الحرفية والفنية، وتعزيز إجراءات الاتصال من أجل تعميم حقوق وضمانات دافعي الضرائب، وتدابير الدعم وآليات التيسير في مجال دفع الضريبة، وتحديد القطاعات المعرضة للخطر والممارسات التي تعزز تنمية القطاع الداخلي، فضلاً عن القيام بإنشاء أدوات للتنسيق والتشاور والرقابة الوسطى على المستوى المحلي والمركزي (الجمارك، الخدمات التجارية، الضمان الاجتماعي، الخ.)، وخاصة من خلال إنشاء واجهات تسمح بعبور قواعد البيانات، وتعزيز الضمانات الممنوحة لدافعي الضرائب الخاضعين للرقابة، وتعزيز دور المؤسسات الناشئة، كوسيلة للشمول المالي من خلال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، والحرص على الاستمرار في تبسيط إجراءات الحصول على السجل التجاري وتخصيص مساحات مراقبة لممارسة الأنشطة التي كانت تمارس سابقا في القطاع غير الرسمي (إعادة البيع، الشراء، الحرف، إلخ).[1]

6-تنمية الأراضي الاقتصادية وتحسين استغلالها: يتطلب القيام بالإصلاحات الاقتصادية وتحقيق التعافي من الأزمة التي هزت الوضع الإقتصادي للبلاد الاهتمام بإدارة الأراضي، التي تشكل حاليا عائقا أمام ريادة الأعمال وتنمية الاستثمار، وتلتزم الحكومة بإزالة كافة العقبات ذات الصلة، من خلال مراجعة الأراضي المخصصة للاستثمار من أجل رفع القيود بشكل نهائي ومعالجة حالات العرقلة التي تواجه منح الأراضي الصناعية، وإسناد النظام بأكمله (منح وادارة وتطوير وإنشاء المناطق) إلى منظمة واحدة/وكالة، والتي سيكون لها حضور إقليمي ومحلي وتستفيد من الدراية والخبرة الفنية في هذا الشأن لتبسيط الإجراءات وتشجيع الاستثمار وتحسين تخصيص موارد الأراضي، إلى جانب تعزيز عرض الأرضي المخصصة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الصناعية، وتشجيع تطوير وتجهيز المناطق الصناعية العامة والخاصة من خلال الانفتاح على القطاع الصناعي الخاص، ووضع نظام لاستعادة الأراضي المخصصة بملكية كاملة والمخصصة لمشاريع استثمارية، إذا ظلت غير مستغلة أو تم تحويلها عن الغرض المقصود منها، بإنهاء عقود الامتياز بالوسائل الإدارية وغير القضائية، فضلاً عن إعادة تقييم الأراضي المستردة بهدف إعادة تخصيصها للاستثمارات الحقيقية، والقيام بجرد الأراضي الصناعية غير المستغلة لدمجها ضمن الأراضي المخصصة للاستثمار ومواصلة إحداث مناطق صناعية جديدة موزعة على كامل التراب الوطني.[2]

[1]-Op-cit, p29.
[2]-Op-cit, p30.

7-تعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتطوير والابتكار: وفي سياق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العميقة، تلتزم الحكومة بإنشاء نظام بيئي يفضي إلى الابتكار، وبالتالي سيتعين على المؤسسات الناشئة الجزائرية أن تكون جزءا مهما من هذه العملية لانتقال البلاد إلى نموذج اقتصادي جديد أكثر طموحا، والذي سيتبعد تدريجياً عن عائدات النفط، من خلال تعزيز موارد لا تنضب، وهي المعرفة، وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمد الحكومة إلى:

-إعداد قانون إطاري حول اقتصاد المعرفة.

-وضع استراتيجية وطنية لنقل التكنولوجيا.

-إنشاء آليات مناسبة لتمويل النماذج الأولية وأعمال البحث والتطوير لصالح الشركات الناشئة.

-إنشاء حوافز ضريبية لتشجيع الشركات على الاستثمار في البحث والتطوير.

-إنشاء إطار تنظيمي ينظم الإنفاق، والذي يمكن وصفه بأنه الإنفاق على البحث والتطوير في مجال الأعمال،

-تنفيذ تدابير تحفيزية لتشجيع الأطروحات البحثية في الشركات.

-إنشاء آلية لدعم إيداع براءات الاختراع على المستوى الدولي.

-تشجيع توظيف العمال ذوي المؤهلات العالية في الشركات.

-خلق مكانة الباحث داخل المؤسسات.

-رقمنة إجراءات إيداع براءات الاختراع وتشجيع أصحابها على إنشاء شركاتهم الناشئة.

8-تسريع التحول الرقمي وتطوير الشركات الناشئة: يمثل التحول الرقمي أحد أكبر التحديات التي يتعين مواجهتها، في سياق عالمي يتسم بالفجوة الرقمية التي تتزايد يوما بعد يوم، والتي تضع الجزائر أمام تحدي كبير: وهو الاعتماد على شبابها الفائض بالأفكار والبراعة لتطوير القطاع الرقمي والتقنيات الجديدة، وإشراك الشركات الناشئة للمساعدة في إيجاد حلول للتحديات الاستراتيجية التي تواجهها البلاد كالأمن المائي، وانتقال الطاقة، والأمن الغذائي، وما إلى ذلك وللقيام بذلك تلتزم الحكومة بتعزيز النظام البيئي للشركات الناشئة والاقتصاد الرقمي، من خلال الإجراءات التالية :

-إحداث الإطار التنظيمي للابتكار المفتوح ووسطاء الدفع الإلكتروني (PSP) ووضع النصوص التنفيذية له التمويل الجماعي.

-مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية، لجعلها أكثر مرونة مع الشركات الناشئة.

-تعزيز دور الشركات الناشئة، كوسيلة للإدماج المالي من خلال النظام الإلكتروني والتجارة الإلكترونية.

-تبسيط إجراءات إنشاء الأعمال لصالح الشركات الناشئة وغيرهم من المستثمرين لأول مرة.

-إحداث ممثليات إقليمية لصندوق الشركات الناشئة الجزائري.

-إطلاق برنامج تسريع الشركات الناشئة عبر المسرّع العمومي لمشاريع الجزائر.

-إحداث حاضنات ومسرعات بجميع ولايات البلاد.

-إحداث نظام لتقييم وتحديث الحاضنات.

-تشجيع رأس المال المخاطر نظرا لدوره الأساسي في تمويل الابتكار، وتقليص الإجراءات الإدارية لإنشاء صناديق الاستثمار وصناديق الاستثمار المشترك في مجال الابتكار. [1]

-إدخال تدابير تحفيزية إتجاه ملائكة الأعمال والإعفاء الضريبي على الأموال التي استثمرت في الشركات الناشئة (في الأسهم).

-استغلال صناديق الاستثمار الولائية لتمويل الشركات الناشئة تعزيز التعاون مع صناديق الاستثمار التي من المرجح أن تستثمر فيها الشركات الناشئة في الجزائر.

- تشجيع الشركات الناشئة الأجنبية وخاصة الإفريقية، على الاندماج في النظام البيئي.

ثانياً- تطوير القطاعات الدافعة للتنمية والنمو اقتصادي: في إطار الارتقاء بالاقتصاد الوطني، تسعى الحكومة الجزائرية إلى إتخاذ كافة الإجراءات التي تساهم في تطوير القطاعات التي لها تأثير إيجابي في تحقيق التنمية وزيادة النمو الاقتصادي، والتي تتمثل فيما يلي:

1-التطوير الاستراتيجي لقطاع الطاقة وقطاع التعدين: تسعى الحوكمة إلى تحقيق أمن الطاقة في البلاد، من خلال تلبية الطلب الوطني على المدى الطويل، وإتاحة المواد المعدنية للقطاعات الاقتصادية، فضلا

[1] -Op-cit, p31.

عن المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على مستوى ملموس من الدخل للدولة، وفي هذا السياق، تعمل الحكومة على تثمين الموارد الطبيعية، من خلال مواصلة تحويل المواد الخام المعتمدة على فرعي البتروكيماويات والتعدين، اللذين يخلقان الثروة وفرص العمل، والهدف هو تحويل أكثر من 50% من الموارد الطبيعية مقابل 30% حالياً وزيادة صادرات السلع والخدمات بإستثناء المحروقات (البتروكيماويات والفوسفات ومواد التشحيم والخدمات الفنية)، وسيكون الأمر أيضًا متعلق بمسألة تكثيف تطوير النفط من أجل تجديد احتياطيات البلاد من الهيدروكربونات وزيادة الإنتاج الأولي للهيدروكربونات من خلال الاستثمار والشراكة الدولية، أما فيما يتعلق بتلبية الطلب الوطني على منتجات الطاقة، سيتم إعطاء الأولوية لبرنامج تحسين أدوات التكرير الحالية وترويج أنواع الوقود الأخرى، ولا سيما غاز البترول المُسال والغاز الطبيعي المضغوط، حيث يكمن الهدف من ذلك في زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ووقف الواردات تماما، وبالنسبة للنشاط المنجمي، يتعلق الأمر بوضع برنامج متعدد السنوات للدراسات والبحوث المنجمية يهدف إلى التثمين الصناعي للموارد المنجمية من خلال تطوير مشاريع هيكلة الحديد بغار جبيلات والفوسفات المندمج والزنك بوادي أميزور، ومن شأن إنجاز هذه المشاريع الاستراتيجية أن يتيح تلبية الاحتياجات الوطنية من المواد الأولية، وتخفيض فاتورة الاستيراد، وتنويع الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل والثروة، خاصة في المناطق النائية.

وفي مجال الطاقة، من المخطط تعزيز وسائل إنتاج الكهرباء، وتطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء والغاز، فضلاً عن مواصلة الربط الكهربائي والغاز، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق غير الساحلية والمحرومة، والأنشطة التي تخلق الثروة وفرص العمل، مثل الزراعة والصناعة.

وفيما يتعلق بالتكامل الوطني، فإن الهدف هو المضي قدمًا في تصنيع المعدات أو قطع الغيار اللازمة لصناعة النفط والتعدين وكذلك الطاقة، من خلال التعاقد من الباطن الوطني (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة) وتحقيق المشاريع الصناعية بالشراكة، أخيرًا، تحتل الرقمنة واستخدام التقنيات الجديدة، فضلاً عن تعزيز البحث على مستوى الشركات في هذا القطاع، مكانًا رئيسيًا للتحديث والامتثال للمعايير الدولية.

2-قطاع الطاقة من أجل انتقال ناجح وآمن للطاقة: يهدف البعد المتعلق بإنتقال الطاقة نحو الطاقات الجديدة والمتجددة كجزء من خطة الإنعاش الاقتصادي للحكومة إلى تحقيق النمو الأخضر من خلال استخدام تقنيات الطاقة المبتكرة والرقمية لبنية تنموية جديدة، حيث يترك الدخل من الوقود الأحفوري للطاقة

مجالًا للتنمية المستدامة وخلق نماذج تعزز الروابط الاجتماعية والوظائف المستدامة، مع تعزيز نوعية حياة أفضل والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المختلفة والمخاطر الكبرى.

وتعتزم خطة الإنعاش تكريس فرع الطاقة الإنتقالي لرسالتها كحجر أساس لبناء جزائر ذات بصمة كربونية منخفضة، رصينة وعقلانية وفعالة في طاقتها، انسجاما مع جهود المجتمع الدولي في هذا المجال، حيث تعمل على تعزيز كافة إمكاناتها المثبطة، خاصة في مجال الطاقة، وخلق ثروة جديدة للأمة على أساس مستدام، وترتكز هذه الخطة على المحاور الإستراتيجية التالية:

-خطة وطنية للتنمية الواسعة للطاقات المتجددة والجديدة.

-برنامج متعدد القطاعات للحفاظ على الطاقة وكفاءتها.

-خطة وطنية طموحة تتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر.

-خلق نموذج جديد للطاقة يتجه نحو مزيج متوازن من الطاقة بحلول عام 2030، من خلال قانون تحول الطاقة لعام 2021.

-تدابير لدعم الانتقال الطاقوي، لا سيما من خلال التدريب والبحث والتطوير والعمل وفق معايير محددة والتواصل والتعاون.

وفي سياق الإجراءات الرامية إلى تحسين كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي تسعى الدولة إلى تحسين كفاءة الطاقة في هذا القطاع الذي يستخدم 10.4 مليون طن مكافئ من النفط، أي 21.7 % من الاستهلاك النهائي للطاقة مما يجعلها أقرب إلى المعايير العالمية ص34 إلى جانب إزالة الكربون من عمليات الإنتاج، مما يتيح أيضاً تحسين القدرة التنافسية لهذا القطاع.

3-تطوير القطاعات الصناعية الواعدة: وقد شهدت بعض القطاعات الصناعية اختلالات حالت دون تطورها أو تؤدي في بعض الأحيان إلى التوقف التام عن أنشطتها، ولا سيما الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والأجهزة المنزلية ومن هذا المنطلق، ومن أجل إنعاش نشاط هذه القطاعات، تلتزم الحكومة بإحداث هيئة تتمتع بالصلاحيات اللازمة لاتخاذ مختلف التدابير التنظيمية التي تمنح الامتيازات الجمركية والضريبية للشركات الصناعية، وذلك لضمان توجيه هذه المزايا بشكل أفضل، من خلال تشجيع وتوجيه هذه الشركات لتنظيم نفسها في جمعيات مهنية من أجل تعزيز التآزر في نشاطها وتكاملها الصناعي، فضلاً عن توجيه الاستثمارات الصناعية نحو المناطق ذات الإمكانات الكبيرة للمضي قدماً في تحديد

الأنشطة المُتراجعة، ويمكن عرض تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الشكل (14): تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

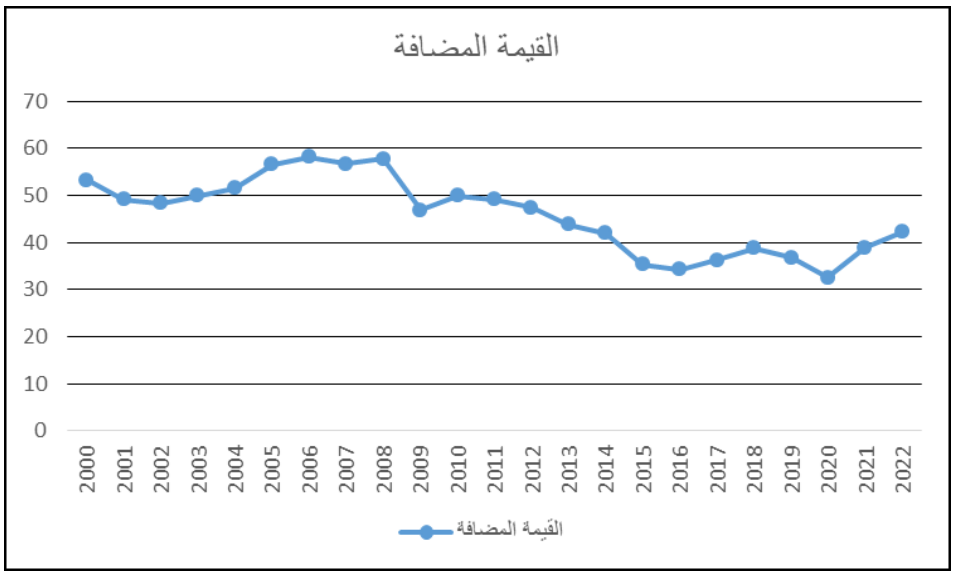

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي متاح على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS? تاريخ الإطلاع: 2023/17/11

يبن الشكل أعلاه أن القيمة المضافة لقطاع الصناعة قد سجلت انخفاضا طفيفاً من سنة 2000 إلى سنة 2003 وذلك من قيمة 53.33 إلى 49.98، ليتم بعد ذلك تسجيل ارتفاع خلال السنوات 2004 إلى 2009. حيث بلغت ذروتها سنة 2006 وذلك بقيمة 58.12، في حين تم سُجلت أدنى قيمة خلال هذه الفترة قدرت بـ 46.94 سنة 2009، وبالنسبة للفترة 2010-2022. فقد شهدت تذبذب بين الإرتفاع والانخفاض، أين تيم تسجيل نقصان كبير قدر ب 32.51 وذلك خلال سنة 2020، يرجع إلى الحجر الكلي وغلق مصانع جراء جائحة كوفيد. لتعاود مرة أخرى تسجيل ارتفاع طفيف في القيمة قدرت ب 38.94 و42.29 وذلك خلال السنتين 2021 و2022 على التوالي، بعد تعافي من جائحة ورفع الحجر تخركت عجلة مصانع، يمكن القول بأن القيمة المضافة خلال مدة دراسة تبقى غير مساهمة وفعالة في ناتج اجمالي وهذا راجع لعدة عوامل نذكر من بينها مناخ بيئة الأعمال الذي لا يساعد على خلق القيمة.

4-قطاع زراعي أفضل لتحقيق الأمن الغذائي: تستخدم الحكومة كافة الأدوات من خلال سياسة متماسكة تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد وتشجيع الزراعة الحديثة والفعالة، وخلق الثروة وفرص العمل، والتي من المرجح أن تساهم في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني والحد من اختلال الميزان التجاري، كما

يتم تصميم السياسة التنموية للقطاع الزراعي والريفي من خلال منهج منظم ومتكامل، قائم على بناء متماسك، وهذا النهج سيمكن من تطوير الزراعة باعتبارها ناقلا للتنويع والنمو الاقتصادي، حيث يعتمد نموذج النمو الاقتصادي المستند على الزراعة، والذي يستجيب للعديد من التحديات، على تعزيز الاستثمار الزراعي والغذائي، بالاعتماد على زيادة تعبئة رأس المال والمبادرات الخاصة، وهو أمر ضروري لإنعاش المجال الزراعي والريفي، وعلى هذا النحو، فإن الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها بحلول عام 2024 تركز أساسا على تعزيز تنمية المناطق الريفية والمناطق الصحراوية والجبال والهضاب المرتفعة، مما سيكون له تأثير كبير على البيئة وتعزيز النمو الزراعي، من خلال تكثيف الإنتاج من أجل إنتاجية أفضل، وتشجيع زيادة العرض المحلي وخفض واردات المنتجات الزراعية وخاصة المحاصيل الاستراتيجية في الصناعات الانتاجية (الحبوب، بنجر السكر، إلخ)، إلى جانب تشجيع الاستثمار الخاص بشكل أساسي، بتسهيل الوصول إلى الأراضي وإلغاء البيروقراطية، فضلاً عن السعي نحو تحقيق التنمية المتكاملة للمناطق الريفية من خلال إنشاء مراكز زراعية متكاملة كأداة لتوجيه استراتيجيات التنمية الزراعية والريفية، وتنشيط برامج إنتاج البذور والشتلات، وتحديث الزراعة من خلال تكامل الابتكار والرقمنة وهو ما ينتج عنه الزراعة الذكية، بالإضافة على تنويع الإنتاج، وخاصة الإنتاج الذي يتمتع بمزايا نسبية لتشجيع صادرات المنتجات الزراعية، وتهدف الحكومة بحلول عام 2024 إلى تنمية الإنتاج الزراعي خاصة المحاصيل الاستراتيجية والمنتجات الاستهلاكية بهدف ترشيد الواردات.

ثالثاً-تعزيز التشغيل ومحاربة البطالة من خلال نهج اقتصادي: النمو الاقتصادي الشامل هو الوسيلة المفضلة في استراتيجية تعزيز العمالة واستدامتها في بيئة اقتصادية غير مستقرة تخضع لحالات ركود دورية متكررة مع تدخل أكثر وضوحا في جدوى النسيج الاقتصادي والصناعي وفي هذا السياق، تلتزم الحكومة بتعزيز وتنفيذ برامج دعم وتنمية رأس المال البشري، من خلال دعم تنمية المؤسسات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة الشركات (TPME)، الذي يتطلب توفير بيئة مواتية للأعمال التجارية تتيح لها الحصول على خدمات مناسبة مثل البحث والوصول إلى الابتكار ونشر معايير المنتج والإدارة التي تشكل عناصر أساسية لتعزيز القدرة التنافسية وخلق قيمة مضافة، إلى جانب توفير الأدوات اللازمة لدعم ومرافقة تنمية المقاولة، إذ أن التحسن في القدرة التنافسية للشركة يعني استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة في بيئة تتميز بنشر الأدوات الرقمية بهدف تحسين استجابتها لمتطلبات السوق، وفي هذا الصدد، فهي مسألة تعزيز فعاليتها وضمان تماسك خدمات الدعم الحالية من خلال الإجراءات التي

يتعين تنفيذها على المدى القصير للغاية، ولا سيما فيما يتعلق بتسريع تنفيذ أدوات الدعم التي ستنشرها الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار كجزء من برنامجها، وتعزيز القدرات البشرية الإبداعية والابتكارية من خلال تحسين النظم الإدارة، بالاضافة إلى تحديث البنية التحتية للجودة من أجل تحسين القدرة التنافسية للشركات وجودة المنتجات والخدمات بهدف توسيع العرض القابل للتصدير، فضلاً عن إعادة إطلاق عمليات تطوير الأعمال من خلال تكييف أيقونات النظام وفقًا للأهداف الإستراتيجية للقطاع (الأسعار المراد الترويج لها)، إلى جانب دراسة سبل الحصول على التمويل البنكي مع المؤسسات المعنية وتسهيل الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز إجراءات ضمان الائتمان من خلال تنويع المنتجات، ولا سيما صندوق ضمان الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، وصندوق ضمان ائتمان الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-SME) ، تتضمن إعادة تأهيل النظام البيئي الصناعي من خلال تشجيع الابتكار، سياسة تركز على تحسين الحاضنات القطاعية وإنشاء مسارات بين مختبرات البحوث والجامعات والحاضنات والشركات، إذ تشكل الشركات جزءًا من النهج الشامل لتحسين الاتصال القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بشكل عام وللشركة بشكل خاص، من أجل تعزيز وإدامة الشركة في ديناميكية النمو، باستثناء المواد الهيدروكربونية، ومن خلال عودة بيئة جاذبة. [1]

وفيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة، فإن إجراءات البرنامج الحكومي تهدف إلى تشجيع ظهور نظام بيئي ملائم للإبداع والتنمية والاستدامة للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتخصيص مساحات مطورة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط لجذب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وضمان نموها واستدامتها، إلى جانب إنشاء شركات استشارية ومساندة للمشروعات متناهية الصغر تعمل تشجيع إنشاء مجموعات من المشاريع الزراعية الصغيرة للاستفادة من الأراضي الزراعية و/أو المناطق الزراعية المطورة في المرتفعات والجنوب لفائدة الشباب المهتمين بالمجال الزراعي على المستوى الوطني، والعمل على تشجيع شبكات الأعمال على شكل تجمعات بهدف تطوير القطاعات وتحسين جاذبية المناطق والوصول إلى أسواق جديدة، فضلاً عن تشجيع ظهور سلاسل القيمة التي تقودها الشركات الرائدة الكبيرة المساهمة في دعم والإشراف على نسيج المشاريع الصغيرة المقامة حولهم، والسعي نحو تطوير منصة رقمية لتسويق المنتجات والخدمات لإحداث فضاء للحوار الدائم من أجل تنمية المؤسسات الصغرى.

[1] -Op-cit, p46.

المطلب الثالث: آليات تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر

في ظل السعي نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، التي تقع ضمن أولويات أي دولة تم وضع رؤية مستقبلية شاملة تأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على توفير الخدمات التي تضمن تحقيق الرفاهية في كافة المجالات لأفراد المجتمع، إلى جانب مراعات البعد البيئي الذي ينطوي على اتخاذ كافة الاجراءات التي تحمي الموارد الطبيعية وتضمن العيش في ظل بيئة صحية وسليمة خالية من كل أشكال التلوث.

أولاً-البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

لتجسيد البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف التي ينطوي عليها، عملت الدولة الجزائرية إلى توفير كافة المتطلبات الأساسية التي تعمل على تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية للمجتمع وذلك بوضع برامج تمس كافة القطاعات التي لها علاقة مباشرة بذلك.

1-الصحة لتحسين جودة الرعاية: إن التحديات الرئيسية التي تواجه النظام الصحي ناتجة عن التحول الصحي والديموغرافي الذي تمر به البلاد، التي تسعى للإلتزام بمبدأ حماية وتعزيز صحة المواطنين، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة ووضع الجزائر بحلول عام 2030 في المعدل الدولي لجميع المؤشرات المرجعية في مجال الصحة العمومية، وفي هذا الصدد، ستركز خطة عمل الحكومة بشكل رئيسي على التدابير المتعلقة بتعزيز وتنظيم تقديم الرعاية بهدف ضمان جودة الخدمات، مع احترام كرامة المرضى، ويتعلق برنامج النظام الصحي بتعزيز الوقاية وتطوير الرعاية المحلية، فضلا عن إدارة التحول الوبائي والفوارق الجغرافية، ومن ثم، فإن خطة عمل الحكومة تركز على ثلاثة مجالات ذات أولوية، وهي إضفاء الطابع الإنساني على النشاط الصحي، من خلال تحسين الاستقبال في المؤسسات الصحية، ولا سيما على مستوى خدمات الطوارئ الطبية والجراحية، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي وتعبئة وتحفيز المهنيين الصحيين، والتي سيتم تعزيزها في نهجها متعدد القطاعات متعددة التخصصات، على المستويين الوطني والمحلي، ودمج قطاعات الدولة والمجتمع المدني، وستعمل المؤسسة على تعزيز وتحسين إدماج المتغير الديمغرافي في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف ضمان التوازن بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية والبيئة، وتحسين التغطية الصحية للسكان والتي تشمل عدة أبعاد منها الحوكمة والتدريب والوقاية ومكافحة الأمراض المعدية وإدارة الأمراض غير المعدية والمخاطر الصحية المتعلقة بالبيئة والمناخ والتغطية الصحية في الجنوب والهضاب العليا، وفيما يتعلق بإدارة وتنظيم عرض

الرعاية الصحية، فيتعلق الأمر بإعداد الخريطة الصحية وخطة التنظيم الصحي، وجمع الكيانات على المستوى المحلي من أجل الاستجابة للاحتياجات الصحية بطريقة متكاملة ومستمرة على مستوى منطقة جغرافية صحية محددة، من خلال تجميع الموارد البشرية والمادية، وتوحيد المعايير على جميع المستويات، من أجل خلق هياكل فعالة ذات منصات تقنية موحدة وتوزيع عادل للموارد البشرية والمادية، بما يضمن الوصول العادل إلى الخدمات الصحية، إلى جانب تعزيز قدرات الهياكل المحلية والبنية التحتية للمستشفيات وتطويرها. [1]فضلاً عن تحسين الشراكة بين مختلف الهياكل والمؤسسات الصحية وتطوير توحيد النشاط على مستوى القطاع الخاص كقطاع مكمل للقطاع العام وإعادة تقييم نشاطها، وضمان الإمداد الكافي للمؤسسات الصحية بالأدوية والمعدات من خلال ضمان جودة وفعالية وسلامة المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية واللقاحات، بالإضافة إلى تطوير نظام معلومات صحية فعال، ودمج تقنيات المعلومات والاتصالات وتطوير منصات داخلية وخارجية للمؤسسات الصحية والتطبيب عن بعد، والعمل على التوزيع الرشيد للممارسين المتخصصين على المستوى الوطني ومن حيث التدريب، سيكون حول تعزيز تدريب المهنيين الصحيين لتلبية الاحتياجات من حيث تعدد التخصصات وتطوير إعادة تقييم جودة الممارسات وسلامة.

2-تحسين جودة نظام التعليم والبحث العلمي: وذلك من خلال تحسين جودة التدريس، إذ يُطلب من المدارس تحديد جميع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها، وعلى هذا النحو، ستقوم الحكومة بتنفيذ سلسلة من إجراءات تتمحور حول خمسة محاور رئيسية، وهي الإصلاح الشامل لعلم أصول التدريس وإعادة تأهيل المجالات التأديبية، هذه العملية تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق التماسك بين البرامج التعليمية من أجل تحسين أهميتها وجودة التعلم، ومراجعة البرامج المدرسية، وخاصة في المرحلة الابتدائية وتحديث أساليب التدريس/التعلم على أساس منتظم، من أجل إعطاء رفع إمكانية اكتساب مهارات ومعرفة قابلة للتحويل في المواقف المختلفة، فضلا عن تطوير كتب مدرسية جديدة خفيفة الوزن قادرة على التخفيف من ثقل التوثيق لدى الطلاب المتعلمين وجعل المجموعة الرقمية حقيقة واقعة والعمل على تعميم الكتاب الرقمي، إلى جانب تعزيز الرياضيات والتقنيات الرياضية وكذلك تدريس علوم الكمبيوتر، مع مراعاة متطلبات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، والعمل على تعزيز التعليم والتكوين عن بعد من خلال إعادة نشر مهام الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، وتعميق إتقان تعلم الذكاء الأساسي بطريقة ما تكثيف التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[1] -Op-cit, p52.

3-تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي: الجزائر مطالبة بالتطور في سياق يتسم بتسارع العولمة وظهور اقتصاد المعرفة، في هذا الاطار، تواجه مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تحديًا قويًا للتكيف وتصبح مساحات تدريب مفتوحة على بيئاتها، ونواة ومساحات لتحقيق الذات، وخلق الثروة والابتكار من جهة أخرى، مع هدف تشكيل رافعة حقيقية لتنمية اقتصاد المعرفة، ويتميز التعليم العالي بمعدل مرتفع من الزيادة في التعليم العالي في ظل التأثير المزدوج للديناميكيات الديموغرافية والتقدم التنموي، إلى جانب تفعيل آليات نقل نتائج الأبحاث إلى القطاع الاجتماعي والاقتصادي، من خلال إنشاء مراكز الابتكار ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن إتخاذ التدابير التحفيزية في إطار ايداعات براءات الاختراع، من أجل زيادة وتيرة الابتكار داخل البيئة الجامعية والبحثية.

4-سياسة اجتماعية فعالة وعادلة: تعمد الحكومة إلى اجراء تقييم مستويات الأجور في القطاع الاقتصادي والخدمة العامة، من أجل تحسين القوة الشرائية للمواطنين، وللقيام بذلك، سيتم التركيز على إجراء الدراسات والأبحاث الهادفة إلى وضع المؤشرات ذات الصلة لتحديد الأجور وتحليل القضايا بهدف تمكين الحكومة من انتهاج سياسة رواتب توفق بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وموجهة نحو الكفاءة والفعالية، والتماسك الاجتماعي وتكافؤ الفرص، كما تم تنفيذ قرار رئيس الجمهورية المتعلق بإنشاء إعانة البطالة المخصصة للعاطلين عن العمل والباحثين عن العمل لأول مرة دون دخل وعلى هذا النحو، ستكون وكالة التوظيف الوطنية مسؤولة عن إدارة النظام الجديد، وفي نفس السياق تسعى الحكومة إلى ضمان الحماية وتعزيز الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإدماجهم، من خلال اعتماد نهج مشترك بين القطاعات وبالتعاون مع المجلس الوطني ذوي الاحتياجات الخاصة، من أجل تحديث النظام القانوني الحالي لجعله يتماشى مع اهتمامات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمبادئ الأساسية للاتفاقية الدولية والقانون المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،[1] وذلك بتسهيل شروط الاندماج المهني والاجتماعي لهذه الفئة من خلال تكييف المساحات ومحطات العمل وإنشاء مؤسسات المساعدة، إلى جانب تمكين ذوي الإعاقة من الاستفادة بنسبة 100% من التخفيض عند تأجير وشراء السكن الاجتماعي، مع ضمان التعليم المتخصص للأطفال والمراهقين ذوي الاحتياجات الخاصة وتشجيع اندماجهم في البيئة المدرسية العادية من خلال تدريب المشرفين، فضلاً عن تعزيز قنوات الحوار مع الجمعيات والهيئات والمجالس الاستشارية المختلفة من خلال إنشاء وحدات استشارية متخصصة.

[1] -Op-cit, p69.

5-الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية: والممثلة في الخدمة العامة للمياه والصرف الصحي، حيث التزام رئيس الجمهورية بوضع حد لانقطاع المياه وضمان الوصول المتساوي للمواطنين إلى مختلف خدمات المياه في جميع أنحاء التراب الوطني، من خلال صيانة وإعادة تأهيل الشبكات والمعدات لتحسين الإنتاجية التقنية والتجارية مع الاستخدام المكثف للطاقات المتجددة، ووضع برنامج استدراك خاص للولايات والمناطق التي تسجل العجز الكبير وانقطاع إمدادات الطاقة، إلى جانب تعزيز التدابير المتعلقة بالاقتصاد والحفاظ على الموارد ومحاربة الهدر واستغلال المياه، ومن حيث الطاقة تسعى الحكومة في هذا المجال في تلبية احتياجات المواطنين والسوق الوطنية من الطاقة وضمان رفع مستوى الخدمة العامة وتطويرها بجودة تتوافق مع المعايير الدولية، ولتحقيق هذه الأهداف تنص خطة عمل الحكومة على استكمال البرامج العامة الجاري تنفيذها حاليا وهي: برنامج توصيل 398 ألف منزل بالغاز و112 ألف منزل بالكهرباء،و البرامج التكميلية الخاصة بربط 10.000 أسرة بالغاز 7000 أسرة مزودة بالكهرباء، برنامج توصيل الكهرباء والغاز لمدينة دراع الريش الجديدة، (4000 مواقد غاز و 5000 مدفأة كهربائية، وسيتم تنفيذه وفقا للنهج التالي إيصال الكهرباء إلى المناطق المتفرقة والمحرومة ضمن برامج خاصة متطلبات الكهرباء التقليدية أو الشمسية، وربط المدن الجديدة والمراكز الحضرية والمناطق الصناعية. [1]

ثانياً- البعد البيئي للتنمية المستدامة

في هذا المجال، سيتم توجيه العمل الحكومي نحو حماية وتعزيز الطبيعة والتنوع البيولوجي، والتقنيات الخضراء وتسريع تنفيذ الاقتصاد الدائري، وكذلك نحو مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، ومن ثم فإن الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة يدخلان في قلب سياسة الحكومة كمحورين استراتيجيين يساهمان في ظهور رؤية جديدة للحكم، تقوم على إعادة التوازن بين الشمال والجنوب، وتضع البيئة ضمن أولوياتها، وذلك من خلال العمل على تعزيز كافة ثرواتها والحفاظ على مواردها الطبيعية، وفي مواجهة التحديات البيئية الكبرى، تسعى الحكومة جاهدة إلى تنفيذ سياسة تشاركية شاملة تتماشى مع المدة وهذا لضمان لكل جزائري الحق في العيش في بيئة صحية.

وتدور هذه السياسة حول تحسين نوعية البيئة المعيشية والرفاهية للمواطن، والحفاظ على الموارد الطبيعية، واستخدام الطاقات المتجددة للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، واستخدام التقنيات المبتكرة

[1] -Op-cit, p73.

الأكثر مراعاة للبيئة وأكثر استدامة، وأخيراً تعزيز الدور الفاعل والتشاركي للمواطن ولتحقيق هذه الأهداف تلتزم الحكومة:

–تطوير وتعزيز المهن الخضراء وريادة الأعمال، من خلال تسريع تنظيم قطاعات استعادة النفايات على المستويات التنظيمية والتقنية والمؤسسية والمالية والاقتصادية.

–تعزيز حماية البيئة ومكافحة جميع أشكال التلوث وتشجيع تكنولوجيات الإنتاج الأنظف مع الوقاية والتخفيف من التلوث والآثار السلبية على البيئة.

– تحديث وتنفيذ خطة العمل الوطنية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام وتعزيز المزيد من أنماط الاستهلاك المسؤولة بيئيًا.

–وضع خطة وطنية وخطط محلية للتكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على مواجهة آثاره.

–الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية وتعزيزها، وإنشاء مناطق لتعزيز خدمات النظم البيئية وتوسيع شبكة المناطق المحمية.

–تطوير المحميات لحماية الأنواع المحمية و/أو المهددة بالانقراض.

–الحفاظ على الموارد الوراثية البيولوجية من خلال إنشاء بنوك الجينات في المناطق المحلية والمستوطنة (الحيوانات والنباتات).

–تطوير إدارة متكاملة وفعالة بيئيًا للنفايات، لا سيما من خلال التخفيض التدريجي لحجم النفايات المراد التخلص منها، وتتعزيز قدرات النقل وتحسين طرق المعالجة.

– تحسين الكفاءة الاقتصادية لمختلف الأنشطة المتعلقة بإدارة النفايات من خلال تشجيع ظهور قطاعات لإعادة التدوير، خاصة في إطار إنشاء واستدامة الاقتصاد الدائري المستدام.

– السهر على إعداد السجل الوطني للتصريفات السائلة والتلوث الجوي الحضري والصناعي وجميع البيئات المستقبلة المعرضة للخطر والمصادر التي تنشأ منها هذه التصريفات.

– توحيد الجهود مع النسيج الجمعوي الناشط في مجال البيئة والتنمية المستدامة، من خلال إنشاء منصة وطنية مخصصة لتقاسم وتبادل الخبرات وتعزيز مبادرات المواطن البيئي ولا سيما المبادرات المتعلقة بالحفاظ على البيئة المعيشية واعتماد إجراءات مستدامة بيئياً.

– تعزيز التعاون الدولي، خاصة مع دول ساحل البحر الأبيض المتوسط و دول الجوار (شمال أفريقيا ومنطقة الساحل) وكذلك التعاون مع مؤسسات المنظمات الدولية بتنفيذ استراتيجية وطنية للاتصال والتوعية والإعلام الأخضر للمساهمة في الحفاظ على البيئة.

–تعزيز التعليم من أجل الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة والمواطنة البيئية من المستوى الأول للتعليم الوطني. [1]

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

بهدف معالجة الموضوع محل الدراسة لابد من من الانطلاق من تحديد المنهج المناسب للاشكالية، وتحديد العينة محل الدراسة، بالاضافة إلى تحديد الأساليب الاحصائية التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات المُجمعة والاجابة على الفرضيات الموضوعة، وفي هذا الصدد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، خصص المطلب الأول إلى منهج الدراسة ونموذجها، أما المطلب الثاني فقد تطرق أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المعتمد عليها، في حين خصص المطلب الثالث قياس صدق وثبات الاستبيان.

المطلب الأول: منهج الدراسة ونموذجها

من خلال هذا المطلب سيتم إبراز المنهج المعتمد عليه في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل الاشكالية الرئيسية لها، إلى جانب توضيح النموج والعينة محل الدراسة.

أولا– المنهج المعتمد

تتطلب عملية معالجة الموضوع محل الدراسة من حيث اشكاليته وفرضياته أن يقوم الباحث بإتباع منهج علمي يتوافق والعناصر المكونة للدراسة، خاصة من الناحية النظرية والتطبيقية، وذلك قصد الكشف عن الحقائق والوصول إلى نتائج مقبولة؛ حيث يعبر المنهج عن أسلوب للتفكير والتنفيذ، يعتمده الباحث لإنجاز بحثه، لتظيم أفكاره وتحليلها، وعرضها للوصول إلى حقائق حول الظاهرة، أو الحدث موضوع الدراسة، ويتم ذلك وفق مجموعة من الخطوات، تبدأ بتحديد مشكلة البحث مروراً بصياغة الأهداف والفرضيات وصولاً إلى عرض النتائج واقتراح التوصيات،[2] كما يُعرف كذلك على أنه "الأسلوب الذي يساهم في الكشف عن الحقائق في مختلف العلوم، وذلك بالاعتماد على مجموعة من القواعد العامة

[1] -Op-cit, p76.

[2] -كمال دشلي، (2016): منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، (ب ب).، ص53.

التي تتحكم في سير العقل وتحدد عملياته للوصول إلى نتائج معلومة ومقبولة"؛[1] ويقصد به كذلك الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة،[2] وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وبهدف اختبار صحة الفرضيات والاجابة على الإشكالية الرئيسية حول الدور الذي تلعبه أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في واقعها، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا من خلال عرض خصائصها وتوضيح حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، وعليه فإن الإعتماد على هذا المنهج لا يقتصر على المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة فحسب، بل يتعدى ذلك عن طريق إستخلاص النتائج التي تسمح بفهم الواقع الحالي ومن ثم تطويره.[3]

ثانياً- مجتمع وأنموذج الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة كافة الأفراد المعنيين بالظاهرة محل الدراسة، حيث يعرفه البعض على أنه مجموعة العناصر التي يمكن من خلالها تعميم النتائج المتعلقة بإشكالية الدراسة، وعليه لابد من القيام بتحديد مجتمع الدراسة وحصره بإعتبار هذه الخطوة أساسية قبل المباشرة في دراسة الظاهرة، وفي هذا السياق تمثل مجتمع الدراسة الحالية في المؤسسات الجزائرية، وتم إختيار عينة عشوائية منه حجمها 25 مؤسسة ممثلة بعدد من المسؤولين، وقد تمت الدراسة الميدانية في ثمانية (08) ولايات: عنابة، الطارف، قالمة، قسنطينة، سطيف، سكيكدة، الوادي، ورقلة؛ وقد شملت الدراسة المؤسسات الصناعية بإختلاف أحجمها ونوع نشاطها، ويمكن عرض توزيع المؤسسات على الولايات كما يلي:

جدول (09): توزيع المؤسسات محل الدراسة على الولايات

الولاية	عدد المؤسسات الخاضعة للدراسة
عنابة	09
الطارف	04
قسنطينة	03
قالمة	02

[1]-عامر قنديلجي، (2002): البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص34.
[2]- بوحوش عمار و محمد محمود الذنيبات، (1999): مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 99.
[3]- ذوقان عبيدات و آخرون،(1997): البحث العلمي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: 187-188.

سكيكدة	02
سطيف	03
الوادي	01
ورقلة	01
المجموع	**25**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الدراسة الميدانية

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ولاية عنابة قد حظيت بحصة كبيرة من حيث عدد المؤسسات الخاضعة للدراسة التي قُدرت بـ 09 مؤسسات، تليها ولاية الطارف التي تضمنت 04 مؤسسات قبل مسؤوليها الإجابة على الإستبيان، أما ولاية قسنطينة وسطيف فقد حققا عدد متساوي بلغ 03 مؤسسات وُزع عليها الإستبيان، أما كل من ولاية قالمة وسكيكدة فقد بلغ عدد المؤسسات في كليهما 02 مؤسستين إثنين خاضعتين للدراسة، وبالنسبة لولاية الوادي وورقلة فقد بلغ عدد المؤسسات فيهما مؤسسة واحدة.

شملت الدراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في الولاية المذكورة ، حيث هدفت الدراسة إلى التنويع في قطاع النشاط للعينة والتي شملت النشاطات التالية:

-الصناعات البيترو كميائية.

-صناعة وتوزيع الغازات الصناعية والطبية.

-صناعة منتجات صحية.

-تحويل المعادن والنحاس.

-الصناعات الغذائية.

-إنتاج وتحويل الزجاج.

-تحويل الورق والكرتون.

-الصناعات المعدنية والحديد والصلب.

-مواد البناء.

-صناعة المستحضرات الصيدلانية والشبه صيدلانية.

-صناعة مستحضرات التجميل.

-صناعات البلاستيك.

جدول (10): حالة الاستمارات المتعلقة بالدراسة

البيان	العدد
الاستمارات الموزعة	140
الاستمارات المسترجعة	116
الاستمارات المستبعدة	07
الاستمارات الصالحة للمعالجة	109

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة الميدانية

بالنسبة للإستبيان فقد تم توزيعه على المسؤلين الممثلين للعينة، والذي تم اختيارهم عن قصد وذلك بالتوجه إلى الاطارات الفاعلة والمشرفة والتي شملت مدير عام، نائب أو مساعد مدير عام، رئيس قسم، رئيس مصلحة، إذ تم توزيع 140 إستمارة، تم استرجاع 116 منها، وبعد الفحص والمراجعة تم استبعاد 07 إستمارات لنقص الاجابة على عباراتها الأمر الذي جعلها غير صالحة للدراسة، وعليه أجريت الدراسة على 109 استمارة لاستفائها الشروط.

وبالنسبة لنموذج ومتغيرات الدراسة فإستناداً إلى الدراسات السابقة، وما تم التطرق إليه في الجانب النظري من الدراسة الحالية، إلى جانب الإشكالية محل الدراسة والأهداف المراد تحقيقها، تم تشكيل نموذج الدراسة الذي يبحث في فكرة تحديد تأثير إدماج التنمية المستدامة ضمن أنشطة وأعمال المؤسسات الاقتصادية على توسيع مفهوم الأداء على مستوها من الأداء الاقتصادي إلى الأداء الكلي الذي ينطوي على الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة وكيفية تحسينه والارتقاء به، ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج التالي:

الشكل (15): نموذج الدراسة

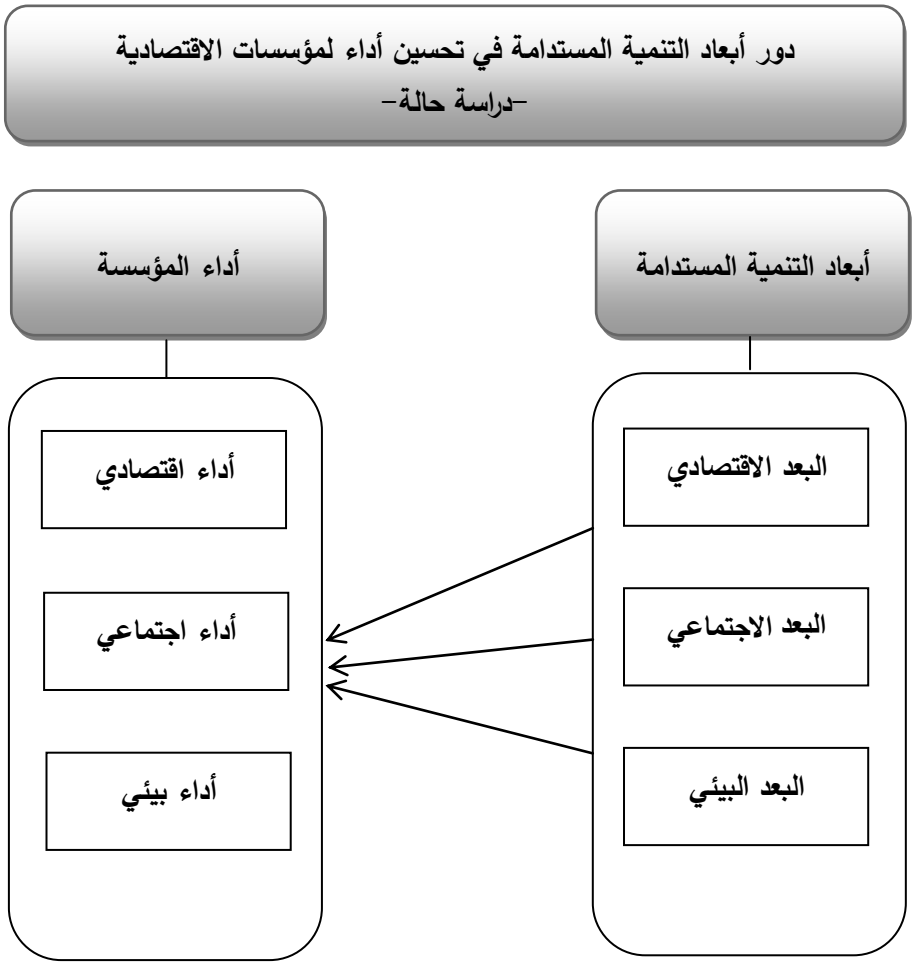

المصدر: من إعداد الطالبة

بالنظر للنموذج أعلاه يتضح وجود متغيرين أساسين للدراسة، حيث يمثل أبعاد التنمية المستدامة المتغير المستقل للدراسة، حيث ينطوي على متغيرات فرعية تشمل: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، كما يعكس هذا المتغير المتطلبات الأساسية التي ينبغي للمؤسسات الاقتصادية مراعاتها لتحقيق التنمية المستدامة بركائزها الأساسية، أما المتغير التابع فيتمثل في أداء المؤسسة الاقتصادية، وتستند فكرة تصميم عبارات هذا المتغير على أن أداء المؤسسات في ظل تبنيها للتنمية المستدامة وسعيها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية بات مرتبط بمراعات القضايا والاهتمامات الاجتماعية والبيئية، الأمر الذي أدى إلى شمولية الأداء للأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى أن عباراته تنطوي على فكرة النتيجة الثلاثية (LBT) التي تعكس نتائج الممارسات المستدامة للمؤسسات.

ثالثاً-وصف أداة الدراسة الميدانية

يعد الإستبيان من أهم الأدوات التي يمكن الإعتماد عليها في جمع البيانات من الميدان، من خلال تسهيل الحصول على إجابات المبحوثين في أقرب وقت ممكن وبأقل تكلفة، حيث تساهم في الكشف عن الممارسات الحالية للعينة محل الدراسة، بواسطة جملة من الأسئلة مرتبة بطريقة منطقية تتناسب وموضوع الدراسة.

وللقيام بالدراسة الحالية فقد تم الاعتماد على الاستبيان المُعد إنطلاقاً من الإطار النظري لمتغيري الدراسة (التنمية المستدامة وأداء المؤسسة الاقتصادية) والدراسات السابقة إلى جانب الفرضيات والأهداف التي تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقها، ولضمان الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المؤسسات تم إرسال الإستبيان في نسختين –إلكترونية وورقية–، وقد تم تطوير الاستبيان من خلال المرور بالعديد من مراحل وذلك للتأكد من صلاحيتها وقدرتها على تحقيق الهدف المنشود منها، حيث تضمن الاستبيان ما يلي :

1–موضوع والغرض من الاستبيان: والذي يتم توضيحه في مقدمة الاستبيان.

2–شرح طريقة الإجابة: وذلك من خلال وضع العلامة (X)، في الخانة المناسبة للإجابة.

3–نوع الأسئلة: في الاستبيان تم الاعتماد على أسئلة من النوع المغلق، حيث ضمنت الأسئلة عددا من الاختيارات التي يتم المفاضلة والاختيار بينها.

4–مكونات الاستبيان:تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين كالتالي:

4–1–الجزء الأول: البيانات الشخصية لعينة الدراسة: ينطوي هذا الجزء على البيانات المتعلقة بالفئة المستهدفة من الاستبيان في المؤسسات محل الدراسة وتشمل: الجنس، السن، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، الأقدمية المهنية.

4–2–الجزء الثاني: محاور الدراسة: تضمن هذه الجزء محورين أساسيان يعكسان متغيرات الدراسة، وتتكون محاور الدراسة منجملة من العبارات والتي بلغ عددها 60 عبارة، التي يمكن من خلالها الكشف عن واقع التنمية المستدامة وأثرها على أداء المؤسسات محل الدراسة والتي على إثْرِها يمكن إختبار الفرضية الرئيسية، ويمكن توضيح ذلك في مايلي:

جدول (11): محاور الإستبيان

محاور الاستبيان	عدد العبارات
المحور الأول	28
المحور الثاني	32
المجموع	60

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الإستبيان

❖ **المحور الأول** : التعرف على مدى توفر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة، يضم هذا المحور ثلاث أبعاد تعكس الأبعاد الأساسية للتنمة المستدامة، ويُشكل من ثمانية وعشرون عبارة مرقمة من 1 الى 28، ويمكن توضيح الأبعاد التي تشكل هذا المحور كما يلي:

-**البعد الأول: البعد الاقتصادي:** يشمل هذا البعد تسعة (09) عبارات، يكمن الهدف منها في التعرف على مدى تجسيد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة للبعد الاقتصادي من التنمية المستدامة؛

-**البعد الثاني: البعد الاجتماعي:** يحتوي هذا البعد على عشرة (10) عبارات، وذلك لتحديد مدى مراعات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على مستواها؛

-**البعد الثالث: البعد البيئي:** شُكِل هذا البعد من تسعة (09) عبارات، الغرض منها هو الكشف عن مدىاهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مَوضِع الدراسة بالركائز الأساسية التي تجسد من خلالها البعد البيئي للتنمية المستدامة.

❖ **المحور الثاني:** الأداء في المؤسسة الإقتصادية، يعكس هذا المحور بعض مؤشرات أداء المؤسسات في ظل الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة، وقد خصصت له العبارات التالية (من1 إلى 32).

وللقيام بالمعالجة الاحصائية والتطبيقية للدراسة تم إستعمال مقياس ليكرت خماسي الأبعاد (likert) لقياس ورصد إجابات وآراء المبحوثين حول فقرات الاستبيان في المؤسسات محل الدراسة، وذلك لتحديد مدى توافر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة وانعكاس ذلك على الإهتمام بالأداء الكلي الذي ينطوي على تلك الأبعاد الأساسية، والجدول التالي يوضح هذا المقياس:

جدول (12): الاجابات المحتملة ووزنها وفق مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المنهجية المعتمد في إعداد البحوث التي تستخدم الاستمارة

حيث يعكس المقياس درجة الموافقة أوالمعارضة أو الحياد التي يبديها الإطارات المستهدفة حول كل عبارة من عبارات الإسبيان، فضلا عن تحديد مدى وجود التشتت من عدمه في إجاباتهم، وللحكم على المؤشرات الإحصائية لاسيما الوسط الحسابي، تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح عن طريق حساب المدى (4-1=5) وذلك وفقاً لدرجة الشدة المقابلة لكل إقتراح لسلم ليكارت الخماسي، وللحصول على طول الفئة تم تقسيم المدى المحصل عليه على 3 (3/4=1.33)، وبغية تحديد حدود الفئات تم إضافة النتيجة المحصل عليه المُعبرة عن طول الفئة إلى أدنى قيمة في المقياس وهي القيمة 1 وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، والتي ستكون الحد الأدنى للفئة الموالية في نفس الوقت، وعليه يمكن توضيح الفئات والدرجة الموافقة لها من خلال الجدول التالي:

جدول (13): مجالات المتوسط الحسابي والاتجاه الموافق لها

مجال المتوسط الحسابي	الدرجة
1-2.33	منخفض
2.34-3.67	متوسط
3.68-5	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الدراسات السابقة

وفي هذا السياق يتحدد الوسط الفرضي للدراسة من خلال تقسيم الدرجة الكلية للمقياس التي تعكس مجموع درجات المفردة قسمة عدد العبارات، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية: ((1+2+3+4+5)/5=3)، حيث تعكس النتيجة المتحصل عليها الوسط الفرضي للدراسة، ففي حالة زيادة متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3)، يشير ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة.

المطلب الثاني: قياس صدق وثبات الاستبيان

قبل المباشرة في عملية التحليل الاحصائي لإجابات المبحوثين وإختبار الفرضيات، لابد من تحديد جملة من الأساليب الاحصائية التي تتوافق مع اشكالية الدراسة، ومن ثم لابد من التأكد من أن الإستبيان المعد صالح للقياس، لذلك لابد من المرور بمرحلة تحديد صدق وثباث أداة الدراسة، والتي يتم من خلالها تحديد مدى دقة الاستبيان وأنه صالح لقياس ما أُعد لأجله فعلاً، فضلاً عن أنه يحدد مدى شمول الاستمارة على كافة العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل، بالاضافة إلى وضوح عباراتها ومفرداتها، بحيث تكون مفهومة للمبحوثين محل الدراسة، أما الثبات فيعني الاستقرار في اجابات المبحوثين.

أولاً- أدوات تحليل البيانات

تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية، باستعمال الجهاز الإعلام الآلي عن طريق حزمة تحليل البيانات الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS .v23، الذي بفضله تم استخراج كل أنواع الجداول والمقاييس الإحصائية المناسبة للدراسة، والمتمثلة فيما يلي:

1-استخدام أساليب الإحصاء الوصفي: تمّ استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، نذكرها كما يلي:

1-1-التكرارات والنسب المئوية: لوصف بيانات العمال بالمؤسسات محل الدراسة، وتوزيع إجابات المبحوثين حسب درجات الموافقة على فقرات الدّراسة المختلفة.

1-2-حساب المتوسط الحسابي: (أحد مقاييس النزعة المركزية)، وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات الموظفين المبحوثين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدر ب 3 لأن التنقيط يتراوح من (1) إلى (5)، وهو ما يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط.

1-3-الانحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات المبحوثين محل الدراسة اتجاه كل فقرة أو بعد، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية موجودة، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو الفقرات لصالح الأقل تشتتا عند تساوي المتوسط الحسابي المرجح بينها.

2-استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي: ويمكن عرض الأساليب الخاصة بالاحصاء الاستدلالي

2-1-إستخدام اختبار (T) للعينة الواحدة One SampleT-test: لمقارنة المتوسط العام للإجابات مع المتوسط الفرضي، وذلك بالنسبة للمحور الأول والثاني، واختبار الفرضية الأولى والثالثة، ويرجع سبب اختيار أسلوب T لعينة واحدة لأنّنا نتعامل مع بيانات كمية لعينة واحدة، وتتم المقارنة على أساس الدلالة المعنوية كالتالي:

-لتحديد درجة القرار، نأخذ بدرجة الدلالة المعنوية sig حيث تقسم هذه الدلالة إلى ثلاثة مجالات كالتالي:

-Sig أكبر من 5% فيمثل مجال التقييم المتوسط.

-Sig أصغر من 5% هنا يمكن الاعتماد

على المتوسط الحسابي من أجل تحديد مجال التقييم إذا كان كما يلي:

إذا كان متوسط العبارة أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي فمجال التقييم مرتفع.

إذا كان متوسط العبارة أصغر من المتوسط الحسابي الفرضي فمجال التقييم منخفض.

2-2-اختبار الصدق والثبات: بالاستعانة بمعامل ألفا كرونباخ، حيث يتم استعمال هذه المعادلة لحساب معامل ثبات الاستمارة، وحساب قدرتها على قياس المتغيرات المدروسة، أخذا في الاعتبار النسبة المعتمدة في العلوم الاجتماعية، وهي 60%. حيث كلما تجاوز معامل ألفا كرونباخ هذه القيمة تدل على مصداقية الأداة وإمكانية اعتمادها في الدراسة. والاستعانة كذلك بمعامل الارتباط (Spearman) لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وكذلك الاستعانة بمعامل الارتباط لبرسون لقياس صدق الاتساق البنائي.

2-3-اختبار التوزيع الطبيعي: بإستخدام كولموغروف سميرنوف لمعرفة اعتدالية توزيع للمتغيرن التباع والمستقل.

2-4-معامل الارتباط لبرسون: من أجل اختبار الفرضية الثانية

2-5-معامل الانحدار المتعدد: من أجل اختبار الفرضية الرابعة لمعرفة علاقة التأثير بين المتغير المستقل (أبعاد التنمية المستدامة) والمتغير التابع (أداء المؤسسة الاقتصادية).

ثانياً-الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

في هذه المرحلة يتم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة بهدف تحكيمه، وفي الجدول الموالي عرض لقائمة الأساتذة المعنيون بتحديد صدقه الظاهري:

جدول (14):قائمة الأساتذة المعنيون بتحكيم الاستبيان

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة
بوريش هشام	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار–عنابة
لطرش سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2
عبد الكريم زهيوة	أساذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 2
خروف منير	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة
عفيف هناء	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار–عنابة
حازم حجلة سعيدة	أستاذ محاضر أ	جامعة باجي مختار–عنابة

المصدر: من إعداد الطالبة

ثالثاً–ثبات الاستبيان:

لقياس مصداقية الاستبيان تم الاعتماد على معادلة ألفا كرونباخ (ALPHA CROMBACH) لحساب معامل ثبات الاستبيان، فقبل البدء في تحليل بيانات الاستبيان يجب التأكد من ثباتها، حيث تم إجراء اختبار الثبات على جميع فقرات الاستبيان وعلى الأجزاء المكونة له، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (15): قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ

المقياس	عدد العبارات	معامل آلفا كرونباخ
توافر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة	28	0.863
أداء المؤسسة الاقتصادية	32	0.883
الإستبانة ككل	60	0.926

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Spss.v23

من الجدول نلاحظ أن معامل آلفا كرونباخ لمقياس توافر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة قدر بـ 0.863 أي أن 86.3 بالمائة من المبحوثين سيكونون ثابتين في إجابتهم في حالة إعادة القياس وهو ما يشير إلى ثبات المقياس، ووصل معامل آلفا كرونباخ لمقياس أداء المؤسسة الاقتصادية إلى 0.883 أي أن 88.3 بالمائة من المبحوثين سيكونون ثابتين في إجابتهم في حالة إعادة القياس، وهو

ما يشير إلى ثبات المقياس، وعليه فإن معاملات الثبات لمحاور الدراسة مقبولة وهي أكبر من النسبة المقبولة إحصائيا 0.60، حيث بلغ معامل الثبات (المجموع) لكافة فقرات الاستبيان 0.926 وتعبر النتائج على مستوى ممتاز من الثقة والثبات يمكن الإعتماد عليها في الدراسة الميدانية، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان.

1-صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: يقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب الارتباطات (سبيرمان) بين كل فقرة من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحاور التابعة له كالتالي:

1-1-الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: من خلال هذا الجزء سيتم التطرق للصدق الداخلي الخاص بالمحور الأول من الإستبيان، والذي يعبر عن المتغير المستقل الممثل في "أبعاد التنمية المستدامة".

جدول (16): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

رقم العبارة	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
البعد الاقتصادي			
1	تعمل المؤسسة على تقديم خدمات بأقل التكاليف.	**0.482	0.000
2	تعمل المؤسسة على تحقيق الأرباح باستخدام أقل للموارد.	**0.329	0.000
3	يساهم نشاط المؤسسة في إستمرارية خلق قيمة مضافة.	**0.566	0.000
4	تحرص المؤسسة على ترشيد إستهلاك الطاقة.	**0.530	0.000
5	تعتمد المؤسسة على نظام إدارة الجودة مطابق للمواصفة القياسية إيزو 9000	**0.464	0.000
6	منتجات المؤسسة قادرة على منافسة مثيلاتها في الأسواق.	**0.601	0.000
7	تلتزم المؤسسة بشراء موارد ذات نوعية جيدة.	**0.569	0.000
8	يساهم نشاط المؤسسة في تقديم منتجات جديدة للمجتمع.	**0.649	0.000

9	تعتمد المؤسسة على الإبداع والإبتكار من أجل فتح أسواق جديدة.	**0.698	0.000
البعد الاجتماعي			
10	تساهم المؤسسة في خلق فرص العمل والتقليل من البطالة.	**0.662	0.000
11	تسعى المؤسسة لتطبيق مواصفات قياسية في ما يخص الصحة والسلامة المهنية .	**0.674	0.000
12	تلتزم المؤسسة بتطبيق العدالة والإنصاف بين عمالها.	**0.704	0.000
13	تعمل المؤسسة على تشجيع العمل الجماعي (عمل الفريق).	**0.673	0.000
14	توفر المؤسسة التأمينات الصحية للعاملين ضد الحوادث.	**0.555	0.000
15	تحترم المؤسسة حقوق العاملين بها.	**0.668	0.000
16	تعمل المؤسسة على تفعيل مشاركة العاملين في عملية صنع القرار.	**0.556	0.000
17	تعمل المؤسسة على تلبية رغبات الزبائن المتغيرة.	**0.435	0.000
18	تسعى المؤسسة لبناء علاقات جيدة مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة إلتزاماتها.	**0.485	0.000
19	تلتزم المؤسسة بتحسين المستوى المعيشي داخل المجتمعات التي تنشط فيها.	**0.569	0.000
البعد البيئي			
20	تقوم المؤسسة بتصنيع منتجات صديقة للبيئة.	**0.512	0.000
21	تستخدم المؤسسة تكنولوجيا تعمل على تقليل إنبعاثات الغازات الملوثة للهواء.	**0.663	0.000
22	النفايات التي تفرزها المؤسسة خلال نشاطها قابلة لإعادة الإستعمال.	**0.187	0.000
23	تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر للنشاط الذي تمارسه.	**0.715	0.000
24	تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي غير المباشر للنشاط الذي تمارسه.	**0.733	0.000
25	تعتمد المؤسسة على سياسة واضحة لدعم الأداء البيئي.	**0.668	0.000

26	تلتزم المؤسسة بنظم الإدارة البيئية مطابق للمواصفات العالمية للإيزو 14000	**0.578	0.000
27	تعمل المؤسسة على زيادة الوعي البيئي اتجاه الحفاظ على البيئة.	**0.483	0.000
28	تسعى المؤسسة جاهدة الى استخدام الطاقات المتجددة.	**0.455	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 * الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Spss.v23

يوضح الجدول رقم (16) معامل الارتباط لسبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور(T11)، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

1-2-الصدق الداخلي للمحور الثاني: من خلال هذا الجزء سيتم التطرق للصدق الداخلي الخاص بالمحور الثاني من الإستبيان، والذي يعبر عن المتغير التابع الممثل في "أداء المؤسسة".

جدول (17): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني

رقم العبارة	العبـارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة المعنوية
الأداء الاقتصادي			
29	تمكنت المؤسسة من تخفيض تكاليف الإنتاج.	**0.141	0.000
30	تمكنت المؤسسة من تعظيم أرباحها.	**0.471	0.000
31	تقوم المؤسسة بمراقبة معدل نمو أرباحها.	**0.440	0.000
32	تحرص المؤسسة على جذب واستقطاب اليد العاملة ذات الكفاءة.	**0.470	0.000
33	تهتم المؤسسة بالأنشطة الأكثر ربحية لزيادة المردودية المالية.	**0.645	0.000
34	تقوم المؤسسة بمقارنة أسعار منتجاتها مع المنافسين.	**0.560	0.000
35	تعمل المؤسسة على تطوير معدل نمو أرباحها من خلال تنويع منتجاتها.	**0.560	0.000
36	تسعى المؤسسة إلى جذب عملاء جدد وزيادة حصتها السوقية.	**0.571	0.000

37	تعمل المؤسسة على تحليل احتياجات الزبائن ودراستها لتحقيق رضاهم.	**0.660	0.000
38	تسعى المؤسسة إلى تخفيض العيوب في المنتجات خلال العملية الإنتاجية.	**0.587	0.000
39	تهتم المؤسسة بالتعاقد مع الموردين الذين يحترمون آجال التسليم.	**0.606	0.000
40	تخصص المؤسسة ميزانية تتعلق بالبحث والتطوير.	**0.539	0.000
41	تمكنت المؤسسة من تخفيض تكاليف الإنتاج.	**0.467	0.000
الأداء الإجتماعي			
42	تمكنت المؤسسة من توفير مناصب شغل جديدة.	**0.528	0.000
43	تتوفر المؤسسة على نظام أجور ملائم (عادل) ومشجع.	**0.725	0.000
44	تهتم المؤسسة بمنح الامتيازات الاجتماعية الممنوحة للعمال.	**0.578	0.000
45	تقوم المؤسسة بقياس معدل التغيب لعماها.	**0.566	0.000
46	تمارس المؤسسة نشاطات اجتماعية وإنسانية اتجاه المجتمع.	**0.606	0.000
47	تحرص المؤسسة على احترامها لقوانين وتشريعات العمل.	**0.593	0.000
48	توفر المؤسسة برامج تدريبية للموظفين بفرص متكافئة من أجل تنمية مهاراتهم.	**0.597	0.000
49	وفرت المؤسسة شروط الأمن من أجل تفادي حوادث العمل.	**0.617	0.000
50	تقوم المؤسسة بتقديم اعانات للعمال في الأعياد ومختلف المناسبات.	**0.427	0.000
51	تلتزم المؤسسة باحترام قوانين حماية المستهلك.	**0.519	0.000
52	تهتم المؤسسة بتطبيق قواعد المنافسة العادلة.	**0.377	0.000
الأداء البيئي			
53	تلتزم المؤسسة بالقوانين والتشريعات البيئية.	**0.467	0.000
54	قامت المؤسسة بتقليل النفايات أثناء عمليات التصنيع	**0.448	0.000
55	اهتمت المؤسسة بالتأثيرات البيئية الناتجة عن استخدام منتجاتها.	**0.484	0.000
56	تمكنت المؤسسة من مراعات الأثر البيئي عند تصميم نشاطاتها لتكون أقل تلوث.	**0.511	0.000
57	استخدام المؤسسة أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها اتجاه البيئة.	**0.630	0.000

58	استطاعت المؤسسة أن تقوم بإعادة تدوير مخلفاتها والاستفادة منها.	**0.476	0.000
59	تمكنت المؤسسة على ترشيد استهلاك الطاقة.	**0.358	0.000
60	اسطاعت المؤسسة للمسؤولية البيئية يزيد من عوائدها الاجتماعية والاقتصادية تجاه المجتمع.	**0.397	0.000
61	تمكنت المؤسسة بسمعتها وصورتها في الخارج فيما يتعلق بممارساتها البيئية.	**0.508	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 * الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Spss.v23

يوضح الجدول (16) أعلاه ان معامل الارتباط لسبيرمان بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور (T22)، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

2-صدق الاتساق البنائي للاستبيان: يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة (الاستبيان)، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة (المحور الأول T11 ، والمحور الثاني T22 بالدرجة الكلية (T) لفقرات الاستبيان مجتمعة. وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط "بيرسون" بين المحور الأول والثاني للاستبيان والدرجة الكلية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (18): صدق الاتساق البنائي للمحور الأول والثاني والدرجة الكلية للاستبيان

المحاور	معامل الارتباط	الدلالة المعنوية
المحور الأول	**0.935	0.000
المحور الثاني	**0.929	0.000

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01 * الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Spss.v23

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معاملات الارتباط لبيرسون دالة إحصائيا، ومنه تعتبر جميع المحاور صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

رابعاً–التحقق من إعتدالية التوزيع

لاختبار الفرضيات يجب أولا معرفة طبيعة التوزيع لمتغيري (توافر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة، أداء المؤسسة الاقتصادية)، وعليه تم حساب اختبار كولمغروف سميرنوف، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول (19) : نتائج اختبار طبيعة التوزيع لجميع محاور الدراسة

المقياس	قيمة اختبار كولموغروف z	العينة	مستوى الدلالة المعنوية Sig
توافر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة	0.084	109	0.059
أداء المؤسسة الاقتصادية	0.081	109	0.060
جميع المحاور	0.079	109	0.090

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نتائج اختبار "كولمجروف سمرنوف"، حيث قدرت مستوى الدلالة المعنوية ب 0.090 وهي أكبر من 0.05 مما يفسر أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ولذا يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

المطلب الثالث: عرض وتحليل بيانات الجزء الأول (خصائص أفراد عينة الدراسة)

قصد التعرف على سمات وخصائص العينة محل الدراسة يمكن عرض متغيرات البيانات الديمغرافية والتي تشمل: الجنس، السن، المستوى الوظيفي والأقدمية المهنية كما يلي:

أولا:التوزيع حسب متغير الجنس: توزع أفراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

جدول(20): توزع أفراد العينة حسب خاصية الجنس

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
1	الجنس	الذكور	74	67.9
		الإناث	35	32.1
المجموع الكلي			109	100

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

يظهر من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين من جنس الذكور قدرت بـ 67.9 % في حين كانت نسبة الإناث 32.1 %، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة نشاط المؤسسات، ومكان تواجدها إذ أن نسبة كبيرة من المؤسسات الإقتصادية محل تقع في مناطق صناعية بعيدة يتعذر على النساء الذهاب للعمل فيها، وفيما يلي التمثيل البياني لأفراد العينة حسب هذه الخاصية:

الشكل (16): التمثيل البياني لتوزيع أفراد الدراسة حسب الجنس

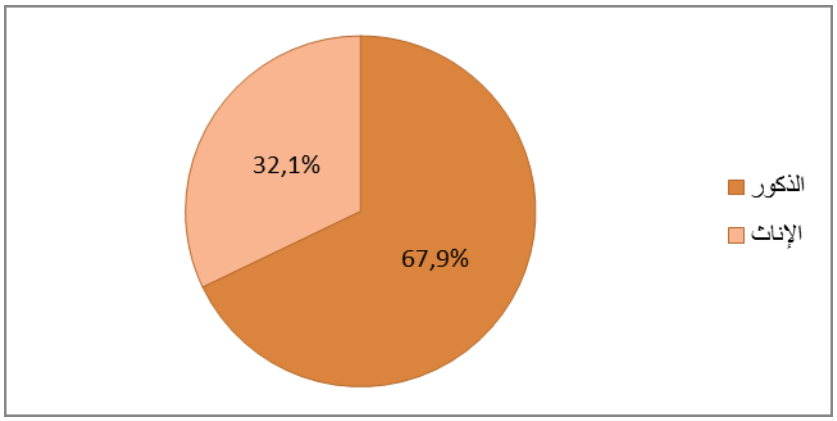

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

ثانياً: التوزع حسب متغير متغير السن: توزع أفراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

جدول (21): توزع أفراد العينة حسب خاصية السن

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
3	السن	من 20 إلى 29 سنة	11	10.1
		من 30 إلى 39 سنة	47	43.1
		من 40 إلى 49 سنة	35	31.1
		50 سنة فأكثر	16	14.7
المجموع الكلي			**109**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين بالمؤسسات محل الدراسة هم من الفئة (30-39) سنة حيث قدرت بنسبة 43.1%، تليها الفئة (40- 49) سنة حيث قدرت بنسبة 31.1%، ثم تليها الفئة من أكثر من 50 سنة حيث قدرت بنسبة ب 14.7% ، ثم تليها بالمرتبة الأخيرة الفئة (20-29) سنة حيث قدرت ب 10.1%، وفيما يلي التمثيل البياني لأفراد العينة حسب هذه الخاصية:

الشكل (17): التمثيل البياني لتوزع أفراد العينة حسب خاصية السن

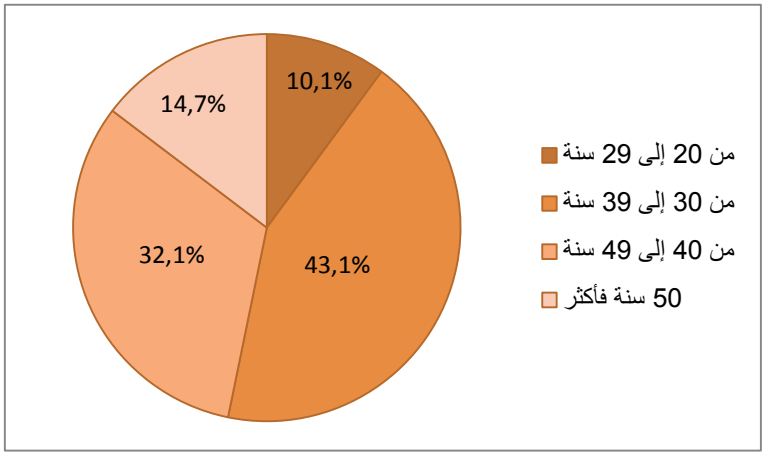

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

ثالثاً: التوزيع حسب متغير المؤهل العلمي: توزع أفراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

جدول (22): توزع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
3	المؤهل العلمي	ثانوي	8	7.3
		تقني سامي	16	14.7
		جامعي	70	64.2
		دراسات عليا	15	13.8
المجموع الكلي			**109**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول يلاحظ أنه تختلف مستويات الدراسة لإطارات المؤسسات-محل الدراسة-، حيث تنوعت مستوياتهم، وهذا حسب طبيعة العمل في المؤسسة، ويمكن دراسة هذه الخاصية بالنسبة للإطارات بالمؤسسات التي شملتها الدراسة عبر مناقشة معطيات الجدول السابق، حيث يلاحظ من خلاله أن حوالي 64.2% من المبحوثين ذو مستوى جامعي، وأكثر من 14.7% هم من مستوى تقني سامي، وبنسبة 13.8% هم من مستوى دراسات عليا، وفي المرتبة الأخيرة نسبة 7.3% من مستوى ثانوي، وفيما يلي التمثيل البياني لأفراد العينة حسب هذه الخاصية:

الشكل (18): التمثيل البياني لتوزع أفراد العينة حسب خاصية المؤهل العلمي

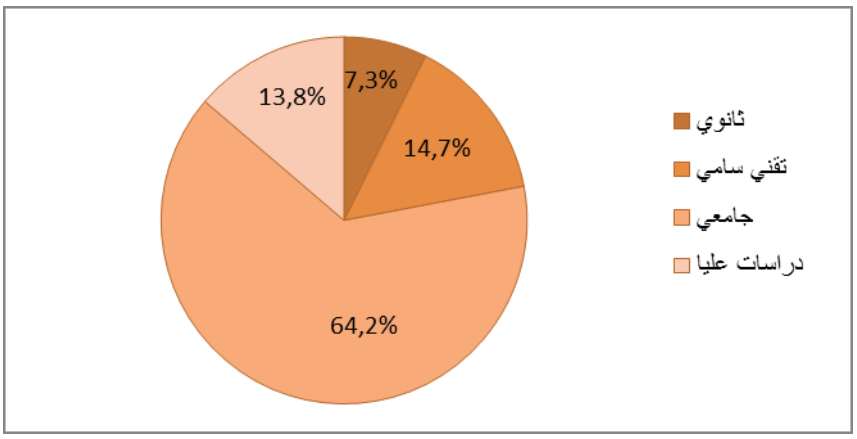

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS

رابعاً: التوزع حسب متغير المستوى الوظيفي: توزع أفراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

جدول(23): توزع أفراد العينة حسب خاصية المستوى الوظيفي

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
4	المستوى الوظيفي	رئيس مصلحة	49	45.0
		رئيس قسم	46	42.2
		نائب ومساعد مدير عام	8	7.3
		مدير عام	6	5.5
المجموع الكلي			**109**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول يلاحظ إختلاف المستويات الوظيفية التي يشغلها المبحوثين في المؤسسات–محل الدراسة–، وهذا حسب طبيعة العمل في المؤسسة، ويمكن دراسة هذه الخاصية بالنسبة للإطارات بالمؤسسات التي شملتها الدراسة عبر مناقشة معطيات الجدول السابق، حيث يلاحظ من خلاله أن حوالي 45% من الإطارات بالمؤسسة محل الدراسة الذي قامو بالاجابة على الاستبيان من رؤساء المصالح، وأكثر من 42.2% هم يشغلون وظيفة رئيس القسم، وبنسبة 7.3% يشغلون وظيفة نائب زمساعد مدير عام، وبنسبة 5.5 % من يتغلون بوظيفة مدير عام، وفيما يلي التمثيل البياني لأفراد العينة حسب هذه الخاصية.

الشكل (19): التمثيل البياني لتوزع أفراد العينة حسب خاصية المستوى الوظيفي

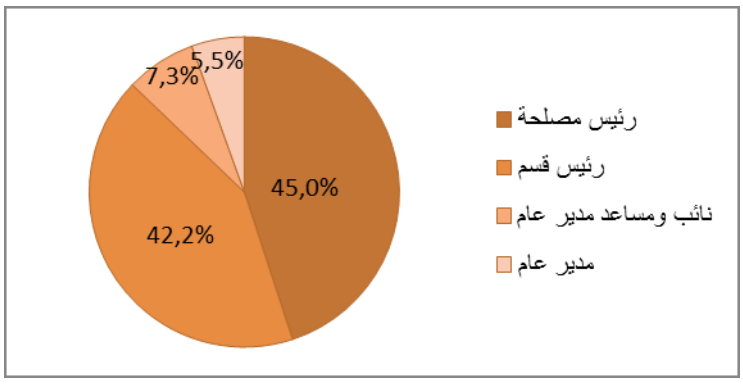

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

خامسا: التوزع حسب متغير الأقدمية المهنية: توزع أفراد عينة الدراسة حسب هذه الخاصية كما يلي:

جدول(24): توزع أفراد العينة حسب خاصية الأقدمية المهنية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
5	الأقدمية المهنية	من سنة إلى 5 سنوات	32	29.4
		من 6 إلى 10سنوات	38	34.9
		من 11 إلى 15 سنة	15	13.8
		16 سنة فأكثر	24	22.0
المجموع الكلي			109	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول يتضح أن متغير الخبرة الذي يشار إليه في هذه الدراسة بعدد سنوات الخبرة، عنصرا مميزا لاطارات المؤسسات محل الدراسة، وعاملا مؤثرا على سلوكياتهم الإدارية والتنظيمية، وفي هذا الإطار تم التمييز بين مستويات مختلفة للخبرة وفقا لعدد السنوات المصنفة على فئات كما هو موضح في الجدول، وحسب معطيات الجدول أعلاه، فإن 34.9% من الاطارات قد بلغ عدد سنوات خبرتهم من أكثر من 6 إلى 10 سنوات، و29.4% منهم عدد سنوات خبرتهم من سنة إلى 5 سنوات، و22% منهم عدد سنوات خبرتهم 16 سنة فأكثر، ونسبة ضعيفة بالمرتبة الأخيرة قدرت ب 13.8% من الاطارات قدرت خبرتهم ب 11 إلى 15 سنة، هذا دليل على أن نسبة كبيرة من مسؤولي المؤسسات محل الدراسة لديهم خبرة معتبرة في المجال.

وفيما يلي التمثيل البياني لأفراد العينة حسب هذه الخاصية:

الشكل (20): التمثيل البياني لتوزع أفراد العينة حسب خاصية الأقدمية المهنية

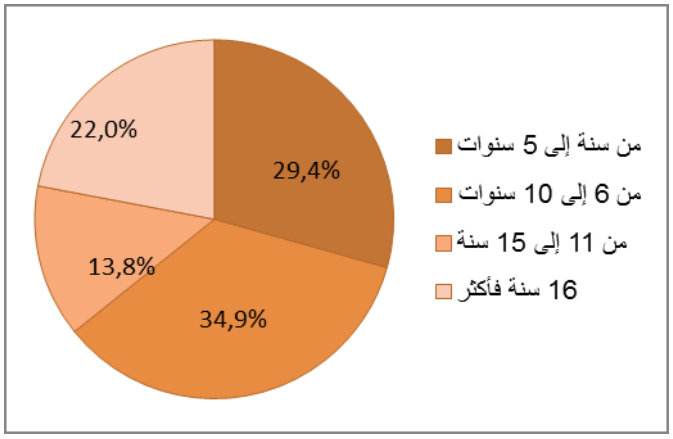

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS

المبحث الثالث: التعرف على مدى مساهمة أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية عرض

إنطلاقا من فكرة مفادها أن تبني أبعاد التنمية المستدامة ضمن ممارسات المؤسسات كفيلة بإنتقال مفهوم الأداء من الأداء الاقتصادي فقط إلى الأداء الاجتماعي والبيئي، جاء هذا المبحث لتحديد مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية محل الدراسة لهذه الأبعاد ومدى تأثير ذلك على أدئها، وفي سياق ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث خصص المطلب الأول لعرض وتحليل بيانات المحور الأول المتعلق بأبعاد التنمية المستدامة، أما المطلب الثاني فقد تطرق إلى عرض وتحليل بيانات المحور الثاني المتعلق بأداء المؤسسة، في حين عرض المطلب الثالث، إختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل بيانات المحور الأول: مدى توفر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى عرض وتحليل نتائج بيانات المحور الأول المتعلق بـ "**التعرف على مدى توافر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة**"، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث أبعاد أساسية، يتم من خلالها تحديد مدى مراعات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة المتطلبات الأساسية لتجسيد البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي ضمن أنشطتهم، ويتم ذلك بحساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لبيانات المحور الأول.

أولاً–نتائج المقياس حسب البعد الأول: لمعرفة مدى توفر متطلبات تجسيد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والذي شمل 09 عبارات كما جاء في (الملحق رقم 01)، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيانت هذا البعد، والذي يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول (25): درجات الموافقة على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

المتوسط الفرضي=3					
العبارة	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**الدلالة المعنوية**	**الأهمية النسبية**	**القرار**
تعمل المؤسسة على تقديم خدمات بأقل التكاليف.	3.55	.897	.000	8	مرتفع
تعمل المؤسسة على تحقيق الأرباح باستخدام أقل للموارد.	3.70	.887	.000	7	مرتفع
يساهم نشاط المؤسسة في إستمرارية خلق قيمة مضافة.	3.92	.795	.000	3	مرتفع
تحرص المؤسسة على ترشيد إستهلاك الطاقة.	3.75	.914	.000	6	مرتفع
تعتمد المؤسسة على نظام إدارة الجودة مطابق للمواصفة القياسية إيزو9000	3.80	1.052	.000	5	مرتفع
منتجات المؤسسة قادرة على منافسة مثيلاتها في الأسواق.	4.08	.783	.000	1	مرتفع
تلتزم المؤسسة بشراء موارد ذات نوعية جيدة.	4.02	.793	.000	2	مرتفع
يساهم نشاط المؤسسة في تقديم منتجات جديدة للمجتمع.	3.80	.960	.000	4	مرتفع
تعتمد المؤسسة على الإبداع والإبتكار من أجل فتح أسواق جديدة.	3.31	1.168	.006	9	مرتفع
المتوسط العام t1 والانحراف المعياري العام	3.7696	.51380	.000	2	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

يتضح من خلال الجدول (25) الذي يعبر عن مدى توفر متطلبات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، أن المبحوثين قد وافقو علفى عبارات هذا البعد كونه حقق درجة مرتفعة وهذا بمتوسط حسابي عام قُدر بـ 3.7696، كما أن الانحراف المعياري العام قد بلغ 0.51380 وهو ضعيف، مما يدل على أن إجابات الإطارات عينة الدراسة متجانسة بالنسبة للفقرات المعبرة لهذا البعد، ويرجع ذلك إلى:

-إحتلت العبارة رقم (6) التي تنص على أن "منتجات المؤسسة قادرة على منافسة مثيلاتها في الأسواق" المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي قُدر بـ 4.08، أي بدرجة قبول مرتفعة، وانحراف معياري قدره.0.783 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، مما يدل أن أفراد العينة محل الدراسة يوافقون على هذه العبارة، حيث يرجع إهتمام المبحوثين في المؤسسات محل الدراسة بتلك العبارة إلى زيادة إهتمامهم بتحقيق مراكز تنافسية مميزة عن منافسيهم في السوق، إذ أن سعي المؤسسات الاقتصادية نحو جعل منتجاتها قادرة على المنافسة ينجر عنه الالتزام بالعديد من الاجراءات التي من شأنها أن تحقق ذلك الهدف، على إعتبار أن زيادة القدرة التنافسية للمنتجات يضمن لها تعظيم أربحها وهو الهدف الأساسي لأي مؤسسة إقتصادية، بالإضافة إلى تلبية وإشباع احتياجات العملاء.

-قُدر المتوسط الحسابي للعبارة رقم (7) التي تنص على "إلتزام المؤسسة بشراء موارد ذات نوعية جيدة" بـ 4.02 حيث احتلت بذلك المرتبة الثانية أي بدرجة قبول مرتفعة، وانحراف معياري قدره 0.793 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على هذه العبارة، وهذا يدل على حرص المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تقديم منتجات ذات نوعية جيدة تتوافق ومتطلبات السوق وتتلائم مع نوعية وجودة المواد الأولية المستعملة في العملية الإنتاجية، الأمر الذي يخدم مفهوم التنمية المستدامة بشكل مباشر من خلال بعدها الاقتصادي.

-احتلت العبارة رقم (3) التي تنص على "يساهم نشاط المؤسسة في إستمرارية خلق قيمة مضافة" المرتبة الثالثة وفق متوسط حسابي بلغ 3.92، أي بدرجة قبول مرتفعة، وقد بلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة 0.795 وهو ضعيف، مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، مما يدل على أن المبحوثين يوافقون على هذه العبارة، الأمر الذي يعكس سعي جل المؤسسات الاقتصادية على تقديم قيمة جديدة للمساهمين من خلال الاستثمار في مشاريع تحقق عائداً مناسباً على رأس مالهم، إلا أن تحقيق القيمة المضافة من وجهة نظر العملاء تتجسد في تقديم منتجات ذات جودة عالية وفي الآجال المحددة.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (8) التي تنص على " يساهم نشاط المؤسسة في تقديم منتجات جديدة للمجتمع" 3.80 وبذلك فقد احتلت المرتبة الرابعة، وبانحراف معياري قدره 0.960 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر بأن المبحوثين يوافقون على هذه العبارة، ويشير ذلك إلى أن جل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تعمل على تجديد المنتجات التي تقدمها بهدف الدخول إلى أسواق جديدة، وإكتساب عملاء جدد.

-احتلت العبارة رقم (5) التي تنص على " تعتمد المؤسسة على نظام إدارة الجودة مطابق للمواصفة القياسية إيزو9000" المرتبة الخامسة وذلك بمتوسط حسابي قُدر بـ 3.80، وبانحراف معياري قدره 1.052 وهو مرتفع مما يدل على وجود تشتت في إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، ولعل هذه العبارة من أكثر العبارات الدالة على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في جانبها الاقتصادي في المؤسسات محل الدراسة، وذلك إنطلاقاً من المزايا التي توفرها هذه المواصفة لجعل المنتجات التي تقدمها المؤسسة مطابقة للمعايير الدولية، كما ترجح بعض إجابات المبحوثين إلى عدم الموافقة على محتوى هذه العبارة نتيجة عدم امتلاك بعض المؤسسات لشهادة الايزو 9001 التي تتطلب الالتزام الصارم لشروطها وخطواتها.

-بلغ المتوسط الحسابي رقم (4) التي جاءت بالمرتبة السادسة بحوالي 3.75، وبانحراف معياري قدره 0.914 وهو ضعيف مما يدل على عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر بأن المبحوثين يوافقون على العبارة التي تنص تحرص المؤسسة على ترشيد إستهلاك الطاقة، باعتبارها تسعى إلى تخفيض التكاليف.

-بلغ المتوسط الحسابي رقم (2) التي جاءت بالمرتبة السابعة بحوالي 3.70، وبانحراف معياري قدره 0.887 وهو ضعيف مما يدل على عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر بأن المبحوثين يوافقون على العبارة التي تنص "تعمل المؤسسة على تحقيق الأرباح بإستخدام أقل للموارد"، وهو توجه المؤسسة نحو تحقيق مؤشرات اقتصادية ايجابية.

- يوافقون المبحوثين على العبارة رقم (1) التي تنص " تعمل المؤسسة على تقديم خدمات بأقل التكاليف" التي احتلت المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ 3.55، وبانحراف معياري قدره 0.897 وهو ضعيف مما يدل على عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، الأمر الذي يشير إلى سعي المؤسسات إلى تقديم منتجات بأسعار معقولة وزيادة في قدرتها التنافسية.

-احتلت العبارة بلغ رقم (9) التي تنص " تعتمد المؤسسة على الإبداع والإبتكار من أجل فتح أسواق جديدة" المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قُدر بـ 3.31، وبلغ الانحراف المعياري لهذه العبارة بـ 1.168 وهو مرتفع مما يدل على وجود تشتت في إجابات المبحوثين، حيث تتفق أغلب المؤسسات على أن الابداع والابتكار هما مدخلان أساسيان في جذب زبائن جدد وكسب حصص سوقية إضافية، أما بالنسبة للمبحوثين الذين لم يوافقو على هذه العبارة فقد يرجع ذلك لطبيعة نشاط المؤسسة.

من خلال ما سبق يتضح أن البعد الاقتصادي يتوفر كأحد متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسات محل الدراسة، وهذا بشير إلى طبيعة المؤسسات الإقتصادية التي يكون تحقيق الهدف الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية وأحد أهم أسباب وجودها.

ثانياً: نتائج المقياس حسب البعد الثاني: لمعرفة مدى مراعات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة للركائز الأساسية لإدماج البعد الاجتماعي على مستواها والذي شمل 10 عبارات، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول (26): درجات الموافقة على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

المتوسط الفرضي=3					
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
تساهم المؤسسة في خلق فرص العمل والتقليل من البطالة.	3.75	1.011	.0000	8	مرتفع
تسعى المؤسسة لتطبيق مواصفات قياسية في ما يخص الصحة والسلامة المهنية .	3.83	1.101	.0000	6	مرتفع
تلتزم المؤسسة بتطبيق العدالة والإنصاف بين عمالها.	3.85	1.061	.0000	5	مرتفع
تعمل المؤسسة على تشجيع العمل الجماعي (عمل الفريق).	3.82	.9920	.0000	7	مرتفع
توفر المؤسسة التأمينات الصحية للعاملين ضد الحوادث.	4.22	.7250	.0000	1	مرتفع
تحترم المؤسسة حقوق العاملين بها.	4.00	.9430	.0000	2	مرتفع

تعمل المؤسسة على تفعيل مشاركة العاملين في عملية صنع القرار.	3.07	1.144	.5050	10	متوسط
تعمل المؤسسة على تلبية رغبات الزبائن المتغيرة.	3.94	.7560	.0000	4	مرتفع
تسعى المؤسسة لبناء علاقات جيدة مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة إلتزاماتها.	3.99	.7260	.0000	3	مرتفع
تلتزم المؤسسة بتحسين المستوى المعيشي داخل المجتمعات التي تنشط فيها.	3.68	.9420	.0000	9	مرتفع
المتوسط العام t2 والانحراف المعياري العام	3.8165	.612750	.0000	1	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

ينطوي البعد الثاني من المحور الأول على 10 عبارات، تعكس الإعتبارات الأساسية التي ينبغي أن تتوفر عليها المؤسسات الاقتصادية لتجسيد البعد الاجتماعي ضمن أعمالها وأنشطتها، حيث حققت عبارات هذا البعد درجة موافقة بمتوسط حسابي عام قُدر بـ 3.8165، وهي درجة قبول مرتفعة، مع تجانس في إجابات المبحوثين انعكست في القيمة الضعيفة للإنحراف المعياري العام الذي بلغ 0.61275، ويعزى ذلك إلى:

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (5) التي تنص على "توفر المؤسسة التأمينات الصحية للعاملين ضد الحوادث" حوالي 4.22 لتحتل بذلك حتلت المرتبة الأولى، بدرجة قبول مرتفع توبإنحراف معياري قدره 0.725 وهو ضعيف، مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، مما يدل أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تولي أهمية كبيرة للعاملين لديها من خلال إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية إتجاههم عن طريق حرصها على تأمين مواقع العمل للحفاظ على صحتهم وسلامتهم وهو أحد صور تجسيد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

-كما يتجلى اهتمام المؤسسات بعمالها من خلال حرصها على إحترام حقوقهم وهو ما تعبر عنه العبارة رقم (6) التي جاءت في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة وذلك بمتوسط حسابي 4.00، وانحراف معياري قدره 0.943 وهو ضعيف، مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على هذه العبارة، وهو ما يبرز الأهمية الكبيرة التي توليها المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لموظفيها كونها تحرص على احترام حقوقهم في كافة المجالات.

-احتلت العبارة رقم (9) المتضمنة لـ " تسعى المؤسسة لبناء علاقات جيدة مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة إلتزاماتها"، المرتبة الثالثة وذلك بمتوسط حسابي قُدر بـ 3.99، أي بدرجة قبول مرتفعة، وبإنحراف معياري قدره 0.726 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، الأمر الذي يشير إلى الأهمية الكبيرة للمودرين في استمرار نشاط المؤسسة وتميزها.

-احتلت العبارة رقم (8) التي تنص "تعمل المؤسسة على تلبية رغبات الزبائن المتغيرة" المرتبة الرابعة وذلك بمتوسط حسابي قُدر بـ3.94، وإنحراف معياري قدره 0.756 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر أن الزبائن يشكلون المحور الأساسي الذي يدور حوله نشاط المؤسسة وهو تلبية متطلباتهم وإرضائهم.

-احتلت العبارة رقم (3) التي تنص "تلتزم المؤسسة بتطبيق العدالة والإنصاف بين عمالها" المرتبة الخامسة بحوالي 3.85، كما هنا تشتت في اجابات المبحوثين حول محتوى هذه العبارة، وهو ما تعبر عنه قيمة الانحراف المعياري الذي بلغ 1.061، وهذا يعني أن بعض المؤسسات تسعى لضمان ولاء عمالهم وتجنب الصراعات التي تنتج عن عدم الانصاف والتمييز، إلا أن هناك أفراد من علينة الذين لم يوافقة على هذه العبارة، وقد يرجع ذلك لعدة عوامل كالمحسوبية أو الكم الكبير من المسؤوليات المركلة لبعض الإطارات.

-احتلت العبارة رقم (2) التي تنص "تسعى المؤسسة لتطبيق مواصفات قياسية في ما يخص الصحة والسلامة المهنية"، المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره حوالي 3.83، أما الانحراف المعياري لهذه العبارة فقد بلغ 1.101 وهو مرتفع مما يدل على وجود تشتت في إجابات المبحوثين، مما يفسر بأن المبحوثين يوافقون على العبارة وذلك لتوفير ظروف عمل ملائمة تمكن المؤسسة من ممارسة نشاطها في جو مناسب.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (4) التي جاءت بالمرتبة السابعة بحوالي 3.82، وبانحراف معياري قدره 0.992 وهو ضعيف مما يدل على عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر بأن المبحوثين يوافقون على العبارة التي تنص " تعمل المؤسسة على تشجيع العمل الجماعي (عمل الفريق)، وذلك للحصول على نتائج ايجابية ونشر روح التعاون بينهم.

–احتلت العبارة رقم (1) التي التي تنص " تساهم المؤسسة في خلق فرص العمل والتقليل من البطالة " المرتبة الثامنة وذلك بمتوسط حسابي قُدر بـ 3.75، وبانحراف معياري قدره 1.011 وهو مرتفع مما يدل على وجود تشتت في إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر الدور الذي تلعبه المؤسسات كوحدة اقتصادية في تحريك عجلة الاقتصاد.

–بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (10) التي جاءت بالمرتبة التاسعة بحوالي 3.68، وبانحراف معياري قدره 0.942 وهو ضعيف مما يدل على عدم وجود تشتت في إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر بأن المبحوثين يوافقون على العبارة التي تنص "تلتزم المؤسسة بتحسين المستوى المعيشي داخل المجتمعات التي تنشط فيها"، المرتبة التي حققتها هذه العبارة تدل على أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تهتم بالدرجة الأولى بالمحيط الداخلي لها من خلال توفير كافة الظروف المناسبة للموظفين، ولا تهتم بشكل كبير بالبيئة الخارجية من الناحية الاجتماعية، أما عن الموافقة المتوسطة لمدى تفعيل مشاركة العاملين في صنع القرار فقد جاءت هذه العبارة رقم (07) في المرتبة العاشرة، وهذا يعبر عن وجهة نظر أفراد العينة أن المؤسسات التي يعملون بها لا تأخذ بعين الإعتبار الإقتراحات التي يقدمها العمال، كما أنهم لايحبذون فتح المجال للعمال في مشاركتهم في اتخاذ وصنع القرارات، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، منها طبيعة السلطة والقيادة المتبعة أو لمركزية إتخاذ القرارات لدى المؤسسات محل الدراسة، إذ أنها لا تحفز على المبادرة في تقديم الحلول وعدم تقبلها للأراء الخارجة عن مجلس الإدراة، وقد تتسم الإدارة بمقاومتها للتغيير وعدم جاهزيتها لتحمل مخاطر جديدة، فضلاً عن الإعتقاد بأن المؤهلات العلمية والعملية العالية التي يتمتع بها المسيرين لا تدفعهم إلى الأخذ بأراء موظفيهم، إلى جانب ذلك فإن الفكرة السائدة لدى العديد من المسييرين أن المدير هو المسؤول الأول عن إتخاذ القرارات والعامل ماهو إلا وسيلة لتنفيذ تلك القرارات، كما قد يرجع إلى إتباع مبدأ التدرج في إتخاذ القرارات على إعتبار أن هذه الأخيرة يتم إتخاذها على أسس منطقية وموضوعية بعيداً عن الحيادية والمحسوبية أو أي ضغوط خارجية.

بناءا على ما سبق يتضح أن البعد الاجتماعي يتوفر كأحد متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسات محل الدراسة، وهذا يشير إلى أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تعمل جاهدة على مراعات الجوانب الاجتماعية لعمالها، والبيئة التي تنشط فيها ولكن بنسب متفاوتة، إذ تم التوصل إلى

إلتزامها بالمسؤولية الإجتماعية إتجاه عمالها من خلال حرصها على توفير بيئة عمل مواتية تنطوي على كافة الشروط التي من شأنها أن ترفع من إنتاجية الموظفين وبالتالي الرفع من الأداء الكلي للمؤسسة.

ثالثا: نتائج المقياس حسب البعد الثالث: لمعرفة مدى إهتمام المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بالقضايا والاهتمامات البيئية بإعتبارها ركيزة أساسية لتجسيد البعد البيئي المعبر عنها في هذا البعد بـ 09 عبارات، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول (27): درجات الموافقة على البعد البيئي للتنمية المستدامة

المتوسط الفرضي=3					
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
تقوم المؤسسة بتصنيع منتجات صديقة للبيئة.	3.21	1.255	.0820	9	متوسط
تستخدم المؤسسة تكنولوجيا تعمل على تقليل إنبعاثات الغازات الملوثة للهواء.	3.39	1.155	.0010	5	مرتفع
النفايات التي تفرزها المؤسسة خلال نشاطها قابلة لإعادة الإستعمال.	3.44	1.031	.0000	4	مرتفع
تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر للنشاط الذي تمارسه.	3.46	1.014	.0000	3	مرتفع
تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي غير المباشر للنشاط الذي تمارسه.	3.33	1.028	.0010	6	مرتفع
تعتمد المؤسسة على سياسة واضحة لدعم الأداء البيئي.	3.27	1.051	.0090	7	مرتفع
تلتزم المؤسسة بنظم الإدارة البيئية مطابق للمواصفات العالمية للإيزو 14000	3.26	1.117	.0180	8	مرتفع
تعمل المؤسسة على زيادة الوعي البيئي اتجاه الحفاظ على البيئة.	3.72	.942	.0000	1	مرتفع
تسعى المؤسسة جاهدة إلى إستخدام الطاقات المتجددة.	3.51	1.006	.0000	2	مرتفع

المتوسط العام t3 والانحراف المعياري العام	3.3996	.59684	.0000	3	مرتفع
المتوسط الحسابي العام T11 الانحراف المعياري العام للمحور الأول	3.6619	.45140	0.000	–	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

يتضح من خلال هذا البعد الذي يعكس مدى إهتمام المؤسسات الاقتصادية بالركائز الأساسية التي تجسد البعد البيئي للتنمية المستدامة، والذي كان عدد العبارات التي يتضمنها هذا المحور (9) عبارات، كما جاء في أداة الدراسة (الملحق رقم 1)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور 3.3996، وهي درجة قبول مرتفعة، كما أن الانحراف المعياري العام قد بلغ 0.59684 وهو ضعيف، مما يدل على أن إجابات الإطارات عينة الدراسة متجانسة بالنسبة لهذا البعد، ويعزى ذلك إلى:

–احتلت العبارة رقم (8) التي التي تنص "تعمل المؤسسة على زيادة الوعي البيئي اتجاه الحفاظ على البيئة" المرتبة الأولى وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.72، أي بدرجة قبول مرتفعة، وبانحراف معياري قدره.0.942 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، حيث تشير هذه العبارة إلى أن جل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تحرص على الالتزام بحماية البيئة من خلال توجيه المسيرين والموظفين بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتقليل الأضرار المحتملة على والناتجة عن نشاطات المؤسسة ومخلفاتها.

–بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (9) التي احتلت المرتبة الثانية حوالي 3.51، أي بدرجة قبول مرتفعة، وبانحراف معياري قدره 1.006 وهو مرتفع مما يدل على تشتت إجابات المبحوثين، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على العبارة التي تنص على "تسعى المؤسسة جاهدة إلى إستخدام الطاقات المتجددة"، باعتبارها البديل الأفضل الذي يحد من استنزاف الموارد.

–احتلت العبارة رقم (4) التي تنص على "تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر للنشاط الذي تمارسه" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قُدر بـ 3.46، أي بدرجة قبول مرتفعة، وبانحراف معياري قدره 1.014 وهو مرتفع مما يدل على تشتت إجابات المبحوثين، إذ يمكن القول أن المؤسسات محل الدراسة تهتم بتحديد الآثار البيئية الناتجة عن ممارسة نشاطاتها، وقد يرجع ذلك للهيئات الرقابية على نشاطات المؤسسات التي تفرض عليها عدم رمي النفايات بطريقة عشوائية، أو ترك أحد المواد المستخدمة في العمليات الانتاجية تتسرب خارج المؤسسة، الأمر الذي يترتب عليه دفع ضرائب.

-بلغ المتوسط الحسابي رقم (3) التي جاءت بالمرتبة الرابعة بحوالي 3.44، وبانحراف معياري قدره 1.031 وهو مرتفع مما يدل على تشتت إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر بأن المبحوثين يوافقون على العبارة التي تنص على "النفايات التي تفرزها المؤسسة خلال نشاطها قابلة لإعادة الإستعمال"، وهو ما يستدعي الاهتمام باستغلالها واتخاذ كافة السبل والوسائل لاعادة تدويرها والاستفادة منها وتقليل ضررها.

-احتلت العبارة رقم (2) التي تنص على "تستخدم المؤسسة تكنولوجيا تعمل على تقليل إنبعاثات الغازات الملوثة للهواء"، المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قُدر بـ 3.39، وقد تم تسجيل تشتت في في آراء المبحوثين بحول محتوى هذه العبارة، وهو ما تم التعبير عنه قيمة الانحراف المعياري الذي بلغ 1.156، وهذا يعني أن المؤسسات محل الدراسة لا تتوفر على الموارد والوسائل اللازمة لتخفيض نسبة الانبعاثات في الهواء ويرجع ذلك إلى التكاليف العالية لامتلاك تلك التكنولوجيا وهو ما تعبره اغلب المؤسسات عبء عليها.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (5) التي جاءت بالمرتبة السادسة بحوالي 3.33، وبإنحراف معياري قدره 1.028 وهو مرتفع مما يدل على وجود تشتت في إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر بأن المبحوثين يوافقون على العبارة التي تنص "تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي غير المباشر للنشاط الذي تمارسه"، هو ما يبرز أن المؤسسات لا تولي أهمية كبيرة للبعد البيئي للتنمية المستدامة، نتيجة عدم الحرص على تحديد الآثار السلبية غير المباشرة المؤثرة على البيئة.

-احتلت العبارة رقم (6) التي تنص " تعتمد المؤسسة على سياسة واضحة لدعم الأداء البيئي"، المرتبة السابعة بكتوسط حسابي قدره حوالي 3.27، أما الإنحراف المعياري لهذه العبارة فقد بلغ 1.051 وهو مرتفع مما يدل على وجود تشتت في إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر بأن المؤسسات تعمل على تقليل الآثار السلبية وحماية البيئة ولكن في إطار ما تنص عليه القوانين وتقلل من خلالها التكاليف، وبالتالي فإن ذلك يتم بطريقة غير مدروسة وغير مخطط لها في المجال البيئي.

-احتلت العبارة رقم (7) التي تنص على " تلتزم المؤسسة بنظم الإدارة البيئية مطابق للمواصفات العالمية للإيزو 14000" المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدر بـ 3.26، وقدر الإنحراف المعياري لهذه العبارة بـ 1.117 وهو مرتفع مما يدل على وجود تشتت في آراء أفراد العينة، مما يفسر وجود بعض المؤسسات التي تتضمنتهم الدراسة يلتزمون بتطبيق هذا النوع من المواصفات المتعلقة بالمجال البيئي وذلك لدعم

مركزهم التنافسي وتحسين صورتها المجتمعية، إلا أن ذلك لا يمنع وجو تباين في درجة اهتمام المؤسسات محل الدراسة بنظم الادارة البيئية وهو ما يعبر عنه الانحراف المعياري ذو القيمة المرتفعة.

من خلال ما سبق يتضح أن البعد البيئي يتوفر كأحد متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسات محل الدراسة، وهذا راجع إلى وجود قوانين وتشريعات بيئية رادعة للتصرفات غير المراعية للبيئة، فالمؤسسات التي لا تهتم بآثار أنشطتها الاقتصادية والتجارية على البيئة تدفع غرامات مالية وذلك وفق مبدأ الملوث الدافع، وتجنباً لتحمل المؤسسة لتكاليف إضافية هي في غنى عنها، فإنها تحرص على رفع الوعي بحماية البيئة من خلال إنتهاج أساليب فعالة في إدارة وتسيير النفايات الناتجة عن العمليات الانتاجية، وإعادة تدويرها، فضلاً عن دراسة الآثار المباشرة على البيئة جراء ممارسة نشاطاتها، أي أنها تعمل على تحديد النتائج السلبية أثناء سعيها نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية، وهو ما يعكس التوجه نحو تحقيق الموازنة بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، ويُلخص الجدول (28) النتائج الكلية لمقياس المحور الأول.

جدول (28): النتائج الكلية لمحور توفر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة

الأبعاد	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	2	3.77	0.51	مرتفع
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	1	3.82	0.61	مرتفع
البعد البيئي للتنمية المستدامة	3	3.40	0.60	مرتفع
توافر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة		**3.67**	**0.45**	**مرتفع**
الدلالة الإحصائية= 0.000				

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامجSPSS.v23

من خلال الجدول أعلاه (28) بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول حوالي 3.67 وإنحراف معياري عام قدر بـ 0.45 وهو ضعيف مما يدل على تجانس في إجابات المبحوثين وعدم تشتتها، توضح النتائج الكلية عن المحور صورة عن الموافقة والتأييد الشديد لمختلف الفقرات التي تشكل هذا المحور وهي تعبر عن توافر أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة، حيث إرتبط بعدين منه بدرجة موافقة

مرتفعة بمتوسطات حسابية 3.77، 3.82 وانحرافات معيارية 0.51، 0.61 لكل من البعد الأول والبعد الثاني على التوالي، وهي الأبعاد التي تعكس إهتمام المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بالمتطلبات الأساسية لتجسيد البعد الاقتصادي والإجتماعي للتنمية المستدامة، في حين جاء البعد الثالث والمتمثل في البعد البيئي للتنمية المستدامة في المرتبة الثالثة والأخيرة، وهذا راجع حسب وجهة نظر أفراد العينة إلى أن المؤسسات الاقتصادية لم تصل إلى المستوى الذي يمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بالمُوازات مع الأهداف البيئية، فضلاً عن عدم الإلمام الكافي بالآثار التي تخلفها أنشطتها الاقتصادية على البيئة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: الأداء في المؤسسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى عرض وتحليل نتائج بيانات المحور الثاني المتعلق بـ "الأداء في المؤسسة"، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث أبعاد أساسية، تعكس النتيجة الثلاثية (TBL) في ظل تبني المؤسسات للأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، ويتم ذلك بحساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لبيانات المحور الثاني.

أولا–نتائج المقياس حسب البعد الأول: لمعرفة النتائج المحققة في أداء المؤسسات محل الدراسة وذلك من الناحية الاقتصادية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأداء الاجتماعي الذي يتضمن كما جاء في أداة الدراسة (الملحق رقم1)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول (29): درجات الموافقة على الأداء الاقتصادي

المتوسط الفرضي=3					
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
تمكنت المؤسسة من تخفيض تكاليف الإنتاج.	3.83	.986	.000	11	مرتفع
تمكنت المؤسسة من تعظيم أرباحها.	4.16	.722	.000	2	مرتفع
تقوم المؤسسة بمراقبة معدل نمو أرباحها.	4.23	.715	.000	1	مرتفع
تحرص المؤسسة على جذب واستقطاب اليد	4.09	.856	.000	7	مرتفع

العاملة ذات الكفاءة.					
تهتم المؤسسة بالأنشطة الأكثر ربحية لزيادة المردودية المالية.	4.04	.902	.000	9	مرتفع
تقوم المؤسسة بمقارنة أسعار منتجاتها مع المنافسين.	3.86	.986	.000	10	مرتفع
تعمل المؤسسة على تطوير معدل نمو أرباحها من خلال تنويع منتجاتها.	4.08	.894	.000	8	مرتفع
تسعى المؤسسة إلى جذب عملاء جدد وزيادة حصتها السوقية.	4.13	.862	.000	5	مرتفع
تعمل المؤسسة على تحليل احتياجات الزبائن ودراستها لتحقيق رضاهم.	4.13	.734	.000	4	مرتفع
تسعى المؤسسة إلى تخفيض العيوب في المنتجات خلال العملية الإنتاجية.	4.11	.832	.000	6	مرتفع
تهتم المؤسسة بالتعاقد مع الموردين الذين يحترمون آجال التسليم.	4.15	.826	.000	3	مرتفع
تخصص المؤسسة ميزانية تتعلق بالبحث والتطوير.	3.33	1.131	.003	12	مرتفع
المتوسط الحسابي العام t4 والانحراف المعياري العام	4.0115	.501600	.000	2	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

يتضمن الجدول (29) أعلاه تحليل البند الخاص بالبعد الأول من المحور الثاني وهو الأداء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية، الذي يعكس المؤشرات التي تساهم في تحقيق نتائج جيدة من الناحية الاقتصادية وذلك في ظل مراعاتها لمفهوم التنمية المستدامة ضمن أعمالها وممارساتها، وفي هذا السياق أيد المبحوثين عبارات هذا البعد التي شهدت درجات موافقة مرتفعة، وذلك وفق متوسط حسابي بلغ 4.0115 وإنحراف معياري قُدِّر بـ 0.50160، وهو ضعيف، مما يشير إلى إتفاق إطارات المؤسسات محل الدراسة على العبارات التي تخدم هذا البعد، ويعزى ذلك إلى:

-احتلت العبارة رقم (3) التي تنص "تقوم المؤسسة بمراقبة معدل نمو أرباحها"المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.23، وانحراف معياري قدره 0.715 وهو ضعيف، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر أن المبحوثين يوافقون على هذه العبارة.

-أما العبارة رقم (2) التي تشير "تمكنت المؤسسة من تعظيم أرباحها" فقد تحصلت على المرتبة الثانية وذلك بمتوسط حسابي قدره 4.16، وانحراف معياري قدره 0.722 وهو ضعيف يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر أن المبحوثين يوافقون على هذه العبارة.

وتدل الموافقة الشديدة للعبارتين الثالثة والثانية من قبل المبحوثين، إلى أن الهدف الأساسي والأول لأي مؤسسة اقتصادية هو السعي نحو تعظيم الأرباح، ذلك أن النتائج المالية الجيدة للمؤسسة تعطي صورة واضحة عن وضعيتها وعن إستمرايتها في ممارسة نشاطتها، كما تعكس قدرتها على تلبية إحتياجات المساهمين الذي يشكلون أهم الأطراف ذات المصلحة، والتي تكون المؤسسة مطالبة بتعظيم ثروتهم بالدرجة الأولى، ناهيك عن إمكانية توظيف الفوائض في الأرباح في تحفيز العمال من خلال مكافئات وحوافز مادية لزيادة انتاجيتهم.

-بالنسبة للعبارة رقم (11) التي تنص على "تهتم المؤسسة بالتعاقد مع الموردين الذين يحترمون آجال التسليم" فقد جاءت في المرتبة الثالثة بجوالي 4.15، وبإنحراف معياري 0.826 وهو ضعيف يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين يوافقون على هذه العبارة، التي تشير إلى أحد الأطراف ذات المصلحة التي تتعامل معهم المؤسسة وهم الموردين الذين تربطهم مصالح متبادلة مع المؤسسات التي يتعاملون معها، وفي سياق تحقيق التنمية المستدامة من طرف المؤسسات، فإن هذه الأخيرة تحرص على التعامل مع الموردين الذي يقومون بتوفير الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية في الوقت المتفق عليه، وذلك نتيجة إرتباط المؤسسة بالعديد من الأطراف الأخرى كالعملاء الذين يتوقعون الحصول على منتجات المؤسسة في الوقت المحدد، إلى جانب ذلك تلبية احتياجات المساهمين من حيث تحقيق الأرباح في الوقت المناسب.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (9) التي تحصلت على المرتبة الرابعة حوالي 4.13، وانحراف معياري قدره 0.734 وهو ضعيف، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على العبارة التي تنص "تعمل المؤسسة على تحليل احتياجات الزبائن ودراستها لتحقيق رضاهم"، وهذا يشير إلى أن جل المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة تضع الزبائن ضمن أولوياتها، وتولي أهمية

كبيرة لهم، ذلك أن بقاء المؤسسة وإستمرارها في نشاطها مرهون بإستمرار تعامل زبائنها معها، حيث تسعى جاهدة لكسب ولائهم وتحقيق رضاهم، بدراسة احتياجاتهم ومتطلباتهم وذلك للإرتقاء نحو تطلعاتهم.

-تحصلت العبارة رقم (8) التي تنص على "تسعى المؤسسة إلى جذب عملاء جدد وزيادة حصتها السوقية" على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 4.13، وبإنحراف معياري قدره 0.862 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين بمعنى هي صادقة ومتمركزة، أي بدرجة قبول مرتفعة، وهو ما يُفسر طموح المؤسسة الاقتصادية لإحتلال مركز تنافسي في السوق الذي تعمل فيه، من خلال تقديم كل ما هو جديد وذو قيمة ومنفعة من وجهة نظر العملاء، وبالتالي كسب شريحة جديدة من العملاء.

-تحصلت العبارة رقم (10) المتضمنة "تسعى المؤسسة إلى تخفيض العيوب في المنتجات خلال العملية الإنتاجية" على المرتبة السادسة وذلك وفق متوسط حسابي قُدر بحوالي 4.11، وانحراف معياري قدره 0.832 وهو ضعيف، أي بدرجة قبول مرتفعة، وهذا لأن تقليل المنتجات المعيبة يعد جزء مهم وأساسي من متطلبات تحقيق الجودة في المؤسسات محل الدراسة وبالتالي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة المُجسد في أدائها.

-احتلت العبارة رقم (4) التي تنص "تحرص المؤسسة على جذب واستقطاب اليد العاملة ذات الكفاءة"، المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدره 4.09، وانحراف معياري قدره 0.856 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين بمعنى هي صادقة ومتمركزة، أي بدرجة قبول مرتفعة، إذ تسعى أغلب المؤسسات إلى توظيف عمال ذوي مهارات وخبرات عالية من أجل خدمة أهدافها وتحقيق نتائج ايجابية.

-قُدر المتوسط الحسابي للعبارة رقم (7) التي تحصلت على المرتبة الثامنة بحوالي 4.08، وبإنحراف معياري قدره 0.894 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين بمعنى هي صادقة ومتمركزة، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على العبارة التي تنص "تعمل المؤسسة على تطوير معدل نمو أرباحها من خلال تنويع منتجاتها"، لأن ذلك يضمن لها زيادة حصتها السوقية وبالتالي زيادة في ايراداتها.

-قُدر المتوسط الحسابي للعبارة رقم (5) التي تحصلت على المرتبة التاسعة حوالي 4.04، وبإنحراف معياري قدره 0.902 وهو ضعيف، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة

يوافقون على العبارة التي تنص "تهتم المؤسسة بالأنشطة الأكثر ربحية لزيادة المردودية المالية"، وهو المنطق الذي يجعل المؤسسة تستثمر في الأنشطة التي تدر عليها أرباحاً.

-تحصلت العبارة رقم (6) التي تحصلت على تنص "تقوم المؤسسة بمقارنة أسعار منتجاتها مع المنافسين" على المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدر بحوالي 3.86، وبإنحراف معياري قدره 0.986 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين بمعنى هي صادقة ومتمركزة، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على العبارة، باعتبار أن المؤسسات تلجأ إلى مقارنة أسعارها مع المنافسين من أجل التعرف على القدرة التنافسية لمنتجاتها وامكانية المنافسة على أساس السعر.

-احتلت العبارة رقم (1) التي تنص على "تمكنت المؤسسة من تخفيض تكاليف الإنتاج" المرتبة الحادي عشر بمتوسط حسابي قُدر بـ 3.63، وإنحراف معياري قدره 0.986 وهو ضعيف، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن أغلب أفراد العينة في المؤسسات محل الدراسة يرون أن مؤسساتهم قد وصلت إلى مرحلة تمكنها من تخفيض تكاليف إنتاجها، إلا أن المرتبة التي احتلتها هذه العبارة تدل على عدم التحقق بشكل كافي في كامل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة وقد يرجع ذلك إلى التغيرات التي تطرأ على أسعار الموارد الأولية التي تعتمد عليها المؤسسات، أو عدم التحكم الجيد في تكاليف النقل وغيرها من الأسباب التي ترجع إلى طبيعة نشاط المؤسسات.

-احتلت العبارة رقم (12) التي تنص على "تخصص المؤسسة ميزانية تتعلق بالبحث والتطوير" المرتبة الثاني عشر وذلك وفق متوسط حسابي بلغ 3.33، وإنحراف معياري قدره 1.131 وهو مرتفع مما يدل على تشتت إجابات المبحوثين، مما يدل أن هناك بعض المؤسسات التي تضمنتهم الدراسة يهتمون بالبحث والتطوير، نظراً لأهميته ومزاياه الكبيرة على المؤسسة، أما بالنسبة للذين لم يوافقة على هذه العبارة فقد يرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى طبيعة نشاط المؤسسة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسات محل الدراسة تنطوي على تحقيق كافة المؤشرات التي تُعنى بالأداء الاقتصادي بإعتباره تجسيداً للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حيث لا يمكن للمؤسسات أن تصل إلى مرحلة تحقيق الاستدامة الاقتصادية على مستواها إلا بتحقيق البعد الاقتصادي كبعد أساسي للتنمية المستدامة، الأمر الذي يساهم في تفعيل دورها في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على المستوى الكلي.

ثانياً: نتائج المقياس حسب البعد الثاني: لمعرفة النتائج المحققة في أداء المؤسسات محل الدراسة وذلك من الناحية الاجتماعية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا البعد الذي يتضمن 12 عبارة كما جاء في أداة الدراسة (الملحق رقم1)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (30) الموالي:

جدول رقم (30): درجات الموافقة على الأداء الاجتماعي

المتوسط الفرضي=3					
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
تمكنت المؤسسة من توفير مناصب شغل جديدة.	3.51	1.068	0.000	9	مرتفع
تتوفر المؤسسة على نظام أجور ملائم (عادل) ومشجع.	3.68	1.053	0.000	8	مرتفع
تهتم المؤسسة بمنح الامتيازات الاجتماعية الممنوحة للعمال.	3.69	0.910	0.000	7	مرتفع
تقوم المؤسسة بقياس معدل التغيب لعماها.	4.02	0.770	0.000	3	مرتفع
تمارس المؤسسة نشاطات اجتماعية وإنسانية اتجاه المجتمع.	3.37	1.094	0.001	11	مرتفع
تحرص المؤسسة على احترامها لقوانين وتشريعات العمل.	4.22	0.737	0.000	1	مرتفع
توفر المؤسسة برامج تدريبية للموظفين بفرص متكافئة من أجل تنمية مهاراتهم.	3.84	1.029	0.000	6	مرتفع
وفرت المؤسسة شروط الأمن من أجل تفادي حوادث العمل.	3.88	0.979	0.000	5	مرتفع
تقوم المؤسسة بتقديم اعانات للعمال في الأعياد ومختلف المناسبات.	3.50	1.127	0.000	10	مرتفع
تلتزم المؤسسة باحترام قوانين حماية المستهلك.	3.89	0.875	0.000	4	مرتفع
تهتم المؤسسة بتطبيق قواعد المنافسة العادلة.	4.05	0.672	0.000	2	مرتفع
المتوسط الحسابي العام t5 والانحراف المعياري العام	3.7865	.537880	.0000	1	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

يتضمن الجدول (30) تحليل البند الخاص بالأداء الاجتماعي الذي يجسد إهتمام المؤسسات محل الدراسة بتحقيق نتائج جيدة من الناحية الاجتماعي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور 3.7865، وهي درجة قبول مرتفعة، كما أن الانحراف المعياري العام قد بلغ 0.53788 وهو ضعيف مما يدل على أن إجابات الإطارات عينة الدراسة متجانسة بالنسبة لهذا المحور، ويرجع ذلك إلى:

-احتلت العبارة رقم (18) التي تنص على "تحرص المؤسسة على احترامها لقوانين وتشريعات العمل" المرتبة الأولى بحوالي 4.22، وبإنحراف معياري قدره 0.737 وهو ضعيف، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر أن المبحوثين يوافقون على هذه العبارة، ويدل ذلك على إحترام أهم جزء في تجسيد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والذي يعكس الإمتثال لقوانين وضوابط العمل من خلال عدم اللجوء إلى تشغيل الأطفال، إحترام الساعات المحددة للعمل الرسمي، الابتعاد عن التمييز والعنصرية في مكان العمل، والموافقة على تكوين نقابات عمالية تدافع عن حقوق الموظفين.

-تحصلت العبارة رقم (23) التي تنص على "تهتم المؤسسة بتطبيق قواعد المنافسة العادلة" على المرتبة الثانية بحواالي 4.05، وانحراف معياري قدره 0.672 وهو ضعيف يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر أن المؤسسات محل الدراسة تمتثل لقواعد المنافسة العادلة، وذلك من خلال الاعتماد على طرق قانونية ومشروعة في الحصول على معلومات حول منجات المنافسين وأسعارها وكذلك الاستراتيجيات المتبعة من طرفهم للمنافسة في السوق.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (16) والتي تحصلت على المرتبة الثالثة بحوالي 4.02، وبإنحراف معياري 0.770 وهو ضعيف يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين يوافقون على العبارة التي تنص على "تقوم المؤسسة بقياس معدل التغيب لعمالها"، وذلك راجع إلى حرص المؤسسات على احترام نظام العمل وضبط سيرورة نشاطاتها بما يخدم مصالحها.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (22) التي تحصلت على المرتبة الرابعة حوالي 3.89، وبإنحراف معياري قدره 0.875 وهو ضعيف، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على العبارة التي تنص على "تلتزم المؤسسة بإحترام قوانين حماية المستهلك"، ويدل ذلك إلى أن

المؤسسات تولي أهمية كبيرة بصحة وسلامة عملائها من خلال توفير كافة الارشادات والتوجيهات حول كيفية استخدام منتجاتها، وتقديم معلومات كافية حول ما تقدمه المؤسسة.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (20) التي تحصلت على المرتبة الخامسة حوالي 3.88، وبإنحراف معياري قدره 0.979 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين بمعنى هي صادقة ومتمركزة، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على العبارة التي تنص على "وفرت المؤسسة شروط الأمن من أجل تفادي حوادث العمل"، وهذا يعكس مدى المؤسسات محل الدارسة على سلامة موظفيها من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقليل الحوادث أثناء وجعل موقع العمل آمن بالنسبة للموظفين.

-تحصلت العبارة رقم (19) التي تنص على "توفر المؤسسة برلمج تدريبية للموظفين بفرض مكافئة من أجل تنمية مهاراتهم" على المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قُدر بـ 3.84، وانحراف معياري قدره 1.029 وهو مرتفع، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على هذه العبارة من منطلق أن تدريب العمال وتحسين مهاراتهم يساهم في تعزيز خبرتهم في أداء أعمالهم وزيادة انتاجيتهم وبالتالي تحقيق نتائج مالية جيدة للمؤسسة ككل.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (15) التي تحصلت على المرتبة السابعة حوالي 3.69، وبإنحراف معياري قدره 0.910 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين بمعنى هي صادقة ومتمركزة، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على العبارة التي تنص على "تهتم المؤسسة بمنح الامتيازات الممنوحة للعمال"، وذلك لتحفيزهم على تحقيق أهدافها.

-احتلت العبارة رقم (14) التي تنص على "تتوفر المؤسسة على نظام أجور ملائم (عادل) ومشجع" المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي قدره 3.68، وانحراف معياري قدره 1.053 وهو مرتفع مما يدل على تشتت إجابات المبحوثين، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يجدون أن الأجور التي يتقاضونها غير متكافئة مع الجهد المبذول من قبلهم.

-جاءت العبارة رقم (13) التي تنص على "تمكنت المؤسسة من توفير مناصب شغل جديدة" في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره 3.51، أما الانحراف المعياري فقد بلغ 1.068 وهو مرتفع، مما يدل على وجود تشتت في اجابات المبحوثين حول محتوى هذه العبارة، وهو ما يعكس الحالة التي آلات إليها

أوضاع العديد من المؤسسات بعد جائحة كورنا التي حالت دون توظيف عمال جدد،بل وقد لجئت بعض المؤسسات إلى تسريح بعض من عمالها.

-احتلت العبارة رقم (21) التي تنص على "تقوم المؤسسة بتقديم اعانات للعمال في الأعياد ومختلف المناسبات" المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي قدره 3.50، وقدر الانحراف المعياري لهذه العبارة بـ 1.127 وهو مرتفع مما يدل على تشتت إجابات المبحوثين، مما يدل على أن بعض المؤسسات محل الدراسة تهتم بظروف عمالها وتقدم لهم اعانات في مناسباهم الخاصة وذلك حسب آراء بعض المبحوثين اثناء اجابتهم على العبارة، أما بالنسبة للأفراد الذين لم يوافقو حول محتوى هذه العبارة فقد يعكس ذلك حقيقة عدم تلقيهم لمثل تلك الاعانات من قبل المدراء في المؤسسة وذلك ليس لعدم اهتمام المؤسسة بعمالها وانما للأوضاع الصعبة التي تعاني منها في فترات معينة.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (17) التي تحصلت على المرتبة الحادي عشر حوالي 3.37، وانحراف معياري قدره 1.094 وهو مرتفع مما يفسر على تشتت إجابات المبحوثين، وعليه فإن الاطارات محل الدراسة يوافقون على العبارة التي تنص "تمارس المؤسسة نشاطات اجتماعية وانسانية اتجاه المجتمع"، وذلك من منطلق المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة اتجاه المجتمع.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسات التي جرت عليها الدراسة تنطوي على مؤشرات الأداء الاجتماعي الذي يعكس الآثار الاجتماعية التي تحققها المؤسسات في ظل تبنيها للبعد الاجتماعي وإلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى الداخلي والمحيط الخارجي الذي تعمل فيه، وذلك من خلال الممارسات التي تحرص من خلالها الحفاظ على سلامة الموظفين في مكان عملهم وتدريبهم لتنمية مهاراتهم، إلى جانب ذلك الحرص على حماية المستهلك، والالتزام بقواعد المنافسة الشريفة، فضلاً عن المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل جديدة وهو ما يعكس مساهمتها في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على المستوى الكلي.

ثالثاً-نتائج المقياس حسب البعد الثالث: لمعرفة النتائج المحققة في أداء المؤسسات محل الدراسة من الناحية البيئية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا البعد الذي ينطوي على 9 عبارات كما جاء في أداة الدراسة (الملحق رقم 01)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (31) الموالي:

جدول (31): درجات الموافقة على الأداء البيئي

المتوسط الفرضي=3					
العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
تلتزم المؤسسة بالقوانين والتشريعات البيئية.	3.82	1.020	.0000	3	مرتفع
قامت المؤسسة بتقليل النفايات أثناء عمليات التصنيع	3.01	1.014	.9250	9	متوسط
اهتمت المؤسسة بالتأثيرات البيئية الناتجة عن استخدام منتجاتها.	3.68	.8590	.0000	4	مرتفع
تمكنت المؤسسة من مراعات الأثر البيئي عند تصميم نشاطاتها لتكون أقل تلوث.	3.56	1.022	.0000	6	مرتفع
استخدام المؤسسة أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها اتجاه البيئة.	3.38	.9790	.0000	8	مرتفع
استطاعت المؤسسة أن تقوم بإعادة تدوير مخلفاتها والاستفادة منها.	3.39	1.000	.0000	7	مرتفع
تمكنت المؤسسة على ترشيد استهلاك الطاقة.	3.67	.9240	.0000	5	مرتفع
تبني المؤسسة للمسؤولية البيئية يزيد من عوائدها الاجتماعية والاقتصادية اتجاه المجتمع.	3.82	1.038	.0000	2	مرتفع
تهتم المؤسسة بسمعتها وصورتها في الخارج فيما يتعلق بممارساتها البيئية.	4.24	.8270	.0000	1	مرتفع
المتوسط الحسابي العام t6 والانحراف المعياري العام	3.6177	.497920	.0000	3	مرتفع
المتوسط الحسابي العام T22 والانحراف المعياري العام	3.8234	.431260	0.000	-	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

يتضمن الجدول (31) تحليل مؤشرات إهتمام المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بالأداء البيئي، حيث حقق هذا البعد من الأداء درجة تأييد مرتفعة من قبل الأفراد عينة الدراسة، وذلك حسب متوسط حسابي عام بلغ 3.6177، وإنحراف معياري عام بلغ 0.49792 وهو ضعيف، مما يدل على أن إجابات الإطارات عينة الدراسة متجانسة بالنسبة لهذا البعد، ويعزى ذلك إلى:

-احتلت العبارة رقم (32) التي تنص على "تهتم المؤسسة بسمعتها وصورتها في الخارج فيما يتعلق بممارساتها البيئية"المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدر بـ 4.24، وانحراف معياري قدره 0.827 وهو ضعيف، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر أن الاطارات في المؤسسات محل الدراسة تهتم برأي المجتمع حول ممارساتها البيئية، الأمر الذي من شأنه أن يكون حافزاً لها على تعزيز أدائها البيئي بإتخاذ كافة الوسائل والإجراءات الكفيلة بذلك، وهذا بغية تحسين سمعتها في المجال البيئي.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (31) التي تحصلت على المرتبة الثانية بحواالي 3.82، وبانحراف معياري قدره 1.038 وهو مرتفع يدل على تشتت إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يفسر أن المبحوثين يوافقون على العبارة التي تنص على "تبني المؤسسة للمسؤولية البيئية يزيد من عوائدها الاجتماعية والاقتصادية تجاه المجتمع"، وهذا يشير إلى إعتراف المبحوثين بأهمية مراعات الجوانب البيئية في ممارسات مؤسساتهم، لما لها من آثار إيجابية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، أي أنهم لا يرون أن الإهتمام بالبيئية والمحافظة عليها مجرد أعباء إضافية بالنسبة للمؤسسة.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (24) والتي تحصلت على المرتبة الثالثة بحوالي 3.82، وبإنحراف معياري 1.020 وهو مرتفع يدل على تشتت إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين يوافقون على العبارة التي تنص على "تلتزم المؤسسة بالقوانين والتشريعات البيئية"، درجة الموافقة الكبيرة على هذه العبارة تشير إلى إمتثال المؤسسات الاقتصادية الصناعية محل الدراسة للقوانين المتعلقة بحماية البيئة من كافة أشكال التلوث، وهذا أمر لابد منه نظراً للآثار السلبية المترتبة عن عدم الإلتزام بها والتي ستكلف المؤسسات المُلوِثة تكاليف إضافية، قد تكون نتيجة عدم التسيير الجيد للنفايات أو إرتفاع في نسبة الغازات الملوثة للهواء.

-بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (26) التي تحصلت على المرتبة الرابعة حوالي 3.68، وبإنحراف معياري قدره 0.859 وهو ضعيف، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على العبارة التي تنص على "اهتمت المؤسسة بالتأثيرات البيئية الناتجة عن استخدام منتجاتها"،

وهذا يدل على إهتمام المؤسسات الاقتصادية الصناعية محل الدراسة بالآثار السلبية الناتجة عن استخدام منتجاتها، وذلك من خلال إما إنتاج منتجات صديقة للبيئة، أو تقديم نصائح وإرشادات حول كيفية التخلص من بقايا المنتج بعد الإنتهاء من إستخدامه، وذلك للتجنب الآثار السلبية على البيئة.

-احتلت العبارة رقم (30) التي تنص على "تمكنت المؤسسة من ترشيد استهلاك الطاقة" المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدر بـ 3.67، وانحراف معياري قدره 0.924 وهو ضعيف مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين بمعنى هي صادقة ومتمركزة، أي بدرجة قبول مرتفعة، وهذا في اطار سعي المؤسسات نحو تقليل التكاليف.

-المتوسط الحسابي للعبارة رقم (27) التي تحصلت على المرتبة السادسة حوالي 3.56، وبإنحراف معياري قدره 1.022 وهو مرتفع، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على العبارة التي تنص على "تمكنت المؤسسة من مراعات الأثر البيئي عند تصميم نشاطاتها لتكون أقل تلوث"، وذلك نتيجة حرص المؤسسات على توفير منتجات تتلائم مع المعايير البيئية.

-العبارة رقم (29) التي تنص على "استطاعت المؤسسة أن تقوم بإعادة تدوير مخلفاتها والاستفادة منها" جاءت في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قدر بـ 3.39، وانحراف معياري قدره 1.000 وهو مرتفع مما يدل على تشتت في إجابات المبحوثين، أي بدرجة قبول مرتفعة، ويرجع ذلك إلى وجود بعض المؤسسات التي لا تهتم بعملية إعادة التدوير لمخلفاتها، مما يشير إلى إغفالها عن أهمية هذه العلمية أو أن طبيعة نشاطها لا تحتم عليها اللجوء إلى عملية التدوير.

-قدر المتوسط الحسابي للعبارة رقم (28) التي تحصلت على المرتبة الثامنة حوالي 3.38، وبإنحراف معياري قدره0.979 وهو ضعيف، مما يدل على عدم تشتت إجابات المبحوثين بمعنى هي صادقة ومتمركزة، أي بدرجة قبول مرتفعة، مما يدل على أن المبحوثين محل الدراسة يوافقون على العبارة التي تنص على "استخدام المؤسسة أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها اتجاه البيئة"، تشير المرتبة التي احتلتها هذه العبارة إلى عدم توجه المؤسسات محل الدراسة إلى الإستثمار في التكنولوجيا النظيفة التي تساهم تحديد نسبة الإنبعاثات في الهواء وغيرها من الأساليب التي تساهم في تقييم التصرفات اتجاه البيئة.

-العبارة رقم (25) التي تنص على "تحرص المؤسسة في عمليات التصنيع على التقليل من النفايات التي تلوث البيئة"، تحصلت على المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدر بـ 3.01، وانحراف معياري قدره 1.01

وهو مرتفع، حيث تشير هذه العبارة التي احتلت المرتبة الأخيرة من مجمل العبارات الممثلة للأداء البيئي إلى عدم إلمام المؤسسات محل الدراسة بضرورة تقليل النفايات أثناء عملية الإنتاج، من خلال إتخاذ الإجراءات اللازمة بتسييرها وإدارتها بطريقة سليمة لعدم الإضرار بالبيئة.

ومن خلال ما سبق يتضح أن المؤسسات التي أجرت عليها الدراسة في مجملها تهتم بتحسين أدئها البيئي، وذلك من خلال موافقة المبحوثين على جل العبارات الدالة على ذلك، وهذا راجع إلى صرامة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة التي تُلزم المؤسسات الملوثة بدفع غرامات جراء الآثار السلبية التي تخلفها، إلى جانب وجود هيئات خاصة لمراقبة نشاطات المؤسسات وتقييم ما إذا كانت ذات آثار ضارة بالبيئة، فضلاً عن تعامل المؤسسات الاقتصادية مع العديد من الأطراف ذات المصلحة والتي تكو نلها توجهات بيئية، لا سيما المستهلكين الذين أصبحو يميلون للتعامل مع المؤسسات التي تحظى بسنعة جيدة في مجال الحفاظ على البيئة من خلال توفير منجات خضراء (صديقة للبيئة)، أو إنتهاجها لممارسات مستدامة بيئياً بصفة عامة. ويمكن تلخيص النتائج الكلية لمقياس أداء المؤسسة من خلال الجدول (...) التالي:

جدول (32): النتائج الكلية لمحور أداء المؤسسة

البعد	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الأداء الاقتصادي	**1**	4.01	0.50	مرتفع
الأداء الاجتماعي	**2**	3.79	0.54	مرتفع
الأداء البيئي	**3**	3.62	0.50	مرتفع
أداء المؤسسة الاقتصادية		**3.82**	**0.43**	**مرتفع**
الدلالة الإحصائية= 0.000				

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على نتائج تفريغ الإستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

من خلال الجدول أعلاه قُدر المتوسط الحسابي للمحور الثاني بـ 3.82 وهي درجة قبول مرتفعة، وإنحراف معياري قُدر بـ 0.43 وهو ضعيف، مما يفسر أن المبحوثين يوافقون على وجود أداء للمؤسسات، حيث توضح النتائج الكلية للمحور بصفة عامة عن الموافقة والتأييد الشديد لمختلف الفقرات

التي تشكل هذا المحور، حيث إرتبطت أبعاده بدرجة موافقة مرتفعة بمتوسطات حسابية 4.01، 3.79، 3.62 وانحرافات معيارية 0.50، 0.54، 0.50 لكل من الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي والأداء البيئي الذي احتل المرتبة الثالثة حسب المتوسطات الحسابية، وهي الأبعاد التي تشكل الأداء الكلي للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة وتمثل الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة، وهذا يدل على أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة تعمل على تحقيق الموازنة بين أهدافها الاقتصادية التي تُعد أساس وجودها من خلال تعظيم أرباحها، مع ضمان إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية وتفعيل دورها الاجتماعي إتجاه موظفيها وعملائها، والحرص على تلبية احياجاتهم، فضلاً عن حماية البيئة من خلال الخضوع للقوانين والتشريعات البيئية وتحفيز عمالها على احترامها، نظراً لإنعكاس ذلك على سمعتها وصورتها أمام المجتمع المحلي ككل.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بناءاً على ما تم التوصل إليه من خلال مناقشة وتحليل المتغيرات المعتمدة في الدراسة، فإن هذا المطلب خصص لاختبار الفرضيات الموضوعة، وتحليل النتائج المتوصل اليها.

أولاً- اختبار الفرضية الأولى:

من خلال هذا العنصر سيتم اختبار الفرضية الأولى والتي تنص: "تهتم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة بتبني أبعاد التنمية المستدامة في ممارساتها"، وسيتم في هذه الحالة استخدام اختبار ستيودنت (T) للعينة الواحدة لمقارنة المتوسط العام للإجابات، مع المتوسط الفرضي (3) عند مستوى دلالة 5%، ويرمز له ب One Sample T-test وفقا لبرنامج SPSS، حيث أن قاعدة القرار في اختبار هذه الفرضية هي أن " تقبل الفرضية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية وتكون ذات دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة sig أقل من 5%"، ومن جدول توزيع ستيودنت تم استخراج قيمة (T) الجدولية، وذلك عند احتمال 0.95، حيث قدرت ب 1.9822 مع عدد درجات الحرية 108، والحدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول(33): تهتم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة بتبني أبعاد التنمية المستدامة في ممارساتها

المتوسط الفرضي= 3								
أبعاد التنمية المستدامة	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	المتوسط العام للإجابات	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة (95%)	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
البعد الاقتصادي	15.638	1.9822	3.7696	108	0.000	0.76962	0.6721	0.8672
البعد الاجتماعي	13.912	1.9822	3.8165	108	0.000	0.81651	0.7002	0.9328
البعد البيئي	6.990	1.9822	3.3996	108	0.000	0.39959	0.2863	0.5129
الفرضية الأولى	15.309	1.9822	3.6619	108	0.000	0.66191	0.5762	0.7475

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

من خلال نتائج هذا الاختبار، تظهر أن كل قيم (T) المحسوبة لأبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) والتي قدرا على التوالي بـ (15.638، 13.912، 6.990) أكبر من القيمة الجدولية التي قدرت بـ 1.9822 عند درجة حرية 108 ، ومستوى الدلالة المعنوية sig أقل من 0.05، بينما قدرت قيمة T المحسوبة للتنمية المستدامة بحوالي 15.309 وهي أكبر تماما من قيمة T الجدولية والتي قدرت بـ 1.9822 وهذا يدل على قبول الفرضية الأولى، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية فإنه يمكن القول بأن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة تهتم بتبني أبعاد التنمية المستدامة في ممارساتها؛ بمعنى قبول الفرضية الأولى، وكما يبين الجدول أن الفرق بين المتوسطين الحسابين لإجابات المستجوبين في المؤسسات محل الدراسة أقل تماما من المتوسط الفرضي المقدر بـ 3.

ثانياً- اختبار الفرضية الثانية

من خلال هذا الجزء سيتم اختبار الفرضية الثانية التي تنص على " توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية، إذ سيتم مناقشة هذه الفرضية من خلال إجراء اختبار إحصائي لمعرفة ما إن كان هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة وأيضا معرفة درجة هذا الارتباط واتجاهه وهذا من خلال حساب معامل الارتباط R وعليه سيتم صياغة فرضية الدراسة كما يلي:

H_0: لا توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية.

H_1: توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية.

بعد إدخال بيانات المتغيرات إلى برنامج SPSS.23 تم الحصول على النتائج التالية:

جدول (34): توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية

النموذج	معامل الارتباط	مستوى الدلالة sig	الحكم
البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	0.492**	0.000	دال إحصائياً
البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	0.750**	0.000	دال إحصائياً
البعد البيئي للتنمية المستدامة	0.482**	0.000	دال إحصائياً
توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية.	0.738**	0.000	دال إحصائياً

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.23

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هناك علاقة ارتباط قوية جدا بين أبعاد التنمية المستدامة ومستوى أداء المؤسسة الاقتصادية، إذ بلغ معامل الارتباط R=0.738 وكذلك للأبعاد (البعد الاقتصادي بحولي

0.492، ومعامل الارتباط للبعد الاجتماعي ب 0.750، والبعد البيئي حوالي 0.482) وهو ايجابي ما يدل على أن هناك علاقة طردية بين هذين المتغيرين مفادها كلما زاد أبعاد التنمية المستدامة بدرجة ايجابية زاد معه مستوى أداء المؤسسة الاقتصادية وبدرجة إيجابية أيضا وهي علاقة دالة إحصائيا إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة sig=0.000 وهي أقل من درجة المخاطرة (α) المقدرة بـ 0.05.

من خلال هذه النتائج نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن هناك توجد علاقة إرتباط موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية.

ثالثاً- اختبار الفرضية الثالثة:

إنطلاق من هذا العنصر سيتم اختبار الفرضية الثالثة والممثلة في: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع"، وسيتم في هذه الحالة استخدام اختبار ستيودنت (T) للعينة الواحدة لمقارنة المتوسط العام للإجابات، مع المتوسط الفرضي (3) عند مستوى دلالة 5% ، ويرمز له ب One Sample T-test وفقا لبرنامج SPSS، حيث أن قاعدة القرار في اختبار هذه الفرضية هي أن " تقبل الفرضية إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية وتكون ذات دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة sig أقل من 5%"، ومن جدول توزيع ستيودنت تم استخراج قيمة (T) الجدولية، وذلك عند احتمال 0.95، حيث قدرت بـ 1.9822 مع عدد درجات الحرية 108، والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول (35): أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع

المتوسط الفرضي= 3								
أبعاد أداء المؤسسة	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	المتوسط العام للإجابات	درجات الحرية	مستوى الدلالة المعنوية sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة (95%)	
							القيمة الدنيا	القيمة القصوى
الأداء الاقتصادي	21.053	1.9822	4.0115	108	0.000	1.01147	0.9162	1.1067
الأداء الاجتماعي	15.266	1.9822	3.7865	108	0.000	0.78649	0.6844	0.8886
الأداء البيئي	12.953	1.9822	3.6177	108	0.000	0.61774	0.5252	0.7123
الفرضية الثالثة	19.933	1.9822	3.8234	108	0.000	0.82339	0.7415	0.9053

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

من خلال نتائج هذا الاختبار، تظهر أن كل قيم (T) المحسوبة للأداء المؤسسة (الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي، الأداء البيئي) والتي قدرت على التوالي بـ (21.053، 15.266، 12.953) أكبر من القيمة الجدولية التي قدرت بـ 1.9822 عند درجة حرية 108 ، ومستوى الدلالة المعنوية sig أقل من 0.05، بينما قدرت قيمة T المحسوبة لأداء المؤسسة بحوالي 19.933 وهي أكبر تماما من قيمة T الجدولية والتي قدرت بـ 1.9822 وهذا يدل على قبول الفرضية الثالثة، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية فإنه يمكن القول بأنه أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بمعنى قبول الفرضية الثالثة، وكما يبين الجدول أن الفرق بين المتوسطين الحسابين لإجابات المستجوبين في المؤسسات محل الدراسة أقل تماما من المتوسط الفرضي المقدر بـ 3.

رابعاً–الفرضية الرابعة: تنص الفرضية الرابعة على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية"، إذ سيتم في هذه الحالة استخدام معامل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرابعة، وعليه سيتم صياغة فرضية الدراسة كما يلي:

H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية.

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية.

وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول (36): نتائج اختبار معامل الانحدار المتعدد للفرضية الرابعة

المتغير التابع	المتغير المستقلة	R	R^2	قيمة F	دلالةF	B	قيمة T	دلالة T
أداء المؤسسة	البعد الاقتصادي	0.789	0.622	57.615	[b]0.000	0.024	0.381	0.704
	البعد الاجتماعي					0.457	8.812	0.000
	البعد البيئي					0.182	3.824	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج تفريغ الاستبيان بواسطة برنامج SPSS.v23

أظهرت نتائج الجدول (36) الذي يوضح نموذج الانحدار المتعدد أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة F البالغة 57.615 بدلالة معنوية 0.000 وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وتفسر النتائج أن المتغيرات المستقلة تفسر 62.2% من التباين الحاصل في الأداء المؤسسة وذلك بالنظر إلى R^2 معامل التحديد. وكما جاءت قيمة B التي توضح العلاقة بين أداء المؤسسة والبعد الاقتصادي بقيمة 0.024 غير دالة إحصائيا حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة T والدلالة المعنوية المرتبطة بها والتي تقدر ب 0.704 وهي أكبر من 0.05، ويعني ذلك كلما تحسن البعد الاقتصادي بمقدار وحدة لا يتحسن مستوى أداء المؤسسة بمقدار 0.024 وحدة، وكذلك جاءت قيمة B للبعد الاجتماعي بقيمة 0.457 وهي دالة إحصائيا حيث يمكن استنتاج ذلك من خلال قيمة T والدلالة المرتبطة لها والمقدرة بـ 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ويعني ذلك كلما تحسن مستوى البعد الاجتماعي بمقدار وحدة تحسن مستوى أداء المؤسسة بمقدار 0.457 وحدة، وكذلك جاءت قيمة B للبعد البيئي بقيمة 0.182 وهي دالة إحصائيا حيث يمكن استنتاج ذلك من خلال قيمة T والدلالة المرتبطة لها والتي قدرت بـ 0.000 وهي أقل من 0.05، ويعني ذلك كلما تحسن مستوى البعد البيئي بمقدار وحدة ارتفع مستوى الأداء المؤسسة محل الدراسة بمقدر 0.182 وحدة، ومن خلال ما سبق يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية

البديلة التي تنص على أن " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أبعاد التنمية المستدامة والأداء في المؤسسة الاقتصادية. ويمكن كتابة معادلة الانحدار المتعدد كالتالي:

الأداء المؤسسة= (1.372)+ 0.024* البعد الاقتصادي+ 0.457 *البعد الاجتماعي+ 0.182 *البعد البيئي.

خلاصة

على ضوء ما تم تقديمه من خلال هذا الفصل، الذي كان بمثابة محاولة لاسقاط الجانب النظري للدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الولايات الشرقية، خاصة الصناعية منها، وبغرض الكشف عن مدى توجه هذه المؤسسات نحو الاستدامة بأبعادها الثلاث وانعكاس ذلك على أدائها، تم التطرق في الجزء التطبيقي إلى المنهج والأساليب الاحصائية التي تم الإعتماد عليها في الدراسة الميدانية، حيث تشير إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تسعى لادماج ومراعات الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة وهذا وفق النتائج المُتوصل إليها والتي تعكس آراء المبحوثين في المؤسسات محل الدراسة، إذ يتضح أن هذه الأخيرة منها من تحرص على إتباع منهج الإستدامة من خلال حصولها على المواصفات القياسية للبعد الاقتصادي والبيئي والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه موظفيها، والبعض الآخر إهتمامه بالبعد البيئي للتنمية المستدامة على وجه الخصوص نابع من الضغط الممارس من قبل الهيئات الرقابية لحماية البيئة.

خـاتمـــة

على ضوء ماتم تقديمه من خلال فصول الدراسة، تم التوصل إلى أن التغيرات المناخية والمشاكل الاجتماعية والتحولات التي شهدها العالم خلال السنوات السابقة ولا يزال إلى يومنا هذا، قد أسفرت عن تبني التنمية المستدامة كنموذج تنموي شامل يعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مع ضمان الحفاظ على البيئة، وفق مبدأ الموازنة بين ركائزه الأساسية، وبإعتبار المؤسسات الاقتصادية معنية بالتغيرات التي تحدث في العالم، فقد عملت على تبني مفهوم التنمية المستدامة ضمن أنشطتها وإستراتيجياتها، وذلك إمتثالاً للنصوص والقرارات التي إنبثقت عن المؤتمرات العالمية التي تحث على مشاركة جميع الأطراف في تحقيق أهداف هذا المفهوم، فضلاً عن سعيها لإكتساب مزايا تنافسية جديدة تضمن إستمراريتها وريادتها في مجال نشاطها، ويعتمد توجه المؤسسات نحو ادماج التنمية المستدامة ضمن أنشطتها وعملياتها على إلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية كأداة ربط بين المستوى الكلي والجزئي لمفهوم التنمية المستدامة، وكأولى الخطوات نحو خلق ثقافة التنمية المستدامة على مستواها، بالاضافة إلى تطبيق المعايير والمواصفات في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، الأمر الذي أدى الانتقال من المفهوم التقليدي للمؤسسات إلى المؤسسات المستدامة التي أحدثت تغييرات جذرية في ممارستها لتتوافق ومتطلبات الاستدامة، ومنه فإن تبني المؤسسات الاقتصادية للتنمية المستدامة بمثابة توجه استراتيجي لاكتساب مزايا تنافسية تضمن لها الاستمرارية، فضلاً عن تحسين أدائها والارتقاء به إلى أعلى المستويات، لتحقيق التفوق والريادة في مجال عملها، وذلك من خلال محاولة التوفيق بين أهدافها الاقتصادية والتحديات الاجتماعية والبيئية. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات أبرزها:

أولاً–النتائج: على ضوء هذه الدراسة تم الوقوف على مجموعة من النتائج.

–أدت الضغوط الممارسة من قبل الأطراف ذات المصلحة، إلى انتقال مفهوم التنمية المستدامة من المستوى الكلي إلى المؤسسات، التي باتت مطالبة بتفعيل دورها في تحقيق أهداف هذا المفهوم، بإدماج أبعاده الأساسية ضمن استراتيجياتها.

–ينعكس تبني المؤسسات الاقتصادية للتنمية المستدامة، في التزامها بالعديد من المسؤوليات التي تنطوي على الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة –الاقتصاد، المجتمع والبيئة–، حيث تسعى المؤسسة في ظل التنمية المستدامة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية ورفاهية المجتمع، وصولاً إلى حماية البيئة من الآثار السلبية التي تسببها أنشطتها.

–يعمل إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أنشطة ووظائف المؤسسات الاقتصادية على تحسين أدائها الاقتصادي من خلال خلق قيمة مضافة مستدامة وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد التي تنعكس في تحقيق نتائج مالية جيدة.

-ينعكس توجه المؤسسات نحو تبني البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في تعزيز أدائها الاقتصادي من خلال تطبيق الإيزو 9001 وانتهاج أساليب انتاج وتقنيات جديدة تضمن الإستخدام الأمثل للموارد وبالتالي تحقيق كفاءة إقتصادية.

-يتجسد تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من طرف المؤسسات الاقتصادية في تحسين أدائها الاجتماعي وإلتزامها بالمسؤولية الاجتماعية وعدم الاقتصار على تحقيق أهدافها الاقتصادية، فضلاً عن مراعات مصالح مختلف الأطراف أصحاب المصلحة.

-ينعكس إهتمام المؤسسات بالبيئة التي تنشط في نطاقها في حرصها على تطبيق نظام الادارة البيئية وفق مواصفة الايزو 14001 وتقليل الآثار السلبية لأنشطتها الاقتصادية، وتقديم منتجات صديقة للبيئة، الأمر الذي يساهم في الرفع من أدائها البيئي وتحقيق مزايا مستدامة.

-يتطلب نجاح المؤسسات في تبني التنمية المستدامة، إحداث التوازن للمكونات الثلاثة للنشاط: النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في نفس الوقت، فضلاً عن خلق قيمة أكبر لأصحاب المصلحة والمؤسسة مع تقليل التأثير السلبي على البيئة.

-يتطلب تعزيز توجه المؤسسات نحو الاستدامة على قدرتها في إحداث التوازن بين الأهداف الداخلية والتحديات الخارجية، الأمر الذي من شأنه أن يخلق ظروفًا للتطوير المستمر وضمان بقائها وإستدامتها.

-تعمل التنمية المستدامة كرافعة لتحسين أداء المؤسسات بإعتبارها نهج طويل الأمد يساهم في توسيع نطاق إستراتيجية المؤسسات لتشمل كافة أصحاب المصلحة.

-تساهم التنمية المستدامة في إستدامة المؤسسات، من خلال تحفيزها على الابتكار وتطوير المنتجات التي تُراعي الجودة وخلق القيمة للعميل.

-من خلال عرض وتحليل بيانات الاستبيان لإطارات المؤسسات محل الدراسة، يتضح سعي هذه الأخيرة نحو تحقيق الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة ضمن ممارساتها، وينعكس ذلك في حرصها على تقديم منتجات تلبي احتياجات المستهلكين من ناحية الجودة، فضلاً عن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية لعمالها، أما البعد البيئي يتجسد في حرصها على تقليل النفايات الصناعية.

-تعمل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على مراعات أبعاد التنمية المستدامة في ممارساتها، والسعي نحو تحقيق التوازن بين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف الارتقاء بأدائها، وتحسين صورتها أمام أصحاب لمصلحة.

-تولي أغلب المؤسسات محل الدراسة أهمية كبيرة لتحسين أدائها الكلي المتضمن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين مختلف أبعاده، حيث لوحظ خلال مناقشة بعض الاطارات أن اهتمامهم بالبعد البيئي على وجه الخصوص كان نتيجة الرقابة المفروضة من قبل هيئات خاصة لحماية البيئية، الأمر الذي أدى إلى ضرورة التنسيق عل مستوى المؤسسة لإدارة مخلفاها الصناعية.

-أظهرت بعض المؤسسات الاقتصادية سعيها الجاد في الحصول على المواصفات القياسية لتحسين أدائها في المجال الاقتصادي والبيئي، بالاضافة إلى تحسين صورتها وسمعتها أمام المجتمع المدني، في المقابل توجد بعض المؤسسات التي أعربت عن اهتمامها بتلك المواصفات إلا أنها لم تكمل الخطوات اللازمة التي تؤهلها لامتلاك شهادات للمواصفات القياسية.

ثانياً-توصيات الدراسة

بناءاً على ماتم التطرق إليه في الجانب النظري والتطبيقي من الموضوع، والاجابة على إشكالية الدراسة وفرضياتها، وإنطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، سيتم تقديم جملة من التوصيات التي يمكن من خلالها حث المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على التوجه نحو تبني أبعاد التنمية المستدامة كمدخل لتعزيز استدامتها وتحسين أدائها، ويمكن ذكر التوصيات في النقاط التالية:

-ينبغي على المؤسسات الجزائرية السعي نحو خلق وتبني ثقافة تُعنى بإرساء مبادئ وأسس التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من أجل تضمينها ضمن أعمالها وممارساتها، وذلك من خلال تغيير سلوكيات وقيم الموظفين وتدريبهم في مجال التنمية.

-ينبغي على المؤسسات الاقتصادية أن تعمل على دمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن استراتجيتها وتفعيل مسؤوليتها الاجتماعية كخطوة أساسية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الكلي.

-لابد للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية أن لا يقتصر اهتمامها بالبعد الاقتصادي فحسب كعنصر أساسي لنجاحها، والتوجه نحو تعزيز اهتمامها بالبعد الاجتماعي والبيئي، من خلال توفير ظروف عمل مناسبة والحرص على تقليل الأخطار المهنية، إلى جانب تقليل الممارسات المضرة بالبيئة.

-ينبغي على المؤسسات الجزائرية أن تعمل على توعية وتثقيف موظفيها بمفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية والعمل وفق مبادئهم لضمان بقائها واستمراريتها في ظل بيئة شديدة المنافسة.

-ضرورة إهتمام المؤسسات الاقتصادية بقياس الأداء الكلي بصفة مستمرة وباستخدام المؤشرات المناسبة، لتحديد درجة التقدم في تحقيق الأهداف المسطرة لاسيما في مجال التنمية المستدامة، وذلك لتعزيز المركز التنافسي للمؤسسة وضمان بقائها.

ثالثاً-آفاق الدراسة:

من ضمن المواضيع التي قد تشكل امتداداً لهذه الدراسة يمكن اقتراح ما يلي:

-تقييم ممارسات المؤسسات المستدامة في ظل التغيرات الاقتصادية.

-أثر ممارسات المؤسسة المستدامة على تحسين الأداء (دراسة تحليلية-استشرافية 2000-2023).

-دور الأطراف ذات المصلحة في حث المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تحقيق التنمية المستدامة.

-واقع التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتجسيد أبعاد المسؤولية الاجتماعية ضمن ممارساتها.

المـراجـــــع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

-أبو قحف عبد السلام، (2002): أساسيات التنظيم والادارة، الدار الجامعية، الاسكندرية،مصر.

-أبو ماضي كامل أحمد،(2018): بطاقة الاداء المتوازن كأداة تقييم أداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مكتبة نيسان، غزة، فلسطين.

-أحمد جابر بدران، (2014): التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الطبعة الاولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الجيزة، مصر.

-أحمد عبد الفتاح ناجي، (2012): التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى.

-إي جريدي بوج، كيمبرلي بنجهام هول، (2012): الجودة والمسؤولية في التعليم العالي: تحسين السياسة وتطوير الأداء، ترجمة أسامة إسبر، دار العبيكان،المملكة العربية السعودية، ص287.

-أيمن الشنطي، عامر شقر، (2007): مقدمة في الادارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية.

-بدران لافي سلطان البدراني، (2015): الاستثمار الأخضر في الشركات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية.

-بلية لحبيب، (2019): إدارة الجودة الشاملة (المفهوم-الأساسيات- شروط التطبيق)، جامعة مستغانم، الجزائر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي (MAUB)، القاهرة، مصر.

-بوبعاية حسان، الهاشمي بن واضح، (2022): مرتاجعة الأداء في المؤسسات الاقتصادية، دار حميثرا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

-بوحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، (1999): مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

-بوريش نصر الدين،(2017): تحسين مؤشرات أداء نظام الانتاج لأقلمة المؤسسة الصناعية مع تحولات المحيط-دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جينرال كابل -بسكرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

-ثامر البكري، أحمد نزار النوري،(2007): التسويق الاخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

-حاتم القرشي، (2017): مدخل للاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.

-خلوفي سفيان، (2023): القدرة التنافسية والمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار بصمة علمية، ورقلة، الجزائر.

-خميسي شيحه، (2010): التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

-ذوقان عبيدات و آخرون،(1997): البحث العلمي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

-الزنط يحي عطة، (2019): إدارة أداء المؤسسات الحكومية: مدخل تميز الأداء المؤسسينحو بناء نموذج لتمييز أداء الجهاز الاداري المصري في ضوء رؤية مصر 2030،المنظمة العربية للتنمية الادارية،جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية.

-زياد رمضان، محمود الخلايلة،(2013): التحليل والتخطيط المالي، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهدرة، مصر.

-سعد علي حمود العنزي،(2019): إدارة الأعمال (المفاهيم النظرية والمداخل الفكرية)، دار اليازوري، عمان، الأردن.

-سيد عبد النبي محمد، (2019): طرق وأساليب تحسين الأداء في المؤسسة، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر.

-سيد محمد جاد الرب،(2009): استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء (الأطر المنهجية والتطبيقات العلمية)،دار الفكر العربي، مصر.

-الشميلي عائشة يوسف، (2017): برامج تحسين الأداء، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،القاهرة، مصر.

-طاهر جميل،(1997): النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

-عادل بومجان،(2020): أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن،دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

-عادل غزال، (2019): المكتبات ومراكز المعلومات في ظل التنمية المستدامة 2030، منشورات facelibrary، الجزائر.

-عامر قنديلجي، (2002): البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

-عبد العزيز قاسم محارب، (2011): الاقتصاد البيئي ومقوماته وتقنياته، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.

-عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، (2007): التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

-علي السلمي،(1998): تطوير أداء وتجديد المنظمات، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

-العياشي زرزار، بوعويش سميرة، (2020): استعمال مقياس ستة سيجما لقياس جودة الأداء، الطبعة الأولى، منشورات ألفا للوثائق، عمان، الأردن.

-العيساوي كاظم جاسم، (2008): الاقتصاد الاداري، دار الميسرة للنشر والتوزيع،عمان.

-فتحي محمد يحي العالم، (ب س)، نظام ادارة الجودة الشاملة والمواصفات العالمية -دراسة علمية وتطبيقي، دار اليازوري، ص40.

-قادري محمد الطاهر، (2013): التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة حسن العصرية.

-القاضي هيفاء بنت سليمان،(2014): مؤشرات الأداء والمقارنة المرجعية:مشروع التأسيس للجودة والتأهيل للاعتماد المؤسسي والبرامجي،المملكة العربية السعودية،عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

-كمال دشلي، (2016): منهجية البحث العلمي، منشورات جامعة حماة، (ب ب).

-لمرجوشي أيتن محمود سامح، (2008): تقيم الأداء المؤسسي في المنظمات العامة الدولية، دار النشر للجامعات، مصر.

-مالك حسين حوامدة، (2014): الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار دجلة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

-مبارك لسلوس، (2004): التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

-مجدي الجعبري،(2014): التحليل المالي المتقدم، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

-مجيد جعفر الكرخي، (2010): تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسبة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

-محمد الفاتح محمود بشير المغربي، (2022): التحليل المالي، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر.

-محمد حسين جاد الرب،(2009): استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء، الأطر المنهجية والأطر العلمية، جامعة قناة السويس.

-محمد فلاق،(2012): المسؤولية الاجتماعية لمنظامات الأعمال، دار اليازوري، عمان، الأردن.

-محمود عبد الفتاح رضوان، (2013): تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر،الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

-مدحت أبو النصر، (2008): الأداء الاداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر.

-مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، (2017): التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

-نزار عوني البدي، (2015): التنمية المستدامة -إستغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن.

-النعيمي عدنان تايه، ارشد فؤاد التميمي،(2007): التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، (ب ب).

-نواز عبد الرحمان الهيتي، حسن ابراهيم المهندي، (2008): التنمية المستدامة في دولة قطر الانجازات والتحديات، الطبعة الأولى، اللجنة الدائمة للسكن، الدوحة، قطر.

-نور أحمد، (1999): مبادئ محاسبة التكاليف الصناعية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

-وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي،(2009): أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول، عمان، الأردن.

2- مقالات

-إبراهيم بن يحي، رمضان لونانسة (2021): دور نموذج الأعمال pss في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المجلد4، العدد2، الجزائر.

-أحمد تي، وآخرون، (2016): دور نظم الادارة البيئية ISO14000 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية، مجلة التنمية الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد2.

-إلهام بوحبيلة، مريم قطوش، (2020): دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مؤسسة SANIAK ومؤسسة ENPEC ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 03، الجزائر.

-إلهام نعيم، (2018): الإستثمار في الطاقات المتجددة عامل مهم لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد08، عدد خاص.

-برحومة عبد الحميد، (2008): الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والانتاج، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد1.

-بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، (2017): التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي -دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015-، مجلة الادراة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11.

-بن زيادي أسماء، دكتر جنات، (2021): مبادرة تطوير دليل ارشادي لتقييم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال المسؤولية الاجتماعية وفقا للمواصفة القياسية NA-ISO 26000، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد04، العدد1.

-بن فرج زوينة، نوي نبيلة، (2015): قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد02.

-بوحبيلة الهام، (2020): دور تكنولوجيا الانتاج الأنظف في حماية البيئة من التلوث-دراسة حالة الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد22.

-بوحنية قوي، رمضان عبد المجيد، (2011): الادارة البيئية والتنمية الخضراء-مع الاشارة لحالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد4، العدد2.

-بوخمخم عبد الفتاح، (2002): تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشأة الصناعية: دراسة ميدانية على الاطارات الوسطى والدنيا في منشآت صناعة النسيج بالشرق الجزائري،مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد18.

-بودرجة رامي، لخشين عبير، (2022): تطبيق المحاسبة الخضراء كآلية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة ميدانية على عينة من المختصين في المحاسبة، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد06، العدد02.

-بوساحة الشيخ، (2015): أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادراية، العدد09.

-بوسبعين تسعيدت، (2014): المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية كاطار لتفعيل دور المؤسسات الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة،مجلة معارف، المجلد9، العدد17.

-بوعامة أمال، العايب عبد الرحمان، (2022): واقع تدقيق ادارة الصحة والسلامة المهنية داخل المؤسسة الاقتصادية في ظل المسؤولية الاجتماعية للشركات -دراسة حالة، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد10، العدد1.

-تكسيد نهال، بوزكري جيلالي،(2022): دور أبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق السلامة المهنية – دراسة حالة مؤسسة سونلغاز تسمسيلت، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد5، العدد2.

-توام زاهية، رزاي سعاد،(2020): تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل جائحة كورونا نموذج عن شركات عالمية، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد03، العدد01.

-الجريحي أحمد سليمان محمد، (2012): تحسين الأداء الاستراتيجي للمنظمة الصناعية في اطار تطبيق استراتيجيات التصنيع البيئي (استراتيجيات التصنيع الأخضر أنموذجا)، منشور في مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كللية الادارة والاقتصاد،الموصل،المجلد5،العدد9.

-جميل حسن النجار، (2016): أثر التوجه نحو أنشطة المسؤولية الاجتماعية من قبل منشآت الأعمال على الأداء المالي-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة الخليل للبحوث،المجلد11،العدد2.

-جوال محمد السعيد وآخرون، (2018): العلاقة التكافئية بين المسؤولية الإجتماعية واستراتيجية التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ،العدد 01.

-دعاء رضا رياض محمد، (2015): التأصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما-بحث في طور الفكر الاداري،مجلة البحوث الادارية، جامعة القاهرة، مجلد 32، العدد03.

-رحالي حجيلة، (2014): التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية الى التنمية المستدامة)، مجلة معارف، العدد17.

-رشيد مناصرية، فريد بن ختو، (2015): سلوك المواطنة التنظيمية وأهميته في تحسين أداء العاملين- دراسة حالة مؤسسة اتصالات الهاتف النقال موبيليس وحدة ورقلة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8.

-روضة جديدي، وآخرون، (2021): نظام الادارة البيئية ISO 14001 بين دوافع تحسين الأداء ومتطلبات الاسواق الخارجية -دراسة تحليلية لتجربة شركة TOYOTA، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24، العدد02.

-زحوفي نور الدين، عيواج مختار،(2019): دور المسير في ادارة نظام الصحة والسلامة المهنيتين في بيئة العمل وأثره على قيمة المؤسسة، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد2، العدد1.

-زرزار العياشي، بن وريدة حمزة، (2019): نظام الصحة والسلامة المهنية وفق المواصفة القياسية الدولية 2018: ISO 45001، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية، جامعة 20 أوت 1955، المجلد2، العدد1.

-زواتيني عبد العزيز، حاج الله مصطفى، (2021): المورد البشري بين الكفاءة والفعالية، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية-بحوث ودراسات-، المجلد08، العدد01.

-سامح محمد السيد المتولي، (2022): توسيط تحسين أداء العاملين في العلاقة بين أبعاد العمل اللائق وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية،المجلة المصرية للدراسات التجارية،المجلد46.

-سعيد رحيم، زينب خلدون، (2018): دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الاسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد03، العدد 01.

-سفير محمد وآخرون، (2018): آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الافصاح عنه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 4.

-سلطان كريمة، (2020): التوجه نحو تحقيق مؤسسة مستدامة من خلال ممارسات المسؤولية الإجتماعية-مؤسسة lafarge HOLICIM الفرنسية نموذجاً- مجلة إقتصاد المال والاعمال، المجلد05، العدد 2، الجزائر.

-سلمان فضيلة داود،(2018): تقييم نظام الادارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الدولية2004: 14000 ISO -دراسة حالة في شركة الحفر العراقية، على الرابط:

https://www.researchgate.net/publication/325768220

-سمية دربال، (2017): دوافع وأسس تبني المؤسسات المسؤولية الاجتماعية من منظور الاقتصاد الاسلامي،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد08.

-سوسي هواري،(2010): دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد7.

-شنافي نوال، خوني رابح، (2020): التنمية المستدامة: فلسفتها وأدوات قياسها، محلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد03، العدد01.

-شيخ عبد القادر وآخرون، (2019): أثر المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد02، العدد02.

-صافية بومصباح، (2021): تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية-دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس) (ATM)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد8، العدد2.

-ضرار الماحي العبيد أحمد، (2008): نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، دورية علمية ثقافية محكمة تصدر عن مركز التنوير المعرفي بالسودان، العدد5.

-ضيف الله محمد الهادي وآخرون، (2017): دور الانتاجية في تنمية تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الادارية والمالية، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، الجزائر،المجلد1،العدد1.

-طارق بوزياني، نوفل سمايلي، (2021): مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال جائحة كورونا، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد1، العدد5.

-طلال زغبة، محاد عريوة، (2019): أهمية تبني المسؤولية الإجتماعية في تحسين الأداء في القطاع العمومي بالجزائر دراسة عينة من المجالس الشعبية البلدية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير العدد 01.

-الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، (2019): نظم ادارة البيئة السليمة ودورها في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الحديثة -دراسة حالة للمؤسسة الوطنية لخدمة الآبار -سونطراك-، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد7، العدد4.

-العابد محمد، مكيد علي، (2016): دور ادارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسسي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر، العدد7.

-العايب عبد الرحمان،(2011): وظيفة التنمية المستامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة المؤسسات العمومية لصناعة الاسمنت في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد11.

-عبد الجليل لحذاري، وآخرون،(2020): المحاسبة البيئية واثرها على ابعاد التنمية المستدامة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد4، العدد1.

-عبد الرحيم محمد، (2011): قياس الأداء المتوازن وإدارة التميز في القطاع الحكومي،دورية دراسات أمنية،العدد5.

-عبد المالك مزهودة، (2001): الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد1.

-عبد الناصر ابراهيم نور، عبد العزيز أحمد الشرباتي،(2016): أثر ادارة الجودة الشاملة وتقنيات ادارة التكلفة في تحسين الأداء في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة رؤى استرايجية، العدد16، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات.

-علاء الدين الوافي، بوطورة فضيلة، (2021): دور بطاقة الأداء المتوازن في تفعيل الانتاج الأنظف بالمؤسسات الصناعية، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، المجلد5،العدد2.

-علي بن محكوم، بدري عبد المجيد، (2019): مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في التنمية المستدامة، مجلة مجاميع المعرفة العدد02.

-عوينة فاطمة، جيلالي شفيق، (2021): دور الانتاج الأنظف في تحقيق فعالية الأداء البيئي للمؤسسة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد06، العدد01.

-فتوح خالد، (2017): قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد04، العدد1.

-قويدر شعشوع، محمد بن علي، (2021): الإعتراف الدولي بالحق في التنمية المستدامة. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد6، العدد 01.

-لحسن عطا الله، (2019): أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية على رضا وثقة الزبون بالعلامة التجارية- دراسة حالة شركة condor، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،العدد 02.

-مجدوب بحوصي وآخرون، (2015): نظام الادارة البيئية ISO14001 في مؤسسة نفطال، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد05، العدد02.

-محمادي وليد، تيجاني بالرقي، (2021): محاسبة الادارة البيئية كاطار لربط بطاقة الأداء المستدام المتوازن والافصاح عن الأداء البيئي المستدام في المؤسسة الاقتصادية -مقاربة بيئية اجتماعية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21، العدد01، جامعة سطيف 1، الجزائر.

-محمد فلاق،(2013): المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي (سونطراك الجزائرية وأرامو السعودية)، مجلة الباحث، العدد12، جامعة ورقلة، الجزائر.

-محمد لمين بن الطاهر، رشيدة شعبان، (2021): الادارة البيئية كآلية لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد14، العدد03.

-محمد لمين بن الطاهر، رشيدة شعبان، (2021): الادارة البيئية كآلية لتحسين الاداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة اسمنت عين التوتة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد14، العدد3.

-محمد معمري، (2022): المداخل الحديثة لتحسين الأداء في المنظمة (نموذج كايزن نموذجا)، مجلة دفاتر المخبر، المجلد17، العدد01.

-مراد بواشرية، بوبكر نعورة، (2019): دور المواصفة القياسية ISO 26000 في إرساء المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإدارية والمالية العدد 01.

-مسغوني منى، (2014): البعد الاستثماري للكفاءات ودوره في تحسين أداء المؤسسات-دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات ص م في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد5.

-معاد بوبريحة، خالد قاشي، (2022): المواصفة القياسية العالمية لأنظمة ادارة الجودة ISO 9001 كمدخل لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الصناعية -دراسة حالى الشركة الافريقية للزجاج AFRICAVER بجيجل، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد8، العدد1.

-مقداد مليكة، (2017): دور مناهج التحسين المستمر للعمليات في تحسين أداء المؤسسة، مجلة أبعاد اقتصادية مجلة علمية محكمة، العدد7.

-ملاس حسيبة (2019): تجارب عربية في قياس التنمية المستدامة-الإمارات العربية المتحدة نموذجاً-، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد4، العدد11، الجزائر.

-منير فؤاد، أحمد نصار، (2017): متطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة وتحسين الأداء، مجلة البحوث والمالية والتجارية،المجلد18، العدد3.

-نصيرة أوبختي، عبد القادر ساهد، (2020): التسويق الاخضر كأحد مداخل الرقي بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في المؤسسات، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد07، العدد01.

-نصيرة عريوة، (2020): مساهمة أبعاد التسويق الاخضر كمدخل حديث لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية للطاقات المتجددة،المجلد7،العدد1.

-نور الدين حامد،(2019): البعد البيئي للتنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد3، العدد12.

-يحياوي إلهام، (2005): الجودة كمدخل لتحسين الأداء الانتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية-دراسة ميدانية لشركة الاسمنت عين التوتة (باتنة)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد5.

-يرقي حسين، بن عودة مصطفى، (2010): دراسة تحليلية لسلوكيات المواطنة التنظيمية وعلاقتها ببعض المتغيرات التنظيمية، مجلة والعلوم راسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 4، العدد 1.

-يونس قرواط وآخرون، (2021): دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة وسبل ادماجها بالمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة الحضنة حليب بالمسيلة-الجزائر"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد12، العدد02.

3- الأطروحات

-بابكر محمد، (2009): تقييم الأهداف الانمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم- الجزائر.

-برني لطيفة، (2015): أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية-دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادلات الاستشفائية الخاصة لولاية بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر.

-بغريش سعيدة، (2020): مساهمة تبني المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية لولاية المسيلة،اطروحة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

-بكوش لطيفة، (2017): مساهمة التسيير المالي على أساس الأنشطة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة، مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر.

-بلاسكة صالح، (2017): فعالية مجالس الإدارة في تقييم الأداء الشامل لشركات المساهمة الجزائرية- دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر.

-بلموهوب خديجة، (2012): دور التعلم التنظيمي في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر.

-بن الدين أمحمد، (2005): الترشيد الاقتصادي للطاقة الانتاجية وانعكاساته على الأداء والانتاجية في المؤسسات الصناعية -حالة وحدة انتاج المدخرات-المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية - ENPEC- تيارت، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

-بن الشيخ مريم، (2018): دور التسويق المستدام في تحسين سلوك المؤسسة الاقتصادية وفق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

-بن خليفة حمزة، (2018): دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقيين أداء المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (2011-2015)،أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر.

-بن دنيدينة سعيد، (2020): دور الذكاء الإقتصادي في تحسين الأداء المستدام بمنظمات الأعمال(دراسة ميدانية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم الإجتماعية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

-بن عامر صافية، (2020): مساهمة نظام الانتاج في الوقت المحدد(JIT) في تحسين أداء المؤسسات الصناعية.دراسة مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية،أطروحة دكتوراه،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامهة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

-بن عرامة عبلة، (2018): أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في القطاع الصحي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر.

-بورقبة شوقي، (2011): الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

-بوسلامي عمر، (2013): دور الابداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مجمع صيدال-وحدة الدار البيضاء- الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

-بوشارب ناصر، (2014): دور التسويق الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة بعض المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال الفترة 2008-2012، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

-بوعافية عادل، (2017): هيكل الصناعة وأثره على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة مؤسسة موبيليس للهاتف النقال خلال الفترة(2001-2009)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر-بسكرة.

-بومجان عادل، (2016): تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل فرع جينرال كابل-بسكرة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر.

-تريكي عبد الرؤوف، (2014): مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 24.

-حسونة عبد الغني، (2013): الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

-حطاب موارد (2016): أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة- دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

-حنيش فتحي، (2013): التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحزائر3،الجزائر.

-خروبي محمد، (2020): دور تمويل المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى استطنمبولي-معسكر، الجزائر.

-خلف الله كريم، (2012): دور الأدوات الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم الأداء في إطار مبادئ التنمية المستدامة-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لمناجم الفوسفات بتبسة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر.

-دريدي أحلام، (2018): دور استخدام أساليب بحوث العمليات في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية- دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة،الجزائر.

-دعاس عز الدين، (2019): أثر تطبيق نظام الادارة المتكامل للجودة والبيئة والصحة على الأداء البشري للمؤسسة الصناعية -دراسة لعينة من المؤسسات الجوازرية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باتنة 1-الحاج لخضر، الجزائر.

-راشي طارق، (2011): الاستخدام المتكامل العلمية (الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة -SPMIPHOS-، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس -سطيف، الجزائر.

-رملي حمزة،(2013): دور أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية-دراسة ميدانية لمجمع صيدال لصناعة الأدوية بقسنطينة- مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف،الجزائر.

-ريغة أحمد الصغير، (2014): تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن مع دراسة حالة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة2، الجزائر.

-زنوح أحمد، (2011): إشكالية صناعة القرار وأثرها على أداء المنظمة-دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز بالجلفة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الاجتماعية، جامعة سعد دخلب، البليدة، الجزائر.

-سامي عمري، (2021): دور بطاقة الاداء المتوازن في قيادة الأداء الشامل في المؤسسة الاقتصادية:- دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر.

-سلفاوي بدرة، (2018): محاولة تقييم الأداء الشامل للمؤسسة (دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية العاملة خلال الفترة (2011-2015)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

-سيد فاطمة زهرة، (2017): نظام الجودة المتكامل بين واقع المؤسسة الجزائرية وتحسين الأداء -دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

-شرقي خليل، (2016): دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي -دراسة لآراء عينة من الأساتذة في كليات الاقتصاد بالجامعات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

-شريف عبد الحفيظ، (2019): إعادة بعث قطاع الصناعة في الجزائر كخيار استراتيجي لتطوير الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

-شيكاوي سهام، (2007): الثقافة التنظيمية وتأثيرها على أداء المنظمة، مذكرة ماجستير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

-عامر حبيبة، (2017): دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية-دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غير منشولاة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

-العايب عبد الرحمان، (2011): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف، الجزائر.

-عبار زهية،(2019): اشكالية ادماج المسؤولية الاجتماعية ضمن مسارات الوظيفة في المؤسسة-دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية- أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر،ص26.

-عبد الحليم مزغيش، (2012): تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر.

-عريوة محاد، (2011): دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية-دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

-عشي عادل، (2003): الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم حالة مؤسسة الكوابل ببسكرة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

-علالي مليكة، (2004): أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الايزو في تنافسية المؤسسة -دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة -ENICAB-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

-غزلون أنيسة، (2017): الطاقات المتجددة والتغير المناخي الجوانب القانونية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر.

-غلاب فاتح، (2017): إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية-دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف1، الجزائر.

-غوال نادية، (2019): الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودوره في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من الدول العربية (2000-2017)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر.

-قبايلي أمال، (2018): دور تنمية الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية-دراسة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

-قراوي أحلام، (2020): محاولة تطبيق بطاقة الأداء المتوازن للتحكم في الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة شركة الاسمنت لعين الكبيرة-سطيف، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر.

-قطاف عقبة، (2019): دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة حالة شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

-قطوش مريم، (2015): التوجه نحو تحقيق أبعاد الاستدامة كمدخل لتعزيز المؤسسات المستدامة، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر.

-كعرار أحمد، (2012): دور إدارة الابتكار في المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة سامسونغ انجنيرينغ Samsung engineering، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، سطيف، الجزائر.

-لوكيز سمية، (2021): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري -دراسة حالة بعض الولايات- أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كللية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

-محتار رضا، (2019): تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري – دراسة عينة من مؤسسات قطاع النشاط السياحي الجزائري، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قادي مرباح ورقلة،الجزائر.

-محصول سعيد، (2014): دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2002-2012، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر.

-مزغيش عبد الحليم، (2012): تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة،مذكرة ماجستير،غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والتجاريسة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

-مساعدية عماد، (2020): أثر استراتيجية تمكين الموارد البشرية في تحسين الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة بعض المؤسسات-أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر.

-معتصم محمد اسماعيل، (2015): دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة -سورية أنموذجا، أطروحة دكتوراه، غير منشورة،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

-معروج محمد علي، (2014): دور اليقظة التنافسية في تطوير الأداء المستدام للمؤسسة الصناعية-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للصناعات الصيدلانية خلال الفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف1، كلية الكلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

-مقدم وهيبة، (2014): تقييم مدى إستجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية –دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،الجزائر.

-مقيطع حمزة، (2011): دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية – دراسة مقارنة بين مؤسستين-، مذكرة ماجسيتر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر.

-مقيطع حمزة، (2018): نحو وضع نموذج لجامعة مستدامة-حالة جامعة سطيف، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، الجزائر.

-مومن شرف الدين، (2012): دور الادارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات باتنة-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

-مومن شرف الدين، (2019): تقييم مسار الادارة المندمجة كمدخل لتحسين الأداء الشامل في المؤسسات الجزائرية –دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.

-نوبلي نجلاء، (2015): استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للحبوب ببسكرة-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر.

-الهاشمي بن وضاح، (2014): تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر (2008-2011)،أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1،الجزائر.

-هاملي عبد القادر، (2017): أثر ادارة الجودة الشاملة على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري،أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر.

-يحياوي الهام، (2006): دور الجودة في تحسين أداء المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

4- مداخلات

-أحمد تي، وآخرون، (2020): التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها: قراءة إقتصادية مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول: جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر-الأبعاد والتحديات، يومي5/4فيفري، جلمعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، الجزائر.

-شتاتحة عمر، رشيدة زواية، (2016): المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي حول: دور المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

-مسعودي محمد ،وآخرون، (2019): العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة في إطار تحليلي، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، 03/02 ديسمبر، الجزائر.

-نعورة علي وآخرون، (2019): دور السؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة أن.سي.أ الرويبة، مداخلة في ملتقى دولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية يومي03/02 ديسمبر، الوادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.

5-التقارير:

-الأمم المتحدة، (2002) : تقرير القمة العاملي للتنمية المستدامة –جوهانسبرغ، جنوب افريقيا، 26أوت- سبتمبر.

ثانياً مراجع باللغة الأجنبية

1-Ovrages :

-Alain Fernandez Nodesway(2013) : Mettre en œuvre les développement durable en entreprise en 12 point : développement durable & performance (livre blanc).

-Alain jount, (2004): 100 questoins pour comprendre et agri: le development durable, afnor.

-Angèle Dohou, Nicolas Berland, (2007) : Mesure de la performance globale des entreprise, provider by research paper in economics, Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité,France.

-Ariche Carrol, (2020), Responsible Management Education: The role of CRS evolution and Tradition, the sage handbook of responsible management learning and education, Eduvational Prurposes and Contents, part 2.

-Claude Alazard, Sépari Sabine,(2010),contrôle de gestoin,DCG11,Dundo,paris.

commission des communautés européennes, livre vert, promouvoir un cadre européen pour la responsabilité sociale des entreprise.

-Emanuel Inout, Delia Virga ,(2009): the emergence of corporate social responsibility in Romania : A way of strengthening communitarian sustainability, der donauraum.

-Emas, Rachel, (2015): Brief for GSDR 2015 The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles, Florida International University: Washington, DC, USA.

-Héléne loning and all,(2013) : contrôle de gestoin : des outils de gestoin aux pratiques organisatoinnelles, 4e éditoin, Dundu, paris.

-Jacqulean Salib, and all, (2015) : corporate social responsibility, human research Centre , school of social work, Rutgers university, china philanthropy research institute, Beijing normal university, huamin philanthropy brochure series-13.

-Jonathan M. Harris(2000): Global development and environment institute, working paper, Basic principles of sustainable development, Medford MA: tufts university.

-Kai Mertins, Peter Heisig, Jzns Vorbeck, (2001): Knowledge management: best practices in Europe, 1st edition, springer, Germany.

-Ludovic Schneider,(2010) : 100 questoins pour comprendre et agri le dévloppement durable territorial, créatoin AFNOR éditions.

-Lynda Bourne,(2009): stakeholder relationship management : a maturity model for organizational implementation, Gower, England.

-Martine Leblanc-Constant , Claire Bard,(2013) : Glossaire des termes usuels en mesure de performance et en évaluatoin. Pour une gestoin saine et performante, Québec, Canada.

-Medef Vademecum, (2006) : Entreprises et développement durable : Suivez le guide !, .

-Miche Capron, Françoise Quairel, (2003) : reporting societal : limites et enjeux de la propositoin de normalisation international « globale reporting initative », indentificatoin et matrise des risques : enjeux pour l'audit, la comptabilité et le contrôle de gestoin, Belgique.

-Michel Armstrong,(2000): performance management :Key strategies and partical guidelines, Second edition, Kogan , Britain.

-Nicolas Volck,(2009) : Déployer et exploiter lean six sigma,editions d'organisation, paris.

-Veena Yamini A, (2014): Handbook on Social Performance Management for Board of Directors: A guide to what, why and how of Board's role in guiding senior management on implementation of SPM in microfinance institutions.

2-Revues scientifiques:

-Abdelli razika, Bekkouche karima,(2018): the role of monetary policies in achieving the objectives of sustainable devlopment in algeria, journal of the new economy, volume1, number20, p120.

-Afnani Victoria, Gustavsson Emil,(2021-2022): Green marketing : an opportunity or threat ?, a study about Swedish companies and their sustainability efforts to sewer the future of upcoming generations, Goteborg universities handelshgskolan.

-Agnieszka zak,(2015): triple bottom line concept in theory and practice parce naukowe universytetu ekonomicznego wz wroclawiu,N387.

-Ahmed Fathi abdelrazek,(2019),sustainability balanced scorecard: A comprehensive Tool to measure sustainability performance, International journal of social science and economic research, Vol 4, Issue 2.

-Alaeddine Louafi , Boutora Fadila,(2021): Cleaner production As a mechanism to support the trend towards a sustainable green economy, journal of financial accounting and managerial studies, Vol 08, No1.

-Alain.C. Martinet, Emmanauelle Reynaud, (2004) : Entreprise durable, Finance et stratégie, revue française de gestion, Lavoisier, N°152.

-Alexandros G. psychogios, Constantion-vasilios priporas, (2007): understandind total quality management in context : qualitative research on managers,Awareness of TQM a spects in the greek service industry, the qualitative report volume 12, Number01.

-Amir Sami, Bey Farid, (2021): Sustnaible development in Algeria through some indicators for the period 2008-2018,domaine journal, vol4, N01.

-Anass cherrafi, S.elfezaz,i Brio hurley,Jose Artouro, and all, (2019): Green and lean: aGemba-kaizen model for sustainability enhancement, production planning & control, 30 (5-6).

-Andrei Octavian paraschivescu,(2018): Hoshin kanri and total quality management, economy transdisciplinarity cognition, Vol 21, Issue 01.

-Andriya Sabol, Filip Sverer,(2017): A review of the economic value ADDED literature and application, UTMS journal of economics, 8(1).

-Archie Carroll,(1999): Corporate Social responsibility : evolution of a definitional construct, Business Society, vol 38, N° 02.

-Aurélien Acquier, Jean-Pascal Gond,(2007) : Aux source de la responsabilité social de l'entreprise : à la (re)découverte d'un ouvrage fondateur, social responsabilités of the businessman d'Howard bowen, finance contrôle stratégie, vol10, N°2.

-Bagdonienė Diana, Daunoriene Asta, Simanaviciene ausra,(2011): Integration of sustainable development principles Into the balanced scorecard, Intellectual Economics,Vol5,N°3.

-Bailey Teresa, and all, (2008): sustainability and human resource management strategy, executive roundtable symposium, virginal, society for human.

-Bartuseiciene Llona, Sakalyte evelina, (2013): Organizational assessment : effectiveness Vs efficiency, conceptual paper, scientific literature review, Social transformations in contemporary society,Vol01

-British Standards, (2007) : BS OHSAS 18001 : 2007, Systèmes de management de la santé et de la sécurité au travail-exigences, pVI.

-Cambon Julien,(2007) : Vers une nouvelle méthodologie de mesure de la performance des systèmes de management de la santé-sécurité au travail, Sociologie, 2cole national supérieure des mines de paris, français.

-Cappelletti Laurent, (2006) : le contrôle de gestion socio- économique de la performance : enjeux, conception et implantation, finance contrôle stratégie, Vol 9, N° 1.

-Carroll, & Ariche, B. (2016): Carroll's pyramid of CSR: taking another look. International journal of corporate social responsibility , 01.

-Dakkak Badr, et autres,(2013) : Diagnostic du Système de Management Intégré Qualité, Sécurité, Environnement des PME/PMI Marocaines, in Qualita, Compiègne, France.

-Dilek demirbas, Rhys Blackburn, David Brennet, (2019): Kaizen philosophy In A modern-day business, istanbul university press, istanbul, Turkey.

-Emanals Richard, (2010): Hoshin kanri : the stratigic grower, Alderchot, Al & Sosiety.

-Franck-Dominique Vivien,(2008): Sustainable development: An overview of economic proposals, S.A.P.I.EN.S Vol .1/No2, P02.

-Freeman Edward, Reed David.L,(1983): Stockholders and stakeholders: A new perspective On corporate Governance, California management review,springer,27(3).

-Gratiela Dana Boca,(2011): Kaizen method in productoin management, international scientific conference young scientists.

-Haddaden Mehdi, Kechad Rabah, (2021) : L'opérationnalisation de la performance globale des entreprises : quel role pour démarche qualité, cas de trois entreprises algériennes, les cahiers du cread, Vol37, N°03

-Herciu Mihaela,(2016): ISO 26000-an integrative approach of corporate social responsibility, studies in business and economics no, 11(1).

-Herman Aguinis, Ante Glavas,(2012): What We Know and don't know About Corporate Social Responsibility: A Review and Research Agenda, Journal of Management, Vol38, N°04.

-Ida Bagus Gede Udiyana, and all,(2022): economic value added (EVA) and market value added (MVA) implication on stock returns,journal ekonomi dan bisinis jagaditha,Vol9,N°1.

-Imran Ahmad Khan,(2011): Kaizen : The Japanes strategy for continuous improvement, VSRD international journal of business & management research, vol 1 (3).

-Jagbir singh kadyan, Suman kadyna,(2001): Green marketing: concepts and applications published in global of business management,Vol5,No02,

-Jassem Suaad, Zarina Zakaria, Azmi Annache, (2020): sustainability balanced scoreacard architacture nd environnemntal investment decision-makong, Foundatoin of management, De Gryter,Warsaw, Vol12, Issus1.

-Jinhua Li and all, (2015): Application of cleaner production in Chinese magnesia refractory material plant, journal of cleaner production.

-Jivan Alexandeu, Toth Maria,(2013): Specific Approcher of productivity in services, values of several comparative inducation,annais of faculty,university of oradera,Vol 1,N°1.

-Joseph Fiksel , Jeff Mcdaniel, Catherine Mendenhall, (1999): Measuring progress Towards sustainability: principles, process, and best practices, Battelle, Greening of industry network conference best practice proceeding.

-Keith B Murry & Christine M vogel,(1997), using a hierarchy of effect approach to gauge the effectivensess of corporate social responsibility to generate nonfinancial impacts, journal og business research,N°38,142.

-Keith Davis,(1973): The case for and against business assumption of social responsibilities, academy of management journal,16(01).

-Lilia Dvořáková, Jitka Zborková, (2014): Integration of Sustainable Development at Enterprise Level, procedia engnineering,96.

-Louis Cousin, (2013) : Norme ISO 14001 et théories de management moderne : Vers un système de gestion environnementale participatif et créateur de connaissances, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en administration des affaires, université de Québec à Montréal.

-Lynda Bourme,(2010): stakeholder relatoinship management, presented at 7 th projet management natoinal benchamarking froum PMI chapter, Rio de janeiro, brazil, 24th to 26 th NOV 2010.

-Manal E babboubi, Annie cornet, (2007) : la PME et les processus de la certificatoin social SA8000, revue internatoinal PME : économie et gestoin de la petite et moyenne entreprise, Vol2, N°2-3,100.

-Marcela Pavlicjava and all, (2022): Hoshin kanri process: Areview and Bibliometric analysis on the commection of theory and practice, processes, vol 10.

-Mathieu Annelise, (2006) : dévloppement durable et entreprise : du concept à la typologie, gestion 2000, 1(1),. Sur site : https://ideas.repec.org/p/hal/journl/hal-00995765.html?fbclid

-Merwan H. Engineer, and all,(2010): ‘’healthy’’ humman development indices, social indicators research, springer, vol 99, No1.

-Michael J. Hiscox, Michael W. toffel, (2008): Evaluating the impact of SA8000 csrtificatoin, greenleaf publishing/ SSRN electronic journal.

-Mohamed Mahjoub dhiaf,(2007) : proposition d’un modèle de mesure de l’inpact du total quality managentent sur la performance globale :case des entreprise tunisiennes de textile-habillement, sciences des l’homme et societé-arts et métières, paristech, français.

-Naceri Imene, Semed Naouel ,(2021): The role of green accounting in achieving sustainable development- a case study of Algerian cement enterprise -GICA- economis and sustainable development review, vol 04, N03.

-Nadia Bhuiyan & Anit Baghel, (2005): An overview of continous improvement decision, Emerald group publishing limeted, Vol 42, Iss 05, united kingdom.

-Necoleta Francane, Eusebiu Bureana, (2015): history of « corporate social responsibility » concept, annales universitatis apulensis series oeconomoca, vol17, N02.

-Neely Andy and all,(2000): performance measurement system design :devloping and testing a process- based approach, International journal of operation & production Management,Vol20,N10.

-Nicole Balcecu, and all,(2019):the premises of the appearance of the education concept for sustainable development, International conference, knowledge-based organization, No1.

-Ning Han & all, (2022): Green Innovation and enterprise sustainable development performance based on the SBM-DEA model, Journal of Environmental and public Health, Vol1.

-Orée entreprises et collectivités, (2002) : partenaires pour l’environnement, fiche technique N°5 :les indicateurs de qualité environnementale des zones d’activités, lignes directrices pour leur élaboration et leur mise en œuvre destinées aux gestionnaires de zones d’activités, extrait du guide de management environnemental des zones d’activités.

-Organ Dennis W, (1990): the motivational basis of organizational citizenship behavior, research in organizational behavior, Vol 12.

-Oscar Morell-santan dreu, cristina santandreu-mascarell, and julio garcia-sabater,(2020): sustainability and kaizenm business model trends in healthcare,sustanaibility review,12.

-Oubal Redouane, (2022) : Mesure de la performance globale dans une entreprise socialement responsable : une synthèse de la littérature, international journal of Financial accountability, econommics, management, and audition, Aud 4, N°1.

-Oubal Redouane, (2022) : Mesure de la performance globale dans une entreprise socialisment responsable : une synthèse de la littérature, International Journal of financial Accountability, Economicis, Management, and Auditing, vol 4, N°1.

-Pawan Kumar Goel & all, (2023): Exploring the relationship between corporate social responsabilitity (CSR) activities and sustainable devlopment, Metszet Journal, Vol 08, N°03.

-Peter Achenbach dipl,(2021): sustainability balanced scorecard as cost accounting instrument for small and medium sized companies (Shs web of conferenances 115),current problems of the corporate sector.

-Prosper Gameli Agbanu, and all,(2016): Measuring Strategic Performance in state-owned Organizations : An Evaluation of Five proposed Contemporary Metrics, International Journal if scientific and research publication, Vol 06, Issus 03.

-R. R.Lakhe, R.P. Mohanty, (1993): Total Quality management concepts, Evolution and Acceptability in Developing Economies, international journal of Quality & reliability management, Vol 11, N°9.

-Robert .N Grosse, Oscar Harkavy,(1980): the role of health in development, social science and medicine, vol 14, Issues 2.

-Saeid Farahbakhsh, (2007): Managerial effectiveness in educational administration: Concepts and, management & Administration society, Vol21 ,N°2.

-Salmi Djellal, cherfaoi Aicha,(2021): the sustainable development : A theoretical study, gournal of economic growth, vol4,No3.

-Sandra A. Waddock, Samuel B. Graves,(1997): the corporate social performance- financial performance link, strategic management journal, Vol18, N°4.

-Schaltegger Stefan, Flouan Ludeke-Freund, (2011): the sustainability balanced scorecard : concept and case of Hamburg airport, Centre of sustainability management..

-Schwartz .M, & Carroll A.B, (2008): integrating and unifying competing and complementary framerkes: the search for a common core in the business and society field, business & society, 47(02).

-Surisetti .S, Kulkarni.S, Naveen .K, (2021): sustainable development initiatives through ISO 9001:2015, international transaction journal of engineering, management & applied sciences & technologies,10(08).

-Syive Grenon,(2015) : ISO 14001 :2015 : les impacts de la révision sur une entreprise québécoise, maitrise en environnement université de sherbrooke.

-Taslim Fadli Ali,(2018): the influence of economic value added and market value added on corporate value, russaian journal of agricultural and social-economic sciences,74(2).

-thanh-lam Nguyen, (2019): Steam-Me : A Nouvel Model for successful kaizen implementation and sustainable performance of SMES in vientnam, complexity.

-Thilo J .Ketschau,(2017): social sustainable development or sustainable social development-two sides of the same coine ? the structure of social justice as a normative basis for the social dimension of sustainability, design & nature and eco dynamics, vol2, N°3.

-Thomas N. Gladwin and others,(1995): Shifting Paradigms for Sustainable Development: Implications for Management Theory and Research, Academy of Management Review, vol 20, N 4.

-Tima bansal,(2010) : le développement durable en entreprise, c'est l'intégration des systèmes,économique, social et environnemental afin de créer des organisation résilientes, réseau entreprise et développement durable, sur site : https://redd.nbs.net/articles/developpement-durable-en-entreprise?

-Tomislav Klarin,(2018): The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary IssuesZagreb International Review of economics & Business, Vol 21, N°01.

-Travaillé Denis, Gérald Naro,(2013) :les sustainability scorecards en question : du balanced scorecard du paradoxical scorecard congrés de l'association francophone comtanbilité,Montréal, canada.

-WAGNER, Marcus, (2010): The role of corporate sustainability performance for economic performance: A firm-level analysis of moderation effects. Ecological Economics, vol69, N°7.

-Watts Ted,Munair-connolly.c.j,(2012): New performance measurement and management control systems, journal of applied Accounting research,13(3).

-Wentao Gu, Hairui pan, Zinin Hu, Zhongdi liu, (2022): the triple bottom line of sustainable entrepreneurship and economic policy uncertainty : An empirical evidence from 22 countries, international journal of environmental research and public health, N19.-Chung chih-chao,chao -Li-chung,chen chih-Hong, Lou shi-jer,(2016), A balanced scorecard of sustainable management the Taiwanese bicucle industry : development of performance indicators and importance analysis, sustaibability journal,8,518.

-Xinpeng Xu and all,(2023): Labor Protection, Enterprise Innovation, and Sustainable Development, sustainability, N° 15.

-Yang. Junping & all, (2023), Digital transformation and enterprise sustainability: the moderation role of regional virtual agglomeration, sustainability, 15, 7597.

-Yves Fassin,(2009): the stakeholder model refined journal of business ethic,84(1), springer.

-Zahm.Frederic,(2013) : les indicateurs de performance agro-environnemental dans l'évaluation des mesures agro-environnemental-synthèse des cadres théoriques et de leur usage en France de 1993 à 2009,innovations agronomiques,31.

-Zeynep Tuğçe Kalender, Őzalp Vayvay, (2016): The Fifth of the Balanced Scorecard: Sustainability, Procedia-Social and Behavioral Sciences,235.

-Zineb Issor,(2017) : le performance de l'entreprise : un concept complexe aux multiples dimensions, Project, proyéctique, Vol2,N°17.

-Алла Павлівна ГРІНЬКО and all, (2022): СТРАТЕГІЧНЕ УПРАВЛІННЯ СТІЙКИМ РОЗВИТКОМ ПІДПРИЄМСТВА,(STRATEGIC MANAGEMENT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF THE ENTERPRISE), Economics, Finances, Law . N° 9/1.

-Диламро Олександрович,(2021): MANAGEMENT OF SUPPORT OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF THE ENTERPRISE,ЕКОНОМІКА, ФІНАНСИ. ПРАВО, N°6/1.

-ФЕДОТОВА І. В, БОЧАРОВА Н. А, (2022) : ФОРМУВАННЯ МОДЕЛІ КОНЦЕПЦІЇ СТАЛОГО РОЗВИТКУ ЖИТТЄЗДАТНОГО АВТОТРАНСПОРТНОГО ПІДПРИЄМСТВА, Економіка транспортного комплексу, вип 40.

3- théses :

-Amélie Boisgoly-lavoie,(2013) : la responsabilité sociétale des organisation : proposition d'un modèle pour l'intégration de ISO26000, Essai présenté au centre universitaire de formation en environnement en vue de l'obtention de grade de maitre environnement (M.Env) université de Sherbrooke.

-Bourreau Léa,(2012) : Contribution de la dimension conformité règlementaire à la mesure de la performance des systèmes de management environnemental : proposition d'un outil de

mesure, thèse doctorat, école doctorale n°432 :sciences et métiers de l'ingénieur, paris Tech, France.

-Hattabou Anas (2011) : le pilotage de la performance globale entre logique de conformation et logique d'innovation :une approche par les systèmes pionnières au maroc, thèse doctorat, faculté de science juridiques économiques et sociales de marrakech, Université cadi ayyad,

-HOUAM kheldoun Hadjila, (2017) : Evaluation de la performance globale des entreprises par la valeur : une approche par la logique floue, thèse de doctorat, faculté sciences économiques et sciences de gestion, Université Badji mokhtar - ANNABA, Algerie.

-ISO 14001 : 2015,(2015) : LES IMPACTS DE LA RÉVISION SUR UNE ENTREPRISE QUÉBÉCOISE Par Sylvie Grenon Essai présenté au Centre universitaire de formation en environnement et développement durable en vue de l'obtention du grade de maître en environnement (M.Env.) Sous la direction de Monsieur Paul-André Dastous MAITRISE EN ENVIRONNEMENT UNIVERSITÉ DE SHERBROOKE, Septembre.

-Karen Delchet,(2006) : la prise en compte du développement durable par les entreprises, entre stratégies et normalisation, étude de la mise en œuvre des recommandations du guide afnor SD21000, au sein d'un échantillon de PME français, sciences de l'environnement, école national supérieure des mines de seint-etienne, université hean Monnet-saint-Etienne, Français,.

-Marie Françoise guyonaud, Frédérique willard,(2004) : Du management environnement au développement durable des entreprise, France : Agence de l'environnement et de la maitrise de l'énergie (ademe).

-Maryse Caron, (2011) : Mise en plase d'un Afrément de vérification de rapports de développement durable et de responsabilité social par l'AQVE, Essai présenté au centre universitaire de formation en environnement en vue de l'obtention du grade de maitre en environnement, université de Sherbrooke, canada.

-Moez ESSID,(2009), les Mécanismes de contrôle de la performance globale : le cas des indicateurs non financiers de le RSE, thèse doctorat en sciences de gestion, Université Paris-Sud - Faculté Jean Monnet, (PESOR), Octobre.

-Mohamed Ben Ali,(2016) : Proposition d'un modèle causal mesurant les impacts de la Qualité sur la Performance globale et la Responsabilité Sociétale des Entreprises (RSE) : Cas des jeunes entreprises manufacturières en phase de croissance installées au Nord du Maroc, thése de doctorat, spécialité :génie Indusriel, Ecole Nationale Supérieure d'Électricité Et de Mécanique,Université Hassan II –Casablanca.

-Vincent Bronet, (2006) : Amélioration de la performance industrielle à partir d'un processus réfrent : déploiement interprises de bonnes pratique, thése de doctorat en génié industriel,université savoire mont blanc, France.

4- Séminaires:

-Angèle Dohou, Nicolas Berland,(2007), Mesure de la performance globale des entreprise, provider by research paper in economics, Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité,France.

-BOUBAKARY, Ben, (2020) : File management inclusif, levier de performance durable de l'entreprise? AGRH 2020 :31ème congrès de l'AGRH à Tours du 3 au 5 mars 2021 Vers une

approche inclusive de la GRH ?, sur site : https://agrh2020.sciencesconf.org/data/pages/Boubakary.pdf

-Christophe Germain, Stephen Gates,(2007) : le niveau de développement des indicateurs de la responsabilité sociale dans les outils de pilotage de contrôle de gestion : in analysez des pratiques des entreprise, 28eme congrès des l'association de comptabilité,''comptabilité et environnement'', poitiers, frances.

-Jabbour Nouzha et all,(2020): performance and sustainable development: the role of standardization, in proceedings of the 2020 4th international symposium on computer science and intelligent control, Associatoin for computing machinery, Newcastle upon tyne, united kingdom.

-Naciri Oumaima,and all,(2015), Démarche de constructoin d'un système d'indicateur de performance pour le pilotage du processus production application appliquée à une station de conditionnement des fruits et légumes destinés à l'export, 11e congres international de génie industriel-CIGI2015,Québec,Canada.

-Nathalie crutzen , Van caillie,(2007) : le pilotage et la mesure de l'empreinte sociétale de l'entreprise grâce à la balansed scirecard : entre adaptation et évolution radicale du modèle de Kaplan et Norton, working paper,ecole de gestoin de l'université de liège : cahier de recherche, Belgique, november,N°200711/04.

5- Rapports :

-Apple.com. (2021) : Environmental Progress Report.

-Dean, M. (2021). IKEA Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability.

-IKEA.com. (2020): IKEA Sustainabilty Report, FY20.

-ISO, (2010) : guidance on social responsibility lignes dirictrices relatives à la resposabilité socétal.

-Nike.com. (2020): FY20 NIKE, Inc. Impact Report.

-OCDE,(2011) : les principes directeurs de l'OCDE à l'ententoin des entreprise multinatoinales, éditoins OCDE.

-Pecb,(n d): Iso 26000 :Social responsibility.

-Services du premier ministre, (2021), Plan d'action du gouvernement pour la mise en œuvre du programme du président de la république, p25.

&<

6-Etudies

-ANSI,(12/04/2018): ISO 45001 Occupational Health and Safety Management Systems,https://blog.ansi.org/iso-45001-2018-occupational-health-safety-management-systems/?fbclid=IwAR2D-ZWI59l3Ol-yiW1kqSCnX-Iq8zCSk6SdQ78Ib0WS-oqQOukO39z_G70

-ECLOF International, (2018): Social performance management, in a purposive way. Sur site:https://eclof.org/wp-content/uploads/2018/05/ECLOF-SPM-Framework-Document.pdf

-Leonard Matt, et al, (2009): Social Performance Management (SPM) Toolkit Manual, Micro Save –Market-led solutions for financial service. http://staging.microsave.net/files/pdf/Social_Performance_Management_Toolkit_Manual.pdf

-Merih ArikkŐk, (2016): Total Quality management :the way to achieve quality excellence Sur site: https://www.researchgate.net/publication/312054032_TOTAL_QUALITY_MANAGEMENT

-Yvon Pesqueux,(2020) : De la performance, France, sur site :

https://shs.hal.science/halshs--02612883/document?fbclid=IwAR2s7cBz1Cgw8jcjlDhV4c3a079WdpELhaG5sXSBHLnwiHtvMz8dbqOxlFA

7-Site Web:

-International Institute for sustainable development(1992): Business strategies For sustainable development, online: https://www.iisd.org/publications/business-strategy-sustainable-development

-Sphera,(08/07/2022) : qu'est-ce que la durabilité des entreprises, https://sphera.com/glossaire-fr/quest-ce-que-la-durabilite-des-entreprises

-Idverde, (25/01/2022) : pourquoi devrnir une entreprise durable, https://idverde.fr/actualites/pourquoi-devenir-une-entreprise-durable/ --

GPO.Fr,(02/09/2009) : l'entreprise durable, comment commencer ?, https://www.gpomag.fr/web/finance-gestion/rse/l-entreprise-durable-comment-commencer-

-Berland Nicolas, (2004) : Mesurer et piloter la performance, ,http://www.management.free.fr/sauv/mesurer%20et%20piloter.pdf

-Tas-consultoria, (10/07/2021) : le développement durable : qu'est-ce que c'est et comment être une entreprise durable ?, sur site : https://www.tas-consultoria.com/blog-fr/developpement-durable-quest-cest-etre-entreprise-durable/, consulté: 28/05/2023.

-Dean, M. (2021): Apple Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Retrieved 05 26, 2022, from thomasnet: https://www.thomasnet.com/articles/other/apple-csr/

-Newsroom, A. (2020, January 13): Apple Launches Major New Racial Equity and Justice Initiative Projects to Challenge Systemic Racism, Advance Racial Equity Nationwide." Apple Press Release. Retrieved (05 27, 2022): from Apple Newsroom: https://www.apple.com/newsroom/2021/01/apple-launches-major-new-racial-equity-and-justice-initiative-projects-to-challenge-systemic-racism-advance-racial

-Dean, M. (2021): IKEA Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Retrieved (05 26, 2020), from thomasnet: https://www.thomasnet.com/articles/other/ikea-csr/.

-p.smith. (2021, 11 01): Nike's net income worldwide from 2005-2021. Retrieved 04 15, 2022, from Statistica.com: https://www.statista.com/statistics/241685/net-profit-of-nike-since-2005/

-Dean, M. (2021): NIKE Corporate Social Responsibility (CSR) and Sustainability. Retrieved 05 26, 2022, from thomasnet: https://www.thomasnet.com/articles/other/nike-csr/

-Idverde toutes les solutoin sont dans la nature, (25/01/2022) : pour quoi devenir une entreprise durable, sur site :https://idverde.fr/actualites/pourquoi-devenir-une-entreprise-

durable/?fbclid=IwAR26-0TXn5dnfDcvorYxhxJ5WM8z9mBbYC-pTxcdPRdyeUrLLpD0WNC3-L8

-CFI Team, (2022): Market Value Added (MVA), On the site, https://corporatefinanceinstitute.com/resources/valuation/market-value-added-mva

- http://www.entreprise-durable.fr

-International Institute for Sustainable devlopment,(2015):earth Negotiation Bulleti, sur site: https://enb.iisd.org/ar/curtain-raiser-2?fbclid=IwAR3bJx8tJDj4Z5wQ-QeENGKsFwfFXJWobrmbflT3DvgUbFDkWxa2tPfNAdo

-وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلي، https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere/?fbclid=IwAR0vRpdEzGl8TDHIytn2w6dR_qnXlh0bX61SprJcz0w6yNIw_dVgVMDfBsQ

الـمـلاحـــق

الملحق (01)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختارعنابة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

قسم العلوم الاقتصادية

تحية طيبة، أما بعد...

بغرض إعداد أطروحة دكتوراه تحت عنوان **"دور أبعاد التنمية المستدامة في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية"**، يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة بهدف الحصول على المعلومات اللازمة والتي تخدم أهداف هذه الدراسة، لذا يرجى التفاعل مع العبارات الواردة في هذا الإستبيان بكل صدق وشفافية بوضع علامة (×) في المكان المناسب، كما ونحيطكم علما بأن الأجوبة المتحصل عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعالج بكل سرية.

شكرا على تعاونكم

إعداد طالبة دكتوراه:

والي خولة

الجزء الأول: البيانات الشخصية لعينة الدراسة

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- السن: ☐ من 20 إلى 29 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐ من 40 إلى 49 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر

3- المؤهل العلمي: ☐ ثانوي ☐ تقني سامي ☐ جامعي ☐ دراسا عليا

4- المستوى الوظيفي: ☐ رئيس مصلحة ☐ رئيس قسم ☐ نائب أو مساعد مدير عام ☐ مدير عام

5- الأقدمية المهنية: ☐ أقل من سنة ☐ من سنة إلى 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ من 16 سنة فأكثر

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: التعرف على مدى توفر متطلبات أبعاد التنمية المستدامة داخل المؤسسة

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة					
1	تعمل المؤسسة على تقديم خدمات بأقل التكاليف.					
2	تعمل المؤسسة على تحقيق الأرباح باستخدام أقل للموارد.					
3	يساهم نشاط المؤسسة في إستمرارية خلق قيمة مضافة.					
4	تحرص المؤسسة على ترشيد إستهلاك الطاقة.					
5	تعتمد المؤسسة على نظام إدارة الجودة مطابق للمواصفة القياسية إيزو 9000					
6	منتجات المؤسسة قادرة على منافسة مثيلاتها في الأسواق.					
7	تلتزم المؤسسة بشراء موارد ذات نوعية جيدة.					
8	يساهم نشاط المؤسسة في تقديم منتجات جديدة للمجتمع.					
9	تعتمد المؤسسة على الإبداع والإبتكار من أجل فتح أسواق جديدة.					
	البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة					
1	تساهم المؤسسة في خلق فرص العمل والتقليل من البطالة.					
2	تسعى المؤسسة لتطبيق مواصفات قياسية في ما يخص الصحة والسلامة المهنية .					
3	تلتزم المؤسسة بتطبيق العدالة والإنصاف بين عمالها.					
4	تعمل المؤسسة على تشجيع العمل الجماعي (عمل الفريق).					
5	توفر المؤسسة التأمينات الصحية للعاملين ضد الحوادث.					
6	تحترم المؤسسة حقوق العاملين بها.					
7	تعمل المؤسسة على تفعيل مشاركة العاملين في عملية صنع القرار.					
8	تعمل المؤسسة على تلبية رغبات الزبائن المتغيرة.					
9	تسعى المؤسسة لبناء علاقات جيدة مع الموردين الذين يشاطرون المؤسسة إلتزاماتها.					
10	تلتزم المؤسسة بتحسين المستوى المعيشي داخل المجتمعات التي تنشط فيها.					
	البعد البيئي للتنمية المستدامة					
1	تقوم المؤسسة بتصنيع منتجات صديقة للبيئة.					
2	تستخدم المؤسسة تكنولوجيا تعمل على تقليل إنبعاثات الغازات الملوثة للهواء.					
3	النفايات التي تفرزها المؤسسة خلال نشاطها قابلة لإعادة الإستعمال.					
4	تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي المباشر للنشاط الذي تمارسه.					
5	تجري المؤسسة دراسات تهتم بالأثر البيئي غير المباشر للنشاط الذي تمارسه.					

6	تعتمد المؤسسة على سياسة واضحة لدعم الأداء البيئي.					
7	تلتزم المؤسسة بنظم الإدارة البيئية مطابق للمواصفات العالمية للإيزو 14000					
8	تعمل المؤسسة على زيادة الوعي البيئي اتجاه الحفاظ على البيئة.					
9	تسعى المؤسسة جاهدة الى استخدام الطاقات المتجددة.					

المحور الثاني: الأداء في المؤسسة الإقتصادية

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الأداء الإقتصادي						
1	تمكنت المؤسسة من تخفيض تكاليف الإنتاج.					
2	تمكنت المؤسسة من تعظيم أرباحها.					
3	تقوم المؤسسة بمراقبة معدل نمو أرباحها.					
4	تحرص المؤسسة على جذب واستقطاب اليد العاملة ذات الكفاءة.					
5	تهتم المؤسسة بالأنشطة الأكثر ربحية لزيادة المردودية المالية.					
6	تقوم المؤسسة بمقارنة أسعار منتجاتها مع المنافسين.					
7	تعمل المؤسسة على تطوير معدل نمو أرباحها من خلال تنويع منتجاتها.					
8	تسعى المؤسسة إلى جذب عملاء جدد وزيادة حصتها السوقية.					
9	تعمل المؤسسة على تحليل احتياجات الزبائن ودراستها لتحقيق رضاهم.					
10	تسعى المؤسسة إلى تخفيض العيوب في المنتجات خلال العملية الإنتاجية.					
11	تهتم المؤسسة بالتعاقد مع الموردين الذين يحترمون آجال التسليم.					
12	تخصص المؤسسة ميزانية تتعلق بالبحث والتطوير.					
الأداء الإجتماعي						
13	تمكنت المؤسسة من توفير مناصب شغل جديدة.					
14	تتوفر المؤسسة على نظام أجور ملائم (عادل) ومشجع.					
15	تهتم المؤسسة بمنح الامتيازات الاجتماعية الممنوحة للعمال.					
16	تقوم المؤسسة بقياس معدل التغيب لعماها.					
17	تمارس المؤسسة نشاطات اجتماعية وإنسانية اتجاه المجتمع.					
18	تحرص المؤسسة على احترامها لقوانين وتشريعات العمل.					
19	توفر المؤسسة برامج تدريبية للموظفين بفرص متكافئة من أجل تنمية مهاراتهم.					
20	وفرت المؤسسة شروط الأمن من أجل تفادي حوادث العمل.					
21	تقوم المؤسسة بتقديم اعانات للعمال في الأعياد ومختلف المناسبات.					
22	تلتزم المؤسسة باحترام قوانين حماية المستهلك.					
23	تهتم المؤسسة بتطبيق قواعد المنافسة العادلة.					
الأداء البيئي						
24	تلتزم المؤسسة بالقوانين والتشريعات البيئية.					

25	قامت المؤسسة بتقليل النفايات أثناء عمليات التصنيع					
26	اهتمت المؤسسة بالتأثيرات البيئية الناتجة عن استخدام منتجاتها.					
27	تمكنت المؤسسة من مراعات الأثر البيئي عند تصميم نشاطاتها لتكون أقل تلوث.					
28	استخدام المؤسسة أساليب حديثة في تقييم تصرفاتها اتجاه البيئة.					
29	استطاعت المؤسسة أن تقوم بإعادة تدوير مخلفاتها والاستفادة منها.					
30	تمكنت المؤسسة على ترشيد استهلاك الطاقة.					
31	اسطاعت المؤسسة للمسؤولية البيئية يزيد من عوائدها الاجتماعية والاقتصادية تجاه المجتمع.					
32	تمكنت المؤسسة بسمعتها وصورتها في الخارج فيما يتعلق بممارساتها البيئية.					

الملحق (02)

معامل ثبات الاستبيان (معامل الفاكرونباخ) ككل:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.926	60

معامل ثبات الاستبيان لبعد التنمية المستدامة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.863	28

معامل ثبات الاستبيان لبعد الأداء

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.883	32

الصدق البنائي للمحور الأول والثاني (معامل الارتباط لبرسون)

Corrélations

		T11	T22	T
T11	Corrélation de Pearson	1	.738**	.935**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000
	N	109	109	109
T22	Corrélation de Pearson	.738**	1	.929**
	Sig. (bilatérale)	.000		.000
	N	109	109	109
T	Corrélation de Pearson	.935**	.929**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	
	N	109	109	109

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
T	.079	109	.090	.954	109	0.060

a. Correction de signification de Lilliefors

Test T

نتائج حساب اختبار Test t لعينة واحدة للمحور الأول:

للبعد الاقتصادي

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
A1	109	3.55	.897	.086
A2	109	3.70	.887	.085
A3	109	3.92	.795	.076
A4	109	3.75	.914	.088
A5	109	3.80	1.052	.101
A6	109	4.08	.783	.075
A7	109	4.02	.793	.076
A8	109	3.80	.960	.092
A9	109	3.31	1.168	.112
t1	109	3.7696	.51380	.04921

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
A1	6.404	108	.000	.550	.38	.72
A2	8.205	108	.000	.697	.53	.87
A3	12.048	108	.000	.917	.77	1.07
A4	8.589	108	.000	.752	.58	.93
A5	7.920	108	.000	.798	.60	1.00
A6	14.430	108	.000	1.083	.93	1.23
A7	13.402	108	.000	1.018	.87	1.17
A8	8.679	108	.000	.798	.62	.98
A9	2.788	108	.006	.312	.09	.53
t1	15.638	108	.000	.76962	.6721	.8672

البعد الاجتماعي

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
A10	109	3.75	1.011	.097
A11	109	3.83	1.101	.106
A12	109	3.85	1.061	.102
A13	109	3.82	.992	.095
A14	109	4.22	.725	.069
A15	109	4.00	.943	.090
A16	109	3.07	1.144	.110
A17	109	3.94	.756	.072
A18	109	3.99	.726	.070
A19	109	3.68	.942	.090
t2	109	3.8165	.61275	.05869

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	Ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
A10	7.771	108	.000	.752	.56	.94
A11	7.913	108	.000	.835	.63	1.04
A12	8.393	108	.000	.853	.65	1.05
A13	8.591	108	.000	.817	.63	1.00
A14	17.579	108	.000	1.220	1.08	1.36
A15	11.074	108	.000	1.000	.82	1.18
A16	.670	108	.505	.073	-.14-	.29
A17	13.056	108	.000	.945	.80	1.09
A18	14.240	108	.000	.991	.85	1.13
A19	7.527	108	.000	.679	.50	.86
t2	13.912	108	.000	.81651	.7002	.9328

البعد البيئي

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
A20	109	3.21	1.255	.120
A21	109	3.39	1.155	.111
A22	109	3.44	1.031	.099
A23	109	3.46	1.014	.097
A24	109	3.33	1.028	.098
A25	109	3.27	1.051	.101
A26	109	3.26	1.117	.107
A27	109	3.72	.942	.090
A28	109	3.51	1.006	.096
t3	109	3.3996	.59684	.05717

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
A20	1.755	108	.082	.211	-.03-	.45
A21	3.566	108	.001	.394	.18	.61
A22	4.458	108	.000	.440	.24	.64
A23	4.723	108	.000	.459	.27	.65
A24	3.355	108	.001	.330	.14	.53
A25	2.643	108	.009	.266	.07	.47
A26	2.400	108	.018	.257	.04	.47
A27	8.037	108	.000	.725	.55	.90
A28	5.334	108	.000	.514	.32	.70
t3	6.990	108	.000	.39959	.2863	.5129

نتائج حساب اختبار Test t لعينة واحدة للمحور الأول:

المحور الأول أبعاد التنمية معا

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
A1	109	3.55	.897	.086
A2	109	3.70	.887	.085
A3	109	3.92	.795	.076
A4	109	3.75	.914	.088
A5	109	3.80	1.052	.101
A6	109	4.08	.783	.075
A7	109	4.02	.793	.076
A8	109	3.80	.960	.092
A9	109	3.31	1.168	.112
A10	109	3.75	1.011	.097
A11	109	3.83	1.101	.106
A12	109	3.85	1.061	.102
A13	109	3.82	.992	.095
A14	109	4.22	.725	.069
A15	109	4.00	.943	.090
A16	109	3.07	1.144	.110
A17	109	3.94	.756	.072
A18	109	3.99	.726	.070
A19	109	3.68	.942	.090
A20	109	3.21	1.255	.120
A21	109	3.39	1.155	.111
A22	109	3.44	1.031	.099
A23	109	3.46	1.014	.097
A24	109	3.33	1.028	.098
A25	109	3.27	1.051	.101
A26	109	3.26	1.117	.107
A27	109	3.72	.942	.090
A28	109	3.51	1.006	.096
T11	109	3.6619	.45140	.04324

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
A1	6.404	108	.000	.550	.38	.72
A2	8.205	108	.000	.697	.53	.87
A3	12.048	108	.000	.917	.77	1.07
A4	8.589	108	.000	.752	.58	.93
A5	7.920	108	.000	.798	.60	1.00
A6	14.430	108	.000	1.083	.93	1.23
A7	13.402	108	.000	1.018	.87	1.17
A8	8.679	108	.000	.798	.62	.98
A9	2.788	108	.006	.312	.09	.53
A10	7.771	108	.000	.752	.56	.94
A11	7.913	108	.000	.835	.63	1.04
A12	8.393	108	.000	.853	.65	1.05
A13	8.591	108	.000	.817	.63	1.00
A14	17.579	108	.000	1.220	1.08	1.36
A15	11.074	108	.000	1.000	.82	1.18
A16	.670	108	.505	.073	-.14-	.29
A17	13.056	108	.000	.945	.80	1.09
A18	14.240	108	.000	.991	.85	1.13
A19	7.527	108	.000	.679	.50	.86
A20	1.755	108	.082	.211	-.03-	.45
A21	3.566	108	.001	.394	.18	.61
A22	4.458	108	.000	.440	.24	.64
A23	4.723	108	.000	.459	.27	.65
A24	3.355	108	.001	.330	.14	.53
A25	2.643	108	.009	.266	.07	.47
A26	2.400	108	.018	.257	.04	.47
A27	8.037	108	.000	.725	.55	.90
A28	5.334	108	.000	.514	.32	.70
T11	15.309	108	.000	.66191	.5762	.7476

نتائج حساب اختبار TEST T لعينة المحور الثاني

الأداء الاقتصادي

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
B1	109	3.83	.986	.094
B2	109	4.16	.722	.069
B3	109	4.23	.715	.069
B4	109	4.09	.856	.082
B5	109	4.04	.902	.086
B6	109	3.86	.986	.094
B7	109	4.08	.894	.086
B8	109	4.13	.862	.083
B9	109	4.13	.734	.070
B10	109	4.11	.832	.080
B11	109	4.15	.826	.079
B12	109	3.33	1.131	.108
t4	109	4.0115	.50160	.04804

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
B1	8.839	108	.000	.835	.65	1.02
B2	16.708	108	.000	1.156	1.02	1.29
B3	17.942	108	.000	1.229	1.09	1.37
B4	13.320	108	.000	1.092	.93	1.25
B5	12.000	108	.000	1.037	.87	1.21
B6	9.134	108	.000	.862	.68	1.05
B7	12.647	108	.000	1.083	.91	1.25
B8	13.671	108	.000	1.128	.96	1.29
B9	16.049	108	.000	1.128	.99	1.27
B10	13.938	108	.000	1.110	.95	1.27
B11	14.498	108	.000	1.147	.99	1.30
B12	3.049	108	.003	.330	.12	.54
t4	21.053	108	.000	1.01147	.9162	1.1067

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
B13	109	3.51	1.068	.102
B14	109	3.68	1.053	.101
B15	109	3.69	.910	.087
B16	109	4.02	.770	.074
B17	109	3.37	1.094	.105
B18	109	4.22	.737	.071
B19	109	3.84	1.029	.099
B20	109	3.88	.979	.094
B21	109	3.50	1.127	.108
B22	109	3.89	.875	.084
B23	109	4.05	.672	.064
t5	109	3.7865	.53788	.05152

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
B13	5.021	108	.000	.514	.31	.72
B14	6.731	108	.000	.679	.48	.88
B15	7.896	108	.000	.688	.52	.86
B16	13.815	108	.000	1.018	.87	1.16
B17	3.501	108	.001	.367	.16	.57
B18	17.277	108	.000	1.220	1.08	1.36
B19	8.564	108	.000	.844	.65	1.04
B20	9.395	108	.000	.881	.69	1.07
B21	4.673	108	.000	.505	.29	.72
B22	10.619	108	.000	.890	.72	1.06
B23	16.249	108	.000	1.046	.92	1.17
t5	15.266	108	.000	.78649	.6844	.8886

Test T

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
B24	109	3.82	1.020	.098
B25	109	3.01	1.014	.097
B26	109	3.68	.859	.082
B27	109	3.56	1.022	.098
B28	109	3.38	.979	.094
B29	109	3.39	1.000	.096
B30	109	3.67	.924	.088
B31	109	3.82	1.038	.099
B32	109	4.24	.827	.079
t6	109	3.6177	.49792	.04769

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
B24	8.359	108	.000	.817	.62	1.01
B25	.094	108	.925	.009	-.18-	.20
B26	8.248	108	.000	.679	.52	.84
B27	5.715	108	.000	.560	.37	.75
B28	4.010	108	.000	.376	.19	.56
B29	4.118	108	.000	.394	.20	.58
B30	7.571	108	.000	.670	.49	.85
B31	8.214	108	.000	.817	.62	1.01
B32	15.643	108	.000	1.239	1.08	1.40
t6	12.953	108	.000	.61774	.5232	.7123

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
B1	109	3.83	.986	.094
B2	109	4.16	.722	.069
B3	109	4.23	.715	.069
B4	109	4.09	.856	.082
B5	109	4.04	.902	.086
B6	109	3.86	.986	.094
B7	109	4.08	.894	.086
B8	109	4.13	.862	.083
B9	109	4.13	.734	.070
B10	109	4.11	.832	.080
B11	109	4.15	.826	.079
B12	109	3.33	1.131	.108
B13	109	3.51	1.068	.102
B14	109	3.68	1.053	.101
B15	109	3.69	.910	.087
B16	109	4.02	.770	.074
B17	109	3.37	1.094	.105
B18	109	4.22	.737	.071
B19	109	3.84	1.029	.099
B20	109	3.88	.979	.094
B21	109	3.50	1.127	.108
B22	109	3.89	.875	.084
B23	109	4.05	.672	.064
B24	109	3.82	1.020	.098
B25	109	3.01	1.014	.097
B26	109	3.68	.859	.082
B27	109	3.56	1.022	.098
B28	109	3.38	.979	.094
B29	109	3.39	1.000	.096
B30	109	3.67	.924	.088
B31	109	3.82	1.038	.099
B32	109	4.24	.827	.079
T22	109	3.8234	.43126	.04131

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
					Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Inférieur	Supérieur
B1	8.839	108	.000	.835	.65	1.02
B2	16.708	108	.000	1.156	1.02	1.29
B3	17.942	108	.000	1.229	1.09	1.37
B4	13.320	108	.000	1.092	.93	1.25
B5	12.000	108	.000	1.037	.87	1.21
B6	9.134	108	.000	.862	.68	1.05
B7	12.647	108	.000	1.083	.91	1.25
B8	13.671	108	.000	1.128	.96	1.29
B9	16.049	108	.000	1.128	.99	1.27
B10	13.938	108	.000	1.110	.95	1.27
B11	14.498	108	.000	1.147	.99	1.30
B12	3.049	108	.003	.330	.12	.54
B13	5.021	108	.000	.514	.31	.72
B14	6.731	108	.000	.679	.48	.88
B15	7.896	108	.000	.688	.52	.86
B16	13.815	108	.000	1.018	.87	1.16
B17	3.501	108	.001	.367	.16	.57
B18	17.277	108	.000	1.220	1.08	1.36
B19	8.564	108	.000	.844	.65	1.04
B20	9.395	108	.000	.881	.69	1.07
B21	4.673	108	.000	.505	.29	.72
B22	10.619	108	.000	.890	.72	1.06
B23	16.249	108	.000	1.046	.92	1.17
B24	8.359	108	.000	.817	.62	1.01
B25	.094	108	.925	.009	-.18-	.20
B26	8.248	108	.000	.679	.52	.84
B27	5.715	108	.000	.560	.37	.75
B28	4.010	108	.000	.376	.19	.56
B29	4.118	108	.000	.394	.20	.58
B30	7.571	108	.000	.670	.49	.85
B31	8.214	108	.000	.817	.62	1.01
B32	15.643	108	.000	1.239	1.08	1.40
T22	19.933	108	.000	.82339	.7415	.9053

نتائج حساب التكرارات والنسب المئوية للبيانات الشخصية

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	74	67.9	67.9	67.9
	أنثى	35	32.1	32.1	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	29-20	11	10.1	10.1	10.1
	39-30	47	43.1	43.1	53.2
	49-40	35	32.1	32.1	85.3
	50فأكثر	16	14.7	14.7	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

العلمي المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	8	7.3	7.3	7.3
	تقني سامي	16	14.7	14.7	22.0
	جامعي	70	64.2	64.2	86.2
	دراسات عليا	15	13.8	13.8	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

الوظيفي المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيس مصلحة	49	45.0	45.0	45.0
	رئيس قسم	46	42.2	42.2	87.2
	نائب أو مساعد مدير عام	8	7.3	7.3	94.5
	مدير عام	6	5.5	5.5	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

المهنية الأقدمية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من سنة إلى 5 سنوات	32	29.4	29.4	29.4
	من 6 إلى 10 سنوات	38	34.9	34.9	64.2
	من 11 إلى 15 سنة	15	13.8	13.8	78.0
	من 16 سنة فأكثر	24	22.0	22.0	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

نتائج حساب التكرارات والنسب المئوية لجميع عبارات الاستبيان للمحور الأول والثاني

A1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	23	21.1	21.1	21.1
	محايد	10	9.2	9.2	30.3
	موافق	69	63.3	63.3	93.6
	موافق بشدة	7	6.4	6.4	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	19	17.4	17.4	17.4
	محايد	7	6.4	6.4	23.9
	موافق	71	65.1	65.1	89.0
	موافق بشدة	12	11.0	11.0	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	9	8.3	8.3	9.2
	محايد	6	5.5	5.5	14.7
	موافق	75	68.8	68.8	83.5
	موافق بشدة	18	16.5	16.5	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	11	10.1	10.1	12.8
	محايد	11	10.1	10.1	22.9
	موافق	69	63.3	63.3	86.2
	موافق بشدة	15	13.8	13.8	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	22	20.2	20.2	20.2
	محايد	7	6.4	6.4	26.6
	موافق	51	46.8	46.8	73.4
	موافق بشدة	29	26.6	26.6	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	6	5.5	5.5	6.4
	محايد	5	4.6	4.6	11.0
	موافق	68	62.4	62.4	73.4
	موافق بشدة	29	26.6	26.6	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	6	5.5	5.5	6.4
	محايد	9	8.3	8.3	14.7
	موافق	67	61.5	61.5	76.1
	موافق بشدة	26	23.9	23.9	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	12	11.0	11.0	13.8
	محايد	9	8.3	8.3	22.0
	موافق	65	59.6	59.6	81.7
	موافق بشدة	20	18.3	18.3	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	35	32.1	32.1	35.8
	محايد	8	7.3	7.3	43.1
	موافق	47	43.1	43.1	86.2
	موافق بشدة	15	13.8	13.8	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	13	11.9	11.9	14.7
	محايد	15	13.8	13.8	28.4
	موافق	55	50.5	50.5	78.9
	موافق بشدة	23	21.1	21.1	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4.6	4.6	4.6
	غير موافق	14	12.8	12.8	17.4
	محايد	4	3.7	3.7	21.1
	موافق	57	52.3	52.3	73.4
	موافق بشدة	29	26.6	26.6	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	12	11.0	11.0	14.7
	محايد	10	9.2	9.2	23.9
	موافق	53	48.6	48.6	72.5
	موافق بشدة	30	27.5	27.5	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A13

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	18	16.5	16.5	17.4
	محايد	5	4.6	4.6	22.0
	موافق	61	56.0	56.0	78.0
	موافق بشدة	24	22.0	22.0	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A14

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	4.6	4.6	4.6
	محايد	4	3.7	3.7	8.3
	موافق	62	56.9	56.9	65.1
	موافق بشدة	38	34.9	34.9	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A15

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	9	8.3	8.3	11.0
	محايد	3	2.8	2.8	13.8
	موافق	64	58.7	58.7	72.5
	موافق بشدة	30	27.5	27.5	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A16

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	5.5	5.5	5.5
	غير موافق	39	35.8	35.8	41.3
	محايد	15	13.8	13.8	55.0
	موافق	39	35.8	35.8	90.8
	موافق بشدة	10	9.2	9.2	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A17

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	9	8.3	8.3	8.3
	محايد	7	6.4	6.4	14.7
	موافق	74	67.9	67.9	82.6
	موافق بشدة	19	17.4	17.4	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A18

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	6	5.5	5.5	6.4
	محايد	5	4.6	4.6	11.0
	موافق	78	71.6	71.6	82.6
	موافق بشدة	19	17.4	17.4	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A19

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	12	11.0	11.0	13.8
	محايد	17	15.6	15.6	29.4
	موافق	62	56.9	56.9	86.2
	موافق بشدة	15	13.8	13.8	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A20

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	8	7.3	7.3	7.3
	غير موافق	36	33.0	33.0	40.4
	محايد	6	5.5	5.5	45.9
	موافق	43	39.4	39.4	85.3
	موافق بشدة	16	14.7	14.7	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A21

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	39	35.8	35.8	35.8
	محايد	8	7.3	7.3	43.1
	موافق	42	38.5	38.5	81.7
	موافق بشدة	20	18.3	18.3	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A22

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	26	23.9	23.9	26.6
	محايد	9	8.3	8.3	34.9
	موافق	62	56.9	56.9	91.7
	موافق بشدة	9	8.3	8.3	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A23

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	26	23.9	23.9	25.7
	محايد	11	10.1	10.1	35.8
	موافق	60	55.0	55.0	90.8
	موافق بشدة	10	9.2	9.2	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A24

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	28	25.7	25.7	29.4
	محايد	10	9.2	9.2	38.5

	موافق	62	56.9	56.9	95.4
	موافق بشدة	5	4.6	4.6	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A25

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	32	29.4	29.4	32.1
	محايد	15	13.8	13.8	45.9
	موافق	51	46.8	46.8	92.7
	موافق بشدة	8	7.3	7.3	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A26

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	38	34.9	34.9	35.8
	محايد	18	16.5	16.5	52.3
	موافق	36	33.0	33.0	85.3
	موافق بشدة	16	14.7	14.7	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A27

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	19	17.4	17.4	18.3
	محايد	4	3.7	3.7	22.0
	موافق	70	64.2	64.2	86.2
	موافق بشدة	15	13.8	13.8	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

A28

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	28	25.7	25.7	25.7
	محايد	10	9.2	9.2	34.9
	موافق	58	53.2	53.2	88.1
	موافق بشدة	13	11.9	11.9	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	5	4.6	4.6	4.6
	غير موافق	9	8.3	8.3	12.8
	محايد	6	5.5	5.5	18.3
	موافق	68	62.4	62.4	80.7
	موافق بشدة	21	19.3	19.3	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	5.5	5.5	5.5
	محايد	3	2.8	2.8	8.3
	موافق	68	62.4	62.4	70.6
	موافق بشدة	32	29.4	29.4	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	4.6	4.6	4.6
	محايد	3	2.8	2.8	7.3
	موافق	63	57.8	57.8	65.1
	موافق بشدة	38	34.9	34.9	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	9	8.3	8.3	9.2
	محايد	2	1.8	1.8	11.0
	موافق	64	58.7	58.7	69.7
	موافق بشدة	33	30.3	30.3	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	6	5.5	5.5	8.3
	محايد	6	5.5	5.5	13.8

	موافق	63	57.8	57.8	71.6
	موافق بشدة	31	28.4	28.4	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	12	11.0	11.0	13.8
	محايد	7	6.4	6.4	20.2
	موافق	62	56.9	56.9	77.1
	موافق بشدة	25	22.9	22.9	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	8	7.3	7.3	8.3
	محايد	9	8.3	8.3	16.5
	موافق	54	49.5	49.5	66.1
	موافق بشدة	37	33.9	33.9	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	9	8.3	8.3	8.3
	محايد	7	6.4	6.4	14.7
	موافق	54	49.5	49.5	64.2
	موافق بشدة	39	35.8	35.8	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	4.6	4.6	4.6
	محايد	8	7.3	7.3	11.9
	موافق	64	58.7	58.7	70.6
	موافق بشدة	32	29.4	29.4	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	6	5.5	5.5	7.3
	محايد	2	1.8	1.8	9.2
	موافق	67	61.5	61.5	70.6
	موافق بشدة	32	29.4	29.4	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B11

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	4	3.7	3.7	5.5
	محايد	6	5.5	5.5	11.0
	موافق	61	56.0	56.0	67.0
	موافق بشدة	36	33.0	33.0	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B12

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	36	33.0	33.0	34.9
	محايد	10	9.2	9.2	44.0
	موافق	46	42.2	42.2	86.2
	موافق بشدة	15	13.8	13.8	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B13

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	26	23.9	23.9	25.7
	محايد	11	10.1	10.1	35.8
	موافق	54	49.5	49.5	85.3
	موافق بشدة	16	14.7	14.7	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B14

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	17	15.6	15.6	19.3
	محايد	8	7.3	7.3	26.6
	موافق	61	56.0	56.0	82.6
	موافق بشدة	19	17.4	17.4	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B15

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	15	13.8	13.8	15.6
	محايد	10	9.2	9.2	24.8
	موافق	70	64.2	64.2	89.0
	موافق بشدة	12	11.0	11.0	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B16

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	7.3	7.3	7.3
	محايد	7	6.4	6.4	13.8
	موافق	69	63.3	63.3	77.1
	موافق بشدة	25	22.9	22.9	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B17

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	27	24.8	24.8	28.4
	محايد	16	14.7	14.7	43.1
	موافق	49	45.0	45.0	88.1
	موافق بشدة	13	11.9	11.9	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B18

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	4.6	4.6	4.6
	محايد	5	4.6	4.6	9.2
	موافق	60	55.0	55.0	64.2
	موافق بشدة	39	35.8	35.8	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B19

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	14	12.8	12.8	14.7
	محايد	13	11.9	11.9	26.6
	موافق	50	45.9	45.9	72.5
	موافق بشدة	30	27.5	27.5	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B20

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	10	9.2	9.2	12.8
	محايد	5	4.6	4.6	17.4
	موافق	66	60.6	60.6	78.0
	موافق بشدة	24	22.0	22.0	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B21

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	25	22.9	22.9	26.6
	محايد	10	9.2	9.2	35.8
	موافق	52	47.7	47.7	83.5
	موافق بشدة	18	16.5	16.5	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B22

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	6	5.5	5.5	9.2
	محايد	6	5.5	5.5	14.7
	موافق	75	68.8	68.8	83.5
	موافق بشدة	18	16.5	16.5	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B23

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	1	.9	.9	1.8
	محايد	13	11.9	11.9	13.8
	موافق	71	65.1	65.1	78.9
	موافق بشدة	23	21.1	21.1	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B24

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	13	11.9	11.9	15.6
	محايد	5	4.6	4.6	20.2
	موافق	64	58.7	58.7	78.9
	موافق بشدة	23	21.1	21.1	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B25

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	42	38.5	38.5	41.3
	محايد	19	17.4	17.4	58.7
	موافق	41	37.6	37.6	96.3
	موافق بشدة	4	3.7	3.7	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B26

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	14	12.8	12.8	14.7
	محايد	9	8.3	8.3	22.9
	موافق	76	69.7	69.7	92.7
	موافق بشدة	8	7.3	7.3	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B27

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	20	18.3	18.3	22.0
	محايد	7	6.4	6.4	28.4
	موافق	67	61.5	61.5	89.9
	موافق بشدة	11	10.1	10.1	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B28

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	27	24.8	24.8	26.6
	محايد	14	12.8	12.8	39.4
	موافق	60	55.0	55.0	94.5
	موافق بشدة	6	5.5	5.5	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B29

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	3	2.8	2.8	2.8
	غير موافق	27	24.8	24.8	27.5
	محايد	8	7.3	7.3	34.9
	موافق	66	60.6	60.6	95.4
	موافق بشدة	5	4.6	4.6	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B30

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق بشدة	2	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	18	16.5	16.5	18.3
	محايد	4	3.7	3.7	22.0
	موافق	75	68.8	68.8	90.8
	موافق بشدة	10	9.2	9.2	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B31

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	3.7	3.7	3.7
	غير موافق	14	12.8	12.8	16.5
	محايد	4	3.7	3.7	20.2
	موافق	63	57.8	57.8	78.0
	موافق بشدة	24	22.0	22.0	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

B32

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	.9	.9	.9
	غير موافق	5	4.6	4.6	5.5
	محايد	6	5.5	5.5	11.0
	موافق	52	47.7	47.7	58.7
	موافق بشدة	45	41.3	41.3	100.0
	Total	109	100.0	100.0	

اختبار الفرضية الثانية

علاقة البعد الاقتصادي مع أداء المؤسسة

Corrélations

		t1	T22
t1	Corrélation de Pearson	1	.492**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	109	109
T22	Corrélation de Pearson	.492**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	109	109

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

علاقة البعد الاجتماعي مع أداء المؤسسة

Corrélations

		t2	T22
t2	Corrélation de Pearson	1	.750**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	109	109
T22	Corrélation de Pearson	.750**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	109	109

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

علاقة البعد البيئي مع أداء المؤسسة

Corrélations

		t3	T22
t3	Corrélation de Pearson	1	.482**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	109	109
T22	Corrélation de Pearson	.482**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	109	109

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

علاقة أبعاد التنمية مع أداء المؤسسة

Corrélations

		T11	T22
T11	Corrélation de Pearson	1	.738**
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	109	109
T22	Corrélation de Pearson	.738**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	109	109

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

اختبار الفرضية الرابعة

Régression

Variables introduites/éliminées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode

1	t3, t2, t1[b]	.	Introduire

a. Variable dépendante : T22

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.789[a]	.622	.611	.26888

a. Prédicteurs : (Constante), t3, t2, t1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	12.496	3	4.165	57.615	.000[b]
	Résidu	7.591	105	.072		
	Total	20.087	108			

a. Variable dépendante : T22

b. Prédicteurs : (Constante), t3, t2, t1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1.372	.215		6.394	.000
	t1	.024	.063	.029	.381	.704
	t2	.457	.052	.649	8.812	.000
	t3	.182	.048	.252	3.824	.000

a. Variable dépendante : T22

نتائج حساب صدق الاتساق الداخلي بواسطة معامل الارتباط لسبرمان

البعد الاقتصادي

Corrélations

			A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	t1
Rho de Spearman	A1	Coefficient de corrélation	1.000	.288**	.321**	.158	.074	.132	.120	.216*	.174	.482**
		Sig. (bilatéral)	.	.002	.001	.100	.446	.171	.214	.024	.071	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A2	Coefficient de corrélation	.288**	1.000	.377**	.282**	.181	-.017-	-.105-	.064	.033	.329**
		Sig. (bilatéral)	.002	.	.000	.003	.060	.861	.280	.505	.732	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A3	Coefficient de corrélation	.321**	.377**	1.000	.192*	.215*	.239*	.298**	.380**	.261**	.566**
		Sig. (bilatéral)	.001	.000	.	.045	.024	.012	.002	.000	.006	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A4	Coefficient de corrélation	.158	.282**	.192*	1.000	.112	.342**	.366**	.239*	.229*	.530**
		Sig. (bilatéral)	.100	.003	.045	.	.245	.000	.000	.012	.017	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A5	Coefficient de corrélation	.074	.181	.215*	.112	1.000	.237*	.060	.122	.247**	.464**
		Sig. (bilatéral)	.446	.060	.024	.245	.	.013	.536	.207	.010	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A6	Coefficient de corrélation	.132	-.017-	.239*	.342**	.237*	1.000	.586**	.389**	.409**	.601**
		Sig. (bilatéral)	.171	.861	.012	.000	.013	.	.000	.000	.000	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109

A7	Coefficient de corrélation	.120	-.105-	.298**	.366**	.060	.586**	1.000	.468**	.461**	.569**
	Sig. (bilatéral)	.214	.280	.002	.000	.536	.000	.	.000	.000	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
A8	Coefficient de corrélation	.216*	.064	.380**	.239*	.122	.389**	.468**	1.000	.508**	.649**
	Sig. (bilatéral)	.024	.505	.000	.012	.207	.000	.000	.	.000	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
A9	Coefficient de corrélation	.174	.033	.261**	.229*	.247**	.409**	.461**	.508**	1.000	.698**
	Sig. (bilatéral)	.071	.732	.006	.017	.010	.000	.000	.000	.	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
t1	Coefficient de corrélation	.482**	.329**	.566**	.530**	.464**	.601**	.569**	.649**	.698**	1.000
	Sig. (bilatéral)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

البعد الاجتماعي

Corrélations

			A10	A11	A12	A13	A14	A15	A16	A17	A18	A19	t2
Rho de Spearman	A10	Coefficient de corrélation	1.000	.495**	.585**	.421**	.319**	.384**	.261**	.347**	.305**	.263**	.662**
		Sig. (bilatéral)	.	.000	.000	.000	.001	.000	.006	.000	.001	.006	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A11	Coefficient de corrélation	.495**	1.000	.462**	.401**	.415**	.502**	.233*	.220*	.278**	.255**	.674**
		Sig. (bilatéral)	.000	.	.000	.000	.000	.000	.015	.022	.003	.008	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A12	Coefficient de corrélation	.585**	.462**	1.000	.504**	.418**	.453**	.307**	.243*	.239*	.353**	.704**
		Sig. (bilatéral)	.000	.000	.	.000	.000	.000	.001	.011	.012	.000	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A13	Coefficient de corrélation	.421**	.401**	.504**	1.000	.514**	.580**	.225*	.291**	.387**	.239*	.673**
		Sig. (bilatéral)	.000	.000	.000	.	.000	.000	.019	.002	.000	.012	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A14	Coefficient de corrélation	.319**	.415**	.418**	.514**	1.000	.670**	.070	.176	.434**	.326**	.555**
		Sig. (bilatéral)	.001	.000	.000	.000	.	.000	.470	.068	.000	.001	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A15	Coefficient de corrélation	.384**	.502**	.453**	.580**	.670**	1.000	.222*	.244*	.384**	.271**	.668**
		Sig. (bilatéral)	.000	.000	.000	.000	.000	.	.021	.011	.000	.004	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A16	Coefficient de corrélation	.261**	.233*	.307**	.225*	.070	.222*	1.000	.386**	.244*	.398**	.556**
		Sig. (bilatéral)	.006	.015	.001	.019	.470	.021	.	.000	.010	.000	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A17	Coefficient de corrélation	.347**	.220*	.243*	.291**	.176	.244*	.386**	1.000	.393**	.189*	.435**

		Sig. (bilatéral)	.000	.022	.011	.002	.068	.011	.000	.	.000	.049	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A18	Coefficient de corrélation	.305**	.278**	.239*	.387**	.434**	.384**	.244*	.393**	1.000	.407**	.485**
		Sig. (bilatéral)	.001	.003	.012	.000	.000	.000	.010	.000	.	.000	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A19	Coefficient de corrélation	.263**	.255**	.353**	.239*	.326**	.271**	.398**	.189*	.407**	1.000	.569**
		Sig. (bilatéral)	.006	.008	.000	.012	.001	.004	.000	.049	.000	.	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	t2	Coefficient de corrélation	.662**	.674**	.704**	.673**	.555**	.668**	.556**	.435**	.485**	.569**	1.000
		Sig. (bilatéral)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Corrélations

			A20	A21	A22	A23	A24	A25	A26	A27	A28	t3
Rho de Spearman	A20	Coefficient de corrélation	1.000	.513**	.026	.186	.220*	.305**	.106	-.012-	.035	.512**
		Sig. (bilatéral)	.	.000	.785	.053	.022	.001	.272	.905	.718	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A21	Coefficient de corrélation	.513**	1.000	-.058-	.356**	.346**	.460**	.286**	.234*	.179	.663**
		Sig. (bilatéral)	.000	.	.548	.000	.000	.000	.003	.014	.063	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A22	Coefficient de corrélation	.026	-.058-	1.000	.130	.103	-.144-	-.004-	-.052-	-.046-	.187
		Sig. (bilatéral)	.785	.548	.	.179	.287	.136	.964	.590	.633	.051
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A23	Coefficient de corrélation	.186	.356**	.130	1.000	.688**	.421**	.320**	.263**	.349**	.715**
		Sig. (bilatéral)	.053	.000	.179	.	.000	.000	.001	.006	.000	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	A24	Coefficient de	.220*	.346**	.103	.688**	1.000	.422**	.380**	.362**	.253**	.733**

	correlation										
	Sig. (bilatéral)	.022	.000	.287	.000	.	.000	.000	.000	.008	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
A25	Coefficient de corrélation	.305**	.460**	-.144-	.421**	.422**	1.000	.366**	.312**	.251**	.668**
	Sig. (bilatéral)	.001	.000	.136	.000	.000	.	.000	.001	.008	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
A26	Coefficient de corrélation	.106	.286**	-.004-	.320**	.380**	.366**	1.000	.282**	.261**	.578**
	Sig. (bilatéral)	.272	.003	.964	.001	.000	.000	.	.003	.006	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
A27	Coefficient de corrélation	-.012-	.234*	-.052-	.263**	.362**	.312**	.282**	1.000	.287**	.483**
	Sig. (bilatéral)	.905	.014	.590	.006	.000	.001	.003	.	.002	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
A28	Coefficient de corrélation	.035	.179	-.046-	.349**	.253**	.251**	.261**	.287**	1.000	.455**
	Sig. (bilatéral)	.718	.063	.633	.000	.008	.008	.006	.002	.	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109

	t3	Coefficient de corrélation	.512**	.663**	.187	.715**	.733**	.668**	.578**	.483**	.455**	1.000
		Sig. (bilatéral)	.000	.000	.051	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

نتائج حساب صدق الاتساق الداخلي بواسطة معامل الارتباط لسبرمان للمحور الثاني

الأداء الاقتصادي

Corrélations

			B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10	B11	B12	t4
Rho de Spearman	B1	Coefficient de corrélation	1.000	.349**	.191*	.122	.167	.149	.071	.326**	.057	.197*	.080	.168	.414**
		Sig. (bilatéral)	.	.000	.046	.208	.083	.123	.463	.001	.557	.041	.407	.081	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B2	Coefficient de corrélation	.349**	1.000	.508**	.321**	.425**	.180	.116	.123	-.025-	.212*	.261**	-.024-	.471**
		Sig. (bilatéral)	.000	.	.000	.001	.000	.062	.231	.204	.799	.027	.006	.807	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B3	Coefficient de corrélation	.191*	.508**	1.000	.452**	.219*	.176	.109	.084	.152	.168	.162	.102	.440**
		Sig. (bilatéral)	.046	.000	.	.000	.022	.067	.261	.386	.115	.082	.093	.289	.000

	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B4	Coefficient de corrélation	.122	.321**	.452**	1.000	.566**	.259**	.216*	.262**	.167	.198*	.288**	-.050-	.470**
	Sig. (bilatéral)	.208	.001	.000	.	.000	.006	.024	.006	.083	.039	.002	.606	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B5	Coefficient de corrélation	.167	.425**	.219*	.566**	1.000	.457**	.477**	.243*	.289**	.316**	.441**	.097	.645**
	Sig. (bilatéral)	.083	.000	.022	.000	.	.000	.000	.011	.002	.001	.000	.315	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B6	Coefficient de corrélation	.149	.180	.176	.259**	.457**	1.000	.498**	.383**	.326**	.064	.117	.107	.560**
	Sig. (bilatéral)	.123	.062	.067	.006	.000	.	.000	.000	.001	.505	.227	.268	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B7	Coefficient de corrélation	.071	.116	.109	.216*	.477**	.498**	1.000	.457**	.464**	.253**	.372**	.266**	.571**
	Sig. (bilatéral)	.463	.231	.261	.024	.000	.000	.	.000	.000	.008	.000	.005	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B8	Coefficient de corrélation	.326**	.123	.084	.262**	.243*	.383**	.457**	1.000	.569**	.404**	.349**	.315**	.660**
	Sig. (bilatéral)	.001	.204	.386	.006	.011	.000	.000	.	.000	.000	.000	.001	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B9	Coefficient de corrélation	.057	-.025-	.152	.167	.289**	.326**	.464**	.569**	1.000	.474**	.449**	.319**	.587**

		Sig. (bilatéral)	.557	.799	.115	.083	.002	.001	.000	.000	.	.000	.000	.001	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B10	Coefficient de corrélation	.197*	.212*	.168	.198*	.316**	.064	.253**	.404**	.474**	1.000	.570**	.333**	.606**
		Sig. (bilatéral)	.041	.027	.082	.039	.001	.505	.008	.000	.000	.	.000	.000	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B11	Coefficient de corrélation	.080	.261**	.162	.288**	.441**	.117	.372**	.349**	.449**	.570**	1.000	.123	.539**
		Sig. (bilatéral)	.407	.006	.093	.002	.000	.227	.000	.000	.000	.000	.	.204	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B12	Coefficient de corrélation	.168	-.024-	.102	-.050-	.097	.107	.266**	.315**	.319**	.333**	.123	1.000	.467**
		Sig. (bilatéral)	.081	.807	.289	.606	.315	.268	.005	.001	.001	.000	.204	.	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	t4	Coefficient de corrélation	.414**	.471**	.440**	.470**	.645**	.560**	.571**	.660**	.587**	.606**	.539**	.467**	1.000
		Sig. (bilatéral)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

Corrélations

			B13	B14	B15	B16	B17	B18	B19	B20	B21	B22	B23	t5
Rho de Spearman	B13	Coefficient de corrélation	1.000	.510**	.261**	.224*	.121	.257**	.202*	.413**	.064	.166	.063	.528**
		Sig. (bilatéral)	.	.000	.006	.019	.210	.007	.035	.000	.509	.084	.513	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B14	Coefficient de corrélation	.510**	1.000	.506**	.266**	.355**	.429**	.414**	.397**	.127	.313**	.207*	.725**
		Sig. (bilatéral)	.000	.	.000	.005	.000	.000	.000	.000	.188	.001	.031	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B15	Coefficient de corrélation	.261**	.506**	1.000	.308**	.485**	.340**	.305**	.176	.116	.220*	-.012-	.578**
		Sig. (bilatéral)	.006	.000	.	.001	.000	.000	.001	.067	.231	.021	.900	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B16	Coefficient de corrélation	.224*	.266**	.308**	1.000	.252**	.411**	.352**	.259**	.085	.281**	.217*	.566**
		Sig. (bilatéral)	.019	.005	.001	.	.008	.000	.000	.007	.381	.003	.023	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B17	Coefficient de corrélation	.121	.355**	.485**	.252**	1.000	.184	.431**	.224*	.251**	.202*	.124	.606**
		Sig. (bilatéral)	.210	.000	.000	.008	.	.056	.000	.019	.008	.035	.200	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109

B18	Coefficient de corrélation	.257**	.429**	.340**	.411**	.184	1.000	.245*	.462**	.124	.366**	.313**	.593**
	Sig. (bilatéral)	.007	.000	.000	.000	.056	.	.010	.000	.200	.000	.001	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B19	Coefficient de corrélation	.202*	.414**	.305**	.352**	.431**	.245*	1.000	.273**	.182	.116	.176	.597**
	Sig. (bilatéral)	.035	.000	.001	.000	.000	.010	.	.004	.059	.229	.067	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B20	Coefficient de corrélation	.413**	.397**	.176	.259**	.224*	.462**	.273**	1.000	.218*	.414**	.305**	.617**
	Sig. (bilatéral)	.000	.000	.067	.007	.019	.000	.004	.	.023	.000	.001	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B21	Coefficient de corrélation	.064	.127	.116	.085	.251**	.124	.182	.218*	1.000	.101	.122	.427**
	Sig. (bilatéral)	.509	.188	.231	.381	.008	.200	.059	.023	.	.298	.208	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B22	Coefficient de corrélation	.166	.313**	.220*	.281**	.202*	.366**	.116	.414**	.101	1.000	.493**	.519**
	Sig. (bilatéral)	.084	.001	.021	.003	.035	.000	.229	.000	.298	.	.000	.000
	N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
B23	Coefficient de corrélation	.063	.207*	-.012-	.217*	.124	.313**	.176	.305**	.122	.493**	1.000	.377**
	Sig. (bilatéral)	.513	.031	.900	.023	.200	.001	.067	.001	.208	.000	.	.000

		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	t5	Coefficient de corrélation	.528**	.725**	.578**	.566**	.606**	.593**	.597**	.617**	.427**	.519**	.377**	1.000
		Sig. (bilatéral)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

الأداء البيئي

Corrélations

			B24	B25	B26	B27	B28	B29	B30	B31	B32	t6
Rho de Spearman	B24	Coefficient de corrélation	1.000	.027	.087	.076	.310**	.092	.108	.310**	.319**	.467**
		Sig. (bilatéral)	.	.781	.368	.432	.001	.344	.263	.001	.001	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B25	Coefficient de corrélation	.027	1.000	.264**	.185	.215*	.118	-.040-	-.026-	.122	.448**
		Sig. (bilatéral)	.781	.	.006	.054	.025	.221	.680	.791	.206	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B26	Coefficient de corrélation	.087	.264**	1.000	.285**	.247**	.084	.027	.101	.331**	.484**
		Sig. (bilatéral)	.368	.006	.	.003	.010	.387	.784	.297	.000	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B27	Coefficient de corrélation	.076	.185	.285**	1.000	.312**	.035	.133	.062	.178	.511**
		Sig. (bilatéral)	.432	.054	.003	.	.001	.717	.168	.523	.064	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B28	Coefficient de corrélation	.310**	.215*	.247**	.312**	1.000	.224*	.081	.131	.254**	.630**

		Sig. (bilatéral)	.001	.025	.010	.001	.	.019	.400	.174	.008	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B29	Coefficient de corrélation	.092	.118	.084	.035	.224*	1.000	.409**	.044	.106	.476**
		Sig. (bilatéral)	.344	.221	.387	.717	.019	.	.000	.648	.275	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B30	Coefficient de corrélation	.108	-.040-	.027	.133	.081	.409**	1.000	.032	.102	.358**
		Sig. (bilatéral)	.263	.680	.784	.168	.400	.000	.	.744	.293	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B31	Coefficient de corrélation	.310**	-.026-	.101	.062	.131	.044	.032	1.000	.381**	.397**
		Sig. (bilatéral)	.001	.791	.297	.523	.174	.648	.744	.	.000	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	B32	Coefficient de corrélation	.319**	.122	.331**	.178	.254**	.106	.102	.381**	1.000	.508**
		Sig. (bilatéral)	.001	.206	.000	.064	.008	.275	.293	.000	.	.000
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109
	t6	Coefficient de corrélation	.467**	.448**	.484**	.511**	.630**	.476**	.358**	.397**	.508**	1.000
		Sig. (bilatéral)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.
		N	109	109	109	109	109	109	109	109	109	109

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).